

UTL AT DOWNSVIEW

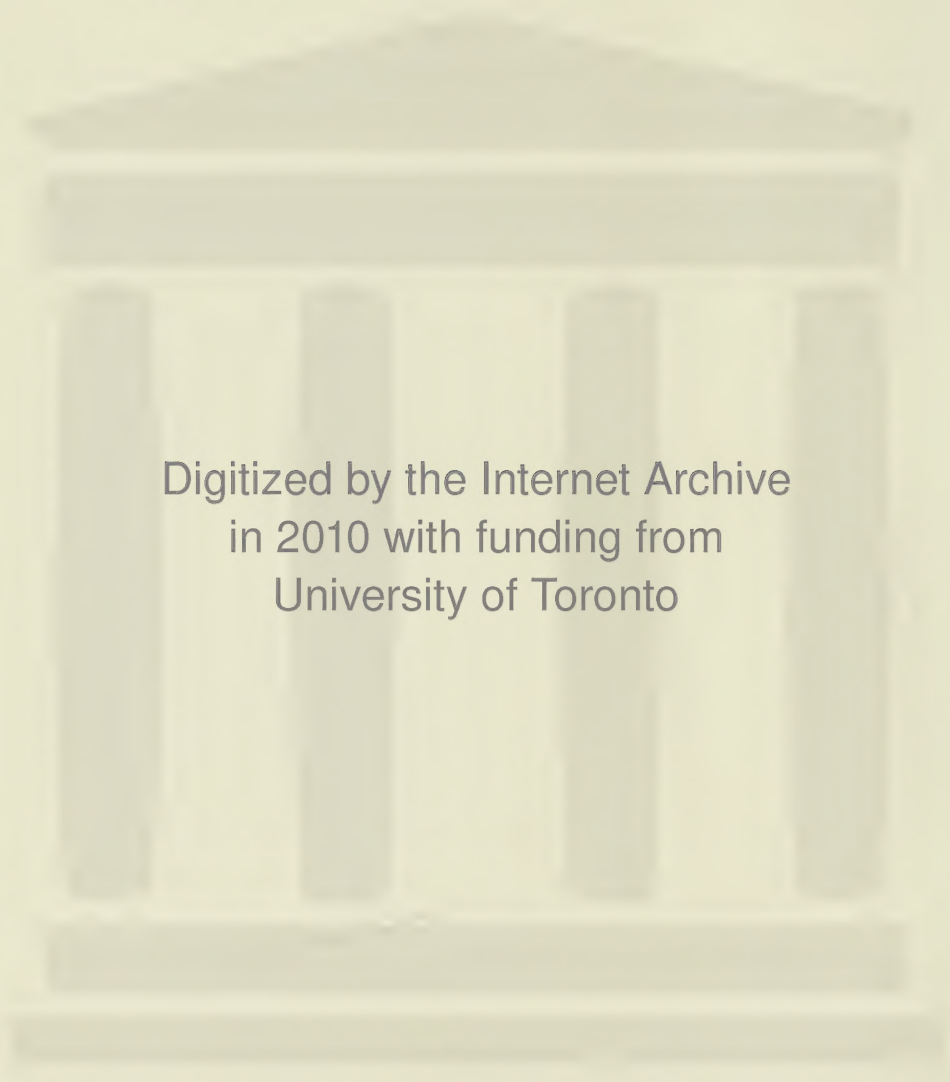


D RANGE BAY SHLF POS ITEM C
39 09 01 24 10 020 3

NOV 17 1983

**PLEASE DO NOT REMOVE
CARDS OR SLIPS FROM THIS POCKET**

UNIVERSITY OF TORONTO LIBRARY



Digitized by the Internet Archive
in 2010 with funding from
University of Toronto





• (فهرسة قانون الجنائيات والحدود الملكي) •

صفحة

- ٢ أحكام أولية
- ٣ المقالة الأولى في بيان العقوبات الجنائية والتأديبية وما يتسبب عنها وفيها أربعة أبواب
- ٤ الباب الأول في أنواع الجزاء المختصة بالجنائيات وأجرائها
- ٨ الباب الثاني في بيان العقوبات التي تترتب على المواد التعزيرية التأديبية
- ٩ الباب الثالث في بيان العقوبات وغيرها من أنواع الجزاء التي يستوى تطبيقها على الجنح والجنائيات
- ١٣ الباب الرابع في بيان العقوبات التي تترتب على العود إلى الجنح والجنائيات
- ١٤ المقالة الثانية في بيان مستحق الجزاء ومقبول العذر ومن تقع عليه المسؤولية في الجنائية أو الجنحة وفيها باب واحد
- ١٧ المقالة الثالثة في الجنح والجنائيات وما يترتب عليهما من الأحكام والجزاءات
- ١٧ الكتاب الأول في الجنح والجنائيات التي تخذل بالمصلحة العامة
- ١٨ الباب الأول في الجنح والجنائيات التي تخذل بأمن الدولة
- ١٨ الفصل الأول في الجنح والجنائيات التي يترتب عليها بسبب اتحاد فاعلها مع الدول الخارجية حصول الخلل في أمن الدولة الفرنسية
- ٢٠ الفصل الثاني في الجنائيات المخلة بأمن الدولة من الداخل
- ٢٠ الفرع الأول في الصيال والتحزب على الملك وعائلته
- ٢٢ الفرع الثاني في الجنائيات المفضية إلى إثارة الفتن في الدولة بالحروب الداخلية والخروج عليها بأشهار السلاح والافساد بالتحزب والنهب والسلب
- ٢٤ حكم يستوى تطبيقه على الفرعين السابقين في الفصل المتقدم

- ٢٥ الفصل الثالث في افشاء سر الجنايات المخلة بامن الدولة داخل
أو خارجا وعدم افشائها
- ٢٥ الباب الثاني في الجنج والجنايات التي تخيل بنظام القوانين
الاساسية
- ٢٥ الفصل الاول في الجنج والجنايات المخلة بالتمتع بالحقوق الرشدية
- ٢٦ الفصل الثاني في التعدي على الحرية
- ٢٩ الفصل الثالث في توأطى أرباب الوظائف الميرية وتصاحبهم
- ٣٠ الفصل الرابع في اقيان الحكم الملكية والقضاة بعضهم على
بعض في الوظائف
- ٣٢ الباب الثالث في الجنج والجنايات التي يترتب عليها حصول الفشل
للامن العام
- ٣٢ الفصل الاول في التزوير
- ٣٢ الفرع الاول في زغل المسكوكات وغشها
- ٣٣ الفرع الثاني في تزوير خاتم الدولة وبوالص البنوقة وأوراق
الخزينة المالية وتقليد مدغمة الذهب والفضة ومدغمة الورق
والنشانات
- ٣٥ الفرع الثالث في تزوير السندات الرسمية وسندات البنوقة او التجارة
- ٣٦ الفرع الرابع في تزوير السندات العادية أو العرفية
- ٣٦ الفرع الخامس في أحكام التزوير الواقع في تذاكر السفر والمرور
والشهادات
- ٣٩ أحكام مشتركة بين المزورين
- ٣٩ الفصل الثاني فيما يقع من أرباب الوظائف الميرية في اداء وظائفهم
من الجينات والجنج والجنايات
- ٤٠ الفرع الاول في اختلاس المستخدمين وأرباب الوظائف
العمومية
- ٤١ الفرع الثاني فيما يقع من المستخدمين الميرية وأرباب الوظائف

- العمومية من الغدر في أثناء تأدية مأمورياتهم
- ٤٢ الفرع الثالث في الجناح التي تقع من أرباب الوظائف والمستخدمين الميرية بتدخلهم في المعاملات التجارية التي لا ينبغي لهم التثبت بها بحسب مأمورياتهم
- ٤٣ الفرع الرابع في أحكام الرشوة والبرطيل
- ٤٤ الفرع الخامس في مجاوزة أرباب الوظائف الحدود في تأدية مأمورياتهم
- ٤٤ الدرجة الاولى في التعدي على الاهالي وعتك حرمتهم
- ٤٦ الدرجة الثانية في تعدي أرباب الوظائف والحكام على المصلحة العامة وتعطيل نفوذ سيرها
- ٤٧ الفرع السادس في جنح المأمورين بتسجيل الانساب
- ٤٨ الفرع السابع في الجراءة على اجراء الوظائف العمومية أو الميرية قبل التقليدها أو بعد العزل عنها
- ٤٩ أحكام خصوصية
- ٤٩ الفصل الثالث فيما اذا وقع من أمناء الديانات ما يوجب بالنظام العام في أثناء تأدية وظائفهم
- ٤٩ الفرع الاول فيما يقع منهم من المخالفات التي يترتب عليها حصول الخلل في الانساب
- ٥٠ الفرع الثاني في حكم من ذم الحكومة وهجاها من أمناء الديانات أو حرض العامة على الخروج عليها بالخطابات الدينية والمقالات الجاسية التي تلونها في المحافل والمشاهد العمومية
- ٥١ الفرع الثالث في حكم من ذم الحكومة من أمناء الديانات وهجاها أو حرض العامة على الخروج عليها في الكتب والرسائل الدينية
- ٥١ الفرع الرابع فيما يصدر من أمناء الديانات من المراسلات الى الدول الاجنبية في شأن المواد الدينية
- ٥٢ الفصل الرابع في الخروج عن طاعة الحكومة وعدم الانقياد لها

والتقصير فيما يجب لها

- ٥٢ الفرع الاول في الخروج عن الطاعة
- ٥٥ الفرع الثاني في حكم من ازدري باحد من الاحكام او من مأموري الضبط والربط وأطال يده أو لسانه عليه
- ٥٨ الفرع الثالث في حكم من لم يمثل لأدوية ما أو جيبته عليه الاحكام من الخدم والوظائف
- ٥٨ الفرع الرابع في حكم من فرقه أحد من المحبوسين أو أخفى أحدا من المذنبين
- ٦١ الفرع الخامس في نض الاختتام الرسمية واختلاس السندات أو الحجج وغيرها من الاوراق المحفوظة في مخازنها
- ٦٣ الفرع السادس في حكم من هدم الآثار أو الأبنية المدالة على الفخار
- ٦٤ الفرع السابع في حكم من قلده نفسه بما ليس له من الاقباب والمناصب
- ٦٥ الفرع الثامن في حكم من منع رخصة اجراء الديانات مجراها
- ٦٦ الفصل الخامس في حكم قطاع الطريق والهمل والشحاذين
- ٦٦ الفرع الاول في حكم قطاع الطريق
- ٦٧ الفرع الثاني في الانصاف بصفة الهمل وأحكامه
- ٦٨ الفرع الثالث في الشحاذة والسؤال
- ٦٩ أحكام مشتركة في الاجراء بين الهمل والشحاذين
- ٧٠ الفصل السادس في الجنح التي تقع بواسطة التآلف والكتب او التصاوير والنقوش التي تنشر وتوزع على الناس من غير أن يذكر فيها اسم مؤلفها أو طابعها أو ناشرها
- ٧٢ حكم خاص
- ٧٢ الفصل السابع في الاجتماعات غير المباحة
- ٧٣ الكتاب الثاني في الجنح والجنائيات التي تحل بالانفس والاموال
- ٧٣ الباب الاول في الجنح والجنائيات على الانفس

٧٣ الفصل الاول في حكم قاتل النفس ومركب الجنائيات المستوجبة للقتل وحكم التهديد بالقتل وغيره

٧٣ الفرع الاول في حكم قاتل النفس عمدا والقاتل بالنقص وقاتل الوالدين وقاتل الاطفال المولودين والقاتل بالسم

٧٥ الفرع الثاني في التهديد

٧٦ الفصل الثاني فيما لا يوصف بالقتل من الضرب والجروح التعمدية وغيرهما من الجنح والجنائيات التعمدية

٧٩ الفصل الثالث في أحكام القتل أو الجرح أو الضرب خطأ وبيان

الجنح والجنائيات التي يقبل فيها عذر مرتكبها والتي لا يقبل فيها عذر وأحكام القتل أو الجرح أو الضرب المباح الذي يغتفر فيه لفاعله

٨٠ الفرع الاول في أحكام القتل والجرح والضرب خطأ

٨٠ الفرع الثاني في بيان الجنح والجنائيات التي تقبل فيها الاعذار والتي لا يقبل فيها عذر

٨٢ الفرع الثالث في أحكام القتل أو الجرح أو الضرب المباح الذي يغتفر فيه لفاعله

٨٢ الفصل الرابع في تقصيد العرض بالهتك

٨٥ الفصل الخامس في التعدي على الآدميين بالقبض عليهم وحبسهم بدون وجه معتبر

٨٦ الفصل السادس في الجنح والجنائيات المفضية الى ضياع أدلة اتصال

نسب الاطفال الى من يتسبون اليهم والمؤدية الى هلاكهم

وفي سبي القاصرين ومخالفة الاصول الجارية في الكشف على

المتوفين ودفنهم

٨٧ الفرع الاول في الجنح والجنائيات التي تحمل بالاطفال وتفضي الى

ضياع أنسابهم أو الى هلاكهم

٨٩ الفرع الثاني في سبي القاصرين

٩٠ الفرع الثالث في مخالفة الاصول الجارية في الكشف على المتوفين

ودفهم

- ٩٠ الفصل السابع في شهادة الزور والافك والبهتان والمسبة وإطالة اللسان وإذاعة الاسرار من الامناء عليها
- ٩١ الفرع الاول في شهادة الزور
- ٩٢ الفرع الثاني في الافتراء والبهتان والسب وإطالة اللسان وإذاعة الاسرار من الامناء عليها
- ٩٣ الباب الثاني في الجحجج والجنائيات التي تتعلق بالاموال
- ٩٣ الفصل الاول في احكام التلصص والسرقة
- ١٠١ الفصل الثاني في الافلاس الجنائي والنصب ونحو ذلك من أنواع الغش والتدليس والاحتيال على أكل أموال الناس بالباطل
- ١٠١ الفرع الاول في الافلاس الجنائي والنصب وأكل أموال الناس بالباطل
- ١٠٢ الفرع الثاني في حكم من أوتعن نخان
- ١٠٤ الفرع الثالث في مخالفة الاصول والقوانين المقننة لمحال الألعاب النصبية ومحال الاقتراضات الرهانية
- ١٠٥ الفرع الرابع في حكم من سعى في تعطيل المزايدات العامة
- ١٠٥ الفرع الخامس في مخالفة الاصول والقوانين المتعلقة بالنفريقات في المعامل والمصانع والتجارة
- ١١٠ الفرع السادس في جنح المتهمددين بإيراد الاشياء بأعائها
- ١١١ الفصل الثالث في الجحجج والجنائيات المتعلقة بالتخريب والتعميب والاضرار والانحلاف لشيء ما من الاشياء العامة والخاصة
- ١٢٠ احكام عومية
- ١٢١ المقالة الرابعة في القباحات وما يترتب عليها من العقوبات
- ١٢١ الباب الاول في العقوبات التي تترتب على القباحات
- ١٢٢ الباب الثاني في أنواع القباحات وما يترتب على كل نوع منها من العقوبات

مقدمة

الفصل الاول	١٢٣
الدرجة الاولى	١٢٣
الفصل الثاني	١٢٦
الدرجة الثانية	١٢٦
الفصل الثالث	١٣٢
الدرجة الثالثة	١٣٢
أحكام يستوي تطبقها على الفصول الثلاثة المتقدمة	١٣٦
حكم عام	١٣٦

Ta'rib qānūn al-hudūd

تعريب قانون الحدود والجنايات
ترجمه من الفرنسية الى
العربية الفقهية محمد
قدرى بقلم
ترجمة

٢

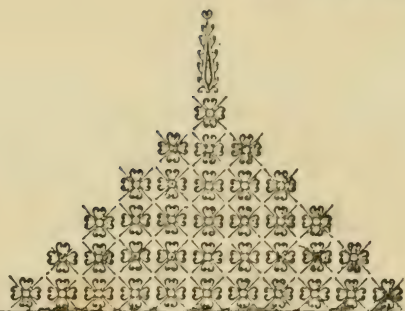
* (بلا حطة حضرة رفاعة بك ناظر القلم) *

K

Q13764

T3

1866



(بسم الله الرحمن الرحيم)
(هذا قانون الحدود والجنایات)

* (أحكام اولیة) *

* (بند ۱) *

كل مخالفة تسمو جب افعالها مجازاة تكدیرية تعد قباحة وتختص غالبا
باسم مخالفة

وكل مخالفة تسمو جب لارتكابها عقوبة تعزیرية تأديبية تعد جنحة
وكل جرم تترتب على مقتطفه عقوبة بدنية مؤلمة أو فاضحة ملوثة تعد جنایة

* (بند ۲) *

كل تعد مد جنایة ظهر من الشروع في مباشرة فعلها في حكمه كـ
الجنایة اذا منع من وقوعها أو تميمها أمر غير اختیاری لم تعد راجع

بندی ۸۸ و ۹۷ من هذا القانون

* (بند ۳) *

لا يكون حكم تعدد الجنحة كحكم فعلها الا في الاحوال التي ورد في شأنها
نص صريح في هذا القانون راجع بنود ۱۷۹ و ۴۰۱ و ۴۱۴ و ۴۱۵

* (بند ۴) *

لا يكون العقاب على ذنب بناء على قانون ترتب وجرى عليه العمل بعد
ارتكابه

* (بند ۵) *

لا تجرى أحكام هذا القانون الجنائي على شيء من القباحت والجنح
والجنايات التي تقع من العسكرية

(المقالة الاولى)

* (في بيان العقوبات الجنائية والتأديبية وما يتسبب عنها) *

* (بند ۶) *

العقوبات الجنائية إما بدنية مؤلمة وفاضحة معاً أو فاضحة فقط

* (بند ۷) *

فالعقوبات المؤلمة الفاضحة ست وهي القتل والاشغال الشاقة المؤبدة
والاشغال الشاقة المؤقتة والتغريب المؤبد والاعتقال وحبس الاشغال
السفلية راجع بنود ۱۲ و ۱۳ و ۱۷ من هذا القانون

* (بند ۸) *

والعقوبات الفاضحة اثنتان النفي المؤقت والتفسيق

* (بند ۹) *

وأما العقوبات التأديبية فثلاث الاولى السجن المؤقت داخل محل معدة
للتأديب الثانية الحجر المؤقت من التمتع بالحقوق الرشدية والمدنية والعائلية
الثالثة التغريم

* (بند ۱۰) *

الحكم بالعقوبات تطبيقاً على القانون المخصوص بها لا يوجب صرف
النظر عن استرداد الحقوق لأربابها ولا عن الإلزام بجبر الخسارات لمطلبها
المستحق لها

(بند ١١)

من العقوبات ما يستوى تطبيقه على المواد الجنائية والتأديبية وهي وضع
المذنب تحت تجسس الضبطية ومراقبتها والتغريم والضبط الخاص أى
ضبط آلات الخنقة أو الجناية وأدواتها وما يتعلق بها الجهة المبرى ان كانت
ملوكة للجاني

(الباب الأول)

(في أنواع الجزاء المختصة بالجنايات واجرائها)

(بند ١٢)

كل محكوم عليه بالقتل يضرب عنقه

(بند ١٣)

يؤخذ قاتل أحد والديه المحكوم عليه بالقتل الى موضع القصاص وعليه
قيص فقط حافى القدمين على رأسه عصابة سوداء فيعرض على المقتلة وعند
ذلك يقرأ المحضر الموكل به من طرف المحكمة على الناس صورة الاعلام
ويقضى على الجاني فى الحال

(بند ١٤)

لا يمنع اقارب المقتول قصاصاً من أخذهم جثته ليدفنوها بشرط عدم
الاحتفال جنازته

(بند ١٥)

من حكم عليه من المذنبين بالاشغال الشاقة يكلف بالشغل فى أشق الاعمال
ويجعل فى رجله كفة أو يقيد مع آخر فى سلسلة واحدة ان لم يمنع التقييد
من اجراء العمل المكلف به

(بند ١٦)

لا تكلف الاناث المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة بالشغل فيها الا داخل
محل محافظة

(بند ١٧)

٥
* (بند ١٧) *

العقوبة بالتغريب المؤبد هي نقل الجاني الى بعض المواضع التي حدتها
القوانين خارجا عن حدود المملكة واقامته به اقامة مؤبدة
فان انتقل عنه الى أرض المملكة ثانية احكم عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة
بجرد التيقن من أنه هو بعينه وان انتقل الى جهة أخرى بها معسكر من أهل
المملكة وقبض عليه فيها أعيد الى موضع تغريبه الاول فان لم يكن هناك
موضع معد للتغريب أو منع مانع في سلوك الطريق من توصيل الجاني
الى محل التغريب عوقب بالاعتقال المؤبد في قلعة من قلاع المملكة

* (بند ١٨) *

الحكم بالاشغال الشاقة المؤبدة أو بالتغريب المؤبد يستلزم الموت الحكمي
والحكومة أن تجوز لمن حكم عليه بالتغريب المؤبد التصرف في حقوقه
المدنية كلها أو بعضها

* (بند ١٩) *

أقل مدة الاشغال الشاقة المؤقتة خمس سنين وأكثرها عشرون سنة

* (بند ٢٠) *

يوضع الجاني المحكوم عليه بالاعتقال في قلعة من قلاع المملكة يعينها الملك
بأمر منه بناء على استصواب مجلس الاحكام الاعلى
ولا يمنع المعتقل من الاختلاط بمن كان داخل القلعة أو خارجها على الوجه
الذي تقتضيه أصول الضبط والربط المقررة في هذا الخصوص وأقل مدة
هذا الاعتقال خمس سنين وأكثرها لا يزيد على عشرين سنة الا في الحالة
المذكورة في بند ٣٣

* (بند ٢١) *

كل من حكم عليه بحبس الاشغال السفلية من ذكر أو أنثى يوضع في محل
محافظة ويكلف بأعمال يعطى له من أجره أجر بناء على ما تستصوبه
الحكومة وأقل مدة هذا الجزاء خمس سنين وأكثرها عشر سنين

* (بند ٢٢) *

كل محكوم عليه بعقوبة من الاشغال الشاقة سواء كانت مؤقتة أو مؤبدة

وكذا من حكم عليه بحبس الاشغال السفلية ينبغي أن يعرض قبل اجراء العقاب نصب أعين الناظرين مدّة ساعة في ميدان عومى للتمثيل والجرسة وأن يجعل على رأسه لوحة مكتوب فيها بخط واضح جلى اسمه ونسبته وحرفته ومحل اقامته وعقوبته والسبب الذى استحق به هذا العقاب والمحكمة الجنائيات فى حالتى الحكم بالاشغال الشاقة المؤقتة وحبس الاشغال السفلية أن تصفح عن الجانى من التمثيل والتجريس ان لم يكن له سابقة فى هذه الجنائية

وبالجمله لا يحكم بالتمثيل والتجريس على من كان عمره ثمانى عشرة سنة ولا على من بلغ من الشيوخ سن السبعين

(بند ٢٣)

تعتبر مدة العقوبات المؤقتة من اليوم الذى يصير فيه الحكم غير قابل للنقض

(بند ٢٤)

وفى حالة الحكم بالسجن على المسجون بالفعل تعتبر مدة الجزاء من اليوم الذى صدر فيه الحكم لا من اليوم الذى يصير فيه الحكم غير قابل للنقض ان لم يكن المحكوم عليه هو الذى طلب المرافعة فى محكمة كبرى ولا عبرة فى هذه الحالة برفع وصكيل الملك دعواه الى محكمة أخرى سواء حصل من هذه المرافعة ثمرة أو لا

وكذلك تعتبر من يوم صدور الحكم الاول اذا كان التظلم الى محكمة كبرى حصل من المحكوم عليه ونقض الحكم الاول وحكم بتخفيف الجزاء

(بند ٢٥)

لا يباح اجراء عقوبة ثمانى العقوبات فى أيام موسم من المواسم سواء كان هذا الموسم عادياً أو دينياً ولا فى أشرف أيام الاسبوع

(بند ٢٦)

يجرى الجزاء فى الميدان العمومى من الجهة المنصوص عليها فى قرار الحكم

(بند ٢٧)

اذا حكم بالقتل على امرأة فادعت الحمل وتحقق ذلك وجب تأخير الحد حتى تضع حملها

(بند ٢٨)

الحكم بالاشغال الشاقة المؤقتة أو بالاعتقال أو بحبس الاشغال السفلية أو النفي يستلزم تقسيم المحكوم عليه
ويعضى عليه بالتقسيم من اليوم الذي يصير فيه الحكم غير قابل للنقض
وإذا كان الحكم على غائب فاعتباره من يوم تنفيذ الحكم صورة

(بند ٢٩)

كل من حكم عليه بالاشغال الشاقة المؤقتة أو بالاعتقال أو بحبس الاشغال
السفلية يحجر عليه أيضا حجر معتبرا كما تقضيه الاحكام فيمنع من التصرف
في حقوقه الرشدية والمدينة وينصب له قيم وناظر حسابي للنظر في مصالحه
وحفظ أمواله كما يكون ذلك في حق المحجور عليهم

(بند ٣٠)

المحكوم عليه بشيء مما سبق ترذاليه أمواله بعد انقضاء أجل العقوبة ويؤدى
له القيم حسابها مدة توكيله

(بند ٣١)

لا يعطى لمن حكم عليه بشيء مما ذكر في مدة عقوبته شيء من النقود ولا من
المؤن ولا من مستغلاته وإيراداته

(بند ٣٢)

كل من استوجب النفي وحكم عليه به نقل بأمر الحكومة خارج أرض
المملكة

وأقل مدة النفي خمس سنين وأكثرها عشر سنين

(بند ٣٣)

إذا دخل المنفي أرض المملكة قبل انقضاء أجل العقوبة حكم عليه بمجرد
التيقن من أنه هو بعينه بالاعتقال مدة أقلها ك المدة الباقية من نفيه
وأكثرها لا يزيد على مثل تلك المدة

(بند ٣٤)

يترتب على التقسيم جلة أحكام أولاً أن من حكم عليهم بذلك لا يقبلون
في الوظائف العمومية والخدم الميرية ومن كان منهم مقرر فيها عزل ثانياً

أنهم يمنعون من حقوق الانتخاب فلا يكون لهم حق في انتخاب وكلاء الملة ولا ينتخبون لهذه الوظيفة بل يحرمون من جميع الحقوق الرشدية والسياسية ومن التشرّف بحمل نشانات الامتياز ثالثاً أنهم لا يكونون عدولاً بل تسقط عدالتهم ولا تقبل شهادتهم في الوثائق والحجج ولا في المحاكم الا لاجل الاستعلام والاستفسار منهم استثناء رابعاً أنهم لا يكونون أعضاء للمجالس العائلية وأن لا ينصب منهم وصي ولا قيم ولا ناظر حسابي ولا مستشار في المحاكم الا في مصلحة أولاده اذا استنصبه مجلس العائلة خامساً أن تسقط حقوقهم من حمل السلاح ومن الدخول في الرديف والخفارة الاهلية ومن الانتظام في سلك عساكر المملكة ولا يرخص لهم في رياسة مدارس ولا في التدريس ولا في الاستعداد في محل من محال التعليم مطلقاً بوظيفة مدرس أو معلم أو ملاحظ

* (بند ٣٥) *

اذا حكم بالتفسيق في جنابة جاز أن يضاف اليه الحكم بالحبس أيضاً مدة تتعين في صلب الحكم لا تزيد على خمس سنين فان كان مرتكب هذه الجنابة أجنبياً وأهلياً تجرد عن الصفة الاهلية وجب أن ينضم الى الحكم بالتفسيق الحكم بالحبس

* (بند ٣٦) *

كل قرار حكم فيه بالقتل أو الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو التغريب المؤبد أو الاعتقال أو حبس الاشغال السفلية أو التفسيق أو النفي تطبع خلاصته وتمثل وتعلن وتلصق في بمدر المديرية وفي المدينة التي صدر منها القرار وناحية المكان الذي حصلت فيه الجنحة والجهة التي يجري فيها الجزاء والناحية التي بها موطن المحكوم عليه

* (تنبيه) *

بنود ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ نسخت وبطل العمل بها

(الباب الثاني)

* (في بيان العقوبات التي تترتب على المواد التعزيرية التأديبية) *

* (بند ٤٠) *

كل من حكم عليه بالسجن يجعل في حبس معتدلت الأديب ويشغل فيما يختاره من الأشغال المرتبة في الحبس وأقل مدة هذا الجزاء ستة أيام وأكثرها خمس سنين إلا فيما إذا كان للمجنوح سابقة في الجنة وفي بعض أحوال أخرى منصوص عليها في محملها

ويوم العقوبات أربع وعشرون ساعة وشهرها ثلاثون يوما راجع بندي ٢٣ و ٢٤ من هذا القانون

(بند ٤١)

من حبس بسبب جنحة جاز أن يصرف من أجرة عمله جزء في مصاريف الحبس العامة وجزء منه في بعض تاليف لحاله أن كان يستحقه ويدخله جزء لا يصرف له عند الإفراج عنه تطبيقا لما يتدون في لوائح مجلس الأحكام الأعلى

(بند ٤٢)

للمحاكم التأديبية أن تحكم في بعض أحوال على المجنوح بالحرمان من الحقوق الرشدية والمدنية والعائلية كلها أو بعضها بأن تنجز عليه في الأمور الآتية وهي أولاً أن لا ينتخب أحداً من وكلاء الملة ثانياً أن لا ينتخب هو لهذه الوظيفة ثالثاً أن لا يكون عدلاً وأن لا يقبل في الوظائف العمومية والخادم الميرية بل يعزل منها أن كان مقرراً فيها رابعاً أن لا يحمل سلاحاً خامساً أن لا يبدى رأياً ولا استصواباً في مجالس العائلات سادساً أن لا يقيم وصياً ولا قيمياً إلا في مصلحة أولاده إذا استصوبه مجلس العائلة سابعاً أن لا يكون من أرباب الخبيرة وأن لا يشهد في الوثائق والنجح ثامناً أن لا تقبل شهادته في المحاكم الأعلى سبيل الاستفسار والاستعلام

(بند ٤٣)

لا تحكم المحاكم بالجزم المتقدم ذكره في البند السابق إلا بالاستناد إلى منطوق الأحكام في شأن ذلك

(الباب الثالث)

في بيان العقوبات وغيرها من أنواع الجزاء التي يستوى

تطبيقها على الجنح والجنائيات

(بند ٤٤)

الحكومة في جواز تجسس الضبطية على الجاني أو المجنوح هي أن يكون
للحكومة حق في تعيين الأماكن المحجور عليه في المرور بها عند عودته
والظهور فيها بعد انقضاء مدة العقاب المرتب عليه

ويجب عليه أن يبين قبل خروجه من السجن المكان الذي يريد الإقامة به
ليعطى له تذكرة مرور مشتملة على بيان الأماكن والمحطات التي يمر بها كي لا
يعدل عنها والمدة التي يقيمها في كل محطة ينزل بها حتى لا يتجاوزها

ويجب عليه أيضا عند وصوله إلى الناحية التي تعين فيها موطنه أن يعرض
نفسه على عمدتها قبل مضي أربع وعشرين ساعة من وصوله ولا يمكن
من الانتقال من الناحية التي استوطن بها إلى غيرها إلا بعد أن يخبر العمدة
من قبل بثلاثة أيام بالحل الذي عزم على الانتقال إليه ليعطى له بذلك تذكرة
مرور أخرى راجع بند ١١ وبند ٥٨ من هذا القانون (٢)

(٢) تنبيه هذا البند قد استبدل ببند ٣ و ٤ و ٥ و ٦ من
لائحة ٨ ديسمبر سنة ١٨٥١م وهي هذه

(بند ٣) الحكومة في وضعه تحت تجسس الضبطية ومراقبتهم هي أن يكون
للحكومة حق في تعيين المكان الذي يقيم به المذنب بعد انقضاء أجل العقوبة
المرتبة عليه وللحكومة أن تحدد الترتيب والطرق اللازمة للتجسس على
المذنب كي لا ينتقل من المكان الذي تعين لأقامته ولا يبرح عنه إلى غيره

(بند ٤) كل من كان محكوما عليه بالتجسس يحجر عليه من الإقامة بمدينة
تحت الحكومة وضواحيها

(بند ٥) الأشخاص المذكورون في البند المتقدم يجبرون على الرحيل
من تحت الحكومة وضواحيها إن كانوا بها في ظرف عشرة أيام من يوم نشر
هذه اللائحة إن لم يكونوا قد تحصوا إلى رخصة من الحكومة بالإقامة فيها
وتعطى لهم حسب طلبهم تذكرة مرور واعانة مشتملة على بيان المنازل
والمراحل التي يقطعونها إلى أن يصلوا موطنهم الأصلي أو إلى المحل الذي
يريدون الإقامة فيه كل بحسبه

(بند ٦) من وقعت منه مخالفة من المحكوم عليهم بالتجسس للأحكام
المقررة في كل من بندي ٣ و ٤ من هذه اللائحة جاز للحكومة أن تبعث به
حفظا للأمن العام إلى بلد من بلدات المملكة المعدة للعقوبات

* (بند ٤٥) *

إذا خالف من هو تحت التجسس شيئاً مما تقر في البند السالف حكمت عليه المحاكم التأديبية زجراله بسجن أكثر مدته خمس سنين راجع بند ٢٢٩ من هذا القانون

* (بند ٤٦ منسوخ) *

* (بند ٤٧) *

من حكم عليه بالاشغال الشاقة المؤقتة أو بالاعتقال أو بحبس الاشغال السفلية صار محكوما عليه ضمنا بالتجسس مدة حياته بعد انقضاء أجل العقاب المرتب عليه راجع بنود ٧ و ١١ و ١٩٩ و ٢٠٥ من هذا القانون

* (بند ٤٨) *

من حكم عليه بالنفي صار أيضاً محكوما عليه ضمنا بالتجسس مدة بقدر مدة العقوبة التي كانت ترتبت عليه راجع بندي ٨ و ٣٢ من هذا القانون

* (بند ٤٩) *

من حكم عليه بعقوبة بسبب جنحة أو جنائية تجر إلى اختلال نظام أمن الدولة داخلاً أو خارجاً وجب الحكم عليه أيضاً بالتجسس راجع بند ٧٥ وما بعده من هذا القانون

* (بند ٥٠) *

لا يوضع المحكوم عليه بجنحة أو جنائية تحت التجسس في غير الاحوال المبينة في البنود السابقة الا بناء على حكم مخصوص بذلك من هذا القانون راجع بنود ١٠٠ و ١٨٠ وما بعده وبنود ١٣٨ و ٢٢٠ و ٣٠٨ و ٤٠٠ وما بعده من هذا القانون

* (بند ٥١) *

إذا اقتضى الحال استرداد لطلامة لمستحقة لها حكم على الجاني أو المجنوح زيادة على الجزاء المقرر بجنحته أو جنائمه بان يضمن جبر الخسارات للنصم المتظلم في حالة ما اذا طاب ذلك

وتقدير هذه التضمينات مفوض الى رأى المحاكم فيما اذالم تصرح بها
القوانين وليس للمحكمة أن تأمر بصرف شيء من هذه التضمينات في مصلحة
خيرية ما ولو رضى به صاحب الحق راجع بند ٣٥٨ و ٣٦٦ من
قانون تحقيق الجنایات وبند ١٠ و ٧٣ و ٤٢٩ من هذا
القانون

(بند ٥٢)

اذا حكم على الجاني أو المجنوح بغرامة أو استدأد اذلامه أو تضمين
خسارات أو دفع مصاريف جازت تنفيذ هذا الحكم بحبس هذا الغريم راجع
بند ٢٠٦٣ من القانون المدني وبند ٤٦٩ من هذا القانون

(بند ٥٣)

اذا حكم لجهة الميرى بغرامات أو مصاريف وحبس المحكوم عليه به سنة
كاملة بعد استيفاء مدة العقوبة المؤقتة أو الفاضحة لتأديتها فلا مانع
من الافراج عنه وقتها اذا تحقق افساره فان كان قد حبس بسبب جنحة
كفى أن يحبس على تأدية الغرامات والمصاريف المذكورة مدة ستة أشهر
وان يخلى سبيله بعد التحقق من افساره بشرط اعادته الى الحبس في هذه
الحالة والى قبلها اليوفى دينه متى ثبت يساره

(بند ٥٤)

اذا حكم على جان أو مجنوح بتغريم لجهة الميرى واستدأد اذلامه لمطلبها
وجبر خسارات مستحقها وكانت أموال المحكوم عليه به لا تفي بجميعها
وجب ترجيح استدأد اذلامات وجبر الخسارات وتقدمها على التغريم
راجع بند ١٢١ من قانون تحقيق الجنایات وبند ٤٦٨ من هذا
القانون

(بند ٥٥)

جميع الاشخاص المحكوم عليهم بعقاب لاشراكهم في جنحة أو جنایة هم
أيضاً متضامنون في دفع الغرامات وردا اذلامات وتأدية المصاريف وجبر
الخسارات بحيث لو محزوا احد منهم عن تأديتها التزم بها الآخرون

(الباب الرابع)

* (في بيان العقوبات التي تترتب على العود الى الجنح والجنائيات) *

* (بند ٥٦) *

من كان له سابقة جنائية وعوقب عليها عقوبة بدنية أو مملوثة فاضحة ثم ارتكب جنائية أخرى مستوجبة لتقسيم حكم عليه بالنفي فان كانت الجنائية الثانية مستوجبة للنفي عوقب مرتكبها بالاعتقال وان كانت الثانية موجبة لحبس الاشغال السقلية حكم عليه بالاشغال الشاقة المؤقتة

وان كانت الثانية مقتضية للاعتقال حكم عليه بأقصى مدة لهذا الجزاء ويجوز أن يزداد عليها مثلها اراجع بند ٢٠ من هذا القانون وان كانت الثانية تستوجب الاشغال الشاقة المؤقتة حكم عليه بأقصى مدة لهذا العقاب ويجوز أن يزداد عليها مثلها اراجع بند ١٩ من هذا القانون وان كانت الجنائية الثانية تستوجب التغريب المؤبد عوقب مرتكبها بالاشغال الشاقة المؤبدة ومن حكم عليه في جنائية بالاشغال الشاقة المؤبدة فارتكب جنائية أخرى مستوجبة لهذا العقاب حكم عليه بالقتل ومن حكمت عليه المحاكم العسكرية بترية كانت أو بحرية في جنحة أو جنائية ثم ارتكب بعدها جنحة أو جنائية أخرى لا يعاقب عقاب من له سابقة الا ان كانت الجنحة أو الجنائية الأولى التي تترتب عليه الجزاء بسببها تستوجب العقاب بالعقوبات الجنائية المدنية اراجع بنود ٧ و ٨ و ١٥ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ من هذا القانون

* (بند ٥٧) *

من كان له سابقة جنائية فارتكب بعدها جنحة مستوجبة لعقوبة تأديبية وجب أن يحكم عليه بأقصى مدة لهذا العقاب ويجوز أن يزداد على هذه المدة مثلها

* (بند ٥٨) *

من كان له سابقة جنحة وعوقب بحبس أكثر من سنة زجره ثم ارتكب جنحة أخرى وجب أن يحكم عليه بأقصى مدة للعقاب المرتب لهذه الجنحة ويجوز أن يزداد على هذه المدة مثلها وان يوضع المهنوح تحت التجسس مدة

أقلها خمس سنين وأكثرها عشر سنين

(المقالة الثانية)

في بيان مستحق الجزاء ومقبول العذرو من تقع عليه المسؤولية
في الجناية أو الجنحة وفيها باب واحد

(بند ٥٩)

كل من شارك غيره في ارتكاب جنحة أو جناية يعاقب بعقاب من انفراد
بتلك الجنحة أو الجناية الا اذا نص القانون بحكم آخر راجع بندى ٣٣٨
و ٣٩٩ من هذا القانون

(بند ٦٠)

كل من حرّض أو أغرى أو دل على ارتكاب جنحة أو جناية برشوة أو وعد
أو وعيد أو تهديد بماله من الصولة والشوكة أو باستعمال دسائس أو مخادعة
يعدّ مشاركاً في الجناية ويعاقب بعقاب مرتكبها وكذا كل من أعان على
ارتكاب جنحية بإعطاء أسلحة أو آلات أو غيرها من الوسائط التي استعين
بها على الجناية يعدّ مشاركاً فيها ان كان يعلم ان ما أعطاه من الأسلحة
أو الآلات انما هو بقصد استعمالها في ذلك ويعاقب أيضاً بعقاب مرتكبها
وكذا كل من أعان مرتكب الجناية على ارتكابها بالاسباب المهيئة لفعليها
أو المتممة لحصولها فانه يكون مشاركاً فيها ان كان يعلم ذلك ويعاقب عقاب
مرتكبها

وهذا الا ينافي اجراء العقوبات الاخرى المنصوص عليها في شأن المتعصمين
أو المخرضين على ارتكاب الامور الموجبة لاختلال نظام أمن الدولة داخل
أو خارجا وان لم يتم حصول الجناية التي كان يعتمد ارتكابها هؤلاء المخرضون
راجع بند ٧٥ وما بعده وبند ٨٦ وما بعده من هذا القانون

(بند ٦١)

من تهكم منه ابواء البغاة أهل الصيال والفساد مع علمه بالانطواء عليه
من الفساد وقطع الطريق والسعي في جتر الخلل الى أمن الدولة وتكدير صفاء
الامان العام وسلب راحة الانام والبنغي عليهم والتغلب على أملاكهم يعدّ
من شركائهم ويعاقب بعقابهم راجع بنود ٧٣ و ٩٩ و ٢٦٨

من هذا القانون

* (بند ٦٢) *

كل من أخفى شيئاً كله أو بعضه مسلوباً أو مسروقاً أو مختلساً وكان ذلك بلبسة جنحة أو جنابة فورية بعد تمسار كافيه ان كان يعلم ذلك ويعاقب بعقاب مرتكبها راجع بنود ٨٣ و ٢٤٨ و ٣٥٩ و ٣٨٠ من هذا القانون

* (بند ٦٣) *

إذا استحق مرتكب الجنابة القتل فلا يشار كفيه من أخفى شيئاً من الأشياء المذكورة في البند السابق بل يخفف عنه ويبدل القتل بالاشغال الشاقة المؤبدة وبالجسامة من أخفى شيئاً من ذلك واستحق عقاب الاشغال الشاقة المؤبدة أو النفي فلا يحكم عليه به الا اذا ثبت أنه كان يعلم الجنابة وقت المواراة والاختفاء فان كان لا يعلمها وقت الاختفاء فلا يحكم عليه الا بالاشغال الشاقة المؤقتة راجع بنود ٣٠٤ و ٣٨١ وما بعده من هذا القانون

* (بند ٦٤) *

إذا كان المتهم بالجنحة أو الجنابة في حالة جنون وقت ارتكابها أو كان مجبور على فعلها بقوة قاهرة لم يستطع دفعها فلا جناح عليه

* (بند ٦٥) *

لا عذر لمن ارتكب جنحة أو جنابة ولا يخفف عنه العقاب الا في الاعذار التي نص القانون على قبولها أو جوز فيها تخفيف العقاب راجع بنود ٣٣٩ و ٣٦٧ من قانون تحقيق الجنابات وبنود ٢١٣ و ٢٤٧ وما بعده من هذا القانون

* (بند ٦٦) *

متى كان سن المتهم أقل من ست عشرة سنة وثبت أنه ارتكب الجنابة وجهل كونه جنابة فلا اثم عليه وانما يسلم الى أقاربه أو يوضع في محل معد للتأديب على قدر حاله ليتربى فيه وينزجر مدة معلومة ولا يجوز أن يتجاوز هذه المدة بلوغ سنه عشرين سنة راجع بند ٣٤٠ من قانون تحقيق الجنابات

* (بند ٦٧) *

فان ثبت أن ذلك الشاب كان عند ارتكابه الجناية عالماً أنه اجناية عوقب على الوجه الآتي وهو أنه ان كانت الجناية التي ارتكبها تستوجب القتل أو الاشغال الشاقة المؤبدة أو التغريب المؤبد حكم عليه بالسجن في محل معد للتأديب مدة أقلها عشرين سنين وأكثرها عشرين سنة وان كانت جنائيته تستوجب الاشغال الشاقة المؤقتة أو الاعتقال أو حبس الاشغال السفلية حكم عليه بالحبس في محل معد للتأديب مدة أقلها ثلث المدة التي كان يحكم به عليه في إحدى العقوبات المذكورة وأكثرها نصف تلك المدة

ويجوز وضعه في هذه الاحوال كلها بنص في الحكم تحت الحبس مدة أقلها خمس سنين وأكثرها عشرين سنين وان كان قد استحق التقييد حكم عليه بالحبس أيضاً في محل معد للتأديب من سنة الى خمس سنين

* (بند ٦٨) *

اذا ارتكب من عمره أقل من ست عشرة سنة جنائية غير التي تستوجب القتل أو الاشغال الشاقة المؤبدة أو التغريب المؤبد أو الاعتقال ولم يكن له مشارك فيها ممن يزيد سنهم على ذلك حكمت عليه المحكمة التأديبية بمائة قرر من الاحكام في البندين المتقدمين

* (بند ٦٩) *

اذا ارتكب من عمره أقل من ست عشرة سنة جنحة فلا يكون عقابه أكثر من نصف العقاب الذي كان يترتب عليه لو كان عمره ست عشرة سنة كاملة

* (بند ٧٠) *

لا يحكم بالاشغال الشاقة مطلقاً مؤبدة كانت أو مؤقتة ولا بالتغريب المؤبد على من كان عمره سبعين سنة كاملة وقت الحكم راجع بنود ١٥ و ١٦ و ١٩ من هذا القانون

* (بند ٧١) *

تخفف العقوبات المذكورة في البند السابق بالنسبة لمن عمره سبعون سنة

وتستبدل على الوجه الآتي

فعقاب التغريب المؤبد يستبدل بالاعتقال وما سواه من العقوبات يستبدل بحبس الاشغال السفلية المؤبدة أو المؤقتة على حسب مدة العقاب الاصلية الذي صار تحقيقه راجع بندي ٢٠ و ٢١ من هذا القانون

(بند ٧٢)

من كان محكوما عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة فبلغ عمره في أثناء الجزاء سبعين سنة كاملة عوفي منها وحبس بقية المدة المربعة عليه في محل محافظة وكان بمنزلة من حكم عليه بالحبس من مجد الاصل

(بند ٧٣)

متى ثبت على أحد من أرباب الخانات والوكائل والوكندات انه أسكر فيها أكثر من أربع وعشرين ساعة شخصا ارتكب جنحة أو جناية مدة اقامته بها فانه يضمن جبر الخسارات لأرباب المضررين بسبب تلك الجنحة أو الجناية لكونه لم يقيده في دفتره اسم الجاني الذي نزل عنده وحرقة وموطنه ولا يمنع هذا التضمن اجراء ما هو مذكور في بندي ١٩٥٢ و ١٩٥٣ من القانون المدني راجع بنود ٥١ و ٩٩ و ٢٦٨ من هذا القانون

(بند ٧٤)

وأما أحوال الضمان الاخرى التي يحتمل ظهورها في المواد الجنائية أو التأديبية أو المتعلقة بالضبط والربط فتحكم فيها المحاكم التي ترفع اليها هذه المواد تطبيقا لما هو مقرر في الباب الثاني من الكتاب الرابع من المقالة الثالثة في القانون المدني راجع بند ١٩٤ من قانون تحقيق الجنايات

(المقالة الثالثة)

(في الجنح والجنايات وما يترتب عليها من الاحكام والجزاءات)

(الكتاب الاول)

(في الجنح والجنايات التي تختل بالمصلحة العامة)

(الباب الاول)

• (في الجنج والجنابات التي تقتل بأمن الدولة) •

(الفصل الاول)

في الجنج والجنابات التي يترتب عليها بيب اتحاد قاعلهما مع الدول
الخارجية حصول الخلل في أمن الدولة الفرنسية

* (بند ٧٥) *

كل فرنساوى حمل السلاح على فرنسا بخزائه القتل

* (بند ٧٦) *

كل من سعى بفساد أو دسائس أو بالس مع الدول الأجنبية أو مع أحد
من طرفها بخزائه القتل سواء قصد بذلك إيقاع العداوة بينهم وبين فرنسا
أو تحريضهم على حرب أو قتالها أو داهم على وسائل المحاربة معها

فان لم يترتب على ذلك السعي وقوع الحرب فعلا فالجناية مستوجبة للجزاء
المذكور أيضا راجع بند ٢ من هذا القانون

* (بند ٧٧) *

كل من سعى بفساد أو دسائس أو بالس مع أعداء فرنسا بخزائه القتل
أيضا سواء قصد بذلك تسهيل دخول الأعداء في أرض فرنسا أو في محل
من ملحقاتها أو لم اليهم مدينة أو قلعة أو حصنا أو محطة عسكرية أو ميناء
أو مخزنا أو ترسانة أو سفينة حربية أو شيئا مما تملكه فرنسا أو أمد العدو
بعساكر أو رجال أو أموال أو مؤنات أو أسلحة أو ذخائر أو غيرها من المهمات
الحربية

وكذا كل من حرض ضباط فرنسا أو عساكرها البرية أو البحرية أو غيرهم
على خيانة الملائم أو الدولة بأي وسيلة كانت فاصدا بذلك تقدم سير العدو إلى
أرض فرنسا أو ضعف شوكة العساكر الفرنسية أو بترية كانت أو بحرية
فانه يقاصص بالقتل

* (بند ٧٨) *

اذ لم تكن المراسلات الخفية مع اتباع دولة محاربة لفرنسا صادرة
عن موالسة ولا عن مفسدة من المفسدات المضرة المذكورة في البند السابق

فقد أعتقهم مع ذلك للاعداد استنادات تضر بالاحوال العسكرية
أو السياسية التي تكون عليهم افرانسا أو احدى الدول المتحاربة معها عوقب
من صدرت منه هذه المراسلات بالاعتقال

فان كانت هذه الاستفادات التي تحصلت عليها للاعداد ناشئة عن مواساة
أو عن تواطئ على التجسس وجب ان يعاقب بالقتل

(بند ٧٩)

يستوى حكم العقوبات المذكورة في بندي ٧٦ و ٧٧ سواء قصدت
بالمساس بالسياسات المذكورة فيهما اضرار فرانساً أو اضرار دولة
من الدول المتحالفة معها في حرب عدو لهما

(بند ٨٠)

كل من كان من ارباب الوظائف الميرية أو غيرهم ممنوطاً بأمور سرية
كالكلمة في مادة معاهدة يرا د عقد ها أو غزوة الى احدى الجهات أو أودع
اليه سرها بالطريقة الرسمية أو لاقضاً وظيفته فباح بشئ من ذلك وأطلع
عليه أحد من طرف دولة أجنبية أو من طرف العدو عوقب بالعقاب
المذكور في بند ٧٦ راجع بند ١٨٧ من هذا القانون

(بند ٨١)

كل من كان من ارباب الوظائف الميرية أو من المأمورين أو من المندوبين
من طرف الحكومة أميناً بحسب وظيفته على حفظ رسوم استحكامات
أو ترسانات أو ثغور أو ميناء أو سلم شياً أمنها الى العدو أو الى أحد
من طرفه فجزاؤه القتل

فان سلم الى أحد من طرف دولة أجنبية عوقب بالاعتقال سواء كانت تلك
الدولة متحالفة مع فرانساً أو خالية الطرف

(بند ٨٢)

كل من توصل من غير ارباب الوظائف الميرية الى الحصول على هذه
الرسومات باغراء من هي تحت يده بالبرطيل والرشوة أو بالغش والخديعة
أو بالاعتصاب والغلبة وسلمها للعدو أو لأحد من طرف دولة أجنبية عوقب
بعقاب من ارتكب ذلك من ارباب الوظائف الميرية المتقدم ذكرهم في البند

السابق على حسب ما هو مبين فيه من التفاصيل
فإن كانت هذه الرسومات في يد من سلمها بدون قصد فهو مما ذكر عوقب
بالتغريب المؤبد إن كان سلمها للعدو وبالحبس مدة أقلهما سنتان وأكثرها
خمس سنين إن كان قد سلمها إلى أحد من طرف الدول الأجنبية المتحاربة
أو الخالصة الطرف

• (بند ٨٣) •

كل من أخفى أو سهل إخفاء أحد من الجواسيس أو من سكر الهدو
المرسلة لا يكشف والريادة وهو يعاقب ذلك بجزائه القتل راجع بند ٦٢
من هذا القانون

• (بند ٨٤) •

كل من وقع منه افساد أو تعديات بدون إذن الحكومة ونشأ عنها انهمار
حرب جزاؤه النفي فإن قامت الحرب بالفعل حكم عليه بالتغريب المؤبد

• (بند ٨٥) •

من وقع منه أمر من الأمور التي لم تجوزها الحكومة وعرض بسببها أحدا
من الفرنسيين إلى الانتقام منه عوقب بالنفي

(الفصل الثاني)

• (في الجنايات المخلة بأمم الدولة من الداخل) •

(الفرع الأول)

• (في الصيال والتخريب على الملك وعائلته) •

• (بند ٨٦) •

جرأ من صال على الملك قاصدا قتله أو جرحه بجراح قاتل أو جرحه
ومن صال على أحد من العائلة المالكية بقصد قتله جزاؤه القتل ومن أطال
يده على أحد من العائلة المالكية بقصد جرحه جزاؤه التغريب المؤبد
داخل حصن حصين

وجرأ من تجاهر بشتم الملك وسببه على رؤس الاثم باد الحبس من ستة
أشهر إلى خمس سنين وتغريمه غرامة أقلها خمسة مائة فرنك وأكثرها عشرة

صال هو الاسـطـطالة
لوثوب أو التعدي
لتخريب هو البغي والخروج
ن الطاعة اهـ

آلاف فرنك

وقد يحجر أيضا على مرتكب هذه الجناية من التصرف في الحقوق المذكورة في بند ٤٢ كلها أو بعضها مدة كدّة الحبس المحكوم به عليه وتعتبر مدة الحجر عليه من يوم انقضاء مدة الحبس وجزاء من تجاريسب أحد من العائلة الملوكية الحبس من شهر الى ثلاث سنين وتغريمه مبلغا من مائة فرنك الى خمسة آلاف فرنك

• (بند ٨٧) •

كل من تجارى على الحكومة قاصدا بذلك هدم أركانها أو اختلال نظامها أو تبديل أصول الحكم أو اغواء الأهالي والسكان وتخريبهم على حمل السلاح على الحكومة فجزاؤه التغريب المؤبد داخل حصن حصين

• (بند ٨٨) •

يثبت الصيال بمحصوله فعلا أو بمجرد الشروع في فعله راجع بند ٢ من هذا القانون

• (بند ٨٩) •

إذا كان القصد بالتحزب ارتكاب جناية من الجنايات المذكورة في بندي ٨٦ و ٨٧ ودل دليل على التلبس بها أو على الشروع في فعلها عوقب المتحزبون بالتغريب المؤبد فإن لم يكن هناك دليل على التلبس بها أو على الشروع في فعلها عوقبوا بالاعتقال ويعتبر التحزب على الحكومة متى تواطأ اثنان أو أكثر وصمما على الفعل

وان دعا أحد آخر الى التحزب ايشترك معه في ارتكاب جناية من الجنايات المذكورة في بندي ٨٦ و ٨٧ فلم يوافقه على ذلك عوقب الداعي وحده بالحبس مدة أقلها ستة وأكبرها خمس سنين وجازا الحجر عليه زيادة على الحبس من الحقوق المبينة في بند ٤٢ كلها أو بعضها

• (بند ٩٠) •

إذا قصد أحد ارتكاب إحدى الجنايات المذكورة في بند ٨٦ ودل دليل على تلبسه بها أو على شروعه في فعلها وحده بدون مشاركة له فجزاؤه

الاعتقال راجع بند ٢ من هذا القانون

(الفرع الثاني)

في الجنايات المفضية الى اثار الفتن في الدولة بالحروب الداخلية والخروج
عليها باسمها السلاح والافساد بالحزب والنهب والسلب

• (بند ٩١) •

كل من تصدى لاصحاب قصديه اشتغال نيران الحروب الداخلية واثارة الفتن
بين الرعية باغرائهم على رفع السلاح على بعضهم أو اراد به اظهار الفساد
وتخريب البلاد وسفك دماء العباد أو نهب أموالهم أو سلب ما يدهم سواء
كان ذلك في ناحية أو بجهة نواح فقصاصه القتل
ومن تحزب بقصد فعل شيء من هذه الفتن المذكورة أو دعا آخر الى التحزب
ليشترك معه فيها عوقب بالعقوبات المذكورة في بند ٨٩ على حسب
ما هو مبين فيه من التفاصيل

• (بند ٩٢) •

من جمع عساكر مسلحة أو قيد عساكر بطرفه ولم يكن مأمورا من طرف
الحكومة أو أغرى غيره على ذلك أو أعطى اسلحة أو ذخائر لهؤلاء العساكر
فجزاؤه القتل

• (بند ٩٣) •

كل من قلد نفسه بغير حق أو بلاموجب معتبرا بالقوانين رياسة جيش
أو فرقة من العساكر أو رياسة دونها أو ارمادة أو سفينة حربية أو محافظلة
حصن حصين أو مينا أو مدينة فجزاؤه القتل
ومن كان متقلدا رياسة عسكرية من الحكومة وحكم بعزله فامتنع
عن التجريد عنهم فجزاؤه القتل أيضا ومن كان متقلدا رياسة عساكر محقة
وصدر له الامر بتخليه سبيلهم أو توزيعهم فلم يمتثل عوقب بالقتل أيضا راجع
بند ١٩٧ من هذا القانون

• (بند ٩٤) •

من كان له رخصة التصرف في القوة العسكرية فشرع يستعين بها على

توقيف جمع العساكر المقتضى جمعهم بموجب الاصول والقوانين فجزاؤه
التغريب المؤبد

فان ترتب على ذلك توقيف جمع العساكر فعلا فجزاؤه القتل

* (بند ٩٥) *

كل من أحرق عمدا بالغم بناء أو مخزنا أو ترسانة أو سفينة حربية أو غيرها
عانت ملكة الحكومة فقصاصه القتل راجع بند ٤٣٤ من هذا القانون

* (بند ٩٦) *

كل من تقلد رياسة فئمة باغية أو كان له فيها وظيفة أو مطلقا نظارة فقصاصه
القتل سواء كان تحزب هذه الفئمة بقصد اغتصاب شيء من الاملاك الميرية
أو أموال بيت المال أو بقصد الافارة على قلعة أو مدينة أو حصن أو محطة
عسكرية أو مخزن أو ترسانة أو ميناء أو سفينة من تعلقات الحكومة أو بقصد
سلب أو تقسيم الاملاك العمومية أو المتعلقة ببيت المال أو الاملاك
المتعلقة بناحية من النواحي أو بقصد المدافعة أو المهاجمة على القوة
العسكرية المأمورة بقمع البغاة المرتكبين لجنايات من هذه الجنايات
وكذلك كل من أرشد أو دل الفئمة الباغية أو جمعها أو رتبها أو أمر بجمعها
أو أعطى لها أسلحة من غير اجبار ولا اكراه وهو يعلم ما أعدت له هذه
الاسلحة أو أمدّها بذخائر أو بآلات تستعمل بها على البغي والفساد أو بعث
اليها بقوة أو كان له موالسة مع رؤسائهم أو قوادها فإنه يعاقب بالقتل أيضا
راجع بنود ٢٦٧ و ٣١٣ و ٤٤٠ من هذا القانون

* (بند ٩٧) *

اذا ارتكبت فئمة باغية جنائية واحدة أو أكثر من الجنايات المذكورة
في بنود ٨٦ و ٨٧ و ٩١ أو تعددت تلك الجنايات سواء تم
حصولها أو لم يتم عوقب كل فرد من أفرادها بالقتل من غير تمييز بين درجاتهم
ورتبهم بشرط أن يكون قد قبض عليه في محل الفئمة
وأما من كان قائدا لها أو كان له وظيفة أو رياسة فيها فإن جزاءه القتل
وان لم يقبض عليه في محل الفئمة

* (بند ٩٨) *

إذا كان القصد من تحزب الفئة المذكورة فعل جنائية أخرى غير الجنائيات
المذكورة في بنود ٨٦ و ٨٧ و ٩١ عوقب كل فرد من أفرادها
بالتغريب المؤبد بشرط أن يقبض عليه في مأوى الفتنه وأن لا يكون له فيها
خدمة ولا رياسة

(بند ٩٩)

من علم مقاصد هؤلاء البغاة وما انطوا عليه من البغي والفساد فأوهم
أو أعدهم موضع التجمّع طائفة مختارا من غيرا كراه ولا اجبار حكم عليه
بالاشغال الشاقة المؤقتة راجع بندي ٦١ و ٧٣ من هذا القانون

(بند ١٠٠)

من كان في زمرة البغاة والخوارج ولم يكن له فيها وظيفة ولا رياسة مطلقا
ثم تنصل منها وتساعد عنها عند صدور أول تنبيه من المحاكم المملكية
أو العسكرية أو بعده بشرط أن لا يكون قد قبض عليه في محل الفتنه وأن
يكون مجردا عن السلاح وأن يسلم نفسه طوعا من غير مدافعة وقت القبض
عليه فلا يترتب عليه شيء من العقوبات المعتدة للبغاة وانما يعاقب في هذه
الحالة على الجنائية التي وقعت منه ان كان قد وقع منه جنائية في أثناء ذلك
ويجوز وضعه أيضا تحت التجسس مدة أقصاها خمس سنين وأكثرها عشر
سنين

(بند ١٠١)

يندرج تحت لفظ سلاح جميع الآلات والادوات القاطعة والشاقبة
والراضة

وأما السكاكين والمقاريض الجيبية والعصى العادية فلا يكون حكمها
حكم الأسلحة الا اذا استعملت في قتل أو جرح أو ضرب راجع بنود
٣١٤ و ٣٨١ و ٣٨٥ من هذا القانون

(حكم يستوى تطبيقه على الفرعين السابقين في الفصل المتقدم)

(بند ١٠٢)

كل من أغرى بنفسه أحدا من الأهالي أو حرضه على ارتكاب جنائية
من الجنائيات المذكورة في الفصل المتقدم أمارة لاوة خطابة ونحوها من

هذا البند قد نسخ بموجب

لائحة ١٧ ما بس

سنة ١٨١٩

المقالات الحاسية في الاندية والمحافل العامة واما بلصق اعلانات في السكك والطرق أو بنشر أوراق مطبوعة فجزاؤه كجزاء من تلبس بالجناية من البغاة والخوارج المذكورين في الفصل المتقدم فان لم يترتب على هذه التحريضات شئ من أنواع الفساد المتقدمة عوقب المحرضون بالنفي

(الفصل الثالث)

في افشاء ممر الجنايات المحلة بامن الدولة داخل أو خارجا وعدم افشاءها
* (تنبيه) *

بنود ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٧ منسوخة
* (بند ١٠٨) *

من يادر من المتواطئين على التحزب أو غيره من الجنايات المؤدية الى اختلال أمن الدولة داخل أو خارجا وسعى في افشاءها أو سعى بالمواطنين عليها أو بشر كائهم فيها الى الحكومة أو الى أحد من الحكام السماسية أو الشرعية قبل حصول الجناية أو الشروع في فعلها وقبل شروع مأموري التجسس في التتبع والبحث عنهم فانه يسامح من الجزاء المعتد لهم وانما يوضع تحت التجسس مدة حياته أولا جل معلوم وكذلك من دل الحكومة وأرشد بها الى الوسائل المسهلة للقبض عليهم ولو بعد الشروع في تتبعهم فانه يعافى من العقاب المرتب عليهم وانما ينبغي وضعه أيضا تحت التجسس مدة حياته أولا جل معلوم

(الباب الثاني)

* (في الجنج والجنايات التي تخل بنظام القوانين الاساسية) *

(الفصل الاول)

* (في الجنج والجنايات المحلة بالتمتع بالحقوق الرشدية) *

* (بند ١٠٩) *

كل من منع واحدا أو عدة من الاهالي من التصرف في حقوقه الرشدية سواء كان بالتحزب مع غيره أو بغصب أو وعيد أو تهديد حكم عليه بالسجن

مدة من ستة أشهر الى سنتين وسقط حقه في الانتخاب فلا ينتخب غيره
ولا ينتخب هو لو طيفه ما مدة أقلها خمس سنين وأكثرها عشر سنين

(بند ١١٠)

إذا كان فاعل الجناية المتقدمة مصر بسابقة فواطع غيره على اجرائها
في جميع المملكة أو في اقليم منها أو بجملة اقاليم أو في ناحية منها أو بجملة
نواح حكم عليه بالنفي

(بند ١١١)

من كان من الاهالي مأمور في الانتخاب بفرز تذكرة الاقتراع المشتملة
على الآراء فقبض عليه وهو نية قص منها أو يزيد عليها أو يبدل في آراء
من لا يعرف الكتابة من المنتخبين ويكتب في تذكرة هم أسماء غير التي أمليت
عليه حكم عليه بالتفسيق

(بند ١١٢)

كل من كان غير مأمور بالفرز وارتكب جناية من الجنايات المذكورة
في البند المتقدم حكم عليه بالحبس مدة أقلها ستة أشهر وأكثرها سنتان
وسقط حقه في الانتخاب فلا ينتخب غيره ولا ينتخب هو لای وظيفة من
الوظائف مدة أقلها خمس سنين وأكثرها عشر سنين

(بند ١١٣)

كل من رشأ أو ارتشى من الاهالي في قضية الانتخاب فجزاؤه الحرمان من
حقوقه المدنية ومن الدخول في الخدمات الميرية مدة أقلها خمس سنين
وأكثرها عشر سنين

وغرم كل من الرشأ والمرتشى غرامة بقدر قيمة الرشوة المأخوذة أو الموعود
بها ويزاد عليها مثلاً راجع بند ١٧٧ من هذا القانون

(الفصل الثاني)

(في التعدي على الحرية)

(بند ١١٤)

إذا تعدي أحد من أرباب الوظائف الميرية أو من الحكام أو القضاة

أو المأمورين من طرف الحكومة أو أمر بالتعدي على حرية واحد أو أكثر من الأهالي أو على حقوقه الرشدية أو تجاري على مخالفة القوانين الأساسية حكم عليه بالتعسيق

فإذا ثبت أنه انما فعل ذلك اطاعة وامتثالاً لمن يجب عليه اطاعته في المواد التي هي من خصائصه فلا جناح عليه بل العقاب في هذه الحالة على من أمره بذلك راجع بند ١٩٠ من هذا القانون

(بند ١١٥)

إذا كان الفاعل أو الأمر بفعل شيء من التعديات المذكورة في البند المتقدم ناظر من نظاردواوين عموم الحكومة وطلب منه تدارك ما وقع منه من الأمور المغيرة في ظرف المدة المقررة في بندي ٦٣ و ٦٧ من لائحة المجلس الأعلى فلم يتدارك ذلك في انشاء المدة المذكورة فجزاؤه النفي

(بند ١١٦)

إذا ادعى ناظر ديوان عموم الحكومة المتهم بكونه أمر بفعل ما يخالف القوانين الأساسية أنه ختم الأمر المذكور على غرة وتذاير من الغير كاف بتدارك ما فعله من المغيرة وتعيين من غره وخدعه والاقيمت عليه الدعوى وترتب عليه الجزاء راجع بندي ٦٤ و ١٩٠ من هذا القانون

(بند ١١٧)

من ارتكب جنائية من الجنائيات المذكورة في بند ١١٤ ضمن ما يترتب عليهم من الخسارات وطولب به امام المحكمة الجنائية أو امام المحاكم المدنية وتقدر التضمينات على حسب أحوال أرباب الخسارات ومدة دار الخسارة الحاصلة لهم بحيث لا تنقص على أي حال عن خمسة وعشرين فرنك لكل واحد من المتضررين أياما كانت حرقته عن كل يوم من أيام حبسه ومنعه من غير حق راجع بندي ١٠ و ٥١ من هذا القانون

(بند ١١٨)

من زور على أحد من نظار عموم الدواوين أو من أرباب الوظائف الميرية بتقليد خطه أو ختمه ليرتكب عليه في ارتكاب أمر مخالف للقوانين الأساسية

عوقب بالاشتغال الشاقة المؤقتة
وكذلك من أجرى الامر المذكور علما بتزويره فانه يعاقب بالاشتغال الشاقة
المؤقتة أيضا
ويحكم دائما في مثل هذه الجناية بأقصى مدة لهذا العقاب راجع بند
١٤٧ من هذا القانون

(بند ١١٩)

اذا عرض على أحد من الحكام أو القضاة استدعاء معتبر من أحد
المحبوسين غدا في المواضع المعدة للحبس أو في غيرها ملتمسا به تحقيق
أسباب حبسه ورفع الظلم عنه فامتنع الحاكم أو القاضي المذكور عن
تحقيقها أو أهمل في ذلك ولم يثبت انه بلغ الحاكم الذي فوقه حكم عليه
بالتفسيق وضمن جبر الخسارات الحاصلة لامتظلم من الحبس
وتقدر هذه التضمينات على الوجه المشروح في بند ١١٧ راجع بند
٣٤١ من هذا القانون

(بند ١٢٠)

من قبل من الخفراء والحراس أو السجانيين أحد في الحبس بدون أمر من
المحكمة أو من الحكومة أو حبس أحد من تلقاء نفسه أو امتنع من عرضه
وتقديمه للأموار من طرف الضبطية أو للمندوب من طرفه ولم يثبت ان
وكيل الملك أو القاضي هو الذي أمره بذلك أو توقف في ابراز قيودات
المسجونين للأموار المذكور فانه يعاقب عقاب من حبس شخصا بغير حق
ويحبس مدة أقصاها ستة أشهر أو أكثره سنتان ويغرم غرامة أقصاها ستة عشر
فرنكا أو أكثرهما مائة فرنك راجع بندي ٦٠٩ و ٦١٨ في قانون
تحقيق الجنايات

(بند ١٢١)

كل من تعدي من أرباب الوظائف التابعة للقضاء أو من وكلاء العموم
أو وكلاء الملك أو نوابهم أو من القضاة من غير إباحة القوانين على أحد من
نظار عموم الدواوين أو من أعضاء مجلس الشرائع والقوانين أو من أعضاء
الاحكام أو تسبب من غير إباحة الحكومة في إقامة دعوى عليه أو اسناد
تهمة اليه سواء كان ذلك بتحريض أو إصدار حكم أو بإمضاء عليه أو بتحرير

علم طلب له فانه يعاقب عقاب الخائن ويحكم عليه بالتفسيق
وكذلك كل من أمر أو أمضى أمر من غير إباحة الحكومة بالقبض على
أحد من المذكورين أو يجبسه في غير أحوال النلبس بالذنب أو ازدحام
العامة عليه وإشارتهم بالبنان اليه بأنه مذنب فانه يعد خائناً ويحكم عليه
بالتفسيق أيضاً راجع بندي ٤٠ و ٤٨٤ في قانون تحقيق
الجنابات وبنود ١٢٦ و ١٢٧ و ١٦٦ من هذا القانون
(بند ١٢٢)

كل من تصدى من وكلاء العموم أو وكلاء الملك أو نوابهم أو من القضاة
أو من أرباب الوظائف العامة إلى حبس أحد أو امر مجبسه في غير الموضع
التي خصصها الحكومة لذلك فجزاؤه التفسيق
وكذلك من طلب أحد من الأهالي في محكمة جنائية كبرى قبل استيفاء
الرسوم اللازمة لصحة اسناد التهمة اليه فانه يحكم عليه بالتفسيق أيضاً
راجع بندي ٦٠٣ و ٦١٥ من قانون تحقيق الجنابات وبنود
٣٤١ في هذا القانون

(الفصل الثالث)

(في نواطئ وأرباب الوظائف الميرية وتصاحبهم)

(بند ١٢٣)

إذا نواطئ أرباب الوظائف الميرية أو أمناء فرع من فروع الحكومة على فعل
أمر مغاير للقوانين سواء كان ذلك بتحيز وتجمع أو بإرسال رسل
أو كتب إلى بعضهم بعضاً عوقب كل واحد منهم بالحبس مدة أقلها شهران
وأكثرها ستة أشهر وحجر عليه أيضاً من التصرف في حقوقه الرشدية ومن
الاستخدام في الخدمات الميرية مدة لا تزيد على عشر سنين
(بند ١٢٤)

إذا كان الغرض من نواطئ أرباب الوظائف بإحدى الطرق المذكورة
في البند السابق توقيف القوانين أو تعليق أمر من أوامر الحكومة عوقب
كل واحد منهم بالنفي

فان كان التواطؤ حاصلًا بين الحكام الملكية والعساكر أو رؤسائهم عوقب
رأس الفتنة ومثيها بالتغريب المؤبد وعوقب من دونه بالنفي

(بند ١٢٥)

اذا كان القصد من تواطؤ أرباب الوظائف الميرية باجدي الطرق المتقدمة
احداث تحزب يفضي الى اختلال أمن الدولة من الداخل فقصاصهم
القتل

(بند ١٢٦)

اذا تواطأ أرباب الوظائف العامة على الاستعفاء من وظائفهم فاصدين
بذلك توقيف الاحكام القضائية أو تعطيل مصلحة من المصالح الميرية حكم
على كل واحد منهم بالتفسيق لارتكابه ذنب الخيانة

(الفصل الرابع)

(في اقيبات الاحكام الملكية والقضاة بعضهم على بعض في الوظائف)

(بند ١٢٧)

من تعرض من القضاة أو من وكلاء العموم أو وكلاء الملك أو نوابهم أو من
مأموري التجسس لما ليس من خصائصه وتدخل في وظائف المشرعين بأن
وضع قانونا مشتملا على احكام شرعية أو أوقف قانونا من القوانين الشرعية
أو عقد مذكرة في شأن قانون هل يصح اعلانه أم لا عدنا وحكم عليه
بالتفسيق جزاءه

وكذلك كل من تعدى طوره من القضاة أو من وكلاء العموم
أو وكلاء الملك أو نوابهم أو من أرباب الوظائف القضائية وتعرض لما ذكره
من المواد التي هي من خصائص الاحكام الملكية بان أحدث قانونا أو
ترتيبًا يتعارض بالادارة الملكية أو ينهى عن اجراء حكم صادر منها أو تصدى
الى طلب أحد من الاحكام الملكية في المحكمة أو أمر بطلبه ليحكم عليه
في دعوى تتعلق بوظائفه وأمر على الحكم عليه بعد أن صدر له الامر
باطاله أو بعد أن صار التنبيه عليه بأن هذا ليس من خصائصه فانه يحكم
عليه بالتفسيق أيضا جزاءه راجع بندي ١٦٦ و ١٨٥ في هذا القانون

(بند ١٢٨)

* (بند ١٢٨) *

اذا رفعت قضية بين يدي قاض من القضاة ليحكم فيها فاعترضت عليه
الحكام الملكية وأعلنت له صراحة بأن هذه القضية من خصائصهم لأن
خصائصه وأنه لا يجوز له أن يحكم فيها فحكمكم قبل أن يصدر له أمر من
الحاكم الذي فوقه غرامة أقلها ستة عشر فرنكا وأكثرها مائة
ونجسون فرنكا

وكذلك من طلب إصدار ذلك الحكم أو أقر عليه من وكلاء الملك فإنه يغرم
هذه الغرامة بعينها

* (بند ١٢٩) *

كل من تجنبا رى من القضاة على أحد من الحكام الملكية المتهمين بجناية
أو جناية وقعت منهم في أثناء إجراء وظائفهم وأمر بجلبه إلى المحكمة
أو يجبره بدون إباحة الحكومة بعد أن علم أنه من أرباب الوظائف الميرية
من الاستدعاء المعتبر المقدم له من الخصام أو من محل الحكومة
فجزاؤه أن يغرم غرامة أقلها مائة فرنك وأكثرها خمسمائة فرنك

ومن طلب إصدار هذا الأمر أو أقر عليه من وكلاء الملك أو من مأموري
التجسس غرم أيضا هذه الغرامة بعينها

* (بند ١٣٠) *

كل من تعرض من المديرين أو من نظار الأقسام أو من مشايخ الفواحي
أو غيرهم من الحكام الملكية إلى وظائف المشرعين بوجه من الوجوه
المبينة في الشق الأول من بند ١١٧ أو تدخل في أمر القضاء بإصدار
أحكام عمومية بأمر به أو ينهى على محكمة من المحاكم القضائية فإنه يحكم
عليه بالنسب جزاء له

* (بند ١٣١) *

من تدخل من الحكام الملكية في وظائف القضاء بأن تعرض إلى الحكم
في قضية أو مادة من خصائص القضاء وقطع الحكم فيها بعد استدعاء
الخصمين أو أحدهما وقبل أن يصدر له أمر من الحاكم الذي فوقه جزاؤه
أن يغرم غرامة أقلها ستة عشر فرنكا وأكثرها مائة ونجسون فرنكا

(الباب الثالث)

* (في الخبز والجنبايات التي يترتب عليها حصول الفشل للامن العام) *

(الفصل الاول)

* (في التزوير) *

(الفرع الاول)

* (في زغل المسكوكات وغشها) *

* (بند ١٣٢) *

كل من زغل سكة من مسكوكات الذهب أو الفضة الجارية التعامل بها في مملكة فرانسوا كان يتقلده أو تزيف أو قص أو نحوه حكم عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة

وكذلك كل من شارك في تداول هذه المعاملة المزغولة أو المزيفة واشهرها بين الناس أو ادخلها في فرانسوا فانه يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة أيضا راجع بند ٤٨٤ وما بعده من قانون تحقيق الجنبايات وبند ٤٧٥ في هذا القانون

* (بند ١٣٣) *

كل من زغل سكة من مسكوكات النحاس الجارية التعامل بها في مملكة فرانسوا كان ذلك بتقلدها أو تزيفها جزاؤه الاشغال الشاقة المؤقتة

وكذلك كل من شارك في تداول هذه المعاملة المزغولة أو المزيفة ونشرها بين الناس أو ادخلها في مملكة فرانسوا فانه يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة أيضا

* (بند ١٣٤) *

كل من زغل بتقلده أو قص أو نحوه في فرانسوا سكة من مسكوكات الدول الأجنبية حكم عليه بالاشغال الشاقة المؤقتة

وكذلك كل من شارك في تداول هذه المعاملة الأجنبية المزغولة أو المقلدة ونشرها بين الناس أو ادخلها في مملكة فرانسوا فانه يعاقب بالاشغال

الشاقة المؤقتة أيضا

* (بند ١٣٥) *

من حصل له غرر بقبضه معاملة مزغولة على سبيل انها جسيمة وتعامل
 بها قبل ان يتحقق عيبها فلا جناح عليه
 وأما من يتحقق عيبها أو علم كونها مزغولة وتعامل بها بعد ذلك فهو مجرم
 جزاؤه أن يغرم غرامة أقلها ثلاثة أضعاف العـمـلـة المزغولة التي تعامل بها
 وأكثرها ستة أضعافها ولا تنقص هذه الغرامة على أى حال عن ستة
 عشر قرنيكا راجع بند ١٦٥ من هذا القانون

* (بند ١٣٦ و بند ١٣٧ قد نسخا) *

* (بند ١٣٨) *

من ياد من المتواطنين على ارتكاب جنائية من الجنايات المذكورة في بندي
 ١٣٢ و ١٣٣ وسعى في افشائها أو سعى بفا عليها الى محل الحكومة قبل
 تلبسهم بها وقبل الشروع في البحث عنهم أو دل الحكومة على مواضعهم
 وسهل لها وسائل القبض عليهم ولو بعد الشروع في البحث عنهم فانه يسامح
 من الجزاء المعدلهم

وانما ينبغى وضعه تحت التجسس مدة حياته أو مدة معينة راجع
 بندي ١٠٨ و ١٤٤ من هذا القانون

(الفرع الثاني)

في تزوير خاتم الدولة وبوالص البنوقة وأوراق الخزينة الماينة وتقليد مدغمة
 الذهب والفضة ومدغمة الورق والنشانات

* (بند ١٣٩) *

من اصطنع خاتمة تقليد خاتم الدولة أو ختم به عوقب بالاشغال الشاقة
 المؤبدة

وكذلك كل من اصطنع أوراقا تقليد الاوراق الخزينة الميرية المدغمة
 بمدغمتها أو زور أوراقا صحيحة بحسب الاصل أو قلدها من بوالص البنوقة
 المأذونة أو غش أحد ابشئ من هذه الاوراق أو البوالص المصطنعة أو

المزورة أو ادخلها في المامكة الفرنسية فانه يعاقب أيضا بالاشغال الشاقة المؤبدة راجع بند ١٦٥ من هذا القانون

(بند ١٤٠)

كل من اصطنع دمغة تقليدا للدمغات الميرية المعدة لدمغ الذهب والفضة أو لدمغ الورق أو لتمشيد الاشجار أو زور دمغة ميرية صحيحة بحسب الاصل عوقب بالاشغال الشاقة المؤقتة

ويحكم دائما على من ارتكب هذه الجريمة بأقصى مدة لهذا العقاب وذلك من غش أحد بشيء من الاوراق أو الكامبيالات المصطنعة أو استعمال دمغة مقلدة أو مزورة من دمغات الورق أو الذهب والفضة أو الاورمانات فانه يعاقب أيضا بأقصى مدة للاشغال الشاقة المؤقتة

(بند ١٤١)

كل من استحصل بحيلة ماء على دمغة من الدمغات الحقيقية المعدة لمصلحة من المصالح المذكورة في بند ١٤٠ أي المعدة لدمغ الورق أو الذهب والفضة أو لتمشيد على الاشجار ودمغ بها وتسبب عن ذلك حصول ضرر أو خسارة لحقوق الميري ومنافعه عوقب بحسب الاشغال السفلية

(بند ١٤٢)

من اصطنع نشانات تقليدا للنشانات الميرية التي ينشئ بها على السلع والبضائع أو نشئ على بضاعة نشان مزور و اصطنع عوقب بحسب الاشغال السفلية * وكذلك من قلد أو زور شيئا من الاختام أو الدمغات أو النشانات المختصة بمصلحة من المصالح الميرية أو ببيانقة أو بيت تجاري أو دمع أو ختم أو نشان بشيء من الدمغات أو الاختام أو النشانات المصطنعة أو المزورة فانه يعاقب أيضا بحسب الاشغال السفلية

(بند ١٤٣)

من استحصل بحيلة ماء على شيء من الاختام أو الدمغات أو النشانات الحقيقية المعدة لمصلحة من المصالح المذكورة في بند ١٤٢ وختم أو دمع أو نشان بها وتسبب عن ذلك حصول ضرر أو خسارة لحقوق الميري ومنافعه أو منافع مصلحة من المصالح الميرية أو أضر بمنافع بائعة أو بيت

تجاري حكم عليه بالتفسيق جزاءه

* (بند ١٤٤) *

تطبق الاحكام المنصوص عليها في بند ١٣٨ على الجنايات المذكورة
في بند ١٣٩ راجع بند ١٨٠ من هذا القانون

(الفرع الثالث)

* (في تزوير السندات الرسمية وسندات البنوك أو التجارة) *

* (بند ١٤٥) *

كل من وقع منه تزوير من أرباب الوظائف العمومية في اثناء اجراء
وظيفته كأن قلم خطأ أو علامة أو زور سند أو وثيقة أو كتابة أو علامة
أو ختم أو واصل في عنوان أحد وذكروه بعنوان آخر أو زاد شيئاً من الكتابة في
دفتر أو سند أو وثيقة بعد اتمامها رسمافانه يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة
راجع بند ٤٠٥ من هذا القانون

* (بند ١٤٦) *

من كان من أرباب الوظائف الميرية أو الضباط العمومية مأموراً بحسب
وظيفته بتحرير سند فغير بنجائمه عند تحريره موضوع ذلك السند أو بتدليل
شروط المتعاقدين كأن كتب فيها شروطاً زيادة على ما اتفق عليه أو نقص
منها شروطاً أو كتب خلاف ما أملاه كل منهما أو غلط بجعل الحق باطلاً
والباطل حقافانه يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة

* (بند ١٤٧) *

من وقع منه تزوير من غير أرباب الوظائف الميرية في سند رسمي أو في كتابة
تجارية أو في سندات بانكة من البنوك سواء كان هذا التزوير بقلمه أو
علامة أو محو أو إثبات أو باصطناع عقود أو شروط أو تمسك بدين أو ابراء منه
أو بدرج شيء من ذلك في سند بعد اتمامه رسمافانه يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة
أو شهادات أو غيرها من المواد التي يكون فيها السند حجة لانبائها أو نفيها
عوقب بالاشغال الشاقة المؤقتة راجع بند ١١٨ في هذا القانون

* (بند ١٤٨) *

من تمسك بسند مزور من السندات المزورة المذكورة في هذا الفرع عوقب
بالاشغال الشاقة المؤقتة راجع بند ١٥١ من هذا القانون
* (بند ١٤٩) *

لا تطبق الاحكام المتقدمة على ما يقع في تذكار السفر والمرور من
التزوير فان له احكاما مخصوصة سبأتي بيانها راجع بند ١٥٣ وما
بعده من هذا القانون

(الفرع الرابع)

* (في تزوير السندات العادية أو العرفية) *

* (بند ١٥٠) *

من وقع منه تزوير في سند عادي باحدى الطرق المبينة في بند ١٤٧
عوقب بحبس الاشغال السفلية راجع بنود ١٦٢ و ٤٠٥ و ٤٠٧
من هذا القانون

* (بند ١٥١) *

من تمسك بسند عادي باطل أو مزور عوقب أيضا بحبس الاشغال السفلية
راجع بندي ١٤٨ و ١٦٢ من هذا القانون

* (بند ١٥٢) *

لا تطبق الاحكام المنصوص عليها في البندين السالفين على ما يقع في
الشهادات تنامه من التزوير لان له حكما مخصوصا سيأتي بيانه

(الفرع الخامس)

* (في أحكام التزوير الواقع في تذكار السفر والمرور والشهادات تنامه) *

* (بند ١٥٣) *

من قلد تذكرة سفر أو زور تذكرة صحيحة من الاصل فجزاؤه السجن مدة أقلها
سنة وأكبرها خمس سنين

وكذلك من حمل تذكرة سفر مصنعة أو مزورة فانه يعاقب بالسجن من سنة
الى خمس سنين راجع بندي ١٦٣ و ٢٨١ من هذا القانون

* (بند ١٥٤) *

من يدل اسمه في تذكرة سفر باسم آخر فجزاؤه السجن من ثلاثة أشهر الى سنة
 * وكذلك من شهد زور في كتابة تذكرة من ديوان التذاكر باسم الزور
 فانه يعاقب بالسجن أيضا من ثلاثة أشهر الى سنة
 ومن زور من أبواب الخانات واللوكدات وفي دفعه أحد من
 الساكنين عنده بغير اسمه المعروف به وهو يعلم ذلك فانه يعاقب بالسجن
 من ستة أيام الى شهر راجع بنود ٧٣ و ٢٦٨ و ٢٨١ و ٤٧٥
 من هذا القانون

(بند ١٥٥) *

من أعطى من مأموري التذاكر تذكرة سفر لمن لا يعرفه معرفة ذاتية من
 غير أن يحق اسمه ونسبته وبقية أوصافه بشاهدين عدلين معلومين لديه
 من أهل البلد عوقب بالسجن من شهر الى ستة أشهر
 فان علم أو كان عالما بتزوير الاسم وكتب التذكرة به عوقب بالنفي

(بند ١٥٦) *

من اصطنع أو قلد تذكرة مرور أو زور تذكرة صحيحة بحسب الأصل أو جعل
 تذكرة مصنعة أو مزورة عوقب على الوجه الآتي
 فان كان قصده بتزوير التذكرة استخلاصه من تجسس الضبطية عوقب
 بالسجن مدة أقلها سنة وأكثرها خمس سنين
 وان كان قد صرف له من الخزينة الميرية برسم مصروف الطريق المعتاد
 صرفه مبلغ لا يستحق منه شيئا أو يزيد على ما يستحقه وكان هذا المبلغ أقل
 من مائة فرنك عوقب بالنفي
 وان بلغ ما صرف له من الخزينة مائة فرنك فأكثر عوقب بحسب الاشغال
 السفلية راجع بندي ١٦٣ و ٢٨١ من هذا القانون

(بند ١٥٧) *

من غش مأمور التذاكر واستحصل منه على تذكرة مرور بغير اسمه الحقيقي
 جرى عليه الحد المذكور في البند السابق بما فيه من التفاصيل

(بند ١٥٨) *

اذا علم مأمور التذاكر وقت كتابة التذكرة بتزوير اسم متطلبها فوالس

معه وحرره بالاسم المزور عوقب بالنفي في الحالة الاولى من بند ١٥٦
وبحبس الاشغال السقلية في الحالة الثانية وبلاشغال الشاقة المؤقتة في
الحالة الثالثة

* (بند ١٥٩) *

من حرر زوراً عن لسان أحد من الاطباء أو الجراحين أو ضباط الصحة
شهادة لنفسه أو لغيره بأنه مريض أو به عاهة ليتخلص أو يخلص غيره من
خدمة مصرية فجزاؤه السجن مدة أقلها سنتان وأكثرها خمس سنين

* (بند ١٦٠) *

من كتب من الاطباء أو الجراحين أو ضباط الصحة إلى أحد شهادته بدون
صحة ولا أصل أو ساعده بشهادة في حقه بأنه مريض أو مصاب بعلة
من العمل المستوجبة للمعافاة من الخدمة الميرية عوقب بالسجن مدة أقلها
سنتان وأكثرها خمس سنين

فإن كان قد ارتشى على هذه الشهادة عوقب هو والراشئ بالنفي راجع بندي
١١٧ و ٣١٧ من هذا القانون

* (بند ١٦١) *

من اصطنع شهادة عن لسان أحد من أرباب الوظائف الميرية لتشمه - دله
بحسن السلوك أو بالفقر أو بجماله أخرى من الاحوال التي تجلب حسن
نوجه الحكومة اليه أو تعطف القلوب عليه لاجل خدمته أو استئمانه
أو مساعدته عوقب بالسجن مدة أقلها ستة أشهر وأكثرها سنتان

ومن زور شهادة من هذا القبيل صحيحة بحسب الاصل بأن يدل اسم صاحبه
باسمه أو باسم آخر عوقب بالسجن أيضاً مدة من ستة أشهر إلى سنتين
وكذلك من حل شهادة مصطنعة أو مزورة ليستعين به على مقاصده فإنه
يعاقب بالحبس أيضاً مدة من ستة أشهر إلى سنتين راجع بنود ١٤٨
و ١٥١ و ٢٨١ من هذا القانون

* (بند ١٦٢) *

من اصطنع أو زور أو حل شهادة يقصدها اغراضاً غير المذكورة في البنود
السابقة وعاد منها ضرراً لا حيداً وللخزينة الميرية عوقب بما يناسب التزوير

الواقع منه من العقوبات المقررة في الفرعين الثالث والرابع من هذا الفصل
راجع بند ١٤٥ وما بعده وبند ١٥٠ وما بعده من هذا القانون

(احكام مشتركة بين المزدورين)

* (بند ١٦٣) *

لا تجرى الاحكام المنصوص عليها في الفصل السابق في حق من تعامل
بالمعاملة أو بالبوالص المقلدة أو المزيفة ومن استعمل شيئاً من الاختام
أو الدمغات أو النشانات أو الوثائق أو السندات المقلدة أو المصطنعة
أو المزورة الا اذا كان يعلم بتزويرها

فان كان لا يعلم ذلك فلا جناح عليه - راجع بنود ١٣٢ و ١٣٩
و ١٤٨ و ١٥١ و ١٥٣ و ١٥٦ و ١٦١ من هذا القانون

* (بند ١٦٤) *

من زور أو شاركت غيره في التزوير أو اتفق بشئ من الاشياء المزورة غرم غرامة
لا يزيد أكثرها على ربع المكسب الحرام الذي تحصل عليه بالفعل أو الذي
كان متوقعا حصوله عادة مما زوره ولا ينقص أقلها عن مائة قرنك

* (بند ١٦٥) *

من حكم عليه من المزدورين بالاشغال الشاقة مؤبدة كانت أو مؤقتة أو بحبس
الاشغال السقلية وجب تمثيله على رؤس الاشهاد راجع بند ٢٢ من هذا
القانون

(الفصل الثاني)

فيمابقع من أرباب الوظائف الميرية في أداء وظائفهم من الخيانات والجح
والجنايات

* (بند ١٦٦) *

كل جنسية وقعت من احد أرباب الوظائف الميرية في أداء وظيفته تعد
خيانة راجع بند ٤٨٤ من قانون تحقيق الجنايات وبند ١٢١
و ١٢٦ و ١٨٣ من هذا القانون

* (بند ١٦٧) *

جزاء الخيانة على العموم التفسير ما لم يكن حدد الشارع لنوع مخصوص
منها جزاء أشد منه

(بند ١٦٨)

ما يقع من أرباب الوظائف الميرية من الخلع لا يعد خيانة ولا يحكم على
مرتكبها بالتفسير

(الفرع الاول)

(في اختلاس المستخدمين وأرباب الوظائف العمومية)

(بند ١٦٩)

كل من اختلس من الصيارفة الماء ودين بقبض الاموال أو من كتابهم
أو من أمناء العموم شيئاً من الاموال الميرية أو الخصوصية التي في عهده
أو من البوالص والكمبيالات الجارية بحرى النقود أو من الاوراق
والسندات أو اختلس شيئاً من المنقولات المحفوظة أمانة تحت يده
وتجاوزت قيمة ما اختلسه ثلاثة آلاف فرنك حكم عليه بالاشغال الشاقة
المؤقتة

(بند ١٧٠)

يحكم بالاشغال الشاقة المؤقتة أيضاً في الاحوال الثلاثة الآتية أي ما كان
نوع الاموال المختلسة

أولاً اذا اختلس أحد من الصيارفة أو الامناء أو الكتاب من المبالغ
أو الامانات المحفوظة تحت يده الثلث أو ما زاد عليه

ثانياً اذا كان المختلس مستخدماً في مصلحة وضع فيها رهناً ضماناً لخدمته
فاختلس منها مقدار الرهن الذي وضعه

ثالثاً اذا كان المختلس مستخدماً في محل ايراد وليس عليه رهن ضامن
لخدمته فاختلس منه ثلث ايراده الشهري

(بند ١٧١)

اذا لم تباع قيمة الاشياء المختلسة ثلاثة آلاف فرنك أو كانت أقل من نصاب
الاختلاسات المقررة في البند السالف عوقب المختلس بالسجن مدة أقلها

سنتين وأكثرها خمس سنين وحرّم من التقليد بالوظائف الميرية مدة حياته

(بند ١٧٢)

من ارتكب جنائية من الجنائيات المذكورة في البنود الثلاثة المتقدمة لزم ان يحكم عليه دائماً زيادة على العقاب المنصوص عليه فيها بغرامة لا يزيد أكثره على ربع التضمينات اللازمة لأربابها ولا ينقص أقلها عن نصف سدسها

(بند ١٧٣)

من أعدم من القضاة أو من الحكام أو من المستخدمين الميرية أو من أرباب الوظائف العمومية سندا من السندات أو الوثائق التي في عهده أو المحفوظة تحت يده أو التي صار تسليمها وإرسالها اليه بمقتضى وظيفته أو أخفى شيئا منها بان لم يقدمه أو اختلسه عوقب بالاشغال الشاقة المؤقتة وكذلك من ارتكب شيئا من هذه الاختلاسات من النظائر والمستخدمين أو الكتاب الميرية أو من وكلاء أرباب العهد أو من كتابهم فإنه يعاقب أيضا بالاشغال الشاقة المؤقتة

(الفرع الثاني)

فيما يقع من المستخدمين الميرية وأرباب الوظائف العمومية من الغدر في أثناء تادية مأمورياتهم

(بند ١٧٤)

كل من وقع منه غدر من المستخدمين الميرية أو من أرباب الوظائف العمومية أو من كتابهم ونوابهم أو من المحصلين للعوائد أو الفرد أو الاموال الخراجية أو الايرادات الميرية أو أموال النواحي أو من كتابهم ونوابهم لاى انسان بان طلب منه شيئا بدون حق أو أخذ منه شيئا لم يكن مطالبه أو شيئا زائدا عما هو مطالب به أو طلب منه أجره أو جعله في نظيره المأمور به فإنه يعاقب بحبس الاشغال السفلية ان كان من أرباب الوظائف والمناصب أو بالسجن مدة أقلها سنتان وأكثرها خمس سنين ان كان من الكتاب أو النواب

ويغرم زيادة على هذا الجزاء كل من وقع منه اختلاس أياما كانت صفته
غرامة لا يزيد أكثرها على ربع التضمينات المطلوبة لأربابها ولا يتقص أقلها
من نصف سدسها

(الفرع الثالث)

في الجح التي تقع من أرباب الوظائف والمستخدمين الميرية بتدخلهم
في المعاملات التجارية التي لا ينبغي لهم التشبث بها بحسب مأمورياتهم
• (بند ١٧٠) *

من كان من المستخدمين الميرية أو من أرباب الوظائف العمومية متقلدا
نظارة مصلحة أو مأمورا بإدارتها بفرض نفسه نفعا منها سرا أو جهرا مباشرة
أو بواسطة بان أخذه حصة مع آخر في مشاركة أو في مصلحة من المصالح التي
تعطى بالزيادة أو في تعهد أو مقاول أو مقاطعة عوقب بالسجن مدة أقلها
سنة أشهر وأكثرها سنتان وغرم غرامة لا يزيد أكثرها على ربع التضمينات
المطلوبة لأربابها ولا يتقص أقلها من نصف سدسها وحرم من الدخول
في الخدمات الميرية مدة حياته وكذلك من كان من المستخدمين الميرية
أو من أرباب الوظائف العمومية مأمورا في قضية بأذن صرف المبالغ
اللازمة لها أو بتصفية حساباتها بفرض نفسه نفعا منها بحرى عليه هذا الحكم
المذكور راجع بند ٢١٠ من القانون المدني

• (بند ١٧٦) *

كل من التجرم رؤساء الفرق العسكرية أو من محافظي المداين والقلاع
أو من المديرين أو من نظار الأقسام في النواحي التي تحت حكمه سواء كان
ذلك سرا أو جهرا مباشرة أو بواسطة وسواء كانت التجارة في القلال
والحبوب أو في الدقيق أو ما يستخرج منه الدقيق أو في المشروبات أياما
كانت أو في غيرها مما ليس من محصولات أملاكه وأراضيه غرم غرامة
أقلها خمسة عشر ألف فرنك وأكثرها عشرة آلاف فرنك وضم جميع ما التجرفه من
السلع والبضائع إلى جهة الميري

(الفرع الرابع)

* (في أحكام الرشوة والبرطيل) *

* (بند ١٧٧) *

كل من ارتشى أو تبرطل من الحكام أو القضاة أو النظارة أو المأمورين من طرف الحكومة أو من المستخدمين الميرية أو قبل هدية أو وعد بشئ مما ذكره قبله في نظير قضاء أمر مما هو من خصائصه وليس عليه رسم حكم عليه بالتفسيق ولو كان ما قضاة في نظير الرشوة أو الهدية موافقا للحق وغرم أيضا غرامة بقدر قيمة الرشوة الماخوذة أو الموعود بها ويزاد عليها مثلها

ولا يجوز أن تنقص الغرامة عن مائتي فرنك وكذلك كل من ارتشى أو تبرطل من أرباب الوظائف الميرية أو المستخدمين أو النظارة أو المأمورين من طرف الحكومة أو قبل هدية أو وعد بما ذكره قبل الوعد في نظير تعطيل قضية أو منع نفوذ أمر من خصائصه فعليه فانه يحكم عليه أيضا بالتفسيق والغرامة المذكورة راجع بند ١١٣ من هذا القانون

* (بند ١٧٨) *

إذا ارتشى أحد من ذكر على فعل أمر مستوجب لمرتكبه عقوبة أشد من التفسيق حكم عليه بتلك العقوبة

* (بند ١٧٩) *

كل من أكره أحد من المستخدمين أو أرباب الوظائف الميرية أو الحكام أو النظارة أو المأمورين بمصلحة من المصالح العمومية المذكورة في بند ١٧٧ أو قصد إكراهه باطلا ليدفع عليه أو بإساءته وتهديده أو اغراه برشوة أو برطيل أو هدية أو وعد أو سعي في اغرائه بشئ من ذلك على أن يساعده أو يوالس معه في تحرير محضر أو قائمة أو شهادة أو تقويم شئ بغير الحق أو على أن يعطيه مناصبا أو خدمة أو مصلحة من المصالح التي تعطى بالمزايدة أو مقاولاة أو التزاما ونحوه من المواد التي يعود عليه النفع منها أو على أن يتغرض له في أمر من الأمور الموكولة إليه فانه يعاقب بعقاب المرتشين من أرباب الوظائف الميرية والمستخدمين هذا إن ترتب على الإكراه أو الرشوة حصول مفعولهما

فان لم يترتب على الإكراه أو الرشوة حصول نتيجة من النتائج الباعثة عليها

هو قب الرأشي بالسجن فقط مدة أدناها ثلاثة أشهر وأقصاها سنة أشهر
وغرم غرامة أقلها مائة فرنك وأكثرها ثلثمائة فرنك راجع بـندى ٢
و ٣ من هذا القانون

* (بند ١٨٠) *

لا يرد شيء من الرشوة الى الراشى ولا يدفع له شيء من قيمته بل تضبط وتصرف
على المصالح الخيرية المعدة للفقراء والمنفعة طعين بالجهة التي وقعت فيها الرشوة

* (بند ١٨١) *

إذا كان المرتشى قاضياً من القضاة المأمورين بالحكم في مادة جنائية
أو عدلاً من العدول المحكمين فيها وتبرطل على أن يساعد المتهم وينصفه
أو على أن يجور عليه وبضره بغير حق حكم عليه بحبس الأشغال السفلية
وغرم غرامة بقدر قيمة الرشوة التي أخذها أو وعد بها وإضافاً عليها ما لها
ولا يجوز أن تنقص هذه الغرامة عن ما تقي فرنك

* (بند ١٨٢) *

إذا تسبب عن الرشوة المذكورة في البند السالف جور على المتهم بان حكم
عليه بعقاب أشد من حبس الأشغال السفلية عوقب المرتشى قاضياً كان
أو عدلاً بنفس العقاب المذكور أي بما كان تشديده

* (بند ١٨٣) *

كل من تعرض من القضاة أو الحكام الى أحد الخصمين وأنصفه بغير حق
أو جاز عليه منافسة وأضاع حقه فانه يعد خائناً ويحكم عليه بالتفسيق

(الفرع الخامس)

* (في مجاوزة أرباب الوظائف الحدود في تأدية مأمورياتهم) *

(الدرجة الاولى)

* (في التعدي على الاهالي وهتك حرمتهم) *

* (بند ١٨٤) *

كل من تجاوز حدود مأمورية من الحكام أو القضاة أو من أرباب
الوظائف القضائية أو من مأموري الحبس أو من رؤساء الضبطية

العسكرية عند تأدية وظيفته بأن تهجم على منزل أحد من الاهالى ودخله
قهر اعنه في غير الاحوال المنصوصة في القانون أو من غير مراعاة الرسوم
والاصول المقررة لذلك عوقب بالسجن مدة أدناها ستة أيام وأقصاها سنة
وغرم غرامة أقلها ستة عشر فرنكا وأكثرها خمسمائة فرنك مالم يكن ذلك
بأمر من فوقه من المحاكم

فان كان قد فعل ذلك امتثالا لأمر من فوقه يكون العمل في حقه بمقتضى
مادة ١١٤ من الشق الثاني من بند

وكذلك كل من هجم من غير المستخدمين وأرباب الوظائف المذكورين على
منزل أحد ودخله قهر اعنه سواء كان ذلك بتهديد أو إساءة أو إطا الخيد على
صاحبه فانه يعاقب بالسجن مدة أدناها ستة أيام وأقصاها ثلاثة أشهر وغرم
غرامة أقلها ستة عشر فرنكا وأكثرها مائتا فرنك راجع بند ٧٨١
من قانون المحاكمات وبند ١٦ و ٤٦ و ٤٨٣ من قانون تحقيق
الجنايات

(بند ١٨٥)

كل من امتنع من القضاة أو المحاكم أو المجالس أو المحاكم عن القضاة
أو المحكم في قضية يجب عليه الحكم فيها محتجا بأى حجة كانت ولو بعدم ورود
نص في القانون أو بان النص فيها ليس صريحا وأصر على امتناعه بعد
ان صار التنبيه عليه من فوقه بالحكم فيها أقيمت دعواه وحكم عليه بعد
التحقيق بغرامة أقلها مائتا فرنك وأكثرها خمسمائة فرنك وحرم
من الخدمات الميرية والوظائف العمومية مدة أقلها خمس سنين وأكثرها
عشرون سنة راجع بند ٤ من القانون المدنى وبند ٥٠٥ من قانون
المحاكمات وبند ٣٠٩ من هذا القانون

(بند ١٨٦)

كل من تجاوز حدود ما موريته من المستخدمين الميرية أو من أرباب
الوظائف العمومية أو من المحاكم أو النظارات أو المأمورين من طرف
الحكومة أو من طرف الضبطية أو من المأمورين بتنفيذ الاحكام القضائية
أو من رؤساء الضبطية العسكرية أو من المأمورين من طرفهم وأجبر أحدا

من الاهمال أو آذام بغير حق في اثناء تأدية ماموريته باجباره وايدانه عوقب
على حسب جسامة ما وقع منه أو أمر به من الجبر والاذى وشدد عليه
العقاب بالوجه المبين في بند ١٩٨ الاتي في هذا القانون

(بند ١٨٧)

كل من أخفى من المستخدمين الميرية أو من المأمورين من طرف الحكومة
أو من نظار البوسطة مكتوباً أو مظهروها أو ورقة من الاوراق والرسائل التي
صار تسليمها الى البوسطة أو فتحها أو ساعد على اخفائها أو على فتحها غرم
غرامة أقلها ستة عشر فرنكاً وأكثرها خمسمائة فرنك وحبس مدة أدناها
ثلاثة أشهر وأقصاها خمس سنين وحرم زيادة على ذلك من الخدمات الميرية
والوظائف العمومية مدة أقلها خمس سنين وأكثرها عشر سنين راجع
ببندى ٨٠ و ٣٧٨ من هذا القانون

(الدرجة الثامنة)

في تعدي أرباب الوظائف والحكام على المصلحة العامة
وتعطيل نفوذ سيرها

(بند ١٨٨)

كل من سعى من المستخدمين الميرية أو من أرباب الوظائف العمومية
أو من الحكام أو من المأمورين من طرف الحكومة أيما كانت درجاتهم
ومناصبهم في الاستعانة بمن تحت يده من العساكر أو أمر بالاستعانة بهم على
تعطيل نفوذ حكمهم من الاحكام أو على منع تحصيل العوائد المترتبة بحسب
الاصول أو على توقيف حكم صادر من المحاكم أو من الحكومة عوقب بحسب
الاشغال السفلية هذا ان لم يترتب على ذلك حصول مفعوله راجع ببند
٢٠٩ من هذا القانون

(بند ١٨٩)

اذا ترتب على الاستعانة بالقوة العسكرية حصول مفعولها بأن تعطيل بالفعل
نفوذ حكم من الاحكام أو منع تنفيذ أمر من الاوامر الصادرة من المحاكم
أو من الحكومة عوقب من صدر منه ذلك بأقصى مدة حبس الاشغال

(بند ١٩٠)

من فعل من المستخدمين الميرية أو من أرباب الوظائف العمومية أو من المأمورين من طرف الحكومة شيئاً مخالفاً للأصول والقوانين امتثالاً لأمر الحاكم الذي فوقه فلا ينجو من العقاب المذكور في البندين السابقين إلا إذا كان الأمر الصادر من حدود الأمر ومن خصائص وظائفه وبما يجب فيه اطاعة المأمور فإن كان كذلك فلا جناح بل المسؤولية في ذلك على الأمر راجع بنود ٨٤ و ١١٤ و ١٩٠ في هذا القانون

(بند ١٩١)

إذا أمر أحد من أرباب الوظائف الميرية أو من الحكام من دونه بفعل شيء مخالف للأصول والقوانين فتسبب عن ذلك حصول جنائية أخرى مستوجبة لارتكابها عقوبة أشد من العقوبات المذكورة في بندي ١٨٨ و ١٨٩ جوزى السبب الأصلي بالجزاء المعد لتلك الجنائية راجع بنود ٢١٦ و ٢٥٦ و ٢٦٤ من هذا القانون

(الفرع السادس)

(في جنح المأمورين بتسجيل الانساب)

(بند ١٩٢)

من كتب من المأمورين بتسجيل الانساب سنداً من سندات الانساب المتعلقة بمأموريتهم في أوراق برانية غير دفتر المصلحة هو قب بالسجن مدة أدناها شهر وأقصاها ثلاثة أشهر وغرم غرامة أقلها ستة عشر فرنكاً وأكثرها مائتا فرنك راجع بندي ٤٠ و ٥٢ من هذا القانون المدني

(بند ١٩٣)

من عقد من المأمورين بتسجيل الانساب عقد نكاح قبل ان يتحقق اذن من يشترط اذنه من الآباء أو الامهات أو غيرهم من ذوى القربى غرم غرامة أقلها ستة عشر فرنكاً وأكثرها ثلثمائة فرنك وسجن مدة أدناها ستة

المأمورون بتسجيل
الانساب هم الذين يسجلون
المولودين والمتوفين
وانساب المتزوجين اهـ

أشهر وأقصاها سنة راجع بنود ٧٣ و ١٤٨ و ١٥٦ من
القانون المدني

(بند ١٩٤)

إذا قبل مأمور تسجيل الانساب وثيقة امرأة معتمدة أرادت أن تتزوج ثانيا
وعقد لها العقد قبل انقضاء امدالعدة المقدرة في بند ٢٢٨ من القانون
المدني غرم أيضا غرامة أقلها ستة عشر فرنكا وأكثرها ثلثمائة فرنك راجع
بند ٣٤٠ من هذا القانون

(بند ١٩٥)

من كتب من المأمورين بتسجيل الانساب وثيقة عقد نكاح قبل استيفاء
الشروط المرحية والرسوم المقتضية لا ينجو من العقوبات المنصوصة
في البنود السابقة ولولم يحصل ترفع في شأن ابطال هذه الوثيقة
وان كان قد ارتضى على ذلك جرى عليه العقاب المعد للمرتشين بل وأقيمت
عليه الحدود المنصوصة في الكتاب الخامس من المقالة الاولى من القانون
المدني

(الفرع السابع)

في الجراءة على اجراء الوظائف العمومية او الميرية قبل التقاديبها
أو بعد العزل عنها

(بند ١٩٦)

من أحلت عليه وظيفة ميرية أو عمومية فباشراجرأها قبل اداء اليمين
المطلوبة منه أقيمت عليه الدعوى وغرم غرامة أقلها ستة عشر فرنكا
وأكثرها مائة وخمسون فرنكا

(بند ١٩٧)

من كان ممتقدا بوظيفة ميرية أو منتخبا الوظيفة وقتية وعزل عنها أو انتخب
غيره لها أو حكّم عليه بالحرمان منها أو صار التنبيه عليه بذلك رسميا فتمادى على
اجرائها ولا زال يباشرا العمل فيها بعد التنبيه عليه عوقب بالسجن مدة
أدناها ستة أشهر وأقصاها سنتان وغرم غرامة أقلها مائة فرنك وأكثرها
خمس مائة فرنك وحرم من الخدمات الميرية والوظائف العمومية مدة أقلها

خمس سنين وأكثرها عشر سنين
وتعتبر مدة حرمانه من يوم انقضاء أجل العقوبة المرتبة عليه
فان صدر ذلك من ضبط العسكـرية أو من رؤسائهم عوقبوا بمخاطب
بند ٩٣ من هذا القانون

(احكام خصوصية)

(بند ١٩٨)

اذا اتفق أن أحدا من المستخدمين المبرية أو من أرباب الوظائف العمومية
قد شارك في ارتكاب جنحة أو جناية من الجنح والجنمايات التي هم
مأمورون بمنعها والنهي عنها وكان ذلك في غير الاحوال التي نص القانون
على نوع المجازاة التي تترتب على من ارتكب منهم جنحة أو جناية بشدد
عليه ويجازى بالوجه الاتي وهو انه ان كان قد ارتكب جنحة لا تستوجب
الاعقوبة تأديبية يحكم عليه دائما بأشدد جزاء لهذه الجنحة
وان كان قد ارتكب جناية بشدد عليه الجزاء بالكيفية الآتية
فان كانت الجنماية التي ارتكبها تستوجب النفي أو التفسير بالنسبة الى
غيره عوقب هو بمحبس الاشغال السفلية
وان استوجب بالنسبة لغيره حبس الاشغال السفلية أو الاعتقال عوقب
هو بالاشغال الشاقة المؤقتة
وان اقتضت بالنسبة لغيره التغريب المؤبد أو الاشغال الشاقة المؤقتة
يعاقب هو بالاشغال الشاقة المؤبد
فان زاد الجزاء على ذلك فلا يشدد بل يجري في حقه بدون تشديد

(الفصل الثالث)

فيما اذا وقع من امناء الديانات ما يخل بالنظام العام في اثناء تأدية وظائفهم

(الفرع الاول)

(فيما يقع منهم من المخالفات التي يترتب عليها حصول الخلل في الانساب)

(بند ١٩٩)

كل من عقد من امناء الدين عقد نكاح قبل أن ترد له وثيقة المعة قد صدقوا
عليها من مأمور تسجيل الانساب غرم في أول دفعة غرامة أقلها ستة عشر
فرنكا وأكثرها مائة فرنك

• (بند ٢٠٠) •

فإن تكررت منه المخالفة المذكورة في البند السابق مرة أخرى عوقب
بالسجن مدة أقلها سنتان وأكثرها خمس سنين
فإن عاد إليها مرة ثالثة حكم عليه بالاعتقال

(الفرع الثاني)

في حكم من ذم الحكومة وهجاها من أمناء الديانات أو حرّض العامة
على الخروج عليها بالخطابات الدينية والمقالات الحاسية التي يملونها
في المحافل والمجاهد العمومية

• (بند ٢٠١) •

كل من تجاهر من امناء الدين في المحافل والمجاهد عند اجرائه وظيفته
بخطابة أو مقالة متضمنة ذم الحكومة أو الطعن في حكم من الاحكام
أو في أمر ملوكي أو في شيء من أعمال الحكومة عوقب بالسجن مدة أدناها
ثلاثة أشهر وأقصاها سنتان

• (بند ٢٠٢) •

إذا كانت هذه الخطابة أو المقالة صريحة في الحث للعامة على نبذ احكام
المملكة وقوانينها أو مخالفة أمر من أوامر الحكومة أو مقصودا بها
اثارة الفتنة بين الاهالي ونصب الحرب بينهم فجزاء من وقع منه هذا
التحريض من امناء الديانات السجن مدة أدناها سنتان وأقصاها خمس
سنين ما لم يترتب على هذا التحريض حصول عصيان أو عدم انقياد
فإن ترتب عليه عصيان غير نوع العصيان الذي يؤل الى البغي والخروج
عن طاعة الحكومة حكم عليه بالنفي راجع بنود ١٩١ و ٢٠٦ و
٣١٣ من هذا القانون

• (بند ٢٠٣) •

وأما ان ترتب على التحريض المذكور حصول بغى أو خروج مما يستوجب
لواحد أو عدة من مرتكبيه عقوبة أشد من النفي وجب أن يحكم بهم هذه
العقوبة أيأما كانت على من وقع منه التحريض من أمناء الديانات راجع
بند ٢٠٦ من هذا القانون

(الفرع الثالث)

في حكم من ذم الحكومة من أمناء الديانات وهماها أو عرض العامة
على الخروج عليهم في الكتب والرسائل الدينية

• (بند ٢٠٤) •

من تعرض من أمناء الديانات الى ذم الحكومة أو الى الطعن في أحكامها
وأعمالها في كتاب مشتمل على تعليمات دينية أيأما كانت صورتها أو أشهر ذلك
الكتاب بين الناس حكم عليه بالنفي

• (بند ٢٠٥) •

إذا كان الكتاب الديني المذكور في البند السابق مصرحاً بتحريض العامة
واغرائهم على نبذ الأحكام والقوانين أو مخالفة أمر من الأوامر الصادرة
من الحكومة أو مقصوداً به تحريض الأهالي وحشهم على حمل السلاح بعضهم
على بعض وإثارة الحرب الداخلى على عوقب من طبعه ونشره من أمناء
الديانات بالاعتقال

• (بند ٢٠٦) •

إذا ترتب على التحريض المشتمل عليه الكتاب المذكور حصول بغى
وخرج مما يستوجب لواحد أو أكثر من مرتكبيه عقوبة أشد من
التغريب المؤبد حكم بهم هذه العقوبة أيأما كان نشيدها على من صدر منه
هذا التحريض من أمناء الديانات راجع بندى ٢٠٣ و ٣١٣
من هذا القانون

(الفرع الرابع)

فيما يصدر من أمناء الديانات من المراسلات الى الدول الأجنبية
في شأن المواد الدينية

(بند ٢٠٧)

من كاتب من أمناء الديانات أوراسل دولة أجنبية في مادة من المواد الدينية قبل أن يستأذن وزير ديوان أمور الديانات ويتحصل منه على اذن بذلك فم بسبب هذه المكتبة غرامة أقلها مائة فرنك وأكثرها خمسمائة فرنك وحبس مدة أدناها شهران وأقصاها سنتان

(بند ٢٠٨)

إذا نشأ عن المكتبة المذكورة في البند المتقدم أمور أخرى مخالفة لصريح حكم من أحكام القوانين أو المنطوق أمر ملوكي حكم على من صدرت منه من أمناء الديانات بالنفي ان لم يكن ما نشأ عن هذه المكتبة من الامور المخالفة مسبوجا بالجزاء أشد من النفي

فان استوجب جزاء أشد من النفي وجب تعيين هذا الجزاء على مرتكبته

(الفصل الرابع)

في الخروج عن طاعة الحكومة وعدم الانقياد لها والتقصير فيما يجب لها

(الفرع الاول)

(في الخروج عن الطاعة)

(بند ٢٠٩)

كل من هجم أو تعدى بقوة تغلب أو اطاعة يد على أحد من أرباب الوظائف القضائية أو من حراس الخلاء والغابات أو على أحد من مأموري الضبط والربط أو من المأمورين بتحصيل الفرد والعوائد والاموال الخارجية أو من المأمورين بالقبض على أحد من الناس أو من مستخدمى الكارل أو من حفظة الاموال المحجورة أو من مأموري الادارة أو من مأموري التجسس أو مانع أو قاوم أحد من هؤلاء بقوة تغلب أو اطاعة يد في اثناء اجرائهم وظائفهم تنفيذ الاحكام والقوانين والاوامر الصادرة من الحكومة أو من الهماكم والقضاة كل فيما يخص به يرمى على حسب ما صدر منه بجناية العصيان جسيما كان أو غير جسيم راجع بنود ٩٨ و ٨٨ و ٢٣٠ و ٢٣٤ و ٤٣٨ من هذا القانون

(بند)

(بند ٢١٠)

إذا صدر العصيان والخروج من فئة تزيد على عشرين نفراً عوقب كل
منهم بالاشغال الشاقة المؤقتة إن كانوا مسلحين
فإن كانوا غير مسلحين حبسوا في حبس الاشغال السفلية

(بند ٢١١)

إذا صدر العصيان والخروج من حزب يتجمع من ثلاثة أشخاص فأكثر إلى
عشرين عوقب كل منهم بحبس الاشغال السفلية إن كانوا مسلحين فإن كانوا
غير مسلحين عوقبوا بالسجن مدة أقلها ستة أشهر وأكثرها سنتان

(بند ٢١٢)

إذا كان العصيان والخروج صادراً من واحد أو اثنين بسلح عوقبوا بالسجن
مدة أقلها ستة أشهر وأكثرها سنتان
فإن كان الخروج بالسلح جوازياً بالسجن مدة أدناها ستة أيام وأقصاها
سنة أشهر

(بند ٢١٣)

من كان في زمرة فئة باغية خارجة عن الطاعة ولم يكن له فيها وظيفة
ولا رئاسة ماقتضى منها أو تباعد عنها بمجرد سماع أول تنبيه صادر من
الحكومة أو بعد التنبيه بشرط أن لا يقبض عليه في محل العصيان
وأن لا يكون مسلحاً وأن لا تحصل منه ممانعة ولا مدافعة وقت القبض عليه
فانه يسامح من العقاب المعد له هذه الفئة عملاً بما هو منصوص من الأحكام
في بند ١٠٠ من هذا القانون

(بند ٢١٤)

من وجد في الفئة المتواطئة على العصيان جسيماً كان أو غير جسيم أكثر
من شخصين بسلح مشهور صدق عليها أنها مسلحة

(بند ٢١٥)

من وجد في فئة غير مسلحة وكان معه سلاح مخبأ كان حكمه حكم من قبض
عليه في فئة مسلحة وعوقب بالعقاب المعد لتلك الفئة

(بند ٢١٦)

من ارتكب من العصاة في أثناء العصيان أو بسببه جنائية أخرى مستوجبة عقوبة أشد من عقوبة العصيان يجوز بالجزاء المأذاهذه الجنائية راجع بند ١٩١ من هذا القانون

(بند ٢١٧)

كل من حرّض على العصيان في المحافل والمشاهد العامة بنحو خطابات أو مقالات حماسية أو بملصق إعلانات في السكك أو بنشر صحف مطبوعة عدم من العصاة وعوقب بعقوبتهم ان ترتب على تحريره حصول عصيان وخروج بالفعل

فان لم يترتب على التحريض عصيان بالفعل عوقب بالسجن مدة أقلاها ستة أيام وأكثرها سنة

(بند ٢١٨)

يجوز في من حكم عليه بمجرد السجن في حالة من أحوال العصيان أن يغرم زيادة على الحبس غرامة أقلاها ستة عشر قرنا وكأكثرها ما تتوافر لك

(بند ٢١٩)

كل فئمة تجمعت من عمال الورش والمعامل والمصانع وصناعاتها أو من المنقطعين في التكايا والمارستانات أو من المحبوسين في شبهة أو تهمة أو بسبب جنحة أو جنائية وخرجت عن الطاعة وصالت بالقوة والغلبة أو بالتمديد على أحد من الحكام أو من مأموري التجسس أو من مأموري الضبط والربط فانهم اندفعوا عامية ونعاقب بعقاب العصاة سواء كانت مسلحة أولا راجع بنود ٣٨٦ و ٤٠٨ و ٤١٥ وما بعده من هذا القانون

(بند ٢٢٠)

اذا حكم بعقاب العصيان على أحد من المحبوسين في شبهة أو تهمة أو بسبب جنحة أو جنائية أخرى جرى عليه هذا العقاب بالكمية الآتية وهي أنه ان استوجبت الجنحة أو الجنائية التي حبس بسببها عقوبة غير القتل أو العقوبات المؤبدة فلا يعاقب بعقاب العصيان الا بعد انقضاء أمد العقوبة المعينة للجنحة أو الجنائية المحبوس بسببها

هذا البند قد نسخ بموجب
لائحة ١٧ ما يس
س ١٨١٩

وان كان محبوسا بسبب شبهة أو تهمة فظهرت براءته أو مسامحته وأمرت المحكمة بالافراج عنه عوقب بعقاب العصيان من حين هذا الافراج راجع بند ٩١٤ من قانون تحقيق الجنايات وبند ٢٤٥ من هذا القانون

• (بند ٢٤١) •

يوضع رؤساء المتهربين ومن حرضوا على العصيان بعد انقضاء أجل العقوبة المعينة لهم تحت التجسس مدة أقلها خمس سنين وأكثرها عشر سنين

(الفرع الثاني)

في حكم من ازدري بأحد من الأحكام أو من مأموري الضبط والربط واطال يده أو لسانه عليه

• (بند ٢٢٢) •

كل من أطال لسانه على واحد أو أكثر من الأحكام أو من القضاة حال اجرائه وظيفته أو بسبب علمه بقتضاها وتقوم في حقه بكلام يشعر بالتدفع في عرضه وناموسه عوقب بالسجن مدة أقلها شهر وأكثرها سنتان ومن صدرت منه هذه المسبة في وقت انعقاد مجلس المحكمة حبس مدة أدناها سنتان وأقصاها خمس سنين راجع بنود ١٠ و ١١ و ٨٨ من قانون المرافعات وبنود ٢٨٧ و ٥٠٤ و ٥٠٥ من هذا القانون

• (بند ٢٢٣) •

كل من أوعى بحركة سب أو تهديد إلى أحد من القضاة أو من الأحكام حال اجرائه وظيفته أو بسبب اجرائه بقتضاها عوقب بالسجن مدة أقلها شهر وأكثرها ستة أشهر

فان حصل ذلك في وقت انعقاد مجلس المحكمة حكم عليه بالسجن مدة أدناها شهر وأقصاها سنتان راجع بندي ٩١ و ٩٢ من قانون المرافعات وبند ٥٠٤ من قانون تحقيق الجنايات وبند ٢٦٢ من هذا القانون

• (بند ٢٢٤) •

كل من اطال لسانه على أحد من أرباب الوظائف القضائية كالماذونين

والمضربين أو على أحد من مأموري الضبط والربط وسبه أو هتده ولو بإيحاء
بكلام أو بجراحة في أثناء اجرائه وظيفته أو بسبب اجرائه مقتضاها غرم
غرامة أقلها ستة عشر فرنكاً وأكثرها مائتا فرنك

* (بند ٢٢٥) *

من أطال لسانه على أحد من رؤساء العسكرية وسبه أو هتده ولو بإيحاء
بكلام أو بجراحة كما مر في البند السابق حكم عليه بالسجن مدة أقلها ستة
أيام وأكثرها شهر

* (بند ٢٢٦) *

من صدرت منه المسبة والاساءة في حق أحد من المذكورين في البنود
المتقدمة وهي بنود ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٢٥ جاز أن يحكم عليه
زيادة على الحبس بالاستسماع والترضية لمن حصلت له الاساءة أما في أول
مجلس تقابل معه فيه وأما بالتحريك له بذلك
ولا يعتبر ابتداء أجل الحبس المحكوم به عليه الا من يوم حصول هذه الترضية
ان حكم بها

* (بند ٢٢٧) *

من سب أحد من ذكر في بند ٢٢٤ جاز أن يحكم عليه زيادة على التغريم
بالاستسماع والترضية لمن حصلت منه الاساءة في حقه بشرط أن يحبس
ان امتنع عن ذلك

* (بند ٢٢٨) *

كل من أطال يده بغير سلاح على حاكم أو قاض وضربه في أثناء اجرائه
وظيفته أو بسبب عمله بمقتضاها عوقب بالسجن مدة أقلها سنتان وأكثرها
خمس سنين ان لم يحصل من الضرب جرح
فان أطال يده عليه في وقت انعقاد مجلس المحكمة حكم عليه بالتعقيب
زيادة على الحبس المذكور آنفاً

* (بند ٢٢٩) *

من أطال يده على قاض وضربه في مجلس المحكمة أو خارجها جاز أن يحكم
عليه زيادة على العتاب المنصوص عليه في البند المتقدم بالطرء والابعاد

الى مكان بعيد عن المكان الذي به القاضى بنحو عشرين ألف متر مدة اقلها
خمس سنين وأكثرها عشرين سنين وتعتبر هذه المدة من حين انقضاء أجل
العقاب الاصلى

فان خالف هذا الحكم قبل استيفاء تلك المدة حكم عليه بالنفى راجع بند
٦٣٥ من قانون تحقيق الجنايات

(بند ٢٣٠)

من أطال يده على أحد من المحضرين أو من مأمورى الضبط والربط أو من
لاهاى المأمورين بتأدية خدمة مبرية وضرب به حال اجرائه وظيفته
أو بسبب عمله بقتضاهما وقب بالسجن مدة اقلها شهر وأكثرها ستة أشهر

(بند ٢٣١)

من استطال بشدة على أحد من القضاة أو من المحضرين أو من مأمورى
الضبط والربط وغيرهم من المأمورين المذكورين فى بندى ٢٢٨ و
٢٣٠ وضربه فتسبب من الضرب اسالة دم أو جرح أو مرض
حبس فى حبس الاشغال السفلية

فان مات المضروب قبل مضي أربعين يوما من حين الضرب حكم على
من صدر منه ذلك بالاشغال الشاقة المؤبدة

(بند ٢٣٢)

من صدرت منه الاستطالة المذكورة فى البند السابق وكان متعمدا فعلها
بنية سابقة أو تريض واصرار عليها حكم عليه بحبس الاشغال السفلية ولولم
يتسبب منها اسالة دم أو جرح أو مرض

(بند ٢٣٣)

من ضرب أحد من القضاة أو من المحضرين أو من مأمورى الضبط والربط
أو غيرهم من المأمورين المذكورين فى بندى ٢٢٨ و ٢٣٠ أو جرحه
حال اجرائه وظيفته أو بسبب عمله بقتضاهما قاصدا أو متعمدا بذلك قتله فجزاؤه
القتل راجع بند ٣٠٤ من هذا القانون

(الفرع الثالث)

(في حكم من لم يمثل لتأدية ما أوجبه عليه الاحكام من الخدم والوظائف)

* (بند ٢٣٤) *

اذا اقتضت الحال الاستعانة بعساكر الضبط والربط ودعت الحكام الملكية بموجب الاصول والقوانين المرعية أحد من رؤساء هؤلاء العساكر أو من ضباطهم أو من صفوف ضباطهم الى توجيهه من تحت يده من العساكر الى محل الاقتضاء فامتنع من ذلك عوقب بالسجن مدة أقلها شهر وأكثرها ثلاثة أشهر وضمن جبر الخسارات لمستحقها المتطعين لها عملاً بما هو منصوص في بند ١٠ من هذا القانون راجع بند ٤٧٥ من هذا القانون

* (بند ٢٣٥) *

الاحكام الجنائية والقوانين المتعلقة بجمع العساكرية يجب الامتثال لها والعمل بموجبها حيث انها باقية لانقضاء فيها ولا ابرام

* (بند ٢٣٦) *

من امتنع عن الحضور من الشهود أو من العدول المحكمين في قضية معتذرا بعذر باطل فجزاؤه السجن مدة أقلها ستة أيام وأكثرها شهران زيادة على الغرامة المقرنة لعدم الحضور حسب ما هو مبين في بندي ٨٠ و ٨٦ من قانون تحقيق الجنائيات

(الفرع الرابع)

* (في حكم من قتر منه أحد من المحبوسين أو أخفى أحد من المذنبين) *

* (بند ٢٣٧) *

اذا قتر أحد من المحبوسين عوقب من كان موكلاً بالمحافظة عليه من المحضرين أو من رؤساء العسس أو من غيرهم أو من ضباط العساكر المأمورين بالمحافظة أو الذين في الرباطات والمحطات أو من البوابين أو الحراس أو السجنانيين أو من المأمورين بنقله وتوصيله من محل الى آخر والمقرر عليه في اثناء الطريق ويكون العقاب على الوجه الآتي بيانه في البنود الآتية راجع بند ٦٠٣ وما بعده في قانون تحقيق الجنائيات

* (بند ٢٣٨) *

إذا كان الفارمهم ما يجنبه مستوجبة عقوبة تأديبية أو مجناتية مستوجبة
لعقوبة فاجبة فقط أو كان أسير الحرب عوقب الموكلون بالتحفظ عليه
أو بتوصيله من محل إلى آخر بالسجن مدة أقلها ستة أيام وأكثرها سنتان
ان ثبت أن فراره ناشئ عن مجرد إهمالهم وعدم تيقظهم
فان ثبت أنه ناشئ عن تغرضهم له ومواساتهم معه عوقبوا بالسجن مدة
أقلها ستة أشهر وأكثرها سنتان
وأما من لم يكن منوطاً بالتحفظ عليه ولا بتوصيله من محل إلى آخر وليكن دله
على سبيل الفرار أو سهوله لفراره السجن مدة أقلها ستة أيام وأكثرها
ثلاثة أشهر

* (بند ٢٣٩) *

إذا تعدد الفارون وكانوا مشبهين أو متهمين كلهم أو بعضهم ولو واحداً
منهم مجناتية مستوجبة لعقوبة مؤجلة مؤقتة أو محكوم عليهم بهذه العقوبة
عوقب المنوطون بالتحفظ عليهم أو بخفارتهم من مكان إلى آخر بالسجن مدة
أقلها شهران وأكثرها ستة أشهر ان كان الفرار مسبباً عن مجرد إهمالهم
وتفريطهم في المراقبة عليهم
فان كان مسبباً عن مواساتهم لهم أو اتفاقهم معهم حبسوا في حبس
الاشغال السفلية
ومن دل أحد أمن هؤلاء المحبوسين على الفرار أو سهله بطريقة من غير
المنوطين بحفظهم أو بحفارتهم من محل إلى آخر فجزاءه السجن مدة أقلها
ثلاثة أشهر وأكثرها سنتان

* (بند ٢٤٠) *

إذا تعدد الفارون وكانوا مشبهين أو متهمين كلهم أو بعضهم ولو واحداً
منهم مجناتية مستوجبة للقتل أو لعقوبة مؤجلة أو محكوم عليهم فعلاً باحدى
هاتين العقوبتين عوقب الموكلون بالحرس عليهم أو بخفارتهم من مكان
إلى آخر بالسجن مدة أقلها ستة أشهر وأكثرها سنتان ان كان الفرار مسبباً
عن إهمالهم وتفريطهم في التحفظ عليهم فان كان مسبباً عن تغرضهم لهم

واتفاقهم معهم عوقموا بالاشغال الشاقة المؤقتة
ومن دل أحد امن هؤلاء المحبوسين على الفرار أو سهل له طريقه من غير
المنوطين بحفظهم ولا يخفارتهم من محل الى آخر فجزاؤه السجن مدة أقالها
سنة وأكثرها خمس سنين

(بند ٢٤١)

اذا توصل المحبوس الى الفرار أو أخذ في أسبابه وكان ذلك كله بقوة تغلب
أو كسر لآبواب السجن عوقب من أعانه على تمصيل ما استعان به على
الفرار من الآلات والادوات المعدة لذلك بالطريقة الآتية
وهي ان يحبس مدة أقالها ثلاثة أشهر وأكثرها سنتان ان كان الفار محبوساً
بسبب تهمة في جنحة مستوجبة لعقوبة تأديبية أو جنائية مستوجبة
لعقوبة فاضحة فقط كما في بند ٢٣٨

أو مدة أقالها سنتان وأكثرها خمس سنين ان كان الفار محبوساً بسبب شبهة
أو تهمة في جنائية مستوجبة لعقوبة بدنية مؤقتة أو محكوم عليه بها كما
في بند ٢٣٩

أو بحبس الاشغال السفاهية ان كان الفار محبوساً بسبب شبهة أو تهمة
في جنائية مستوجبة للقتل أو لعقوبة مؤبدة أو محكوم عليه بأحدى
العقوبتين المذكورتين كما في بند ٢٤٠

(بند ٢٤٢)

من رشأ أو برطل أحد امن السجنائين أو الحراس أو اتفق معه على تهريب
أحد من المحبوسين أو على تسهيل طرق الهروب له عوقب في جميع الاحوال
بنفس العقوبات المعدة للسجنائين والحراس على حسب ما في البنود السابقة
من التفاصيل

(بند ٢٤٣)

اذا كان من فز من السجن بقوة تغلب أو كسر باب قد استعان على ذلك بأسلحة
محددة أو مثقلة عوقب من أوصلها اليه من الخفراء والحراس بالاشغال
الشاقة المؤبدة وهو عوقب غيرهم من لا ملاحظة له على الفرار بالاشغال الشاقة
المؤقتة

(بند ٢٤٤)

جميع من اشترى كوافي فرار محبوس يتضامنون فيما عليه من الحقوق والتضمينات للغرماء راجع بند ١٠ من هذا القانون

(بند ٢٤٥)

من قر من السجن أو أخذ في أسباب الفرار وكان ذلك كله بقوة تغلب أو كسر لباب السجن فجزاؤه الحبس مدة أقلها ستة أشهر وأكثرها سنة وتعتبر مدة الحبس من يوم انقضاء أجل العقوبة التي استوجبتها الجناية المحبوس بسببها أو من حين الافراج عنه بظهور براءته أو مسامحته وهذا لا يمنع من تشديد الجزاء عليه اذا ارتكب في اثناء التغلب جنحة أو جناية مستدعية لجزاء أشد مما ذكر راجع بند ٢٢٠ من هذا القانون

(بند ٢٤٦)

كل من أعان محبوسا على الفرار أو على الشروع فيه وحكم عليه بسبب ذلك بالسجن أكثر من ستة أشهر جازان يحكم عليه أيضا بعد انقضاء أجل الحبس بوضعه تحت الحبس مدة أقلها خمس سنين وأكثرها عشر سنين

(بند ٢٤٧)

اذا قبض على الفار أو حضر قبيل مضي أربعة أشهر من الفرار أفرج عن كان محبوسا بسببه من الحراس والخبراء في حالة الاله مال فقط بشرط ان لا يكون القبض على الفار المذكور بسبب ارتكابه جنحة أو جناية بعد الفرار

(بند ٢٤٨)

من أخفى شخصا مرتكبا جنائية مستوجبة لعقوبة بدنية مؤلمة أو ساعد على اخفائه مع علمه انه مرتكب لهذا الجنائية عوقب بالسجن مدة أقلها ثلاثة أشهر وأكثرها ستان

ويستثنى من هذا الحكم الاب وان علا والابن وان سفل والزوج والزوجة ولو مطلقة والاخوة والاخوات ومن يدلى اليه في النهب باخ أو أخت

(الفرع الخامس)

في فض الاختتام الرسمية واختلاس السندات أو الحجب وغـيرها من الأوراق
الم محفوظة في مخازنها

(بند ٢٤٩)

إذا فض ختم من الاختتام الرسمية المجمولة على جهة من الجهات بأمر
الحكومة أو بحكم صادر من المحكمة في شأن مادة من المواد عوقب الخفير
أو الحارس بالسجن مدة أقلها ستة أيام وأكثرها شهران إن كان ذلك ناشئاً
عن مجرد إهماله وتساهله راجع بند ٩٠٧ من قانون المرافعات
والمحاكمات

(بند ٢٥٠)

إذا فضت الاختتام الرسمية الموضوعة على أوراق أو أمتعة شخص مشـبوه
أو متهم بجناية مستوجبة للقتل أو للاشغال الشاقة المؤبدة أو للتغريب المؤبد
أو محكوم عليه بالفعل بشئ من ذلك عوقب الخفير أو الحارس بالسجن مدة
أقلها ستة وأكثرها سنتان إن كان ذلك ناشئاً عن مجرد إهماله منه أو تغافل

(بند ٢٥١)

من فض ختم من الاختتام الرسمية المجمولة على الأوراق أو الأمتعة التي
من النوع المذكور في البند السالف فاصد أمتعة مـدا أو ساعد على فضها
حبس في حبس الاشغال السفلية
فإن كان ذلك صادراً من نفس الخفير أو الحارس حكم عليه بالاشغال
الشاقة المؤقتة

(بند ٢٥٢)

من فض ختم من الاختتام الرسمية الموضوعة على شئ آخر غير ما ذكر فيما
تقدم فجزاؤه السجن مدة أقلها ستة أشهر وأكثرها سنتان
فإن وقع ذلك من نفس الحارس أو الخفير عوقب بالسجن مدة أقلها سنتان
وأكثرها خمس سنين

(بند ٢٥٣)

حكم السرقة المحكوبة بفض ختم حكم السرقة المحكوبة بكسر وابع بنود
٣٧٩ و ٣٨١ و ٣٨٤ و ٣٩٣ في هذا القانون

(بند ٢٥٤)

إذا سرق أو ضاع أو عديم شيء من الأوراق المحفوظة في الدفترخانة أو في سجلات المحاكم أو في المخازن الميرية أو التي صارت تسليمها لأحد من الأمناء والمخزنجية أو حصل استلاب أو اختلاس في أوراق تحقيق قضية أو دفتر أو سند أو حجة ونحوها عوقب من أهمل في التحفظ عليها من الكتبة أو الحفظ أو العدول أو من غيرهم من الأمناء والمخزنجية بالسجن مدة أذناها ثلاثة أشهر وأقصاها ستة أشهر وغرم غرامة أقلها مائة فرنك وأكثرها ثلثمائة فرنك

(بند ٢٥٥)

من اختلس أو استلب ورقة أو سند أو حجة ونحوها من الأوراق والاشياء المذكورة في البند المتقدم أو تلف شيئاً منها أو أخفاه فجزاؤه أن يحبس في حبس الاشغال السفلية

فإن كان ذلك صادراً من نفس الأمين عليها حكم عليه بالاشغال الشاقة المؤقتة راجع بند ٤١٨ من هذا القانون

(بند ٢٥٦)

إذا كان فض الاختتام أو اختلاس السندات والأوراق أو استلابها أو تلفها مصحوباً بقوة تغلب أو إكراه لأحد من الأمناء عليها عوقب من صدر منه ذلك بالاشغال الشاقة المؤقتة

وهذا لا يمنع من تشديد الجزاء عليه إن كان هذا الجاني قد ارتكب بقوة التغلب الصادرة منه جريمة أخرى مستوجبة لجزاء أشد مما ذكر راجع بندي ٢٦٤ و ٤٠٨ في هذا القانون

(الفرع السادس)

(في حكم من هدم الآثار والابنية الدالة على الفخار)

(بند ٢٥٧)

كل من محاربه أو هدم أو تلف آثار من الآثار القديمة أو الحديثة المشيدة بمعرفة الحكومة أو بأذن أو شيئاً من التصاوير والتماثيل ونحوها من الابنية

المعدة للزينة والفخار أو التي يعود نفعها على العامة فجزاؤه السجن مدة
أدناها شهر وأقصاها سنتان وغرامة أقلها مائة فرنك وأكثرها خمسمائة
فرنك راجع بند ٤٤٠ من هذا القانون

(الفرع السابع)

* (في حكم من قلده نفسه بما ليس له من الألقاب والمناصب) *

* (بند ٢٥٨) *

كل من تدخل في وظيفة من الوظائف الميرية ملاكياً كانت أو عسكرية
أو أجرى عملاً من مقتضيات هذه الوظيفة فجزاؤه السجن مدة أقلها سنتان
وأكثرها خمس سنين

فإن كان قد ارتكب بالعمل الذي أجراه جنائية من جنائيات التزوير عوقب
بالعقاب المعدل للمزورين راجع بند ١٣٢ إلى بند ١٦٤ من هذا
القانون

* (بند ٢٥٩) *

(١) كل من تظاهر بالتزني بزى أرباب الوظائف العامة أو الميرية أو لبس لباساً

(١) (بند ٢٥٩) هذا البند قد تنوع بموجب لأئحة ٢٨ مايس
س ١٨٥٨ بالطريقة الآتية وهي

كل من تظاهر بالتزني بزى أرباب الوظائف الميرية أو لبس لباساً من ملابس
المواكب الخاصة بالعسكرية أو حمل نشاناً لم يكن لمثله أن يحمله فجزاؤه
السجن مدة أقلها ستة أشهر وأكثرها سنتان

وكل من ادعى بالباطل شرفاً أو امتيازاً بأن عينون أو لقب نفسه بعنوان
أو لقب ليس له أو غير اسمه المعروف به في سجل الانساب باسم آخر فجزاؤه
تغريمه مغرم أقلها مائة فرنك وأكثرها عشرة آلاف فرنك

وبقيد هذا الحكم بأمر المحكمة على هامش السندات الصحيحة أو في سجل
الانساب الذي أخذ منه العنوان المزور أو الاسم المغير
وللمحكمة في جميع الأحوال المتقدمة أن تأمر بطبع الحكم حرفياً أو لمختصاً
في صحائف الوقائع التي تعينها ومصاريف ذلك على المذنب

من ملابس المواكب الخاصة بالعسكرية أو حمل نشانا لم يكن له فجزاؤه
السجن مدة أقلها ستة أشهر وأكثرها سنتان راجع بندى ٣٤٤ و
٣٨١ فى هذا القانون

(الفرع الثامن)

(فما حكم من منع رخصة اجراء الديانات مجراها)

(بند ٢٦٠)

كل من تعدى على أحد من أهل الأديان المأذونة ومنعه بالقهر أو بالتهديد
والترهيب من التعبد على قواعد دينه المتسلك به أو من الحضور فى المعابد
والمشاهد الدينية أو من اشهاد المواسم والاعباد والمشاءع الجارية على
مقتضى قواعد دينه أو منعه من الاستراحة فى الأيام المباركة التى تستحب
وتندب فيها البطالة كأن يحجر عليه - مثلاً - من اغلاق ورشته أو خانوته
أو مغازته أو منعه من فتحها أو من مباشرة عمل أو تركه فانه يغرم غرامة أقلها
ستة عشر فرنكاً وأكثرها مائة فرنك ويجبس مدة أدناها ستة أيام وأقصاها
سنتين راجع بند ١٩٩ من هذا القانون

(بند ٢٦١)

كل من منع شعائر الديانات أو عطاها أو أبطلها أو انتهك حرمة العبادة
فى المعابد والمشاهد والأهياكل المعتدة لها بأمر ومكثرة أو أفعال غير مرضية
فجزاؤه ان يغرم غرامة أقلها ستة عشر فرنكاً وأكثرها ثلثمائة فرنك
وان يسجن مدة أدناها ستة أيام وأقصاها ثلاثة أشهر

(بند ٢٦٢)

كل من حقّر شيئاً من شعائر الدين فى محلات العبادة أو سبه بآى دلالة كانت
قولية أو فعلية أو اشارية أو اطال لسانه على أحد من رؤساء الديانة وامنائها
واساءه بسببه حال تأدية وظيفته غرم غرامة أقلها ستة عشر فرنكاً
وأكثرها خمسمائة فرنك ويسجن مدة أدناها خمسة عشر يوماً وأقصاها ستة
أشهر راجع بند ٢٢٣ فى هذا القانون

(بند ٢٦٣)

من أطال لسانه على أحد من رؤساء الديانات وأمنائهم أو ضربه حال تأدية
وظيفته حكم عليه بالتفسيق راجع بند ٢٢٨ من هذا القانون
* (بند ٢٦٤) *

انما يقتصر على اجراء العقوبات المنصوص عليها في هذا الفرع اذا لم يصل
ما ذكر فيه من الامور المذكورة والضرب والمسببة الى درجة قوية تستحق
بمقتضى هذا القانون عقاباً أشد مما ذكره والا كان الجزاء على حسب جسامة
الجناية راجع بند ١٩١ من هذا القانون

(الفصل الخامس)

* (في حكم قطاع الطريق والهمل والشماذين) *

(الفرع الاول)

* (في حكم قطاع الطريق) *

* (بند ٢٦٥) *

تخرب قطاع الطريق وقواطعهم على الفساد والبغى على العباد والتغلب
على الاملاك واستلاب الاموال معدود من الجنمايات المخلة بالامنية
العمومية

* (بند ٢٦٦) *

يكفى في اثبات هذه الجناية تجميع هؤلاء الطغاة أو مكاتبه بعضهم بعضاً
أو مراسلة رؤسائهم أو وجود رابطة بينهم تقتضى الشركة فيما يستلزمونه
ويغتصبونه ويتقاسمونه بينهم بالمحاسبة

* (بند ٢٦٧) *

ان لم يقارن أو يعقب تجميعهم جنماية من الجنمايات عوقب رؤساؤهم
ونظارهم وكبارهم ومن تحت يدهم من رؤساء الماموريات بالاشغال الشاقة
المؤقتة

فان قارن أو عقب تجميعهم جنماية كان الجزاء على حسب جسامة هذه
الجناية راجع بند ٩٦ من هذا القانون

* (بند ٢٦٨) *

وأما من كان له دخل أو خدمة أو وظيفة في حزب قطاع الطريق أو كان يعلم بما انطوا عليه من البغي والاعيان وأمد لهم بلا اجبار ولا اكرام بذخائر أو أسلحة ونحوها من الآلات والادوات التي يستعان بها على ارتكاب الجناية أو أعداء لهم مأوى أو هيأ لهم مكانا يجتمعون فيه فانه يجازى بجس الأشغال السفلية راجع بنود ٦١ و ٩٩ و ١٥٤ في هذا القانون

(الفرع الثاني)

* (في الاتصاف بصفة الهامل وأحكامه) *

* (بند ٢٦٩) *

لاتصاف بصفة الهامل السائب معدود من الجنح

* (بند ٢٧٠) *

يصدق وصف هامل على من لا حرفة ولا مأوى له ولا يعلم له جهة تكسب يتعيش منه

* (بند ٢٧١) *

من ثبت عليه صفة الهامل ثبوتاً صحيحاً عوقب بالسجن مدة أقلاها ثلاثة أشهر وأكثرها ستة أشهر ووضع بعد انقضاء أجل الحبس تحت التجسس مدة أقلاها خمس سنين وأكثرها عشر سنين

ومن لم يبلغ من العمر ست عشرة سنة وثبتت عليه صفة الهامل فلا يسجن بل يجعل تحت التجسس حتى يستكمل عمره عشرين سنة ان لم ينتظم قبل ذلك في سلك العسكرية البرية أو البحرية

* (بند ٢٧٢) *

من حكم عليه بصفة الهامل من الاجانب المقيمين في فرانسا جاز للحكومة ان تنقله من أرضها وبلادها وتوصله الى خارج حدود المملكة

* (بند ٢٧٣) *

من حكم عليه بكونه من الهمل الهمج وكان مولوداً في بلدة من بلاد فرانسا جاز أن يخلى سبيله اذا ضمنه ضامن معتمد من الاهالي أو طلبه المجلس البلدي

الكائن بالناحية التي بهامس قطار رأسه
وتى ارتضت الحكومة باستدعاء المجلس البلدى أوقبلت ضمانه الضامن
أذنت بتوصيل الهامل المذكور مع التحفظ عليه الى الناحية المطلوب فيها
أوالى المجلس الذى تعين لاقامته بعرفة الضامن راجع بند ٣٠٤٠
من القانون المدنى

(الفرع الثالث)

(فى الشهادة والسؤال)

(بند ٢٧٤)

من قبض عليه وهو يتكفف الناس فى جهة من الجهات التى توجد بها
تسكيا أو أما كن خيرية معدة للصدقة على الفقراء والمعترين والسائلين
لتكفيهم ذل السؤال هو قب بالسجن مدة أقلها ثلاثة أشهر وأكثرها ستة
أشهر وبعث به بعد ذلك الى تكمية صدقة من التسكيا المعدة للشحاذين
والمنقطعين

(بند ٢٧٥)

من اتخذ الشهادة حرفة وكان سليم الاعضاء قادر اعلى الاكتساب وقبض
عليه وهو يتكفف الناس فى موضع من المواضع التى ليست بها تسكيا
ولامصالح خيرية معدة للفقراء والشحاذين حكم عليه بالسجن مدة أقلها شهر
وأكثرها ثلاثة أشهر

فان قبض عليه وهو يتكفف الناس فى خط بعيد عن الخط الذى فيه موطنه
حبس مدة أقلها ستة أشهر وأكثرها سنتان

(بند ٢٧٦)

كل سائل ولوزمناء أو ضمير بالخف ويلج فى السؤال بالتهديد والترهيب
أو يقتحم المنازل والبيوت بدون استئذان أو يباها أو خداهم أو يدخل
فى أفنيئها المحاطة بالجدران فانه يعاقب بالسجن مدة أقلها ستة أشهر
وأكثرها سنتان

وكذلك كل من تمارض من الشحاذين أو تصنع الجراح والزمانة أو تكفف

الناس في جماعة أي باجتماعه مع آخرين غير زوج وزوجة أو أب أو أم
أو اولاد صغار أو قائد لا همي فانه يعاقب أيضا بالسجن مدة أقلها ستة أشهر
وأكثرها سنتان

(احكام مشتركة في الاجرامين الهمل والشحاذين)

(بند ٢٧٧)*

كل من قبض عليه من الهمل أو من الشحاذين متذكر الهيئة مبدل لزيه
أو وجد معه سلاح وان لم يقتل أو يجرح أو يهدديه أحدا أو وجد معه
مبرد أو ابرة من ابر اللصوص أو مشبك أو نحوه من الآلات والادوات التي
يستعان بها على السرقة ونحوها من الخنخ والخنبايات أو يتوصل بها
الى الولوج في المنازل والبيوت فانه يعاقب بالسجن مدة أقلها سنتان
وأكثرها خمس سنين

(بند ٢٧٨)*

من وجد معه من الهمل أو من الشحاذين شيء أو جله أشياء تزيد قيمتها على
مائة فرنك ولم يبين من أين اكتسبها ولا من أخذها عوقب بالسجن مدة
أقلها ستة أشهر وأكثرها سنتان حسبما في بند ٢٧٦

(بند ٢٧٩)*

من صدر منه من الهمل أو من الشحاذين اغتصاب أو تطاول على أحد
حبس في حبس الاشغال السفلية ان لم يصل الاغتصاب أو التطاول المذكور
الى درجة قوية تستحق بموجب هذا القانون عقابا أشد مما ذكره ولا يمكن
الجزاء على حسب جسامته الجنائية

(بند ٢٨٠)* (منوخ)

(بند ٢٨١)*

من وجد معه من الهمل أو من الشحاذين شهادة مزورة أو استصحب
في سفره تذكرة مصطنعة أو استعمل تذكرة طريق كذلك عوقب بأشد عقاب
نص عليه هذا القانون في حق من ارتكب هذه الجريمة راجع بند ١٥٣
وما بعده من هذا القانون

* (بند ٢٨٢) *

من حكم عايه من الهمل أو من الشحاذين بعقوبة من العقوبات المذكورة
في البنود السابقة جاز أن يجعل بعد انقضاء أمد العقوبة المحكوم به عليه
تحت الحبس مدة أقلها خمس سنين وأكثرها عشر سنين راجع بندي
٥٠ و ٢٧١ في هذا القانون

(الفصل السادس)

في الجخ التي تقطع بواسطة التأليف والتصوير والنقوش التي
تشر وتوزع على الناس من غير أن يذكر فيها اسم مؤلفها أو طابعها أو ناشرها

* (بند ٢٨٣) *

كل من نشر أو أشهر كتاباً أو رسالة أو يومية أو اعلاناً أو جرنالاً أو وقية
يومية أو نحوها من التأليف والاوراق المطبوعة أو وزع على الناس شيئاً
من ذلك عالماً بأن مؤلفها أو طابعها لم يذكر فيها اسمه الحقيقي ولا حرفته
ولا موطنه فإنه يعاقب على ذلك بالسجن مدة أقلها ستة أيام وأكثرها ستة
أشهر

* (بند ٢٨٤) *

كل من أخبر من المنادين أو اللامقين للاوراق أو الناشرين أو البائعين
إهاباً باسم من أعطاه هذه الاوراق المطبوعة فإنه يخفف عنه العقاب
المذكور في البند المتقدم ويبدل في حقه بمجازاة تكديرية

وكذلك من بين اسم من طبع هذه الاوراق فإنه لا يعاقب بموجب البند
المتقدم بل يخفف عنه العقاب المذكور فيه ويبدل بمجازاة تكديرية ومثله
الطباع إذا أخبر باسم مؤلف الكتاب أو الاوراق التي طبعها فإنه لا يعامل
بالبند المتقدم بل بمجازاة تكديرية راجع الشق الثالث عشر من بند
٤٧٥ في هذا القانون

* (بند ٢٨٥) *

إذا كان المؤلف المطبوع مشتملاً على اغراء أو تحريض للعامة على ارتكاب
جناية أو جنحة كان من نشره وأشهره أو وزعه أو لصقه على الطرق أو باعه

أو عرف الناس به من المنادين شريكاً مؤلفه في جناية التحريض ويعاقب
بعقابه ان لم يخبر عن أعطائه المؤلف المذكور
فإن أخبر عنه أو دل عليه عوقب بالسجن مدة أقلها ستة أيام وأكثرها ثلاثة
أشهر لا غير
والحاصل انه لا يشارك المؤلف في جنة أو في جناية ولا يعاقب بعقابه
الامن كتم اسم من أعطاه الكتب المذكورة ولم يخبر عنه أو كتم اسم طابعها
وهو يعرفه

* (بند ٢٨٦) *

جميع ما قبض عليه من النسخ والاوراق المذكورة في البنود المتقدمة
يضاف الى جهة الميرى

* (بند ٢٨٧) *

كل من نشر أو أنشر أو وزع شيئاً مما يتغنى به من القصائد والازجال
والتواشيح أو من الاهاجي أو من الصور الهزئية ونحوها مما ينافي قانون
الحياء والآداب وحسن الاخلاق غرم غرامة أقلها ستمائة عشر فرنك
وأكثرها خمسمائة فرنك وحبس مدة أدناها شهر وأكثرها سنة وأضيفت
جميع الصور ورسائل الاغانى المطبوعة وغيرها من الاشياء التى من علاقات
الجنة الى جانب الميرى راجع بند ٤٧٧ فى هذا القانون

* (بند ٢٨٨) *

كل من أخبر من المنادين أو الباطنيين أو الناشرين بشئ من هذه القصائد
أو الصور أو الاهاجي المغيرة لقانون الحياء والآداب باسم من أعطاه له فانه
يحقق عنه الجزاء المذكور فى البند المتقدم ويجازى مجازاة تكديرية
وكذلك من أخبر عن اسم الطباع الذى طبعها أو النقاش الذى نقشها فانه
لا يعامل بمقتضى البند المتقدم بل يحقق عنه العقاب المذكور فيه ويبدل
جزاءه تكديري

الجزاء التكديري هو الجزاء
الحقيقى للتربية اه

ومثله الطباع أو النقاش اذا أخبر باسم مؤلفها أو لآمر له بطبعها أو نقشها
فانه لا يعاقب أيضاً بالعقاب المذكور راجع الشق الثالث عشر من
بند ٤٧٥ فى هذا القانون

* (بند ٢٨٩) *

معي عرف مؤلف شيء من الاشياء المذكورة في هذا الفصل عوقب في كل الاحوال المتقدمة بأشد عقاب نص عليه هذا القانون لنوع الجنحة التي ارتكبها

(حكم خاص)

* (بند ٢٩٠) *

كل من تعرض بلا اذن من الضبطية لصناعة النشاء أو حرفة لصق الاوراق المطبوعة أو الرسوم أو التصوير أو النقوش ولو كانت مشتملة على اسم مؤلفها أو طباعها أو مصورها أو ناقشها جزاؤه السجن مدة أقلها ستة أيام وأكثرها شهران

(الفصل السابع)

* (في الاجتماعات غير المباحة) *

* (بند ٢٩١) *

لا يباح اجتماع أكثر من عشرين نفسا بقصد المباحة والمسامرة في كل يوم أو في أيام مخصوصة في المواد الدينية والمسائل العلمية أو الادبية أو السياسية وما أشبهها الا باذن من الحكومة بشرط انها لا تتعدى دائرة الحدود التي تحددها الحكومة

ولا يحسب في العدية المذكورة أرباب الدار التي تجتمع بها هذه الجمعية

* (بند ٢٩٢) *

اذا انعقدت جمعية من الجمعيات المذكورة في البند المتقدم بغير اذن الحكومة أو كانت باذن الحكومة الا انها تعدت الحدود المحددة لها وخالفت الشروط المأخوذة عليها تعين الغاؤها وتفريقها والزم رؤساؤها ونظارها ومديروها بدفع غرامة أقلها ستة عشر فرنكا وأكثرها مائة فرنك

* (بند ٢٩٣) *

اذا وقع في هذه الجمعية اغراء وتحريض للعامة على ارتكاب جنحة أو جنابة بواسطة خطابة أو مقالة حماسية أو وعظ أو استغاثة أو ترج بأى لغة كانت

البند قد نسخ بموجب
محكمة ١٠ ديسمبر
الجنة ٨

أو بقرارة تأليف مشتمل على التحريض والاغراء أو بلباسه في الطرق
أو بنشره ونوزيعه على الناس غرم رؤسها وبكارها ومديرها ونظارها
غرامة أقلها مائة فرنك وأكثرها ثلثمائة فرنك

وهذا غير ما يترتب من الجزاء الشديد على نفس من صدر منه التحريض
والاغراء ولا يجوز أن يكون جزاء المحرضين أدنى من جزاء رؤساء الجمعية
المذكورة ونظارها وبكارها

(بند ٢٩٤)

من جعل كل داره أو بعضها مئوى للجمعية من جنس ما ذكر ولو مأذونة
أو ارتضى بجعله مشهد للاحتفالات الدينية بلا إذن من الحكومة البلدية
بخزائمه غرامة أقلها مائة عشر فرنكا وأكثرها مائتا فرنك

(الكتاب الثماني)

(في الجنح والجنائيات التي تتحل بالانفس والاموال)

(الباب الاول)

(في الجنح والجنائيات على الانفس)

(الفصل الاول)

في حكم قاتل النفس ومرتكب الجنائيات المستوجبة
للقتل وحكم التهديد بالقتل وغيره

(الفرع الاول)

في حكم قاتل النفس عمد او القاتل بالنفس وقاتل الوالدين
وقاتل الاطفال المولودين والقاتل بالسم

(بند ٢٩٥)

من قتل نفسا عمدا مختارا بلا اكرام ولا اجبار ولا سبق تقصد واصرار فهو
قاتل متعمد راجع بنود ٣١٩ و ٣٢٧ و ٣٢٨ من هذا
القانون

(بند ٢٩٦)

من قتل نفساً على غرة وسابق مناوأة وقتل صدأ وتر بص وترصد فهو قاتل
سفالك راجع بند ٣٢١ في هذا القانون

* (بند ٢٩٧) *

المراد بالتقصيد والعزم السابق ان يتقدم على القتل عزم وتصميم سواء كان
ذلك التقصيد بالنسبة الى واحد معين أو لغير معين وسواء كان القتل مشروطاً
بشرط أو موقوفاً على حدوث حادث راجع بندى ٣١٠ و ٣١١ من هذا القانون

* (بند ٢٩٨) *

وأما التردد فهو كون الانسان لشخص وترصد له في جهة أو جهات كثيرة
مدة من الزمن طويلة أو قصيرة ليتوصل به ~~إليه~~ ويختله الى ضرب ذلك
الشخص أو الى قتله راجع بندى ٣١٠ و ٣١١ في هذا القانون

* (بند ٢٩٩) *

من قتل أحد والديه من ذكاح صحيح أو من سفاح أو متبنيه منهم أو وقتل
أحد أصوله المتصل اليهم بنسب صحيح بدون سفاح ولا تبين فهو بهذه المثابة
قاتل والديه راجع بنود ١٣ و ٣١٢ و ٣٢٣ في هذا القانون

* (بند ٣٠٠) *

قاتل الطفل هو من قتل طفلاً ولو حديث العهد بالولادة

* (بند ٣٠١) *

من تعمد قتل أحد بشئ من العقاقير والجواهر السامة التي يتسبب عنها
الموت في الآجل أو في الحال سواء قصر الزمن الذي يظهر فيه أثر السم
أو طال اعتبر قاتلاً بالسم أي كانت كيفية استعمال هذه العقاقير السامة
ومهما كانت تقيجتها راجع بند ٤٥٢ من هذا القانون

* (بند ٣٠٢) *

من قتل بنفس أو قتل أحد والديه أو قتل طفلاً حديث العهد بالولادة أو سم
أحدًا فجراؤه القتل
ولا بد من إقامة الحد المنصوص عليه في بند ١٢ من هذا القانون
في حق قاتل والديه

* (بند ٣٠٣) *

قطاع الطريق ونحوهم من الاشرار أهل البغي والاعتساد والطغيان والفساد الذين يأتون في ارتكاب الذنوب بالتعذيب والاذية والافعال الوحشية حكمهم في الجزاء يحكم من يقتل بالنفس راجع بند ٣٤٤ في هذا القانون

* (بند ٣٠٤) *

يقتل قاتل النفس عامدا مخمرا في حالتيه الاولى ان ينضم الى القتل جنائية أخرى سابقة أو مقارنته أولا حقة الثانية أن يكون القتل وسيلة للتوصل الى ارتكاب جنحة أو مساعمة من تكبيها وشركا ثم فيها على الهرب والتخلص من عقاب وفيما عدا هاتين الحالتين انما يحكم عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة

(الفرع الثاني)

* (في التهديد) *

* (بند ٣٠٥) *

من هدد أحدا في كتاب معلوم به اسمه أو غير معلوم بقتله أو بآلافه بشئ من السموم أو بغير ذلك من الجنايات المستوجبة لعقوبة مؤبدة حكم عليه بالاشغال الشاقة المؤقتة ان كان بالتهديد أو وعده انه ان لم يضع مقدار كذا من المال في محفل كذا أو انه ان لم يفعل ما يأمره به قتله بأحدى الوسائل السالفة الذكر راجع بنود ٣١٣ و ٣٤٤ و ٤٣٦ من هذا القانون

* (بند ٣٠٦) *

وأما من هدد أحدا في كتاب بالقتل أو السم أو بغيره مما تقدم ولم يطلب منه مالا ولا كلفه بفعل شئ فجزاؤه السجن مدة أدناها سنتان وأقصاها خمس سنين وغرامة أقلها مائة فرنك وأكثرها ستمائة فرنك راجع بندى ٣١٣ و ٤٣٦ في هذا القانون

* (بند ٣٠٧) *

من هدد أحدا شفاه بالكتابة وأوعده بالتهديد انه ان لم يضع مقدار كذا

في محمل كذا أو أنه ان لم يفعل ما يأمره به يقتله بأحدى الوسائل المتقدمة
عوقب بالسجن مدة أدناها ستة أشهر وأقصاها سنتان وغرم غرامة أقلها
خسة وعشرون فرنكا وأكثرها ثلثمائة فرنك راجع بندي ٣١٣ و
٤٣٦ من هذا القانون

* (بند ٣٠٨) *

من أتي جنائية من الجنايات المذكورة في البندين السابقين جازاً أن يجعل بعد
استيفاء مدة العقوبة المحكوم به عليه تحت التجسس مدة أقلها خمس سنين
وأكثرها عشر سنين

(الفصل الثاني)

فيما لا يوصف بالقتل من الضرب والجروح التعمدية
وغيرها من الجنايات التعمدية

* (بند ٣٠٩) *

من جرح أحد أعمداً أو ضربه كذلك فحرض ولازم الفراش وامتنع
من مباشرة عمله مدة تزيد عن عشرين يوماً قوصص بمحبس الاشغال
السفلية فان لم يقصد بالجرح أو الضرب قتل لكنه أفضى الى الموت قوصص
من صدر منه ذلك بالاشغال الشاقة المؤقتة راجع بنود ١٨٦
و ٣٢١ و ٣٢٧ من هذا القانون

* (بند ٣١٠) *

إذا كان الضرب أو الجرح صادراً عن سابقة اصرار وتقصّد أو ترصد
وترصد وأفضى الى الموت قوصص من صدر منه ذلك بالاشغال الشاقة
المؤبدة

فان لم يفض الى الموت حكم عليه بالاشغال الشاقة المؤقتة راجع بندي
٢٩٧ و ٢٩٨ من هذا القانون

* (بند ٣١١) *

من جرح أحد أعمداً أو ضربه عمداً ولم يتسبب عن ذلك مرض يمنع المضروب
أو الجروح من مباشرة عمله مدة تزيد عن عشرين يوماً عوقب بالسجن مدة

أقلها ستة أيام وأكثرها ستان وغرم غرامة أقلها ستة عشر فرنكا وأكثرها
ما توافرنك أو بأحدى هاتين العقوبتين فإن كان الضرب أو الجرح صادرا
عن سابق اصرار أو تقصداً وعن تربص وترصد ولم يتسبب عنه مرض يمنع
المضروب أو المجروح من مباشرة عمله مدة تزيد على عشرين يوماً عوقب
من صدر منه بالسجن مدة أدناها ستان وأقصاها خمس سنين وغرم غرامة
أقلها خمسون فرنكا وأكثرها خمسمائة فرنك راجع بندي ٢٩٧
و ٢٩٨ من هذا القانون

(بند ٣١٢)

من ارتكب شيئاً من الجنح والجنایات المذكورة في كل من بنود ٣٠٩
و ٣١٠ و ٣١١ في حق أحد من والديه من نكاح صحيح أو من سفاح
أو متبنيه منهما أو في حق أحد من أصوله المتصل اليهم بنسب صحيح بدون
سفاح ولا تبين شدد عليه الجزاء المنصوص عليه في البنود المذكورة
وعوقب بالكيفية الآتية وهي أنه إن كان العقاب المنصوص عليه
في البنود المذكورة بالنسبة لغيره هو السجن أو الغرامة عوقب هو بحبس
الاشغال السفلية

وان كان العقاب بالنسبة لغيره هو حبس الاشغال السفلية عوقب هو
بالاشغال الشاقة المؤقتة
وان كان العقاب بالنسبة لغيره هو الاشغال الشاقة المؤقتة حكم عليه هو
بالاشغال الشاقة المؤبدة

(بند ٣١٣)

إذا صدرت جنحة أو جنایة من نوع الجنح والجنایات المذكورة في هذا الفصل
والذي قبله من فئة بغت على الحكومة وخرجت عن طاعتها وأخذت المال
تعود المسؤولية على رؤسائها وكبارها ومحرضيها على البغي والاعتصاب
و يطالبون بما ارتكبه هذه الفئة من الجنح والجنایات ويعاقبون عليها
عقاب من باشر فعلها بنفسه راجع بندي ٩٦ و ٢٠٩ وما بعده
من هذا القانون

(بند ٣١٤)

من صنع شيئا من أنواع الشيش المثلث الحسد أو من الطنجيات السرافة
أو نحوها من الأسلحة المنهى عن صناعتها واقتنائها بموجب القوانين أو بامر
الحكومة أو باع شيئا من ذلك بفزاؤه السجن مدة أقلها ستة أيام وأكثرها
سنة أشهر

ومن وجد معه سلاح من الأسلحة المنهى عن حملها غرم غرامة أقلها ستة عشر
فرنكا وأكثرها مائتا فرنك

وفي هذه الحالة والتي قبلها تضبط الأسلحة المذكورة تضاف إلى جهة
المبرى

وإن كان قد استعان بهذه الأسلحة على ارتكاب جريمة مستوجبة جزاء
شديد أو شاركت في ارتكابها عوقب بالجزاء المعد لهذه الجريمة

(بند ٣١٥)

من حكم عليه بعقوبة من العقوبات التأديبية المذكورة في البنود السالفة
جاز للمحكمة أن تحكم عليه أيضا بعد استيفاء العقوبة المرتبة عليه بجعله
تحت التجسس مدة أقلها سنتان وأكثرها عشر سنين

(بند ٣١٦)

كل من جب أعضاء التناسل من أحد فجزاؤه الأشغال الشاقة المؤبدة
إن لم يمت المحبوب قبل مضي أربعين يوما من جبه
فإن مات المحبوب قبل ذلك حكم على الجاني بالقتل راجع بند ٣٢٥
في هذا القانون

(بند ٣١٧)

كل من أجهض حاملا بطعام أو شراب أو دواء أو ضرب وايداء أو بغير
ذلك رضيت به الحامل أو لاجزاؤه السجن في حبس الأشغال السقلية
فإن كانت الحامل هي التي أجهضت نفسها أو طاعت غيرها في استئعمال
الوسائط والطرق التي وصفها لها وتسبب عن ذلك إسقاطها بالفعل حكم
عليها أيضا بالسجن في حبس الأشغال السقلية

ومن وصف من الأطباء أو الجراحين أو ضباط الصحة أو الاجراجية لحامل
طريقة لإسقاطها أو أعطاها اجزاء مجهزة وتسبب عن ذلك الإسقاط فعلا

جهاض إسقاط
مل اه

عوقب بالاشغال الشاقة المؤقتة

ومن تسبب عمداً الاضرار في مرض أو زمانة تمنعه من مباشرة عمله وكسبه
كأن أعطاه قصداً بطريقة من الطرق شيئاً من العقاقير والجواهر التي
من خاصيتها الاضرار بالصحة وان لم تكن قاتلة فجزاؤه السجن مدة أدناها
شهر وأكثرها خمس سنين وغرامة أقلها مائة عشر فرنكاً وأكثرها خمسمائة
فرنك

ويجوز أن يجعل بعد استيفاء هذه العقوبة تحت الحبس مدة أقلها سنتان
وأكثرها عشر سنين

هذا ان لم تزد مدة المرض المانع من مباشرة العمل عن عشرين يوماً
فان زادت عن عشرين يوماً حبس من صدر منه ذلك في حبس الاشغال
السفلية

ومن تسبب عمداً في مرض أحد من والديه من الفساح الصحيح أو من
السفاح أو متبنيه منهما أو لأحد من أجداده المتصل اليهم بنسب صحيح
بدون سفاح ولا تبنيان أعطاه قصداً شيئاً من العقاقير المضرة بالصحة لا القاتلة
فانه يحبس في حبس الاشغال السفلية ان لم تزد مدة منعه من مباشرة عمله
عـلى عشرين يوماً

فان زادت على ذلك حكم عليه بالاشغال الشاقة المؤقتة راجع بنود ١٦٠
و ٣٠١ و ٣٨٧ و ٤٥٢ في هذا القانون

* (بند ٣١٨) *

من باع شيئاً من الاشربة المزغولة المضاف اليها عقاقير مضرة بالصحة فجزاؤه
أن يسجن مدة أقلها ستة أيام وأكثرها سنتان وأن يغرم غرامة أقلها مائة
عشر فرنكاً وأكثرها خمسمائة فرنك وان تضبط جميع الاشربة المزغولة
وتضاف الى جهة الميري ان كانت مملوكة للبائع راجع الشق السادس من
بند ٤٧٦ من هذا القانون

(الفصل الثالث)

في أحكام القتل أو الجرح أو الضرب خطأ وبين الجنائيات التي يقبل
فيها عذر من تكبها والتي لا يقبل فيها عذر وأحكام القتل أو الجرح أو الضرب

هذا البند قد نسخ بموجب
لائحة ٥ مارس ١٨٥٥

المباح الذي يغتفر فيه لفاعله

(الفرع الاول)

* (في أحكام القتل والجرح والضرب خطأ) *

* (بند ٣١٩) *

من قتل نفساً خطأ أى من غير قصد ولا تعمداً بأن كان ذلك ناشئاً عن رعونة أو عن عدم احتياط وتحرز أو عن عدم انتباه وتوق أو عن إهمال وتفريط أو عن عدم مراعاة الأصول أو كان سبباً في قتلها بغير قصد فجزأؤه السجن مدة أدناها ثلاثة أشهر وأقصاها سنتان وغرامة أقلها خمسون فرنكاً وأكثرها ستة مائة فرنك راجع بنود ٢٩٥ و ٣٢٧ و ٣٢٨ في هذا القانون

* (بند ٣٢٠) *

إذا لم يتسبب عن الرعونة أو عن عدم الاحتياط والتحرز الجرح أو ضرب عوقب المخطئ بالسجن مدة أدناها ستة أيام وأكثرها شهران وغرم غرامة أقلها ستة عشر فرنكاً وأكثرها مائة فرنك

(الفرع الثاني)

(في بيان الجناح والجنايات التي تقبل فيها الأعذار والتي لا يقبل فيها عذر)

* (بند ٣٢١) *

من اعتدى عليه وأوذى إيذاء شديداً أو ضرب ضرباً شديداً مبرحاً فقتل المعتدى عليه أو جرحه أو ضربه حال المدافعة عن نفسه فهو معذور ويخفف عنه العقاب راجع بندي ٣٣٩ و ٣٦٧ في قانون تحقيق الجنايات وبند ٣٠٩ في هذا القانون

* (بند ٣٢٢) *

إذا صعد اللص نهراً على حائط دار أو بيت من دار مسكون أو على فتائه أو على حظيرة محرزة أو شرع في كسر باب من أبوابها طالبا للدخول فيها فقتله رب الدار أو جرحه أو ضربه حال منعه ودفعه له فهو معذور ويخفف عنه الجزاء

ان وقع ذلك ابلا كان له حكم مخصوص سيأتي بيانه في بند ٣٢٩
من هذا القانون

(بند ٣٢٣)

لا يعذر من قتل من والديه أحدا ولا يخفف عنه القصاص أبدا راجع بنود
١٣ و ٨٦ و ٢٨٩ من هذا القانون

(بند ٣٢٤)

اذا قتل أحد الزوجين الآخر فلا يقبل عذره ولو كان في حالة المدافعة
عن نفسه الا اذا ثبت ان القاتل منهما كان قد أشرف على التلف لفرط
اندائه وقما صدر منه القتل

وبسته من هذا الحكم ما اذا قتل الزوج حليته في حالة الزنا المنصوص
عليه في بند ٣٣٦ أو رأى في بيته الزاني مع امرأته فقتله حال تلبسه بالزنا
فانه في هذه الحالة يعذر

(بند ٣٢٥)

ذا استكره أحد امرأته أو غيرها وتعمد الفجور والفسق بها بكثرة بطريق
الغلبة والقهر فثبت منه أعضاء التناسل كان عذرها مقبولا وخفف عنها
القصاص راجع بند ٣١٦ في هذا القانون

(بند ٣٢٦)

متى تحقق المذرو ثبت أنه مقبول تعين تخفيف الجزاء على الجاني وعوقب
بالكيفية الآتية وهي أنه

ان استوجبت جنايته القتل أو الاشغال الشاقة المؤبدة أو التعزير
لمؤبد خفف وبدل بالسجن مدة أقلها سنة وأكثرها خمس سنين وان
استوجبت جنايته عقوبة دون ما ذكر حكم عليه بالسجن مدة أقلها سنة
أشهر وأكثرها سنتان

ويجوز في هذه الحالة والى قبلها أن يوضع الجاني بعد استيفاء مدة العقوبة
تحت التجسس مدة أقلها خمس سنين وأكثرها عشر سنين
وان كان مرتكباً جنحة عوقب بالسجن مدة أقلها ستة أيام وأكثرها
سنة أشهر

(الفرع الثالث)

(في أحكام القتل أو الجرح أو الضرب المباح أى الذى يغتفر فيه إلقاءه)

* (بند ٣٢٧) *

إذا كان القتل أو الجرح أو الضرب مأذوناً به بمقتضى القوانين أو أموراً به ممن تجب اطاعته فلا جناح على فاعله راجع بندى ٢٩٥ و ٣٠٩ من هذا القانون

* (بند ٣٢٨) *

إذا كان الباعث على القتل أو الجرح أو الضرب هو ضرورة الذب عن النفس حال الصيال عليها كأن رأى الإنسان نفسه أو غيره في حالة الخطر والهلاك وتعينت عليه المدافعة عن نفسه أو عن نفس أخرى فقاتل دونها لإنقاذها من الهلاك وقتل الصائل عليه أو جرحه أو ضربه حال دفعه ومنعه فلا قصاص عليه راجع بند ٣١٩ في هذا القانون

* (بند ٣٢٩) *

يدخل تحت قول ضرورة الذب عن النفس حال حلول الخطر بها حالتان يباح فيهما القتل أو الجرح أو الضرب ويغتفر إلقاءه

الحالة الأولى إذا صعد اللص ليلته إلى حائط دار أو بيت من دار مسكون أو على فتاته أو على ظيرة محرزة أو شراع في كسر باب من أبوابها طلباً للدخول فيها حل لصاحب الدار منعه ولو بالقتل فإن قتله حال منعه ودفعه قدمه هو ولا قصاص على رب الدار

الثانية إذا أخذ اللصوص أو قطاع الطريق المال مكابرة ومغالبة حل لصاحب المال منعهم ولو بالقتل فإن قتل أحدهم حال منعه ودفعه قدمه هو ولا قصاص على صاحب المال

(الفصل الرابع)

* (في تقصيد العرض بالهتك) *

* (بند ٣٣٠) *

كل من تجاهر بارتكاب ما يخيل بقوانين الأدب والحياء فقد هتك الحرمه

العامة جزاؤه السجن مدة أقلها ثلاثة أشهر وأكثرها ستة أشهر وغرامة
أقلها ستة عشر فرنكاً وأكثرها مائتا فرنك

* (بند ٣٣١) *

من فسق بصبية أو صبي لم يبلغ كل منهما إحدى عشرة سنة ولو بدون إكراه
أو شرع في الفسق بأحد من ذكر حبس في حبس الأشغال السفلية

* (بند ٣٣٢) *

من اعتصب ثياباً أو ~~لباساً~~ أو فخر بها أقهر جزاؤه الأشغال الشاقة المؤقتة
إن كان عمر المقتصب خمسة عشر سنة فأكثر فإن لم يبلغ عمر المقتصب خمسة
عشر سنة كاملة حكم على مقتصبها بأقصى مدة للأشغال الشاقة المؤقتة
ومن فحش بأحد ذكر أو أنثى اعتصاماً أو شرع في ذلك وكان عمر
المفحوش به خمسة عشر سنة فأكثر حبس في حبس الأشغال السفلية
فإن لم يبلغ عمرها خمسة عشر سنة كاملة حكم على من فسق بها بالأشغال
الشاقة المؤقتة

* (بند ٣٣٣) *

إن كانت الفاحشة صادرة من أصول المفسوق به ذكر أو أنثى أو من
له حكم عليه أو من استأذنه ومعلمه أو من خدمه الجمكين أو من خدمة أحد
من هؤلاء المذكورين أو من أحد الخدم الميرية أو من أمناء الديانات
أو استعان أحد من ذكر على ارتكاب الفاحشة بواحد أو أكثر حكم على
من صدرت منه بالأشغال الشاقة المؤقتة إن كان عمر المفسوق به لم يبلغ
أحدى عشرة سنة كما في بند ٣٣١ أو بالأشغال الشاقة المؤبدة إن كانت
المفجور بها من النوع المذكور في بند ٣٣٢ راجع بند ١٩٨
من هذا القانون

* (بند ٣٣٤) *

من اعتاد ارتكاب الفواحش والخبائث وسلك سبيل القيادة والديانة
بأن تكثر منه أغراء الشبان الذين لم يبلغوا إحدى وعشرين سنة
من ذكوراً وإناثاً وتحريضهم على ارتكاب الفسق والفجور أو حسن لهم
ارتكاب هذه القبائح أو ساعدتهم أو قادهم إلى التلبس بهذه الفواحش

بخزائه السجن مدة أدناها سبعة أشهر وأقصاها سنتان وغرامة أقلها
خمسون فرنكاً وأكثرها خمسمائة فرنك

فإن كان المغر على البغاء والفجور والمساعدة على فعله أو القائد إليه
أباً أو أملاً للبغي أو وصياً عليه أو كافلاً لها أو نحو ذلك ممن له ولاية وسلطة
عليها شدد عليه الجزاء وعوقب بالسجن مدة أدناها سنتان وأقصاها خمس
سنين وغرم غرامة أقلها ثلثمائة فرنك وأكثرها ألف فرنك

(بند ٣٣٥)

من ارتكب الجنحة المذكورة في البند السابق منع من الحقوق الرشدية
فلا يعمل وصياً ولا قديماً ولا يحضر مجالس العائلات ولا يقبل له رأى فيها مدة
من الزمن طويلة أو قصيرة فإن كانت الديانة صادرة من أجنبي لا قرابة
ولا ولاية له على البغي تمنع من حقوقه الرشدية مدة أقلها سنتان وأكثرها
خمس سنين

وإن كانت الديانة والقيادة صادرة من أحد أبوي البغي أو من الوصي
أو من الولي تمنع من الحقوق المذكورة مدة أقلها عشر سنين وأكثرها
عشرون سنة

ولاسيما الأب أو الأم فإن أغرى أحدهما ابنه أو ابنته على الفسق
والفجور فلا يكتفى بحرمته من الحقوق الرشدية بل يحرم أيضاً من جميع
حقوق الولاية التي للأب على أولاده ومن الانتفاع بأمواله حسبما هو
مذكور في باب ولاية الأبوين في المقالة الأولى من الكتاب التاسع
من القانون المدني

ولا مانع من جعل مرتكب هذه الجنحة سوا كان من أقارب البغي أو من
أولائها أو أبنائها بعد استيفاء مدة العقوبة المرتبة عليه تحت التجسس
مدة من الزمن بقدر مدة حرمانه من الحقوق الرشدية حسبما تقدم في هذا
البند من القانون رقم ٣٧١ وما بعده وبند ٤٤٤
من القانون المدني

(بند ٣٣٦)

لا تسمع دعوى الزنا على محصنة في عصمة زوجها إلا منه فقط وقد لا تسمع

دعواه في ذلك كما في الصورة المذكورة في بند ٣٢٩ من هذا القانون
راجع بندي ٢٢٩ و ٣٠٨ من القانون المدني وبند ٣٢٤
من هذا القانون

*** (بند ٣٣٧) ***

جزاء الزانية المحصنة التي على ذمة زوج السجين مدة أقلها ثلاثة أشهر
وأكثرها سنتان

والزوج اسقاط هذه الجزاء وفوات حقه منه ان اختار ان يبقى مع زوجته
كما كان راجع بند ٣٠٨ وما بعده من القانون المدني

*** (بند ٣٣٨) ***

جزاء الزاني المحصن السجين مدة أقلها ثلاثة أشهر وأكثرها سنتان وغرامة
لا تتقص عن مائة فرنك ولا تزيد على ألفي فرنك
ولا يثبت الزنا الا بالقبض على الزاني حال تلبسه بالذنب أو بالأدلة القوية التي
تؤخذ من مكاتبات الزاني الى من ينتمى ولا يؤخذ بغير ذلك

*** (بند ٣٣٩) ***

اذا حاز الزوج رفقة في بيت حليته الذي يؤويه ويؤويها وثبت عليه ذلك
تسكينهما عوقب في نظرهم كحرمة منزل البعالة بدفع غرامة لا تتقص عن
مائة فرنك ولا تزيد على ألفي فرنك راجع بند ٢٣٠ من القانون المدني

*** (بند ٣٤٠) ***

من كان متزوجا بامرأة فعقد عقد نكاح على غيرها قبل فسخ النكاح الاول
فجزاؤه الاشغال الشاقة المؤقتة

ومن كانت تحت رجل فترجعت غيره وهي على ذمة بعلها فجزاؤها الاشغال
الشاقة المؤقتة أيضا

وكل من عقدها من أمور العقود مع كونه عالما بعدم فسخ العقد
الاول فانه يعاقب مثلها بالاشغال الشاقة المؤقتة راجع بندي ١٤٧
و ١٨٨ من القانون المدني وبند ١٩٤ من هذا القانون

(الفصل الخامس)

*** (في التعدي على الآدميين بالقصاص عليهم وجسدهم بدون وجه معتبر) ***

(بند ٣٤١)

من تعرض لاحد وحبسه أو يحجزه بدون اذن أحد الحكام في غير الاحوال
المباح فيها القبض على المشتبه بهين أو المتهمين بموجب القوانين فجزاؤه
الاشغال الشاقة المؤقتة ان لم تزد مدة الحبس على شهر
وكذلك كل من أعار محلا للحبس الممنوع فان جزاءه أيضا الاشغال الشاقة
المؤقتة راجع بنود ٧٨٨ من قانون المرافعات والمحاكمات وبند
٦١٥ من قانون تحقيق الجنايات وبند ١١٩ و ١٢٢ من هذا
القانون

(بند ٣٤٢)

فان زادت مدة الجزاء والحبس عن شهر حكم على من صدر منه ذلك بالاشغال
لشاقة المؤبدة

(بند ٣٤٣)

من تعرض لاحد وحبسه ثم أطلقه قبل علم الضبطية به واقعتها اثره وقبل
مضى عشرة أيام من حبسه عوفي من الاشغال الشاقة وحكم عليه بالحبس
فقط مدة أقلها سنان وأكثرها خمس سنين
ولا مانع من وضعه بعد استيفاء مدة السجن تحت الحبس مدة أقلها خمس
سنين وأكثرها عشر سنين

(بند ٣٤٤)

من تزيا بزى أحد من الحكام أو تعنون بعوانه أو زور عن اسائه أمرا
وتعدى بواسطته على أحد من الناس وقبض عليه وحبسه فجزاؤه الاشغال
لشاقة المؤبدة

وكذلك من تعدى على أحد وتوصل الى حبسه بتهديده بالقتل فان جزاءه
أيضا الاشغال الشاقة المؤبدة

وأما من تعرض لاحد وحبسه ثم مسه بنكال وتعذيب فان جزاءه القتل
راجع بنود ٢٥٩ و ٣٠٣ و ٣٠٥ والباقى الرابع من بند
٣٨١ من هذا القانون

(الفصل السادس)

في الجناح والجنايات المفضية الى ضياع أدلة اتصال نسب الاطفال الى من يتسبون اليهم والمؤدية الى هلاكهم وفي سبي القاصرين ومخالفة الاصول الجارية في الكشف على المتوفين ودفنهم

(الفرع الاول)

في الجناح والجنايات التي تحل بالاطفال وتنفي الى ضياع أنسابهم أو الى هلاكهم

* (بند ٣٤٥) *

كل من سبي طفلاً أو أخفاه أو محاذسبه أو أبدله بآخر أو عزاه زوراً الى غير والدته فإنه يحبس في حبس الاشغال السفلية وكذلك من كان حاضراً للطفل أو كافلاً له فطلبه منه من له حق في طلبه ولم يسلمه اليه فإن جزاءه أيضاً حبس الاشغال السفلية راجع بند ٣٥٤ من هذا القانون

* (بند ٣٤٦) *

من ولده مولوداً وحضر ولادة مولود من القوابل والحكام وغيرهم ممن يجب عليه تبليغ ذلك رسماً الى مأمور تسجيل الانساب عملاً بما هو مقرر في بند ٥٦ من القانون المدني ولم يقيم بهذا الواجب ولم يبلغ عنه المأمور المذكور ليسجل تاريخ مولده في الاجل المقدر في بند ٥٥ من القانون المذكور عوقب بالسجن مدة أدناها سبعة أيام وأقصاها سبعة أشهر وعُزِم غرامة أقلها سبعة عشر فرنكاً وأكثرها ثلثمائة فرنك راجع بند ٥٥ و ٥٦ من القانون المدني

* (بند ٣٤٧) *

من التقط لقطاً حديث العهد بالولادة ولم يسلمه الى مأمور تسجيل الانساب حسب ما هو مذكور في بند ٥٨ من القانون المدني فجزاؤه السجن مدة أدناها سبعة أيام وأقصاها سبعة أشهر وعُزِم غرامة أقلها سبعة عشر فرنكاً وأكثرها ثلثمائة فرنك

فان تكفل باللقطة والتزم بتربيته وأشهد على نفسه بذلك شيخ الناحية التي

التقطه منها عوفي من هذا الجزء راجع بند ٥٨ من القانون المدني

* (بند ٣٤٨) *

من كان متمكلاً بتربية طفل لم يبلغ عمره سبع سنين أو حاضناً له أو قائماً بنفقته فادخله إحدى المارسمات المعمدة لتربية اللقطاء فجزاؤه السجن مدة أقلها ستة أسابيع وأكثرها ستة أشهر وغرامة أقلها ستة عشر فرنكاً وأكثرها خمسون فرنكاً

فإن لم تكن نفقة هذا الطفل واجبة عليه أو لم يكن متمكلاً بتربيته والنفقة عليه احتساباً أو لم يتكفل بها غيره فلا جناح عليه

* (بند ٣٤٩) *

كل من أضلّ طفلاً لم يكمل عمره سبع سنين أو تركه في محل خال من الأدميين أو أمر بذلك ونفذ ما به أمر وعرض الطفل إلى الوقوع في الخطر فجزاؤه على ذلك السجن مدة أقلها ستة أشهر وأكثرها سنتان وغرامة أقلها ستة عشر فرنكاً وأكثرها مائتا فرنكاً

* (بند ٣٥٠) *

إذا كان الوصي أو المربي هو الذي أضلّ الطفل أو تركه في محل لا أنيس به ولا جليس أو أمر بذلك وعرض الطفل إلى المهالك شدد عليه الجزاء وحسب مدة أدانها سنتان وأقصىها خمس سنين وغرم غرامة أقلها خمسون فرنكاً وأكثرها أربع مائة فرنكاً

* (بند ٣٥١) *

من أضلّ طفلاً لم يكمل عمره سبع سنين أو تركه في محل لا أنيس به ولا جليس أو أمر بشئ من ذلك وعرض الطفل إلى الوقوع في المهالك فتسبب عن ذلك حصول عاهة للطفل أو زمانة كان جزاؤه كجزاء من جرح أحد أعمدة أو وقب بالعقاب المعتد للجروح التعمدية

فإن تسبب عن ذلك هلاك الطفل كان حكم من أضله أو عرضه للهلاك كحكم القتال العامد راجع بنود ٢٩٥ و ٣٠٤ و ٣٨٩ وما بعده من هذا القانون

* (بند ٣٥٢) *

من أضل طفلا لم يكمل عمره سبع سنين أو تركه في محل مغمور بالآدميين
فجزاؤه السجن مدة أدناها ثلاثة أشهر وأقصاها سنتان وغرامة أقلها خمسة
عشر فرنكا وأكثرها مائة فرنك

* (بند ٣٥٣) *

إذا كان الوصي أو المربي هو الذي أضل الطفل أو تركه في المحل المغمور
بالآدميين عوقب بالسجن مدة أدناها ستة أشهر وأقصاها سنتان وغرم
غرامة أقلها خمسة وعشرون فرنكا وأكثرها مائة فرنك

(الفرع الثاني)

* (في سبي القاصرين) *

* (بند ٣٥٤) *

كل من سبي قاصرا بالغلبة والقهراً وبالاختيال والمكر أو ساءد على سبيه
أو أغواه واستماله إليه أو استرقه أو حوله من الموضع الذي أنزله فيه وليه
أو القيم الموكل به أو سلبط عليه أحد يستميله أو يسترقه فجزاؤه حبس الاشغال
السفلية راجع بند ٣٥٤ من هذا القانون

* (بند ٣٥٥) *

إذا كان المسيبي أو المسترق أثنى ولم تبلغ من العمر ست عشرة سنة كاملة
فجزاء من سبها أو استمالها أو استرقها الاشغال الشاقة المؤقتة راجع بند
٣٤٠ من القانون المدني

* (بند ٣٥٦) *

إذا كانت المسيبية لم تبلغ ست عشرة سنة كاملة ورضيت بسبيها أو انقادت
لنسبها طائفة مختارة عوقب من سبها بالاشغال الشاقة المؤقتة إن كان
عمره احدى وعشرين سنة فأكثر
فإن لم يبلغ عمره احدى وعشرين سنة حكم عليه بالسجن مدة أقلها سنتان
وأكثرها خمس سنين

* (بند ٣٥٧) *

إذا تزوج السالبي بسبيته فلا تقام عليه دعوى ولا ينفسخ النكاح

الاذا طعن فيه من له في ذلك حق أو مصلحة حسبما هو مذكور في القانون المدني ولا يعاقب الا بعد صدور الحكم بتسداد القدوفسخ النكاح راجع بنود ١٨٠ و ١٨٤ و ٣٤٠ من القانون المدني

(الفرع الثالث)

* (في مخالفة الاصول الجارية في الكشف على المتوفين ودفنهم) *

* (بند ٣٥٨) *

كل من دفن ميتا قبل الاستئذان والكشف عليه من مأمور تسجيل الانساب واستيفاء الرسوم اللازمة في الحالة التي يجب فيها الاستئذان بخزائمه السجن مدة أدناها ستة أيام وأقصاها شهران وغرامة أقلها ستة عشر فرنكا وأكثرها خمسون فرنكا ان لم يكن قد ارتكب مع ذلك جناية مستوجبة للجزاء شديد والا كان الجزاء الآخر على حسب جسامته هذه الجناية وكذلك كل من خالف في دفن المتوفين شيئا من الاصول والرسوم المقررة في القوانين فانه يجزى عليه ~~حكم~~ هذا البند راجع بند ٧٧ من القانون المدني

* (بند ٣٥٩) *

كل من وارى جثة قتيلا أو جثة ميت بضرب أو جراح خزاؤه السجن مدة أقلها ستة أشهر وأكثرها سنتان وغرامة أقلها خمسون فرنكا وأكثرها أربع مائة فرنك ان كان غير مشارك في هذه الجناية فان كان مشاركا فيها عوقب بالعقاب الشديد المعتد انواعها

* (بند ٣٦٠) *

من نبش قبر ميت خزاؤه السجن مدة أقلها ثلاثة أشهر وأكثرها سنة وغرامة لا تنقص عن ستة عشر فرنكا ولا تزيد على مائتي فرنك وان كان قد ارتكب في أثناء ذلك جنحة أخرى أو جنناية من الجنائيات عوقب بما هو معتد لها من العقوبات

(الفصل السابع)

في شهادة الزور والافك والبهان والمسببة وإطالة اللسان

واذاعة الاسرار من الاضناء عليها

(الفرع الاول)

* (في شهادة الزور) *

* (بند ٣٦١) *

من شهد زورا على متهم بجناية أو شهد له كذلك فجزاؤه الاشغال الشاقة المؤقتة فان كان يترتب على شهادة الزور الحكم على المتهم بجزاء أشد من الاشغال الشاقة المؤقتة تعين أن يحكم على الشاهد المذوق بذلك الجزاء أياما كان تشديده راجع بندي ٣١٧ و ٣٣٠ من قانون تحقيق الجنايات

* (بند ٣٦٢) *

من شهد زورا على متهم بجناية أو شهد له كذلك فجزاؤه حبس الاشغال السفلية

ومن شهد زورا على متهم بقباحت لا تستوجب الاجزاء خفيفا أو شهد له كذلك حكم عليه بالتفسيق وبالسجن مدة أقلها سنة وأكثرها خمس سنين راجع بندي ١٥٥ و ١٩٠ من قانون تحقيق الجنايات

* (بند ٣٦٣) *

ومن شهد زورا في دعوى متعلقة بالمال حبس في حبس الاشغال السفلية راجع بند ٢٦٢ من قانون المرافعات والمحاكمات

* (بند ٣٦٤) *

اذا ارتشى أو تبرطل من شهد زورا في مادة من المواد التأديبية أو في دعوى مالية أو أعطى جعلاً أو وعد بشئ في مقابلة هذه الشهادة بالزور فله حكم عليه بالاشغال الشاقة المؤقتة

فان كان قد ارتشى أو تبرطل أو أعطى جعلاً أو وعد بشئ على شهادة الزور في تهمة بقباحت وقبل ما وعد به يحبس في حبس الاشغال السفلية ويضم ما ارتشى به في كلاله الاين ويضاف الى الجهة الميرية

* (بند ٣٦٥) *

من قتن شاهد بالبرطيل واغراه بالرشوة على شهادة الزور عوقب بالاعقاب
المعدلة على حسب ما هو مذکور من التفاصيل في البنود الاربعة المسالفة
وهي بند ٣٦١ و ٣٦٢ و ٣٦٣ و ٣٦٤

• (بند ٣٦٦) •

من توجهت عليه اليمين أوردت عليه في دعوى مالية خفاف حاشا ومان
في عيینه حکم عليه بالتفسيق راجع بند ١٣٥٨ و بند ١٣٦٣ من
القانون المدني

(الفرع الثاني)

في الاقتراف والبهتان والسب وإطالة اللسان
واذاعة الاسرار من الامناء عليها

بنود ٣٦٧ و ٣٦٨ و ٣٦٩ و ٣٧٠ و ٣٧١ و ٣٧٢
قد نسخت وبطل عملها

• (بند ٣٧٣) •

من اقترى على أحد ورماء بتهمة افسكا و بهتاناً وبلغها بالكتابة الى أحد من
الحكام أو من القضاة أو من مأموري التجسس فجزاؤه السجن مدة أدناها
شهر وأقصاها سنة مع غرامة أقلها مائة قرنك وأكثرها ثلاثة آلاف قرنك
بند ٣٧٤ و بند ٣٧٥ قد نسخت وبطل العمل بموجبهما

• (بند ٣٧٦) •

من سب أحد في غير المحافل الاهلية والمجاهد العمومية أو شتمه بالفاظ
غير شتملة على ذكر عيب مدنس صريح عوقب بجزاء من الاجزاية الخفيفة
راجع الشق الحادي عشر من بند ٤٧١ من هذا القانون
بند ٣٧٧ منسوخ

• (بند ٣٧٨) •

كل من أودع سراً من الاطباء أو الجراحين أو ضباط الصحة أو القوابل
أو الاجزاجية أو غيرهم عن تكون وظيفته أو مناعته مقتضية لكتمان
السراً المؤمن عليه فاشاعه وأذاعه في غير الاحوال التي تجبرهم القوانين

فيها على اذاعته والسعي به الى محل الحكومة بغزائه السجن مدة اذناها
شهر وأقصاها سبعة أشهر مع غرامة أقلها مائة فرنك وأكثرها خمسة مائة فرنك
راجع بندي ١٨٧ و ٤١٨ من هذا القانون

(الباب الثاني)

(في الجنيح والجنايات التي تتعلق بالاموال)

(الفصل الاول)

(في أحكام التلصص والسرقة)

(بند ٣٧٩)

كل من أخذ بالخيانة شيئا مملوكا لغيره فهو سارق

(بند ٣٨٠)

اذا سرق أحد الزوجين مال الآخر في حياته أو بعد موته أو سرق الولد أو
سفل مال أبيه أو أخته أو ابنه أو سرق الاب أو الأم مال ابن لهـ ما وان
سفل أو سرق أحد الاصهار مال صهره الذي في طبقته فلا تقام عليهم
دعوى في المحاكم الجنائية بل ترى دعواهم في المحاكم العادية

وكل من أخفى من الجانب شيئا مما سرقه هؤلاء الاقارب أو انتفع به كله
أو بعضه فان حكمه كحكم السارق ويعاقب بالعقاب المعتدلة سارق راجع
بنود ٧٩٢ و ٨٠١ و ١٤٧٧ من القانون المدني وبند ٦٢
في هذا القانون

(بند ٣٨١)

يعاقب السارق بالاشغال الشاقة المؤبدة اذا اجتمعت فيه الشروط الخمسة
الآتية

الشرط الاول أن تكون السرقة وقعت لـ

الشرط الثاني أن يجتمع على فعلها سارقان فأكثر

الشرط الثالث أن يوجد مع بعض المصوص ولواحد منهم سلاح
مشهور ومخبأ

الشرط الرابع ان تكون السرقة قد حصلت في دار أو بيت أو منزل

أورواق أو قاعة أو حجرة مسكورة أو معدة للسكنى أو فى أفنية تلك الدار
ومرافقتها الملحقة بها بواسطة كسر أبوابها من الخارج أو فتحها بفتح
مصطنعة أو بتسوير جدار أو سور محرز لها أو بتسمية السارق نفسه كذبا
باسم أحد من أرباب الوظائف المبرية أو من الضباط الملكية أو العسكرية
أو بتزييه فى اللباس بزي أحد من ذكر أو بتزويره أمر عن لسان أحد
من هؤلاء الضباط

الشرط الخامس ان تكون اللصوص قد أخذت المال بطريق الغلبة
والقهر أو بتهديد رب الدار بالسلاح راجع بنود ١٠١ و ٢٥٩
و ٢٢٩ و ٣٤٤ فى هذا القانون

• (بند ٣٨٢) •

إذا اقترنت السرقة بالمغالبة والاعتصاب واجتمع فيها شرطان آخران من
الشروط الأربعة الأولى المنصوص عليها فى البند المتقدم عوقب السارق
بالاشتغال الشاقة المؤقتة ان لم يترتب على الاعتصاب الذى أخذه المال
حصول جرح أو رض

فان ترتب على الاعتصاب الذى حصلت به السرقة حصول جرح أو رض كفى
ذلك لتشد يد الجزاء على السارق وحكم عليه بالاشتغال الشاقة المؤبدة

• (بند ٣٨٣) •

جزاء من سرق فى الطرق العامة الاشتغال الشاقة المؤبدة ان اجتمع
فى السرقة شرطان من الشروط الخمسة المذكورة فى بند ٣٨١
فان لم يجتمع فيها الا شرط واحد منها عوقب السارق بالاشتغال الشاقة
المؤقتة

وان لم يوجد فيها شرط من هذه الشروط بالكيفية حبس السارق فى حبس
الاشتغال السفلية

• (بند ٣٨٤) •

من سرق باحدى الوسائط المذكورة فى الشرط الرابع من بند ٣٨١
جزاء الاشتغال الشاقة المؤقتة وان كان البناء أو المراح أو الخظيرة التى
سورها السارق أو كسر أبوابها أو فتحها بفتح مصطنعة غير معدة للسكنى

ولاحقة بالديار المكونة ولا معـمدودة من أفنيما أو كان المـسـرق فيها
من داخلها لا من خارجها راجع بند ٢٥٣ من هذا القانون

(بند ٣٨٥) *

من سرق بالتهور والاعتصاب بدون أن يحصل من ذلك جرح أو رض وبدون
وجود شرط من الشروط الخمسة المذكورة في بند ٣٨١ فجزاؤه الاشغال
الشاقة المؤقتة وكذلك السارق الذي يسرق بدون جبر ولا اعتصاب فإنه
يعاقب أيضاً بالاشغال الشاقة المؤقتة اذا اجتمعت فيه الشروط الثلاثة
الاتية وهي

أولاً أن تكون السرقة وقعت ليلة لا نهارا

ثانياً أن يكون قد اشترك فيها سارقان فأكثر

ثالثاً أن يوجد مع اللص أو مع أحد اللصوص ان تعددت افرادهم سلاح
مشهر أو مخبأ راجع بند ١٠١ من هذا القانون

(بند ٣٨٦) *

من سرق في حالة من الاحوال الاربع الاتية فجزاؤه حبس الاشغال
السفلية

الحالة الاولى أن تقع السرقة ليلة وان يشترك فيها سارقان فأكثر ولو في محل
غير مسكون ولا معد للسكنى أو تقع من سارق واحد ليلة بشرط أن يكون
وقوعها في محل مسكون أو معد للسكنى أو في معبد من المعابد المعهدة
للديانات المباح التعبد عليها في فرانس

الحالة الثانية ان يوجد مع اللص أو مع أحد اللصوص ان تعددت
افرادهم سلاح مشهر أو مخبأ ولو كان المحل الذي وقعت فيه السرقة غير
مسكون بالفعل ولا معد للسكنى أو كانت السرقة وقعت نهارا ولو من
سارق واحد

الحالة الثالثة ان يكون السارق خادما محكما ويسرق من بيت سيده ولو من
مال غيره كان سرق من مال ضيف أتي بيت سيده أو من بيت آخر توجه مع
سيده اليه أو كان السارق صانعاً وتلميذاً أو صبياً يسرق من محل شغل
أو من منزل استاذة أو من حانوت معلمه أو كان مرتباً على الشغل في محل
مخصوص فسرق منه

الحالة الرابعة ان يكون السارق خانجيا أو لوكا ندجيا أو عربجيا أو بحريا
أو تابعا لواحد من هؤلاء فسرقة شيئا كثيرا كان أو قليلا من الاشياء المؤمن
عليها راجع بنود ٧٣ و ٢١٩ و ٤٠٨ و ٤١٥ من هذا
القانون وبند ١٩٥٢ من القانون المدني

(بند ٣٨٧)

من أفسد من العربية أو الملاحين والبحرية المؤمنين على حمل البضائع
ونقلها شيئا من المشروبات ونحوها من السوائل والبضائع المائعة
المؤمنين عليها بأن من جهابشي من العقاقير المضرّة فجزاؤه حبس الاشغال
السفلية

فان من جهابشي من الجواهر غير المضرّة عوقب بالسجن مدة أدناها شهر
وأقصاها سنة مع غرامة أقلها ستة عشر فرنكا وأكثرها مائة فرنك راجع
بند ١٧٨٢ من القانون المدني وبند ٩٦ من قانون التجارة وبند
٣٠١ و ٤٥٢ و ٤٧٥ من هذا القانون

(بند ٣٨٨)

من سرق من المراعي والقطان خيلا أو بغالا أو نحوها من دواب الخيل
أو من دواب العزبان أو الركب أو من الانعام والمواشي كبيرة كانت
أو صغيرة أو سرق شيئا من آلات الزراعة والفلاحة أو قصد الى سرقة شيء
من ذلك فجزاؤه السجن مدة أقلها سنة وأكثرها خمس سنين مع غرامة
لا تقل عن ستة عشر فرنكا ولا تزيد عن خمسمائة فرنك

وكذلك من سرق شيئا من قلامات الشجر في الغابات والأجام أو سرق
أبحارا من المحاجر أو سمكا من البرك والبحيرات والحياض الغير المشاعة فانه
يحبس أيضا مدة أدناها سنة وأقصاها خمس سنين ويغرم غرامة أقلها ستة
عشر فرنكا وأكثرها خمسمائة فرنك

وكل من سرق من القطان أو من الأجران حصائد أو نحوها من المحصولات
الزراعية النافعة التي حصدت وانفصلت عن الأرض أو سرق شيئا من
صبرات الغلال التابعة للحصيدة أو قصد الى سرقة شيء من ذلك فجزاؤه
السجن مدة أقلها خمسة عشر يوما وأكثرها سنتان مع غرامة أقلها ستة

عشر فرنكا وأكثرها مائتان

فان وقعت هذه السرقة ليلاً أو من جبهة لصوص سواء انقالت الاشياء المسروقة على عربانات أو حلت على دابة من دواب الخيل عوقب السارق بالسجن مدة أدناها سنة وأقصاها خمس سنين وغرم غرامة أقلها ستة عشر فرنكا وأكثرها خمسمائة فرنك

ومن سرق حنطة في سبيلها أو غلالاً غيرها وهي على عيدياتها أو أى شئ من المزروعات النافعة التي لم تنفصل من الأرض أو قصداً إلى سرقة شئ من ذلك جزاؤه السجن مدة أقلها خمسة عشر يوماً وأكثرها ستمائة مع غرامة لا تنقص عن ستة عشر فرنكا ولا تزيد على مائتي فرنك سواء حلت السرقة في مقاطف أو زنايل أو أكياس أو خراج أو زكائب أو تلاليس أو حلت على عربانات أو على بغال أو جمال أو نحوها من دواب الخيل والمشايل أو وقعت ليلاً أو من جبهة لصوص

ويحرم السارق في جميع الأحوال المذكورة في هذا البند مدة استيفاء العقوبة المربة عليه من الحقوق الرشدية المذكورة في بند ٤٢ كلها أو بعضها مدة أقلها خمس سنين وأكثرها عشر سنين ولا مانع من جفلة بقداً استيفاء أجل العقوبة تحت الحبس مدة كدّة حرمانه من الحقوق الرشدية راجع بندي ٥٢٠ و ٥٦٤ وما بعده من القانون المدني وينود ٤٤٤ و ٤٥٢ و ٤٥٧ و ٤٧١ من هذا القانون

* (بند ٣٨٩) *

كل من محاذ من الحدود الفاصلة بين الأراضي والاطيان أو حوله من موضعه الأصلي استوصل بذلك إلى السرقة جزاؤه حبس الأشغال السفلية راجع بندي ٤٥٣ و ٤٥٦ من هذا القانون

* (بند ٣٩٠) *

يطلق لفظ دار مسكونة على كل بناء من بيت أو منزل أو مسكن أو رواق أو قاعة أو حجرة أو عشة ولو متقلة وما أشبه ذلك من الأماكن المعدة للسكنى ولو لم تكن مسكونة بالفعل

ويلحق بالديار حصونها وحقوقها ومرافقها وبساتينها المشغلة بها ومحال
تربية المواشي والطيور والاصطبلات وما يتبعها من العمارات على
اختلاف منافعها ولو كانت مفصلة عنها بأسوار أخرى

(بند ٣٩١)

يطلق لفظ حظيرة على كل أرض محاطة بخنادق أو باوتاد أو شواخص
أو محاطة برؤية أو بالواح أو سياج جاف أو مخضر أو بجدران أو بغير ذلك
من الاحراز التي ليس لها أبواب تغلق بفاتج أو التي تكون أبوابها مفتوحة
عادة أياما كانت مواد بناء هذه المهرزات وأياما كان ارتفاعها أو سمكها
وتقادمها ودرجة الوهن والوهي الذي اختارها راجع بند ٤٠١ من
هذا القانون

(بند ٣٩٢)

يلحق بالحظائر جميع المراحات والزرائب المتصلة بالمعدلة لأحرار الدواب
والانعام في الخلوات والغيطان أياما كانت مواد بناء هذه المراحات
والزرائب

فإن كانت متصلة بالعمش المتصلة له أو لمحوها من الأماكن المتخذة سكنا
للغفراء والحراس كان حكمها حكمكم أفنية البيوت المسكونة وملحقاتها

(بند ٣٩٣)

المراد بالسكسر في باب السرقات ما يشمل كل فتح يتعسف لباب أو خلع شباك
أو كسر زجاجة أو ثقب جدار أو هدم حائط أو تخريب سور أو إزالة سطح
أو ثقب سقف أو فتح قفل أو قس كالون أو غيره من الآلات والادوات
المعدلة لسد الفرج ومنع التطرق منها وبالجملة فيطلق على كسر أي حظيرة
محرزة راجع بند ٣٢٤ من هذا القانون

(بند ٣٩٤)

السكسر في باب السرقة على نوعين كسر خارجي وكسر داخلي

(بند ٣٩٥)

فإنما السكسر الخارجي فهو ما يتوصل به إلى الولوج والدخول في الديار
والمنازل والحيطان ومحال تربية الطيور والمواشي أو في ملحقات الديار

ومن افقها وافقيتها والخطا المسورة وما أشبههما من القيم من الحجر
أو المساكن الخصوصية

(بند ٣٩٦)

وأما الكسر الداخلي فهو الذي يفعله السارق بعد دلول وجهه ودخوله
في الأماكن المذكورة بالبند السابق في باب من أبوابها أو سور من
أسوارها الداخلية أو في خزانة أو دولاب أو صندوق أو نحو ذلك من
الامتنعة المحرزة المقفول عليها ويلحق بالكسر الداخلي مجزئ استراق
الصناديق والعلب والبضائع المحزومة أو الامتنعة المقفول عليها أي ما كان
جنسها وإن لم تكسر في نفس المواضع التي استرقت منها

(بند ٣٩٧)

المراد بالتسور الدخول في دار أو بيت أو حجرة أو مطلق بناء أو اللوج
في محسن الدار أو في محل تربية الطيور والمواشي أو في أي عمارة أو بستان
أو مراح أو زريبة أو حظيرة محرزة بواسطة الصعود والارتقاء على جدار
أو باب أو سطح أو سور أو نحو ذلك
وبالجمل فالدخول في دار أو حظيرة من فرجة موصلة اليها من تحت الأرض
أي من غير مدخلها المعتاد حكمه كحكم التسور في الحسامية والجزاء راجع
بند ٣٢٤ من هذا القانون

(بند ٣٩٨)

يطلق لفظ مفتاح كاذب على جميع المشابك والكلايب والطفشانات
والمفشات التي تفش بها الاقفال وعلى المفاتيح المقلدة أو المصطنعة أو المزورة
ونحو ذلك مما لم يخصصه رب الدار أو المستأجر أو الخانجي أو الساكن لفتح
الكوالين والاقفال أو لإخلاق الأبواب التي فتحها السارق

(بند ٣٩٩)

كل من اصطنع مفتاحا تقليدا للمفتاح آخر أو زور مفتاحا لجزاؤه السجن مدة
أقلها ثلاثة أشهر وأكثرها سنتان مع غرامة أقلها خمسة وعشرون فرنكا
وأكثرها مائة وخمسون فرنكا
فإن كان من صدر منه ذلك محترفا بصناعة الاقفال والمفاتيح من الأصل شدد

عليه الجزاء وحبس في حبس الاشغال السفلية
وان كان مرتكب هذه الجريمة قد أتى ذنباً آخر مستوجباً الجزاء أشد مما ذكر
عوقب بالجزاء المعد لهذا الذنب

(بند ٤٠٠)

كل من أكره أو حبس أو غصبه على اثبات علامته أو وضع ختمه على ورقة
أو على ان يسلمه سنداً أو وثيقة أو ورقة مشتملة على تلك أو على سند دين
أو معاقبة أو سند براءة فجزاؤه حبس الاشغال السفلية
ومن كان ماله محبوساً بحق من الحقوق وتعهده بحفظه فأنلفه أو سرق منه شيئاً
عوقب بالعقاب المنصوص عليه في بند ٤٠٦

ومن أنلف شيئاً من الاموال المحبوسة الموضوعة تحت يد غيره على سبيل
الحفظ والامانة أو سرق شيئاً منها عوقب بالجزاء المذكور في بند ٤٠١
ومن وارى من هذه الاموال المسرقة شيئاً مع علمه بذلك فحكمه في الجزاء
كمحكم المارق

وكذلك زوج الموقن على حفظ الاموال المحبوسة وأصوله وان علوا
وفروعه وان سفلاً متى ساعدوه على اتلافها أو على سرقة شيء منها فانهم
يعدون شركاء في الذنب ويعاقبون عقابه راجع بند ٥٩٦ من قانون
المرافعات وبند ٥٩٤ من قانون التجارة وبند ٦٢ و ٣٥٩
و ٣٨٠ من هذا القانون

(بند ٤٠١)

وأما أنواع التلصص والسرقة التي لم ينص عليها في هذا الفصل كما الطر
والنشل والقفافة وما أشبهها فان من ارتكب شيئاً منها أو قصد الى ارتكابه
يعاقب بالسجن مدة أقلها سنة وأكثرها خمس سنين ويجوز تغريمه غرامة
أقلها ستة عشر فرنكاً وأكثرها خمسمائة فرنك كما يجوز حرمانه بعد
استيفاء العقوبة الأصلية من الحقوق الرشدية المذكورة في بند ٤٢ مدة
لا تزيد عن خمس سنين ولا تزيد على عشر سنين
ولا مانع من جعله بعد انقضاء أجل العقوبة تحت التجسس مدة كدة حرمانه
من الحقوق الرشدية راجع بند ٤٢ من هذا القانون

هو الذي يشق
ب ويسرق منها
صاف من يسرق
م بيزاصابه اه

(الفصل الثاني)

في الإفلاس الجنائي والنصب ونحو ذلك من أنواع الغش والتدليس
والاحتيال على أموال الناس بالباطل

(الفرع الأول)

* (في الإفلاس الجنائي والنصب وأكل أموال الناس بالباطل) *

* (بند ٤٠٢) *

من ثبت عليه جنحة الإفلاس في الأحوال المنصوص عليها في قانون
التجارة عوقب بالطريقة الآتية وهي أنه
إن كان إفلاسه افتعالياً أي ناشئاً عن مجرد افتعال وادعاء باطل للاحقية له
فجزاؤه الأشغال الشاقة المؤقتة

وإن كان إفلاسه سفهياً أي ناشئاً عن سفاهته وتبذيره وإساءة تدبيره فجزاؤه
السجن مدة أقلها شهراً وأكثرها سنتان راجع بند ٥٨٤ وما بعده
وبند ٥٩١ وما بعده من قانون التجارة

* (بند ٤٠٣) *

من ثبت عليه بقتضي قانون التجارة أنه مشارك في الجنابة ومعين لمن ادعى
الإفلاس كذباً وافتعالاً عوقب بالعقاب المعبد لافتعال الإفلاس راجع
بند ٥٩٣ وما بعده من قانون التجارة

* (بند ٤٠٤) *

من أفلس من السماسرة المتوسلين بالأخذ والعطاء في الأوراق الميرية
والبنوقات أو البوالص التجارية فجزاؤه الأشغال الشاقة المؤقتة
فإن ثبت أن إفلاسه افتعالياً واحتمالى عوقب بالأشغال الشاقة المؤبدة
راجع بند ٨٩ من قانون التجارة

* (بند ٤٠٥) *

كل من احتال بحيلة من أنواع الحيل والخداع على أكل أموال الناس
بالباطل بان سمى نفسه كذياً باسم غيره أو تعنون بعنوان ليس له لأجل اظهار
اعتمادية أو اختلق مشروعيلاً وجود له اعتمد عليه في النصب أو موه على

الناس وأوهمهم أنه من أهل الاقتدار والاعتبار ليا كل أموالهم بغير حق أو استند في النصب على ترغيب الناس في مشروع وهمي أو على ترهيبهم من عاقبة أمره وتوصل بطريقة من هذه الطرق الاحتيالية والوسايط الخداعية إلى سلب مال الغير كله أو بعضه أو إلى الاستحواذ على متاع من أمتعته أو على سند أو وثيقة مالية أو هبة أو وصية أو بوليصة أو وعد أو سند مخالصة وبرائة فانه يعاقب بالسجن مدة أدناها سنة وأقصاها خمس سنين مع غرامة أقلها خمسون فرنكا وأكثرها ثلاثة آلاف فرنك وكذلك من قصد إلى خدع أحد أو كل أمواله بغير حق وشرع في النصب عليه فانه يعاقب أيضا بالعقاب المذكور وإن لم يتوصل بنصبه إلى استلاب شيء منه

ويجوز حرمان من ارتكب هذه الجريمة بعد استيفاء العقوبة المبرتبة عليه من الحقوق الرشدية المنصوص عليها في بند ٤٢ من هذا القانون مدة أقلها خمس سنين وأكثرها عشر سنين ولا مانع من تشديد الجزاء عليه إن كان قد ارتكب ذنباً من ذنوب التزوير المستوجبة إلى جزاء شديد

(الفرع الثاني)

(في حكم من أوتن نخان)

(بند ٤٠٦)

كل من انخرط في فرصة ضعف قاصر أو وجه له أو احتياجه أو هو ي نفسه واستكتبه بخطه سند اقتراض مالي أو سند شراء متاع من الامتعة المنقولة أو بوليصة تجارية أو كان مديوناً للقاصر فاستكتبه بخطه سند مخالصة وبرائة من الدين أو تحيل عليه واستكتبه سنداً من السندات التمسكية التي يعود على القاصر منها خسارة واضراراً ياماً كانت طريقة التحويل والاحتيال التي استعملها هذا الخائن فانه يعاقب بالسجن مدة أدناها شهران وأقصاها سنتان مع غرامة لا تزيد على ربع المطلوب منه من الحقوق وجبر الخسارات المستحقة لاربابه ولا تنقص عن خمسة وعشرين فرنكاً

ويجوز أيضا حرمان من تكب هذه الخطة من حقوقه الرشدية المذكورة
في بند ٤٢ من هذا القانون مدة أقلها خمس سنين وأكثرها عشر سنين
راجع بند ١١٤٩ وما بعده من القانون المدني

(بند ٤٠٧)*

من أوتمن على ورقة خالية عن الكتابة فيها امضاء باسم أحد أو أكثر من
الامانة وكتب فيها بالغش والتدليس سند دين أو سند براءة أو غير ذلك
من السندات والتمسكات التي يترتب عليها حصول ضرر لأحد من
أو اخلت في نفسه أو في ماله فإنه يعاقب بالعقاب المنصوص عليه في بند
٤٠٥ من هذا القانون

وأما من لم يكن مؤتمنا على هذه الورقة الممضاة على بياض وأثبت فيها
سند دين أو براءة أو غير ذلك من السندات والتمسكات التي يترتب عليها
حصول ضرر لأحد من امضاء في نفسه أو في ماله فإنه يعاقب بالعقاب المنصوص
عليه في بند ١٠٠ من هذا القانون

(بند ٤٠٨)*

من استلم شيئا من الامتعة أو النقود أو البضائع والسلع أو من البوالص
أو من سندات البراءة أو نحوها من الاوراق المتضمنة تسكين دين أو سند
مخالصة على جهة الوديعة والامانة أو الكراء أو الوكالة أو على سبيل العمل
فيه بأجرة أو بلا أجرة أو على سبيل الاستعارة والاتقاع به ورده الى أربابه
وأصحابه أو ذوى اليد عليه فلم يرده لهم واختلسه لنفسه أو أخفاه فإنه
يعاقب بالعقاب المنصوص عليه في بند ٤٠٦

فان صدرت هذه الخيانة من خادم أو تابع مجل في حق سيده أو من كاتب
أو تلميذ أو صانع أو صبي في حق استأذه ومعلمه حكم على من صدرت منه
بحبس الاشغال السفلية

وهذا لا يوجب صرف النظر عن العقوبات المنصوص عليها في بنود
٢٥٤ و ٢٥٥ و ٢٥٦ في حق من اختلس أو مرق شيئا من النقود
أو الامتعة أو الاوراق المحفوظة في المحلات الميرية والمخازن العمومية
راجع بند ١٩١٥ من القانون المدني وبنود ٢١٩ و ٢٥٤

و ٢٥٥ و ٢٥٦ و ٣٨٦ من هذا القانون

(بند ٤٠٩)

من أبرز حجة أو سند أو قائمة متعلقة بقضية مقامة في محكمة ثم تحويل بعد
إيرازها على استلامها واخفائها بطريقة من الطرق لجزائه تغريمه مغرمًا أقله
خمسة وعشرون فرنكًا وأكثره ثلثمائة فرنك

ويترب هذا الجزاء بمعرفة المحكمة المترافع فيها راجع بندي ١٨٩
و ١٩١ من قانون المرافعات

(الفرع الثالث)

في مخالفة الأصول والقوانين المقتنة لمحال الالغاب النصيبية
ومحال الاقتراضات الرهانية

(بند ٤١٠)

كل من فتح بالأذن من الحكومة محلاً للاغاب النصيبية كالميسر والقمار
وما أشبهه أو محلاً للبيع والشراء بالقرعة وقبل فيه من أتى إليه من عموم
الناس من تلقاء نفسه أو باسـ تجلاب من له مصلحة في الاكتساب والاعتناء
معه أو توظيف فيه بوظيفة صـ ير في أوبرياسة أو نظارة أو نيابة أو وكالة
أو خدمة ما لجزائه السجن مدة أقلاها شهران وأكثرها ستة أشهر مع تغريم
أقله مائة فرنك وأكثره ستة آلاف فرنك

ويجوز خرم من تركب هذه الخسنة من الحقوق الرشدية المذكورة في بند
٤٢ من هذا القانون مدة أقلاها خمس سنين وأكثرها عشرين سنين ويجرى
عليه هذا الحكم من يوم استبقاء العقوبة المرتبة عليه

وتضبط في الأحوال كلها جميع الأشياء والنقود المعرضة للعب أو الموضوعة
في النصيب

وكذلك جميع الامتعة والآلات والادوات ونحوها من المهمات التي
استعملت أو أعدت للعب والقرعة والفرش والاثاث ونحوها من الأشياء
الجميعة لتزين هذه المحال وتجميلها فانها تضم وتضاف الى الجهة الميرية
راجع بندي ٤٧٥ و ٤٧٧ من هذا القانون

* (بند ٤١١) *

من فتح بيتاً أو دكاناً ليعرض الناس الاموال بالرهن من غير اذن الحكومة أو بإذنها ~~الكن~~ لم يستوف الشروط المطلوبة بحسب القوانين كالتخاذد قتر للقيد لا يكون فيه ياض ولا شطب ولا محو ولا كتابة زائدة في خلال السطور ولا بيان ما أقرضه من نقد أو غيره ولا بيان أسماء المقترضين ومواطنهم وحرقهم وأجناس الرهون وأنواعها وقيمتها الجزاءة السجن مدة أقلاها خمسة عشر يوماً وأكثرها ثلاثة أشهر مع تغريم لا يتقص عن مائة فرنك ولا يزيد على ألفي فرنك راجع بند ٢٠٨٤ من القانون المدني

(الفرع الرابع)

* (في حكم من سعى في تعطيل المزايدات العامة) *

* (بند ٤١٢) *

كل من تعرض بالقوة والاستطالة أو بالتهديد والغلبة لتعطيل شيء مما في المزايدات أو تعهدات أو عقارات أو منقولات أو لتعطيل استجار منافعتها واستعمالها أو تعرض لمنع مقاوله أو التزام أو مصلحة من المصالح سواء وقع منه ذلك قبل المزايدات والتعهدات أو في أثناء حصولها الجزاءة السجن مدة أقلاها خمسة عشر يوماً وأكثرها ثلاثة أشهر مع تغريم أقله لا يتقص عن مائة فرنك ولا يزيد أكثره على خمسة آلاف فرنك

وكذلك من أبعث المزايد والمتعهدين وجعلهم على كفايدهم باعطائهم رشوة أو بوعدهم بها فإنه يعاقب أيضاً بالعقاب المذكور راجع بنود ٦٢٤ و ٧٠٧ و ٩٦٤ من قانون المرافعات وبند ٦٢٤ من هذا القانون

(الفرع الخامس)

في مخالفة الاصول والقوانين المتعلقة بالفهريات
في المعامل والمصانع والتجارة

* (بند ٤١٣) *

كل من خالف شيئاً من الاصول التي وضعها الحكومة في شأن المنسوجات

والمنوعات التي تصنع في الفبريقات والمعامل والمصانع الفرنسية ويبيع
بها الى البلاد الاجنبية ولم يلتزم القوانين الموضوعية لحفظ عينات
المنوعات المذكورة وجودتها وأجناسها وطولها وعرضها فانه يغرم
غرامة أقلها مائة فرنك وأكثرها ثلاثة آلاف فرنك وتضاف بضاعته
الى جانب الميرى
ويجوز الجمع بين هذين الجزأين والاقتصار على أحدهما على حسب
مابقة ضميمه الحال

(بند ٤١٤)

اذا تواطأ أرباب الورش والفبريقات والمصانع على الاجحاف بالصناعات
والشغالة وتنقيص أجورهم ظلماً وبغياً وشرعوا في اجراء ذلك بالفعل عوقب
كل منهم بالسجن مدة أدناها ستة أيام وأقصاها ثلاثة أشهر مع تغريم أقله
مائة فرنك وأكثره ثلاثة آلاف فرنك

(بند ٤١٥)

اذا تعصب صناع فبريقة أو شغالة لمعمل على ترك الشغل فيه مرة واحدة
أو على تعطيله ومنعه أو امتنعوا عن التوجه اليه بالكلية أو اتفقوا على عدم
الذهاب اليه في الوقت المقتن أو على الخروج منه قبل الميعاد المعين وبالجملة
فقى تواطؤوا على تعطيل الاشغال وتوقيفها تعنتاً منهم ورغبة في زيادة
أجورهم وشرعوا في ذلك بالفعل فانهم يعاقبون بالسجن مدة أقلها ستة أيام
وأكثرها ثلاثة أشهر مع الغرامة المذكورة في البند المتقدم وأما رؤسائهم
ومحرضوهم على ذلك فانهم يحبسون مدة أقلها اسبعتان وأكثرها خمس سنين

(بند ٤١٦)

اذا ثار أرباب الصنائع واليكارات وحكموا بتغريم رؤسائهم أو متعهدي
الشغل أو تغريم بعضهم بعضاً أو منعوا أحداً عن الاشتغال بكاره أو وقفوه
عنه أو حكموا عليه بشيء مماثل لذلك برسم مجازاة أو غيرها فانهم يعاقبون
بالعقاب المذكور في البند السابق على حسب ما فيه من التفاصيل
ويجوز في هذه الحالة والتي بالبند السابق أن يجعل رؤساء العصابة ومثيروها
بعد استيفاء العقوبة المرتبة عليهم تحت التجسس مدة أقلها اسبعتان وأكثرها

* (بند ٤١٧) *

من أقوى أحد من رؤساء المصانع والمعامل الفرنسية أو من نوابهم أو من الشغالين بها ونقله الى بلد من البلاد الاجنبية قاصدا بذلك الاضرار بالصناعة الفرنسية بخزائمه السجن مدة اقلها ستة أشهر وأكثرها سنتان مع غرامة لا تنقص عن خمسين فرنكا ولا تزيد على ثلثمائة فرنك

* (بند ٤١٨) *

من أفشى من رؤساء المعامل والمصانع الفرنسية أو من نوابهم ووكلائهم أو من الشغالين بها سر من أسرار الصناعة والتشغيل لأحد من الاجانب أو من الفرنسية المسموطين في البلاد الاجنبية بخزائمه حبس الاشغال السبئية مع تغريم أقله خمسمائة فرنك وأكثره عشرون ألف فرنك فان أفشى هذا السر لأحد من الفرنسية المقيمين بالممالك الفرنسية عوقب بالسجن مدة اقلها ستة أشهر وأكثرها سنتان مع تغريم لا ينقص عن ستة عشر فرنكا ولا يزيد على مائتي فرنك راجع بند ٣٧٨ من هذا القانون

* (بند ٤١٩) *

اذا تواطأ أرباب السلع والبضائع التي من جنس واحد على احتكارها أو على بيعها بثمن محدود أو نشر وإيالكرو الاحتيال أو ارجيف واخبارا كاذبة بين الناس تزيد اسعار المبيعات عن الجارى بيهابيه وتوصلاهم هذه الحيل الخبيثة الى رواج البضائع وأوراق المعاملات أو الخزينة أو غيرها رواجاً زائداً عن ما تصل اليه اسعار أسواقها أو تشبهوا بما يرخص أنماها ويخس قيمها بخزائمه السجن مدة اقلها ستة أشهر وأكثرها ستة سنين مع تغريم لا ينقص عن خمسمائة فرنك ولا يزيد على عشرة آلاف فرنك ويجوز جعل من ارتكب هذه الجريمة بعد اسة قفا العقوبة المربة عليه تحت الحبس مدة اقلها سنتان وأكثرها خمس سنين

* (بند ٤٢٠) *

اذا حصل التواطؤ والاحتيال المذكور في البند السابق في شأن الغلال والحبوب أو الدقيق أو النباتات ذات الدقيق أو في شئ من المطاعم ومات

أو المشروبات أيما كان نوعها عوقب من وقع منه ذلك بالسجن مدة أدناها شهران وأقصاها سنتان مع غرامة أقلها ألف فرنك وأكثرها عشرون ألف فرنك

ولا مانع من جعل مرتكب هذه الجريمة بعد استيفاء العقوبة المذكورة تحت الحبس مدة أقلها خمس سنين وأكثرها عشر سنين راجع بند ٤٤٢ من هذا القانون

(بند ٤٢١)

كل من رهن على غلوائس عار أوراق الخزينة واسهمها المتداولة بين الناس أو على رخصها وبخس قيمها عوقب بالعقاب المنصوص عليه في بند ٤١٩

(بند ٤٢٢)

كل من باع لا يترشيباً من أوراق الخزينة واسهمها المتداولة بين الناس أو عقد معه عقد البيعة له يباع في الذمة على أن يسلمها له في ميعاد معين وتبين أن هذه الأوراق لم تكن في دائرة مكانه حال العقد أو أنه هجر عن الاستحصال عليها عند حلول أجل التسليم عدفعه له ضمان الرهان وعوقب بالعقاب المذكور بالبند السابق

(بند ٤٢٣)

من غش أحد من المشتريين في عيار شيء من الذهب أو الفضة أو في حجر أو فص من زور كأن باعه الحجر أو الفص الخسيس على أنه نفيس أو غشه في أي بضاعة أخرى أو طغف المكيال أو أخسر الميزان وغش العباد فيها باعه لهم فجزاؤه السجن مدة أقلها ثلاثة أشهر وأقصاها سنة أشهر مع تغريم لا يزيد على ربيع التضمينات المطلوبة لأربابها ولا ينقص عن خمسين فرنكاً

ويضبط جميع ما يتعلق بالجريمة إن كان مملوكاً للبائع ويضم هو وقيمته إلى جانب الميرى وكذلك الموازين والمكيال المزورة فانها تضبط وتضاف إلى جهة الميرى لتكسر راجع بند ٤٧٩ و ٤٨١ من هذا القانون

(بند ٤٢٤)

إذا استعمل المتبايعان موازين أو مكيال غير الموازين والمكيال المأذونة بالحكومة وغبن المشتري وتظلم فلا تسمع له دعوى على البائع فيما خلت به

انما لا يحبس من العقاب الذي هو حق الحكومة فيما يتعلق بالغش
 واستعمال المكييل والموازين الممنوع استعمالها
 فأما جزاء الغش فقد تقدم ذكره في البند السابق
 وأما جزاء استعمال الموازين والمكييل الممنوعة الاستعمال فسيأتي بيانه
 في المقالة الآتية المشتملة على الجزاءات الخفيفة راجع بند ٤٧٩
 و ٤٨١ من هذا القانون

(بند ٤٢٥)

من طبع أو مثل كتابا كله أو بعضه أو تأليف أو منظومات
 الموسيقية أو رسما أو تصويرا أو نحو ذلك من المؤلفات والمختراعات بلا إذن
 من مؤلفه أو مخترعه أو بدون مراعاة الأصول والقوانين المقررة للملكية
 فهو مقلد تقليد تزويريا
 وكل تقليد تزويري يعد جنحة

(بند ٤٢٦)

من باع شيئا من الكتب والمؤلفات المقلدة تزويرا أو أدخل في فرانس كتابا
 مقلدا من الكتب التي سبق طبعها في فرانس ثم صار تقليدا في البلاد
 الأجنبية فهو مقلد أيضا تقليد تزويريا

(بند ٤٢٧)

من طبع كتابا تقليد الكتاب آخر أو أدخل في فرانس كتابا مقلدا من الكتب
 التي طبعت في فرانس ثم صار تقليدا في البلاد الأجنبية فجزاؤه مغرم
 لا ينقص عن مائة فرنك ولا يزيد على ألفي فرنك
 وأما من باع شيئا من الكتب المقلدة تزويرا فجزاؤه مغرم أقله خمسة وعشرون
 فرنكا وأكثره خمسمائة فرنك

وتضبط جميع نسخ الطبعة المقلدة تزويرا أو الواحها وقواها وأمماتها التي
 قلدت بها وتضبط إلى جهة الميري سواء وجدت عند المقلد أو البائع أو الجالب
 لها

(بند ٤٢٨)

كل من قلده من رؤساء الألعاب ومواضع التفرج الترهية أو من جمعيات

الفنون المطربة ولعب في محله بشئ من القطع المنظومات والتواشيح
والزجلية الخترعة لغيره من أرباب الفنون بدون مراعاة الأصول
والقوانين المخصوصة بذلك بخزائمه تغريمه مغرم أقله خمسون فرنكا وأكثره
خمسائة فرنك وخم جميع ما اكتسبه من ذلك إلى الجهة المبرية
* (بند ٤٢٩) *

جميع ما ضبط من النقود وما تحصل من بيع الأشياء المضبوطة في الأحوال
المذكورة في البنود الأربعة المتقدمة يعطى إلى مالك هذه الأشياء أو إلى
صاحبها جبراً ما ناله من الاتلافات والخسارات فإن لم يقف ذلك بحجرها طواب
المذنب بتكميلها كما أنه يطالب بها كلها بتقدير أرباب الخبرة لها في حالة
ما إذا لم تكن ظهرت نقود تضبط أو لم يظهر شئ يباع من الأشياء المذكورة

(الفرع السادس)

* (في جنح المتعهدين بإيراد الأشياء بأثمانها) *

* (بند ٤٣٠) *

من تعهد وحده أو بالاشتراك مع غيره بإيراد ذخائر أو غيرها من المهمات
للعساكر البرية أو البحرية على شئ معلوم أو التزم بإيراد شئ منها بثمنه الأصلي
مع الترييح وقصر في إيراد ما تعهد به على حسب الشروط من غير أن يكون
عجزه عن ذلك ناشئاً عن عذر جبرية أو موانع قهرية حسب ما جبر
الاشتغال السلبية مع تغريمه مغرم لا يتجاوز ربع الاتلافات والخسارات
الحاصلة ولا ينقص عن خمسين فرنكا إن لم يكن تقصيره مسبباً عن تواطؤ
ومواساة مع الأعداء

فإن كان تقصيره مسبباً عن ذلك فلفظ عليه الجزاء وعوقب على حسب
جسامته ذنبه راجع بند ٧٦ وما بعده من هذا القانون

* (بند ٤٣١) *

إذا كان التقصير في إيراد الذخائر والمطلوبات المتعهد بها صادراً من وكيل
المتعهد لا من المتعهد نفسه عوقب الوكيل بالعقاب المتصوص في البند
المتقدم للأصيل

فإن كان صادراً من كل من الوكيل والأصيل اشترى كافى العقاب

(بند ٤٣٢) *

وان كان تقصير المتعهد الاصيل أو الوكيل في ايراد ما تعهد به ناشئاً
عن اغراء أو مساعده من أحد أرباب الوظائف اليرية أو المأمورين
والمعاونين أو من المستخدمين المحمكين من طرف الحكومة عوقب
من صدرت منه هذه المساعدة من ذكر بالاشغال الشاقة المؤقتة ان لم يكن
الحامل له على هذه المساعدة موالسمة مع أعداء الحكومة
فان كان الحامل له عليها نواطوه وموالسمة مع الأعداء غلط عليه بالجزاء
وعوقب بالعقاب المعتد ان والس مع الأعداء حسب ما هو منصوص في بند
٧٦ وما بعده من هذا القانون

(بند ٤٣٣) *

اذا تأخر المتعهد الاصيل أو الوكيل في ايراد ما تعهد به من الذخائر والمهمات
أو في تأدية ما التزم به من الاشغال والاعمال وكان تأخره ناشئاً عن التسكسل
والاهمال أو حصل منه غش وتدليس في الاشياء التي أوردتها أو في صفقتها
أو في مقاديرها أو في مصاريفها وأجر تشغيلها فانه يعاقب على ذلك وان لم
يحصل تعطيل للمصلحة بالسجن مدة أقلها ستة أشهر وأكثرها خمس سنين
مع غرامة لا تزيد على ربع المصارف الخاصة له ولا تنقص عن مائة قرنك
ولا تقام دعوى على من ارتكب شيئاً من الجح والجنائيات التي تضمنتها البنود
المذكورة في هذا الفرع السادس الا اذا طلبت الحكومة نفسها إقامة
الدعوى عليه والمحاكمة معه

(الفصل الثالث)

في الجح والجنائيات المتعلقة بالتخريب والتعميب والاضرار
والانلاف لشيء من الاشياء العامة أو الخاصة

(بند ٤٣٤) *

كل من تعمد احراق شيء من المباني أو السفن والمرائب أو الشون
أو مخازن الاخشاب مسكونة كانت هذه المحال أو معدة للسكنى أعنى
من أحرق عمداً شيئاً من الاماكن والمباني أو من أفنيهاً أو ملحقها المسكونة

بالفعل أو المعدة للسكنى وإن لم يكن بها ساكن حال احراقه فجزاؤه القتل
سواء كانت هذه الاماكن مملوكة له أو لغيره
وكذلك من أحرق مجلساً أو محلاً من المحال المعدة للجمعيات والمحافل
الاهلية فإن جزاءه القتل أيضاً

ومن أحرق عامداً شيئاً مملوكاً لغيره من الابنية والسفن أو المخازن والاماكن
التي ليست مسكونة ولا معدة للسكنى أو أحرق شيئاً من الغابات والآجام
أو الاشجار الصغيرة أو من الغلال والمزروعات الغير المصودة مع كون ذلك
ليس مملوكاً له فجزاؤه الاشغال الشاقة المؤبدة

ومن أحرق عمداً شيئاً مملوكاً له من الاشياء المذكورة في الشق المتقدم فتسبب
عن ذلك حصول ضرر مالم يغير فجزاؤه الاشغال الشاقة المؤقتة ومن أحرق
عامداً شيئاً مملوكاً لغيره من الاخشاب أو من الغلال والمزروعات المصودة
فجزاؤه الاشغال الشاقة المؤقتة سواء كانت هذه الاخشاب مملوكة
أو محزومة وسواء كانت المصودات صبرة أو مجرنة

فإن كانت هذه الاشياء المذكورة في الشق المتقدم مملوكة لمن أضرم فيها
النار عمد فتسبب عن ذلك حصول ضرر مالم يغير حكم عليه بحبس الاشغال
السفلية

وكل من تسبب في احراق بناء أو شيء مما من الاشياء المذكورة في هذا البند
بان أضرم ناراً عمد في محل أو شيء مجاور للشيء المحترق أو موضوع وضعاً
بحيث تسرى منه النار الى غيره فانه يعاقب عقاب من أحرق هذه الاشياء
مباشرة وقصد اسواء كان المحل أو الشيء الذي سرت منه النار مملوكاً
أو لغيره

فإن ترتب على الحريق في حالة من الاحوال المتقدمة اتلاف نفس أو أكثر
من كانوا في الموضع المحترق عند اشتعال النار فيها عقوب من كان أضرمها
بالقتل راجع بندي ٩٥ و ٤٧٩ من هذا القانون

* (بند ٤٣٥)

من أحرق بالغم بناء أو سفينة أو مركباً أو مخزناً للخشب أو لغيره عقوب
بالعقاب المذكور في البند المتقدم على حسب ما توضع فيه من التفاصيل

راجع بند ٩٥ من هذا القانون

(بند ٤٣٦)

كل من أوعد أو هدد أحد بأحراق مسكنه أو بأحراق شيء آخر من أملاكه
فخكه محكوم من هــد بالقتل وأوعده ويعاقب بالعقاب المقتضى للمهدد
بالقتل على حسب التفاصيل المذكورة في كل من بنود ٣٠٥ و ٣٠٦ و
٣٠٧ من هذا القانون

(بند ٤٣٧)

كل من هدم عمدا بأي كيفية من الكيفيات شيئا مملوكا لغيره كمناء أو قنطرة
أو سد أو برج أو جسر أو غير ذلك من العمارات أو أضر بها شيئا منها كاله
أو بعضه حكم عليه بحبس الأشغال السقلية مع غرامة لا تزيد على ربع
الحقوق والتضمينات المطلوبة لأربابها ولا تنقص عن مائة فرنك هــذا
ان لم يقع منه في أثناء ذلك قتل أو جرح والاعاقب على القتل بالقتل وعلى
الجرح بالاشغال الشاقة المؤقتة

(بند ٤٣٨)

من تعرض بالقوة والاستطالة الى تعطيل ما أمرت الحكومة بأجرائه
من الأشغال والأعمال فجزاؤه السجن مدة أدناها ثلاثة أشهر وأقصاها
سنتين مع مغرم لا يزيد على ربع التضمينات اللازمة أدائها لأربابها جبر
للخسارات المترتبة على ذلك ولا يتقص عن ستمة عشر فرنكا

وأما من كان سببا أصليا في ذلك بأن أغرى غيره أو حرضه على تعطيل
الأشغال المذكورة فإنه يعاقب باقصى مدة لهذا الحبس وأكـثر مقدار
للعرامة المذكورة راجع بندي ٢٠٩ و ٤١٥ من هذا القانون

(بند ٤٣٩)

من أتلف بالأحراق أو بغيره شيئا من الدفاتر الميرية أو غيرها من المضايقات
والنسخ الأصلية أو من السندات والوثائق أو من البوالص والكامبيالات
التجارية أو من أوراق الصيارف المشتملة على الذممات والمشارطات
والبرآت وماما نلها عوقب بالطريقة الآتية وهي انه
ان كانت الأوراق التي أعدها أو أتلفها من السندات أو الوثائق

أو المضابط الميرية أو من أوراق الصيارف والكامبيالات التجارية حكم
عليه بحبس الاشغال السفلية

وان كانت الاوراق المتلفة مما سوى ذلك عوقب بالسجن مدة أدناها سنتان
وأقصاها خمس سنين مع غرامة أقلها مائة فرنك وأكثرها ثلثمائة فرنك

(بند ٤٤٠)

اذ انهببت فئمة مخزبة أو مشهرة للسلاح شيامن السلع والبضائع
أو من الامتعة والاثاث والمنقولات أو تلفت من ذلك شيأ بالقوة والصولة
عوقب كل فرد من أفرادها بالاشغال الشاقة المؤقتة وغرم مغرماً أقلها مائتا
فرنك وأكثره خمسة آلاف فرنك راجع بند ٢٥٧ والسق الثاني عشر
من بند ٤٧٥ من هذا القانون

(بند ٤٤١)

من أثبت ان انتظامه في سلك هذه الفئة واشتراكه معها في ارتكاب المظالم
والتهدييات لم يكن عن رغبة منه في ذلك وانما حمله على الانتظام في سلكها
شدة التحريض والاغراء له أو كثرة الاحاح عليه منها خفف عنه جزاء
الاشغال الشاقة وحكم عليه فقط بحبس الاشغال السفلية

(بند ٤٤٢)

اذا كانت المنهوبات أو المتلفات غللاً أو حبوباً أو خبزاً أو دقبقاً أو نباتاً
من النباتات ذات الدقيق أو شيئاً من المشروبات أيما كان نوعها خص
رؤساء هذه الفئة ومن حرضها على النهب بالعقاب فيعاقب كل منهم بقصى
مدة للاشغال الشاقة المؤقتة ويغرم أقصى مقدار من الغرامة المنصوص
عليها في بند ٤٤٠ راجع بند ٤٢٠ من هذا القانون

(بند ٤٤٣)

كل من أتلف عامداً شيئاً من البضائع أو من المواد المعدة للصناعات بمزجها
بشيء من السوائل والموائع الا كالة الفعالة أو بكيفية أخرى من الكيفيات
فجزاؤه السجن مدة أدناها شهر وأقصاها سنتان مع غرم أقله ستة عشر
فرنكاً وأكثره لا يزيد على ربع الخسارات المترتبة على ذلك
فان كان هذا الاتلاف صادراً من أحد صناع معمل أو مصنع أو من أحد

وكلايت تجارى أو صناعى أو من كتمته عوقب من صدر منه بالسجن مدة
أقلها سنتان وأكثرها خمس سنين ولا مانع من تغريمه الغرامة المذكورة آنفا
(بند ٤٤٤)

كل من أتلف شيئا من المزروعات القائمة على أغصانها أو من الغلال التي
في سنبالها أو من النباتات مطلقا طبيعية كانت أو صناعية فجزاؤه السجن
مدة أقلها سنتان وأكثرها خمس سنين

ولا مانع من جعله بنص في الحكم بعد استيفاء العقوبة تحت الحبس مدة
أقلها خمس سنين وأكثرها عشر سنين راجع بندى ٥٠ و ٣٨٨
من هذا القانون

(بند ٤٤٥)

كل من اقتلع شجرة أو وجه له أشجار مملوكة لغيره حبس على كل شجرة
مدة أقلها ستة أيام وأكثرها نصف عام بشرط أن لا يتجاوز مدة الحبس
عن الأشجار كلها خمس سنين

(بند ٤٤٦)

كل من قطع أو عاب شجرة أو وجه له أشجار مملوكة لغيره أو قشرها تقشيرا
يفضى إلى إتلافها وإما تمها عوقب على كل شجرة بالسجن مدة كالمدة
المذكورة في البند المتقدم

(بند ٤٤٧)

كل من أزال فرعاً واحداً أو عدة من الفروع المطعمة في الأشجار عوقب
على كل فرع بالسجن مدة أقلها ستة أيام وأكثرها شهران بشرط أن لا تزيد
مدة الحبس عن الفروع كلها على سنتين

(بند ٤٤٨)

إذا كانت الأشجار مغروسة في الميادين والمنزهات أو في السكك
والطرق أو في الأزقة والشوارع أو في الطرق السلطانية أو في الطرق
الموصلة بين الأقاليم وبين بعضها فكل من اقتلع منها شجرة أو أكثر أو قطعها
أو عابها أو نزع قشرها نزعاً يفضى إلى إتلافها عوقب بالسجن مدة أقلها
عشرون يوماً وأكثرها ستة أشهر حسب ما هو مذكور في بندى ٤٤٥

و ٤٤٦ المدة من ومن أزال فرعا من فروعه المظلمة حبس عليه مدة
أقلها عشرة أيام وأكثرها شهران حسبما نص عليه بند ٤٤٧ السابق
* (بند ٤٤٩) *

كل من حصد أو اقتطف زرعاً ذا غلة أو حش شيئاً من علف الدواب مع علمه
أن ذلك مملوك لغيره فجزاؤه السجن مدة لا تنقص عن ستة أيام ولا تزيد على
شهرين

* (بند ٤٥٠) *

وأما من قطع أو اقتلع زرعاً ذا غلة قبل بدو صلاحه مع كون ذلك مملوكاً لغيره
فجزاؤه السجن مدة أقلها عشرون يوماً وأكثرها أربعة أشهر
فإن كان الحامل لفساد ذنب من الذنوب المذكورة في هذا البند والستة
قبيله هو البغض لأحد من الخدمة العمومية أو قصد إضراره في خدمته
ووظيفته عوقب المذنب بأقصى مدة للعقاب المعد لنوع الذنب الذي ارتكبه
حسبما هو منصوص في كل بند من البنود المذكورة
فإن وقع ذنب من هذه الذنوب لـ لا عوقب من وقع منه في كل الأحوال
المذكورة في البنود المقتدمة بأقصى مدة للعقاب المعد لذلك الذنب
وإن لم يكن الحامل له على ارتكابه بغضاً ولا قصد الإضرار من الخدمة
العمومية راجع بند ٣٢٩ من هذا القانون

* (بند ٤٥١) *

كل من كسر أو تلف لغيره شيئاً من آلات الزراعة وأدواتها وأخرى
زربية دوابه أو هدم عشب الخفراء والحراس فجزاؤه السجن مدة أقلها
شهر وأكثرها سنة واحدة

* (بند ٤٥٢) *

كل من قتل بالسم حيواناً من الحيوانات المحترمة المملوكة للغير كالخيل
وغيرها من حيوانات الحراثة والجمال والعربات ودواب الركوب أو من
ذوات القرون كالضأن والمعز أو من الخنازير أو من السمك الموجود
في القدران والبرك والحياض المملوكة فجزاؤه السجن مدة أدناها سنة
وأقصاها خمس سنين مع مغرم أقلها ستة عشر فرنكاً وأكثرها ثلثة مائة فرنك

ولا مانع من جعله بعد استيفاء العقوبة تحت التجسس مدة أقلها ستة اشهر
وأكثرها خمس سنين راجع بند ٥٦٤ من القانون المدني وبنود
٣٠١ و ٣١٧ و ٣٨٧ و ٤٧٩ من هذا القانون

(بند ٤٥٣)

من قتل بلامقتض شياً من الحيوانات والدواب المملوكة لغيره المذكورة
في البند السابق عوقب بالطريقة الآتية وهي انه
ان كان وقع منه ذلك داخل بناء أو دار أو حظيرة أو زريبة أو داخل أفنية
المحققة بها أو على أرض مملوكة لصاحب الدابة المقتولة أو له فيها حق
انتفاع بان كان مستأجراً أو مكترياً لها أو مراًبها أو مزارعاً فيها سجن مدة
أقلها شهران وأكثرها ستة أشهر

وان كان وقع ذلك من القاتل في أرضه المملوكة له أو التي له فيها حق كما تقدم
حبس مدة أدناها ستة أيام وأقصاها شهر

وان كان قد وقع ذلك في محل آخر لم يكن مملوكاً لصاحب الدابة المقتولة
ولالقاتل حبس مدة أقلها خمسة عشر يوماً وأكثرها ستة أسابيع
وان كان قاتل الدابة قد تسور جداراً أو كسرباباً أو انتهك حرمة حرز مثلها
وقتلها عوقب بأقصى مدة للعقاب المذكور آنفاً

(بند ٤٥٤)

كل من قتل لاجد شيئاً من الحيوانات المستأنسة في المنازل بلامقتض لذلك
في موضع مملوك لصاحب الحيوان المقتول أو في أرض له فيها حق انتفاع
بان كان مستأجراً أو مكترياً لها أو مراًبها أو مزارعاً فيها جزأوه السجن مدة
أقلها ستة أيام وأكثرها نصف عام

وان كان قد تسور جداراً أو انتهك حرمة حرز المثل حتى توصل الى قتل هذا
الحيوان حكم عليه بأقصى مدة للعقاب المذكور آنفاً

(بند ٤٥٥)

كل من أتى ذنباً من الذنوب المذكورة في بند ٤٤٤ وما بعده الى بند
٤٥٤ مع دخول الغاية جازان يحكم عليه زيادة عن العقوبة المقررة لنوع
الذنب الذي ارتكبه بغرامة لا يزيد أكثرها على ربع التضييعات المطالبة

لأربابها ولا ينقص أقلها عن ستة عشر فرنكا راجع بند ٥٢ من هذا القانون

(بند ٤٥٦)

كل من ردم خندقاً أو قنطرة مملوكة للغير أو جزءاً منها أو هدم لاخر زريبة أو حرزاً مما من الاحراز أياً ما كانت مواد بنائه أو قطع أو اقتلع له حوزة أو سياجاً ولو بعضه جافاً كان أو أخضر فجزاؤه السجن مدة أدناها شهر وأقصاها سنة مع مغرم لا يزيد على ربع التضمينات اللازم ادائها لأربابها جبر الماحصل لهم من الخسارات بتسبب ذلك ولا ينقص عن خمسين فرنكا

وكذلك من أزال حداً من الحدود القائمة بين الأراضي والاطيان أو اقتلع شجرة من الاشجار المغروسة للفصل بين غيطين أو وجه غيطان أو نقل هذه العلامات من مواضعها الأصلية فإنه يعاقب أيضاً بالحبس والمغرم المذكورين آنفاً

(بند ٤٥٧)

من تسبب من أصحاب الأراضي والمزارعين ومستهأجري الاطيان وأرباب الطواحين والمعامل والمصانع أو البرك والمستنقعات في اغراق السمك أو الاطيان المملوكة للغير بارتفاع مياه مصارفه وتصريف كمية منها زيادة عن الحد المقتن بالاصول والقوانين الموضوعة بمعرفة الحكومة فجزاؤه مغرم لا يزيد على ربع التضمينات المستحقة لأربابها ولا ينقص عن خمسين فرنكا

فإن ترتب على ذلك حصول ضرر أو إتلاف حكم على من كان سبباً في ذلك زيادة على الغرامة المتقدمة بالسجن مدة أقلها ستة أيام وأكثرها شهر راجع بند ٥٥٨ من القانون المدني وبند ٥٢ من هذا القانون

(بند ٤٥٨)

من تسبب من أصحاب الافران والمدخن والاكوار والوجاقات والمنازل والبيوت أو المعامل والمصانع في احراق شيء من منقولات الغير أو من عقاراته المجاورة لهذه المحال بإبقاء سائر على تقادها وعتاقها وعدم ترميم

ما وهي ووهن منها وتنظيفها من الهمباب ونحوه من المواد الاشمتعالية
 فجزاؤه تغريمه غرامة أقلها خمسون فرنكاً وأكثرها خمسمائة فرنك
 وكذلك من أحرق داراً لمصلحة لغيره أو بيتاً أو مطلق بناء أو غابة أو غيط
 حشائش أو شجراً أو خشباً أو بيتاً أو وحدة يدية أو كراً أو مزرعة أو سياجاً
 أو صبرة أو عرمة غلال أو جرنياً أو بيتاً أو دريساً أو علفاً أو مخزناً من المخازن
 المشتملة على المواد الوقودية سواء كان ذلك بائناً أو نارا في الجلاء والغيطان
 على بعد دون مائة متر من الشيء المحترق أو باستصحابه نارا أو مصباحاً في هذه
 المواضع وتركها فيها من غير احتفاظ ولا احتراس أو بأشغال مواد بارودية
 أو بارسال سواريج من غير دقة واحتياط فانه يغرم أيضاً غرامة أقلها
 خمسون فرنكاً وأكثرها خمسمائة فرنك راجع بنود ٤٧١ و ٤٧٥
 و ٤٧٩ من هذا القانون

(بند ٤٥٩)

من كان مالكا أو راعيا لدواب أو مواش مظنون انها مصابة بامراض
 وبائية ولم يبادر في الحال باخبار شيخ البلدة التي هو فيها ولم يعزل المصاب منها
 ويضعه في محل مخصوص ولوقبل ورود التنبيه عليه بذلك من شيخ البلدة
 فجزاؤه السجن مدة أقلها ستة أيام وأكثرها شهران مع غرامة أقلها مائة
 عشر فرنكاً وأكثرها مائتا فرنك

(بند ٤٦٠)

من خالف أوامر الحكومة وقوانين الصحة وترك دوابه ومواشيه المصابة
 بالامراض البائية محتلمة مع الدواب السليمة فجزاؤه السجن مدة أدناها
 شهران وأقصاها ستة أشهر مع غرامة أقلها مائة فرنك وأكثرها خمسمائة
 فرنك

(بند ٤٦١)

من خالف أوامر الحكومة وخلط البهائم المريضة بالسليمة فتسبب عن ذلك
 سريان المرض للسليمة فجزاؤه السجن مدة أدناها ستة أشهر وأقصاها خمس سنين
 مع غرم أقله مائة فرنك وأكثره ألف فرنك
 ولا يوجب ذلك صرف النظر عن اجراء القوانين المتعلقة بالامراض

الحماية وتطبيق العقوبات المنصوص عليها فيها

(بند ٤٦٢)

إذا صدر ذنب من الذنوب الصغيرة المذكورة في هذا الباب المستوجبة للعقوبة تأديبية من أحد حراس الخفالك والغيطان أو من خفراء الآجام والأورمان أو من مأموري الضبط والربط غلظ عليه الجزاء وعوقب بالسجن مدة أقلها شهر وأكثرها ثلاثة أشهر أعفأ جزاءه بترتب لم يرتكب هذا الذنب من غير هؤلاء المذكورين راجع بند ١٩٨ من هذا القانون

(احكام عمومي)

(بند ٤٦٣)

من كان متهماً بجناية من الجنايات وثبتت عليه قرائن لمجلس العدول قرائن أحوال تدل على تلطيف الجناية وتخفيف جسامتها خفف عنه الجزاء المنصوص عليه في هذا القانون لنوع الجناية التي ارتكبها أوهاهي طريقة التخفيف فإن كان جزاء الجناية التي ارتكبها هو القتل وبدل المجلس أحوال تدل على تخفيفه وتلطيفه استبدلته المحكمة الكبرى بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة إن كان كانت جنائمه من الجنايات التي تجر إلى اختلال أمنية الدولة من الداخل أو من الخارج واحتفت به أحوال تقتضي تخفيف العقوبة المعتدة لها استبدلت بالنفي المؤبد أو بالجزء الثاني من الأشغال المذكورة في كل من بند ٨٦ وبند ٩٦ وبند ٩٧ فإنه يستبدل

الجزء المنصوص عليه فيها بالأشغال الشاقة المؤقتة أو المؤبدة

وان كان جزاء الجناية التي ارتكبها الجنائي هو الأشغال الشاقة المؤبدة وظهرت قرائن أحوال تقتضي تخفيف هذا الجزاء استبدل أمماً بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بجس الأشغال السفلية

وان كان العقاب المقرر للجناية بحسب الأصل هو التغريب المؤبد واحتفت بالجنائي أحوال تقتضي تخفيف هذا العقاب استبدلته المحكمة بالجزء أو بالنفي

وان كان الجزاء المقرر للجناية هو الأشغال الشاقة المؤقتة واقتضت الحال

تأليفه استبدلته المحكمة الكبرى بحبس الاشغال السفلية أو بالعقاب
المنصوص عليه في بند ٤٠١ من هذا القانون بشرط أن لا تنقص مدة
السجن عن سنتين

وان كان العقاب المقرر للجناية هو حبس الاشغال السفلية أو الحجز أو النفي
أو التقييد وحقت الجاني أحوال تقتضي تخفيفه استبدل بالعقاب
المذكور في بند ٤٠١ بشرط أن لا تنقص مدة السجن المذكورة فيه
عن سنة

وان قضى هذا القانون على مذنّب بأقصى مدة لعقوبة من العقوبات البدنية
المؤلمة ورأى المجلس ما يقتضي تلطيف هذه العقوبة جاز للمعكمة الكبرى
استبدال أقصى المدة بإدائها أو لها أن تستبدلها بعقاب أخف من ذلك
وان قضى هذا القانون على مذنّب بعقوبة تأديبية كالسجن أو التفرغيم
وظهر لأرباب المحاكم التأديبية أحوال تقتضي تلطيفها جاز لهم تخفيفها
وجعل مدة السجن دون ستة أيام والغرامة دون ستة عشر فرنكاً ولو كان
للمذنّب سابقة في الذنب

ويجوز للمحاكم التأديبية أيضاً الاقتصار على الحبس وحده أو على الغرامة
وحدها كما أن لها استبدال الحبس بالغرامة والغرامة بالحبس انما
يشترط في جميع الأحوال أن لا تنقص الغرامة عن المقدّر دفعه في أجزئة
التريسة الخفيفة الآتي بيانها في المقالة الرابعة راجع بنود ٤٠٠
و ٤٣ و ٥٠ و ٤٨٣ من هذا القانون

(المقالة الرابعة)

* (في القبايات وما يترتب عليها من العقوبات) *

(الباب الاول)

* (في العقوبات التي تترتب على القبايات) *

* (بند ٤٦٤) *

عقوبات القبايات ثلاث أولها السجن وثانيها التفرغيم وثالثها ضبط
مائة علق بالقبايات من الاشياء والآلات والادوات الى جهة الميري راجع

بند ١٣٧ من قانون تحقيق الجنايات وبندی ١١ و ٤٠ من هذا القانون

* (بند ٤٦٥) *

أقل مدته السجن على القبايات يوم وأكثرها خمسة عشر يوماً على حسب الأحوال والدرجات الاتية بيانها
ويوم السجن أربع وعشرون ساعة كاملة راجع بند ٤٠ من هذا القانون

* (بند ٤٦٦) *

وأقل تغريم في القبايات المذكورة قرنك واحد أو أكثر خمسة عشر فرنكاً وذلك على حسب الدرجات والتفاصيل الآتية
وأما ما يحصل من المغارم فانه يصرف في مصالح الناحية التي وقعت فيها المخافة

* (بند ٤٦٧) *

من حكم عليه بغرامة لا ارتكابه قبالة جازان يحبس على دفعها بشرط أن لا تجازمه مدة حبسه خمسة عشر يوماً إذا ثبت اعساره وعدم اقتداره على أدائها راجع بند ٥٢ من هذا القانون

* (بند ٤٦٨) *

إذا حكم على أحد بغرامة واسترداد حقوق وجبر خسارات لمستحقها وكانت أموال المحكوم عليه لا تفي بجميعها قدم وفاء الحقوق وجبر الخسارات على دفع المقارم راجع بندی ١٠ و ٥٤ من هذا القانون

* (بند ٤٦٩) *

من كان مطالباً بحقوق أو مجبر خسارات لمستحقها أو بدفع مصاريف لأربابها جازان يحبس عليها الى تمام الوفاء
فان كانت هذه الاشياء مطلوبة للحكومة وثبت أن المحكوم عليه بهامعسر لا يقدر على وفائها فله ان يتمتع بالمزية المذكورة في بند ٤٦٧ وأن يحل سبيله بعد حبسه خمسة عشر يوماً حيث ثبت اعساره راجع بند ٥٢

من هذا القانون

* (بند ٤٧٠) *

يجوز لحاكم الضبط والربط في الاحوال المنصوص عليها في هذا القانون
أن تحكم بضبط آلات القباحة وأدواتها وما يتعلق به من الاشياء و اضافتها
لجهة المبرى راجع بنود ٤٧٢ و ٤٧٧ و ٤٨١ من هذا
القانون

(الباب الثاني)

* (في أنواع القباحات وما يترتب على كل نوع منها من العقوبات) *

(الفصل الاول)

(الدرجة الاولى)

* (بند ٤٧١) *

يحكم بغرامة أقفلها فرنك وأكثرها خمس فرنكات على الأشخاص الآتي
بيانهم وهم

(اولا)

من أهمل في التحفظ على فرن له أو مدخنة أو مدعمل أو مصنع أو غير ذلك
من المواضع التي توقد فيها النار أو تهاون في اصلاح ما هو ووهن منها
أو في تنظيها من الهباب ونحوه من المواد الاشتعالية

(ثانيا)

من خالف الاوامر والقوانين الموضوعة وأطلق مواد بارودية أو رمى بها
في المواضع الممنوع ذلك فيها

(ثالثا)

من أهمل في الانارة وإيقاد المصابيح من أرباب الخانات والوكائل
واللوكدات وغيرهم من الملزومين بذلك

وكذلك من أهمل في كنس الأزقة والحارات وتنظيف الشوارع والطرق
من أهمل النواحي المأزومة بذلك

(رابعاً)

من تسبب في ازدحام الطرق العمومية والشوارع المطروقة وشغلها
من غير ضرورة ولا مقتضى بمواد أو أشياء تمنع المارة من المرور أو توجب
المضايقة لهم أو الأضرار بهم
ومثله من وضع في خلال الحارات والشوارع والطرق مواد أو أشياء
أو حفر بها أو لم يجعل عليها نوراً لئلا تقاوم المارة عملاً بالاصول والقوانين
الجارية

(خامساً)

من أهمل أو امتنع من اتباع الاصول والقوانين المتعلقة بتنظيم الأزقة
والحارات والشوارع والطرق أو خالف الأوامر الصادرة من الحكومة
لترميم ما وهى ووهن من الابنية وهدم ما أشرف منها على السقوط

(سادساً)

من ألقى أو وضع أمام بناية شيءاً من الأشياء التي يترتب عليها حصول الأذى
بوقوعها أو بعفونة رائحتها

(سابعاً)

من ترك في الأزقة والحارات أو في الميادين العامة والمنزهات أو في الغيطان
والفلوات شيءاً من أسلحة النوارج أو الكباش أو من القضبان وغيرها
من الآلات والعدد والادوات وما أشبه ذلك مما لو وقع في أيدي المصوص
وقطاع الطريق لاستعانوا به على ارتكاب المظالم والمعتديات

(ثامناً)

من أهمل في تنظيف الغيطان والبساتين من الديدان ونحوها من الحشرات
والآفات الواجب إزالتها وجب الاصول والقوانين

(تاسعا)

من اقتطف أو أكل شيئا من الأشجار التي على أشجارها في البساتين والكروم المملوكة لغيره بشرط أن لا يكون قد صدر منه غير ذلك من الذنوب المستوجبة لتغليظ الجزاء حسبما هو مذكور في هذا القانون

(عاشرا)

من التقط أو لم أو حش في الغيطان والكروم والمروج المملوكة لغيره شيئا من بقايا السنبل المتروك وقت الحصد أو من بقايا العنب المجمعة أو من بقايا المريع قبل أن يتم الحصد ويستأصل رب الأرض محصوله سواء وقع ذلك قبل طلوع الشمس أو بعد غروبها بشرط أن لا يصدر من فعل هذه المخالفة شيء آخر مما يوجب تغليظ الجزاء

(حادي عشر)

من اجتدر أحد ابشتم أو سب غير المنصوص عليه في بند ٣٦٧ وما بعده إلى بند ٣٧٨ من هذا القانون بدون أن يكون قد صدر في حقه من التعدي ما يحمله على ذلك

(ثاني عشر)

من ألقى على أحد شيئا من القمامات والمستقذرات من غير احتياط وتحرز

(ثالث عشر)

من دخل أرضا مهددة للزراعة أو مزروعة بالفعل أو مر عليها مع كونه ليس مالكا لها ولا له حق انتفاع بها ولا مستأجرا لها ولا مزارعا فيها ولا له حق المرور عليها بالمجاورتها لأرضه وليس ناظرا ولا وكيله على هذه الأرض من طرف أصحابها وذوي الحقوق عليها

(رابع عشر)

من ترك مواشيه ودوابه المعدة للعمل أو لركوب أو لجز العريانات تمر بأرض مملوكة لغيره قبل مشال محصولاتها

(خامس عشر)

من خالف شيأ من الأحكام والقوانين المعتبرة الموضوعة بمعرفة الحكومة
وكذا من لم يمثل الأوامر والتنبيهات المعتبرة الصادرة من الضبطية
أو من مجالس المشيخة البلدية وفاقا لما هو مقرّر في كل من بند ٣ وبند ٤
من القانون الموضوع في ١٦ أغسطس سنة تسعين وسبع مائة وألف
مسيحية راجع الشق الثامن والتاسع والعاشر والخامس عشر

(بند ٤٧٢)

تضبط المواد البارودية المذكورة في الشق الثاني من البند السالف وكذا
أسلحة النوارج والكباش والآلات والعدد والادوات المذكورة
في الشق السابع منه وتضاف كلها إلى جهة الميرى راجع بنود ١١
و ٤٦٤ و ٤٧٠ و ٤٧٧ و ٤٨١ من هذا القانون

(بند ٤٧٣)

يجوز عند الاقتضاء أن يحكم بالسجن مدة ثلاثة أيام فادونها زيادة
عن الغرامة المتقدمة في بند ٣٧١ ع-١ من أطلاق شيأ من المواد
البارودية في المواضع الممنوع ذلك فيها وكذا ع-١ من النقطة أ ولم أوجع
من الغيطان أو الكروم أو المروج المملوكة لغيره شيأ من بقايا محصولاتها
قبل تمام حصدها أو إفراغ من مشالها حسب ما هو مقرّر في الشق العاشر
من بند ٣٧١ راجع بنود ٤٦٥ و ٤٧٦ و ٤٨٠ من هذا
القانون

(بند ٤٧٤)

من عاد بعد سابقة إلى ارتكاب قباحت من القباحت المذكورة في بند
٤٧١ وجب أن يحكم عليه في المرة الثانية بالسجن مدة ثلاثة أيام فادونها
زيادة ع-١ إلى الغرامة المقررة في البند المذكور راجع بنود ٤٧٨
و ٤٨٢ و ٤٨٣ من هذا القانون

(الفصل الثاني)

(الدرجة الثانية)

* (بند ٤٧٥) *

يحكم بغرامة أقلها مائة فرنكات وأكثرها عشرة آلاف على الأشخاص الآتي
بينهم وهم

(أولاً)

من تعدى القوانين المعتمدة والاستمارات المفعولة لقطع الغنم وعصير الخمر
وغيرهما مما هو تحت قانون مخصوص وفعل شيئاً من ذلك قبل حلول موسمه
وأوانه

(ثانياً)

من أهمل من أرباب الخانات والوكائل والوكندات وأصحاب البيوت
المفروشة المعدة للسكنى في تقييد اسم من نزل عنده من الأعراب والمسافرين
والوافدين للمبيت ولولاية واحدة وصفته وحليته وموطنه الأصلي
وتاريخ نزوله ورجيله من عنده في دفتر منظم خال من البياض والشطب
والهوى والاثبات في خلال السطور
وكذلك من قصر من المذكورين أو امتنع عن تقديم دفتره في المواعيد
المحددة أو عند الطلب لشيخ البلد أو نائبه أو لأمور من طرف الضبطية
أو للمندوب لهذا الأمر من الأهالي ولا يحصى لهم مع ذلك من تغليظ الجزاء
في حالة ما إذا ارتكب من كان نازلاً عندهم ذنباً صغيراً أو كبيراً في مدة إقامته
لديهم ولم يقيده واسمه وصفته وموطنه في دفاترهم على حسب الأصول
إذا المولية في هذه الحالة ترجع إليهم عملاً بنطوق بند ٧٣ من هذا
القانون

(ثالثاً)

من خالف من العربية وقائدي الهجلات والعربانات وسائق دواب الحمل
شيئاً من الأصول والقوانين التي تقتضي أن كل من كان قائداً عربية أو سائقاً
دابة من دواب الحمل أو الركوب أو الجر لا يفتقر من ملازمته والمنشئ بجانبها
ليتمكن من قيادتها وحسن سياستها وتسييرها وأن يكون سعيها في جانب
واحد من الأزقة والحارات والشوارع والطرق وأن صادفته في طريقه

عربة أخرى ينحاز عنها ويرتكب على جانب منها وعند دخولها منه يوسع لها الطريق ويحلى لها بالاقبل مقدار نصف اتساع الحارة أو الشارع أو الجسر أو الطريق المارة به

(رابعة)

من ركض فرسه أو أعدى مطيته أو تركها تعدد وتركض في داخل المواضع المسكونة أو جرى بعربته أو ساق دابة من دواب الجمل سوقا حثيثا مسرعا في محل من المحلات المسكونة أو خالف شيئا من الأصول والقوانين المتعلقة بمقادير الاثقال والاحمال المقدرة لكل دابة أو عربة على قدر طاقتها أو درجة سمرعة سيرها وحسن قيادتها وتوجيهها

وكذلك من خالف شيئا من الاحكام والقوانين المتعلقة بمتانة عربات الكراة وصلابتها وثقلها وكيفية شحنها وعدد ركابها والتحفظ عليهم من الضرر وبين المواضع التي تشمل عليها كل عربة وأجرة كل موضع منها بالكتابة في داخلها مع كتابة اسم صاحبها من خارجها

(خامسة)

من نصب في الازقة والحارات أو في السكك والطرقات أو في الميادين العامة والمنزهات شيئا من آلات ألعاب القمار والقرعة وغيرها من الألعاب التي بالبحث والنصيب والصدفة

(سادسة)

من باع على الناس شيئا من المشروبات المزغولة أو المفسوشة بمواد غير مضرّة بالصحة

وأما من التجر في شئ من المشروبات المفسوشة بالعقاقير المضرّة بالصحة فلا مفر له مما تحكم به عليه المحاكم التأديبية من غليظ الجزاء

(سابعة)

من كان موكلا بالتحفظ على أحد من الجانين أو ذوى الحمة الغضبية القريبة من درجة الجنون فأطلقه أو كان موكلا بحيوان من الحيوانات المؤذية

أو المفترسة فافلتته ومن له كلب وثب على أحد فلم يردده عنه وبقه معه وكذا
من حرس كلبه على أحد ولولم يتسبب عن ذلك عطب أو ضرر

(ثامنا)

من ألقى عامدا شيئا من الاجحار أو نحوها من الاجسام الصلبة أو من
القمامات والمستهذرات على دار أو بناء أو زريبة أو مطلق حظيرة أو بستان
أو حديقة لم يملكه لغيره وكذا من رمى عامدا شيئا من ذلك على أحد

(تاسعا)

من دخل أو مر على أرض مشهونة بزرع غلة على سوقها مهما كان
نوعها أو مشغولة بعنب أو نحو من الثمار التي بدا صلاحها أو القرابية
من ذلك وليس مالكها هذه الأرض ولا مستأجرها ولا له حق انتفاع بها
ولا حق مرور عليها المجاور لها أرضه

(عاشر)

من مر بقطيعه أياما كان نوعها أو بداية من دواب الجمل أو الجراد أو الركوب
أو تركها تترعى على أرض مملوكة لغيره وهي مشغولة بالزراعة أو بالمحصولات
في أي موسم من مواسم السنة وكذا من مر بداية من هذه الدواب على
مزرعة شجر أو أرض محفوفة بالأشجار مملوكة لغيره

(حادي عشر)

من امتنع في المعاملات من قبول صنف من أصناف العملة المتداول بها
بين الأهالي مع كونها ليست زيفا ولا من غولة ولا مقصورة ولا زائدة
عن القيمة الجارية في المعاملات

(ثاني عشر)

من دعى بأمر من له أمر ونهى من الأحكام إلى عمل أو إغانة أو إغاثة في مصلحة
من المصالح ذات المنفعة العامة كدفع نكبة أو مصيبة أو قننة أو فيضان
أو انقاذ غريق أو إطفاء حريق أو نحو ذلك من الحوادث المنقذة والطوارق

الحد ثانية التي تحتاج في وقتها الى الاسعاف والاغاثة والمعونة كدفع قطاع الطريق ومنع النهب والسلب أو كالمساعدة عند القبض على مذنب حال تلبسه بالذنب أو عند استصراخ أحد من العامة أو عند إقامة أحد من الحدود الشرعية المحكوم بها فأهل أو امتنع من المساعدة والمعونة مع كونه متمكناً من ذلك قادر على فعله

(ثالث عشر)

الأشخاص المذكورون في كل من بندي ٢٨٤ و ٢٨٨ من هذا القانون

(رابع عشر)

من باع أو عرض للمبيع شيئاً من المطعومات المنفردة أو المتلفة أو المضرّة بالصحة

(خامس عشر)

من سرق شيئاً من الغلال المملوكة لغيره قبل انفصالها عن الأرض أو من المحصولات الزراعية النافعة وهي قائمة على سوقها بدون أن يصدر منه شيء غير ذلك مما تقدم في بند ٣٨٨ من هذا القانون راجع بنود ١٥٤ و ٢٣٤ و ٣١٨ و ٤١٠ و ٤٤٠ و ٤٥٨ و ٤٧١ من هذا القانون

(بند ٤٧٦)

يجوز عند الاقتضاء أن يحكم بالسجن مدة ثلاثة أيام فسادونها مع التعزيم المذكور في البند السابق على الأشخاص الآتي بيانهم وهم

(أولاً)

من تعدى القوانين من العربية وسائق دواب المشال وقائدي العجلات والعربانات أيأما كان نوعها أو وقعت منه مخالفة للعمل بموجب الاستمارات المتعلقة بدرجة سرعة سير العربانات ودواب الحمل ومقدار انقالها وأعمالها وحسن قيادتها وتوجيهها ومتانة عربانات الكراء

وصلايتها وثقلها وكيفية شهنها وعدد دركها والتحفظ عليهم من الضرر
كما تقدم ذكره في الشق الثالث والرابع من بند ٤٧٥

(ثانيا)

من باع على الناس شيئا من المشروبات المزغولة حسبما هو منصوص في الشق
السادس من بند ٤٧٥

(ثالثا)

من ألقى شيئا من الاجبار أو من الاجسام الصلبة أو من القمامات
والمسبقة قدزات على أحد أو على بيت أو زريبة أو حظيرة أو بستان أو مطلق
بناء مملوك لغيره كما تقر في الشق الثامن من بند ٤٧٥

(بند ٤٧٧)

تضبط الاشياء الاتي ذكرها وتضاف الى الجهة الميرية وهي

(اولا)

جميع التخت والالات والعدد والادوات المعدة للقمار والالعاب البخت
والنصيب المعرضة في الازقة والشوارع والاسواق والطرق العامة
وكذلك الاشياء الجارية عليها اللعب من نقود أو سلع أو بضائع ونحو ذلك
من موضوعات اللعب حسبما تقر في الشق الخامس من بند ٤٧٥

(ثانيا)

المشروبات المزغولة ان كانت مملوكة للبائع وتراق بعد ضبطها

(ثالثا)

الاوراق والرسائل والنقوش ونحوها من التصاوير المخلطة بالاخلالاق
والعوائد وتمزق بعد ضبطها

(رابع)

المطعومات المنفسدة أو التالفة أو المضرة بالصحة وتلقى وتطرح بعد ضبطها

راجع بنود ٢٨٤ و ٢٨٧ و ٤٧٠ و ٤٧٢ و ٤٨١ من هذا القانون

* (بند ٤٧٨) *

من عاد بعد سابقة ممن ذكروا في بند ٤٧٥ الى ارتكاب قباحة أخرى من القباحت المذكورة فيه وجب أن يحكم عليه مع التغريم بالسجن مدة خمسة ايام فاذا ونها

ولاسيما الاشخاص المذكورون في الشق الخامس من البند المذكور فان من عاد منهم بعد سابقة الى ارتكاب قباحة من نوع القباحة التي ارتكبها اولاً لتحال قضيته في المرة الثانية على المحاكم التأديبية ويعاقب بالسجن مدة أدناها ستة ايام وأقصاها شهر مع تغريمه مفرماً أقل ستة عشر فرنكاً واكثره مائتا فرنكاً راجع بنود ٤٧٤ و ٤٨٢ و ٤٨٣ من هذا القانون

(الفصل الثالث)

(الدرجة الثالثة)

* (بند ٤٧٩) *

يحكم بغرامة اقلها أحد عشر فرنكاً واكثرها خمسة عشر على الاشخاص الاتي ذكرهم وهم

(اولاً)

من تسبب عمداً في اتلاف شيء من الاعيان والامتعة المنقولة المملوكة لغيره بوجه آخر غير اوجه الاتلاف المنصوص عليها في بند ٤٣٤ وما بعده لغاية بند ٤٦٣

(ثانياً)

من تسبب في هلاك دابة أو حيوان تمان الحيوانات المملوكة لغيره أو في جرحها سواء كان ذلك باطلاقه أو حداث المجانين أو من ذوى الحمية الغضبية القريبة من درجة الجنون أو باقتلته حيواناً من الحيوانات

المؤذية أو المفترسة أو بسرعة سير ما فاده من العربات أو ساقه من دواب
الحمل أو بقتيل أحمالها زيادة عن المقتن لها أو بسرعة ركضه وشدة جريه
بالمطية التي هورا كها

(ثالثا)

من تسبب في هلاك دابة أو حيوان من الحيوانات المملوكة لغيره
أو في جرحها بإسئعماله أسلحة أو إطلاقه بارودة بدون تحرر ولا تحرزا أو برمي
حجرا أو تحويه من الأجسام الصلبة

(رابعا)

من تسبب في ايراث غيره مضره من المضار المتقدمة كان أعدم له دابة
أو جرحها بسقوط جدار بيته عليها العتاقته ووهن بنائه وعدم ترميم ما وهى
ووهن منه أو تسبب في ذلك بوضعه مواد توجب الضيق والازدحام
في الأزقة والحارات والشوارع والطرق والميادين العامة أو قريبا منها
أو يحفره فيها أو قريبا منها حفرا أو غيرها ولم يحتسب فيها بالدفع المضره
بالاحتراسات اللازمة بأن ينصب عليها العلامات والوقبات المطلوبة
بالقوانين أو بالعرف

(خامسا)

من وجد عند ميزان مزور أو مكيال كذلك سواء كان في دكانه
أو عمله أو مصنعه أو بيت تجارته أو وجد معه في سوق خصوصى
أو في سوق موسم
وهذا لا يمنع مما تحكم به عليه الهاكم التأديبية من غليظ الجزاء فيما إذا
طفف المكيال أو أخسر الميزان

(سادسا)

من استعمل ميزانا أو مكيلا لا غير الموازين والمكاييل المؤذنة
بالحكومة
وكذا من باع من القصابين أو الخبازين الحما أو خبزا بمن أغلى من المقرر

في التعريف الموضوعة بمعرفة الحكومة

(سابعاً)

من احترف بحرفة العرافة والعيافة والكهانة وضرب الحمى وتفسير
الاحلام

(ثامناً)

من عر يد ايلابصياح أو ار جاف أو ازعاج أو غير ذلك مما يترتب عليه قلق
الانام وسلب راحتهم ومثله من شاركه في ذلك

(تاسعاً)

من تعرض بنخبته الى تمزيق الاعلانات والتنبيهات المصوقة باسم الحكومة
على الشوارع والطرق أو الى انتزاع شئ منها

(عاثراً)

من سرح دوابه ومواشيه في ارض مملوكة لغيره اياما كانت لاسيما في المروج
والمرعى والرياض الصناعية والكروم والمخاجن والحلفاء ومزارع القبار
وعياض الزيتون والتوت والرمان والبرتقان وبساتين الاثمار والازهار
والشتول المزروعة

(حاوي عشر)

من أحدث في الطرق السلطانية والمسالك العمومية اتلافاً أو عيباً بأى
كيفية من الكيفيات ومثله من جار على عرض الطرق العامة واتساعها

(ثاني عشر)

من تعرض بلاذن معتبر من الحكومة لقطع الخضرة النابتة في الطرق
العامّة أو لنزع التربة والاطيان والبلاط والاحجار منها أو تصدى لنزع
الاطيان والمواد النافعة التي توجد في الطرق والمواضع التابعة للأقاليم
والنواحي في غير ما جرت به العادة راجع بنود ١٣٨٣ و ١٣٨٥

و ١٣٨٦ من القانون المدني وينود ٤٢٣ و ٤٥٢ و ٤٥٨
و ٤٧١ و ٤٧٥ من هذا القانون

(بند ٤٨٠)

يجوز عند الاقتضاء أن يحكم مع الغرامة المذكورة في البند المتقدم بالسجن
مدة خمسة أيام فسادونها على الأشخاص الآتي بيانهم وهم

(أولاً)

من تسبب في هلاك دابة أو حيوان من الحيوانات المملوكة لغيره أو في جرحها
بأحدى الوسائط المذكورة في الشق الثالث من البند السالف

(ثانياً)

من وجد عنده ميزان مزور أو ميكال كذلك

(ثالثاً)

من وزن أو كال بميزان أو ميكال مغاير للموازين والمكاييل المأذونة
بالحكومة وكذا من باع من القصابين والخبازين لحماً وخبزاً بمن أغل من
التعريفات المبرية كائنص عليه في الشق السادس من البند المتقدم

(رابعاً)

من احترف بحرفة العرافة والعيافة أو ضرب الحصى أو تفسير الأحلام

(خامساً)

من عربد إلى الإبل أو عجاج أو نحوه مما يترتب عليه قلق الأنام وسلب
راحتهم ومثله من شاركه في ذلك راجع بنود ٤٢٣ و ٤٢٤
و ٤٦٥ و ٤٧٣ و ٤٧٦ من هذا القانون

(بند ٤٨١)

تضبط الأشياء الآتية البيان وتضاف إلى جهة الميرى وهي

(أولاً)

الموازين والمكاييل المزورة والموازين والمكاييل المغايرة للصنعة المبرية

(ثانيا)

الآلات والادوات والملابس المعدة للعرافة والعبادة وضرب الخصى
وتفسير الاحلام راجع بنود ٤٢٣ و ٤٢٤ و ٤٧٠ و ٤٧٢ من
هذا القانون

* (بند ٤٨٢) *

من عادية سابقة الى ارتكاب قباحة من القباحت المذكورة
في بند ٤٧٩ وجب أن يحكم عليه دائماً مع التعزيم بالسجن مدة خمسة
ايام راجع بنود ٤٧٤ و ٤٧٨ من هذا القانون

(احكام يتولى تطبيقها على الفصول الثلاثة المتقدمة)

* (بند ٤٨٣) *

من وقعت منه قباحة من القباحت المبينة في الفصول الثلاثة التي اشتملت
عليها هذه المقالة وبرز في شأنه حكم بخصوصها من محاكم الضبط والربط
ثم عاد الى ارتكاب قباحة اخرى من خصائص المحاكم المذكورة فقبحا حتمه
الاولى تعد سابقة بشرط أن يكون قد مضى بين الحكم بالقباحة الاولى
السابقة وبين الثانية مدة اثني عشر شهرا

وما تقرر من الاحكام في بند ٤٦٣ من هذا القانون يجري العمل به
أيضا في جميع القباحت التي اشتملت عليها هذه المقالة راجع بنود ٤٦٣
و ٤٧٤ و ٤٧٥ و ٤٧٩ من هذا القانون

(حكم عام)

* (بند ٤٨٤) *

المواد التي لم يتعرض لذكرها هذا القانون الجنائي المادي وتوجد
لادارتها احكام وقوانين مخصوصة بهاتقضى فيها مجالسها والمحاكم
الخاصة بها بموجب قوانينها الموضوعة لها
(قال مترجمه) تم هذا الكتاب المعرب على وجه رائق مهذب على يد مبرزه
من الفرنساوية المعتمد على من بيده الامور تجري الفقير اليه محمد قدري

طبق أمر سعادة أفندي ناولي النعم حامى حوزة المجد والكرم سمي نجل
ابراهيم الخليل صدر الصدور اسمعيل أيد الله بعمه دولته وقوى عزمه
وشوكنه وصنع بعدله رعيته أمين بجاه خير أمين

(قال مصحح طبعه ومحسن وضعه)

تم بالمطبعة الخديوية ذات المحاسن الهيمية في ظل صاحب السعادة
الاکرم الخديو الاعظم حامى حى الامصار مفيض العدل فى الاقطار
عزيز مصر ووحيد الدهر سعادة أفندي ناولي المحروس بعناية ربه العلى
اسمعيل بن ابراهيم بن محمد على جعل الله سبحانه جید الدهر حاليه باعقود
مواكبه وفم الافق ناطقا بسعود كواكبه ملحوظة دار الطباعة

المذكورة بنظر من عليه لسان الصدق يثنى حضرة حسين

بك حسنى وفاح مسك الختام وتمسك النظام

فى العشر الاول من صفر الخير ١٢٨٣ هـ

من الهجرة النبوية على صاحبها

أفضل صلاة وأزكى تحية

وعلى آله الكرام

وصحباته

الفخام

تم

* (فهرسة قانون تحقيق الجنائيات) *

صهفة

٠٢ مقدمة

٠٤ المقالة الاولى في الضبطية الحاكمية المناظرة في مواد الجنائيات
وفي المأمورين باجرائها

٠٤ الباب الاول في البحث عن الجنائيات

٠٥ الباب الثاني في مشايخ النواحي ونوابهم وفي معاون الضبطية

٠٦ الباب الثالث فيما يجب على خفراء الخلاء وخفراء الاورمان

٠٨ الباب الرابع فيما يجب على وكلاء الملك ونوابهم

٠٨ الفصل الاول فيما يتعلق بوظيفة وكلاء الملك بالنسبة للضبطية

الحاكمية

٠٩ الفصل الثاني في كيفية اجراء وظائف وكلاء الملك

١٤ الباب الخامس فيما يجب على مأموري الضبطية الحاكمية

المساعدين لوكيل الملك

١٦ الباب السادس فيما يجب على قضاة تحقيق الدعاوى الابتدائية

١٦ الفصل الاول في قاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية

١٧ الفصل الثاني في وظائف قاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية

١٧ البيان الاول في الجرخ الفورية

١٧ البيان الثاني في التحقيق

١٧ الفصل الاول في ذكر احكام عومية

١٨ الفصل الثاني في الشكايات والتظلمات

٢٠ الفصل الثالث في سماع الشهود

٢٣ الفصل الرابع في بيان ما يستدل به على ارتكاب الذنب من

الاوراق المكتوبة المقيدة لليقين والسندات والبراهين

٢٣ الباب السابع فيما يتعلق باعلام طالب الحضور والاستبعاد في

الحبس واستصحاب المطلوب والقبض عليه في محل ما يكون لحبسه

٢٩ الباب الثامن فيما يتعلق بالاخراج عن الحبوس بالضمنان وقتيا

٣٢	الباب التاسع في تقارير قضاة تحقيق الدعاوى الابتدائية عند تمام التحقيق واستيفاء اقامة الدعوى
٣٥	المقالة الثانية فيما يتعلق بالقضاء واحكامه
٣٥	الكتاب الاول في محاكم الضبطية
٣٦	الباب الاول في محاكم التأديب
٣٦	الفصل الاول في تحكيم قاضي الخط في القبايات مع أن أصل موضوع وظيفة المصالحات
٤٢	الفصل الثاني في حكم مشايخ النواحي عند تأديتهم لوظائف قضاة التأديبات
٤٣	الفصل الثالث في استئناف أحكام التأديب ورفعها الى محكمة عليا
٤٥	الباب الثاني في المحاكم التي تحكم في المواد التأديبية
٥٤	الكتاب الثاني في القضايا التي من خصائص مجلس العدول
٥٤	الباب الاول في صحة اسناد التهمة
٦١	الباب الثاني في تشكيل محاكم الجنايات
٦٥	الفصل الاول في وظائف رئيس محكمة الجنايات
٦٦	الفصل الثاني في وظائف وكيل الملك العمومي بالمحكمة الكبرى في المحاكم الجنائية
٦٩	الفصل الثالث في وظائف وكيل الملك بمواد الجنايات
٧٠	الباب الثالث في كيفية المحاكمات واقامة الدعوى بمحكمة الجنايات
٧٥	الباب الرابع في كيفية النظر في القضايا بمجلس الجنايات والحكم فيها وتنفيذه
٧٥	الفصل الاول في كيفية النظر في القضايا
٨٨	الفصل الثاني في اصدار الحكم وتنفيذه
٩٥	الباب الخامس في جمعية العدول وفي كيفية تشكيلها

الفصل الاول في جمعية العدول	٩٥
الفصل الثاني في كيفية تشكيل جمعية العدول وانعقادها	١٠٠
المكتاب الثالث في أوجه التظلم من القرارات أو الأحكام الصادرة من المحاكم الكبرى ورفعها الى محكمة أخرى	١٠٤
الباب الاول فيما يوجب ابطال التحقيق والحكم	١٠٤
الفصل الاول في مواد الجنايات	١٠٤
الفصل الثاني في مواد التأديبات التعزيرية وتأديبات التربية الضبطية	١٠٥
الفصل الثالث في الاحكام المشتركة بين البندين السابقين	١٠٦
الباب الثاني في طلب رفع الدعاوى الى محكمة الفسخ	١٠٦
الباب الثالث فيما يتعلق بطلب مراجعة القضايا ونقضها لاجل تصحيحها	١١٥
المكتاب الرابع في بعض تحقیقات خصوصية للمحاكمات	١١٧
الباب الاول في التزوير	١١٧
الباب الثاني في القضاء على الغائب	١٢٢
الباب الثالث في الجنايات والجنح التي يرتكبها الأجنبية عن وظائفهم أو متعلقة بها	١٢٦
الفصل الاول في التمداعى واجراء التحقيق على من ارتكب من القضاء جنایات أو جنحاً أجنبية عن وظائفه	١٢٦
الفصل الثاني في رؤية دعاوى من اتهم بالجور في الحكم أو بجنح وجنايات أخرى متعلقة بالقضية والأحكام من القضاء والمحاكم ماعدا محكمة الفسخ والمحاكم الكبرى ومحاكم الجنايات	١٢٨
الباب الرابع في الجنح المخجلة بما يجب للحكام من احترام ناموسهم واعتبار مقامهم	١٣٣
الباب الخامس في قبول شهادات امرء العائلة الملوكية رجالاً ونساءً وبعض رجال رؤساء الدولة في مواد الجنايات	١٣٥

والتعذيرات والتأديبات الضبطية

الباب السادس في تشخيص ذوات من حكم عليهم مجزاء وفرتوا ١٣٧

من السجن ثم قبض عليهم ثانية ومعرفة أعيانهم

الباب السابع في بيان كيفية التحقيق في حالة اتلاف أوراق ١٣٨

قضية أو أوراق الحكم فيها أو اختلاف هذه الأوراق أو ضياعها

الكتاب الخامس في قوانين المحاكم والقضاة وبيان خصائصهم ١٣٩

وظائفهم وكيفية احالة القضايا من محكمة على أخرى

الباب الاول في تخصيص المحاكم والقضاة وبيان خصائص ١٤٠

وظائفهم

الباب الثاني في احالات القضايا وقلها من محكمة على أخرى ١٤١

الكتاب السادس في المحاكم الخصوصية المفروزة ١٤٢

الكتاب السابع في بعض رسوم لها تعلق بالمصلحة العامة ١٤٣

والامنية العمومية

الباب الاول في دفتر حالة عموم قيد الاحكام القضائية وتسجيلها ١٤٤

الباب الثاني في السجنون والمحابس ودور حبس الجنائيات ١٤٥

الباب الثالث في وسائط منع التعدي على الحرية الشخصية ١٤٦

بالاحتراس من الحبس المخالف للاصول والقوانين وفي الوسائل ١٤٧

لمنع عمليات أخرى ظلمية جورية

الباب الرابع في استرداد حقوق المذنبين اليهم بعد انقضاء مدد ١٤٨

العقوبات المرتبة عليهم

الباب الخامس في قوات العقوبة بالمدة ١٤٩

— اذا قانون تحقيق الجنایات
تعريب راجى توفيق
المعبد المبدى
السيد صالح
مجدى

بملاحظة حضرة رفاعة بك وجناب عبد الله بك السيد

(قانون تحقيق الجنايات)

مقدمة

* (بند ١) *

تطبيق العقوبات من خصائص المأمورين الذين أحالت عليهم القوانين
اجراء ذلك
وطالب التعويضات اللازمة لجبر الخسارة الناشئة عن جناية أو جنحة أو
قباحة جائز لكل من أصابه اضرار راجع بند ٣ وبند ٢٢ وبند ١٤٥
وبند ١٦٠ من هذا القانون

* (بند ٢) *

حق الحكومة المسمى بالدعوى العمومية يسقط بموت المذعى عليه وحق
الاحاد أي الحقوق الشخصية يعنى المالية المتعلقة بجبر الخسارة يجوز

اقامته على المدعى عليه وعلى وكلائه بعد دونه وكل من الحقين يدون بالمادة
كما هو مبين في الباب الخامس من الكتاب السابع من المقالة الثانية من
الحياسة بالمدة راجع بند ٦٢٥ وما بعده

• (بند ٣) •

لما منع من طلب اقامة الدعوى المتعلقة بالحقوق الشخصية مع الدعوى
العمومية أى مع حق الحكومة فى آن واحد بمعرفة قضاة محكمة
واحدة

ويمكن التداعى فى الاولى على حدها وحدها بذات آخر الحكم فيها مادام
لم يصدر حكم قطعى فى الاخرى التى اقيمت قبلها أو فى اثنائها راجع بند ١
وبند ٦٦ وما بعده من هذا القانون

• (بند ٤) •

لا يترتب على ترك حق الاحاد توقف اقامة الدعوى العمومية أى حق
الحكومة ولا تأخيرها

• (بند ٥) •

كل فرانسوى ارتكب خارج أرض فرانساجناية تجر الى اختلال نظام
أمن الدولة أو تجارى على تزوير خاتم الدولة أو نقودها الجارى بها المعاملة
أو أوراق الديون على الحكومة وأوراق البنوك المأذون بها حسب ما صرح
به القانون تقام عليه الدعوى ويحكم عليه ويعاقب فى فرانساعلى موجب
ما تقتضيه الاحكام المقررة فى القوانين الفرنساوية راجع بند ٧ وبند
٢٤ من هذا القانون

• (بند ٦) •

هذا الحكم يجوز تطبيقه على كل من ارتكب هذه الجنايات من
الاجانب أو شارك غيره فيها أو قبض عليه فى فرانسأو تمتصت الحكومة على
جلبه اليها من حكومة أجنبية راجع بند ٤٤ من هذا القانون

• (بند ٧) •

كل فرانسوى ارتكب خارج أرض المملكة جناية على فرانسوى آخر
جازع درجوعه الى فرانساقامه الدعوى عليه فيها والحكم عليه بها ان لم

٤
تكن أقيمت دعواه وحكم عليه في البلد الاجنبي بشرط وقوع التعدي
في حقه من الفرنسي الذي حصل التعدي عليه راجع بند ٢٤ من
هذا القانون

(المقالة الاولى)

(في الضبطية الحامية الناطرة في مواد الجنايات وفي المأمورين باجرائها)

(الباب الاول)

(في البحث عن الجنايات)

(بند ٨)

البحث عن الجنايات هو التفحص عن مرتكبي الجنايات والجناح والقباحات
وجمع براهينها وادلتها وتسليم مرتكبيها للمحاكم المنوطة بالاعتصاص
منهم راجع بند ١٠ من هذا القانون

(بند ٩)

اجراء البحث عن ذلك تحت ملاحظة المحاكم الكبرى وعلى حسب ما يأتى
بيانه من التفاصيل يكون حاصل المعرفة هؤلاء الأشخاص وهم
خفراء الخلاء وخفراء الاورمان

ومعاونو الضبط والربط

ومشايخ النواحي ونوابهم

ووكلاء الملك ونوابهم بالمحاكم

وقضاة الاخطاط وهم قضاة المصالحات

وضباط العسس أى القواسم

ومعاونو عموم الضبطية

وقضاة تحقيق الدعاوى الابتدائية راجع بند ٥٥ وما بعده وبند ٢٧٩

وبند ٣٨٣ من هذا القانون

(بند ١٠)

لمديرى الاقاليم ومديرى الضبطية بما ريس ان يخطر واثباتهم أو بواسطة

مأموري الضبطية الحاكمة كل فيما يخصه اثبات الجنايات والجناح والقباحات
وتسليم مرتكبيها للمحاكم المنوطة بالاعتصاص منهم حسبما تقر في بند ٨
السابق

(الباب الثاني)

(في مشايخ النواحي ونوابهم وفي معاوني الضبطية)

(بند ١١)

يجب على معاوني الضبطية وعلى مشايخ النواحي التي لا يوجد بها معاونو
ضبطية وعلى نواب المشايخ عند عدم وجود المشايخ ان يبحثوا عن
القباحات التي من خصائصهم البحث عنها بل وعن التي تحت الملاحظة
الخصوصية لغيراء الاورمان والخلاء ويكون لهم معهم المشاركة في البحث
والتجسس بل وتدارك الخلل باجراء الضبط والربط في ذلك راجع بند ١٥
وبند ١٦ وما بعده من هذا القانون

ولهم حق في قبول ما يعرض لهم من التظلمات وتبليغ أمر ذوي الشبهات
والادعاءات المتعلقة بالقباحات المذكورة وبقيدهم بالمحاضر الخاصة
بذلك أي في تقارير رد ار المشيخة البلدية نوع القباحات وأحوالها وزمانها
والمكان الذي وقعت فيه والادلة والقرائن التي تظهر على ذوي الشبهات من
الارتكاب راجع بند ٢٠ وما بعده وبند ٣١ وما بعده وبند ٥٠
وما بعده وبند ٦٣ وما بعده وبند ١٥٤ من هذا القانون

(بند ١٢)

يجري معاونو الضبطية وظائفهم في كل من أقسام الناحية التي يكونون
مقيمين بها اذا كانت منقسمة الى عدة أقسام ولا يسوغ لاي واحد منهم
أن يحتج بأن القباحات وقعت خارج القسم الموصى الموكول اليه وهذه
الاقسام لا تقتضي تحديد مالكل منهم من الوظائف ولا حصرها فيه
واختصاصه بها وانما تعين فيها الحدود التي لا يتجاوزها منهم احد عند
اجراء وظائفه لانه يترك ما يجد من القباحات

(بند ١٣)

اذا اعتذر معاوان ضبطية ناحية واحدة بعذر صحيح منه عن مباشرة
وظيفته الخاصة به في قسم من الناحية فمعاوان ضبطية القسم المجاور له ملزوم
بالقيام مقامه في تأدية خدمته وعليه ان لا يتأخر عن اداء ما يطلب منه
محتجا بأنه ليس اقرب اليه من غيره أو بأن العذر ليس حقيقيا أو غير ثابت
* (بند ١٤) *

اذا لم يكن في الناحية غير معاوان ضبطية واحد وحصل له عذر صحيح منه
عن مباشرة وظيفته فعلى شيخ هذه الناحية أو على نائبه عنده عدم وجوده
ان يقوم مقام المعاوان المذكور في تأدية خدمته مادام هذا العذر حاصله
راجع بند ١١ من هذا القانون

* (بند ١٥) *

على مشايخ النواحي أو نوابهم أن يسألوا المنيوب عن وكيل الملك بجمعة كمة
الخط الاوراق والافادات المتعلقة بالارتكابات التي ظهرت لهم في ظرف
ثلاثة أيام فادونها عن اليوم ظهور هذه الارتكابات راجع بند ٢٠ من هذا
القانون

(الباب الثالث)

* (فيما يجب على خفراء الخلاء وخفراء الاورمان) *

* (بند ١٦) *

خفراء الخلاء وخفراء الاورمان المعتبرون كما موري التجسس ينشط كل
منهم بالبحث في الارض المنسوبة لخفراء عن الخنق والقباحات التي تضر
بالاملاك الزراعية والاورمانية ويحررون تقارير بخصوص اثبات نوع الخنق
والقباحات وأحوالها وازمنها والمكان الذي وقعت فيه والبراهين
والقرائن التي تيسر لهم جمعها والحصول عليها في ذلك

ويتنبهون الاشياء المفصولة في الاماكن التي نقلت اليها ويحجزونها ولا يجوز
لهم مع ذلك الدخول وحدهم في البيوت ولا في الورش ولا في العمارات
ولا في الحيطان المتجاورة ولا في الخطاير ما لم يكن ذلك بحضور قاضي الخط
أو نائبه أو معاوان الضبطية أو شيخ الناحية أو نائبه وما تحرر بذلك من تقرير

القضية يخضيه من حضر عن ذكر

ويقيمون على كل من أدركوه حال تلبسه بالذنب ومباشرة وعند التبليغ عليه بصباح العامة من ورائه ان كانت هذه الجناية تستوجب الجزاء بالحبس أو بأشد منه ويحضره أمام قاضي الخط أو أمام شيخ الناحية ويستعينون على تجيزه هذا الغرض بشيخ الناحية أو بنائبه فلا يبرغ لاحدهما الامتناع من ذلك راجع بند ٤٧ وبند ١٠٦ وبند ١٥٤ من هذا القانون

(بند ١٧)

خفراء الخلاء والأورمان مع توظيفهم بالضبطية الحاكمية وانهم بهذا الوصف تحت ملاحظة وكيل الملك لا يمتنعون عن الانقياد والطاعة لرؤسائهم في مصالحهم الادارية راجع بند ٢٧٩ وما بعده وبند ٤٧٩ وبند ٤٨٢ وما بعده من هذا القانون

(بند ١٨)

خفراء الأورمان الحكومة والنواحي والمصالح الخيرية يسلمون تقاريرهم لمحاكم الأورمان أو المفتش أو لوكيل له في ظرف الاجل المعلوم حسبما هو مبين في بند ١٥ ويتعين على الضابط الذي استلم تقرير التحقيق بعد مهلة ثمانية أيام أن يشعربه وكيل الملك

(بند ١٩)

للأمين أو المفتش أو الناظر أو الوكيل في المصالح ان يرفع دعوى من يتهمه أو من عليه مسؤولية اتلاف الى محكمة التعزيز راجع بند ١٧٩ وما بعده من هذا القانون

(بند ٢٠)

تقارير خفراء الخلاء في النواحي وتقارير خفراء الخلاء والأورمان عند الاهالي تعطى من طرفهم في الاجل المعلوم في بند ١٥ ان كانت من قبيل القبايات لمعاون بدر محكمة الخط أو لشيخ في الناحية التي لا يوجد بها معاون ضبطية وان كانت جنحة تستوجب جزاء تقرير يسلم تقريرها لوكيل الملك راجع بند ١٨ من هذا القانون

* (بند ٢١) *

إذا كان تقرير القضية متعلقة بقضية يحضر بمعرفة معاون ضبطية بندر الناحية التي بها محكمة الخط أو بمعرفة شيخ الناحية أو نائبه في النواحي التي لا يوجد بها معاون ضبطية حسبما هو مبين في الباب الأول من الكتاب الأول من المقالة الثانية من هذا القانون

(الباب الرابع)

* (فيما يجب على وكلاء الملك ونوابهم) *

(الفصل الأول)

* (فيما يتعلق بوظيفة وكلاء الملك بالنسبة للضبطية الحاكمة) *

* (بند ٢٢) *

وكلاء الملك منوطون بالبحث واقتناء أثر مرتكب في بيع الجفج التي تقضى فيها محاكم التعزير بالاقسام ومحاكم الجنايات راجع بند ٢٦ وبند ٢٩ وما بعده وبند ٤٧ وبند ٥١ وما بعده وبند ١٨٢ وبند ٢٤٩ من هذا القانون

* (بند ٢٣) *

من المنوطون أيضاً بتأدية الوظائف المحددة في البند السابق وكييل الملك بالمحل الذي وقعت فيه الجناية أو الجفج ووكيل الملك بعمل إقامة المتهم وكذا وكيل الملك بالمحل الذي يمكن وجود هذا المتهم فيه ووكيل الملك الموجود في آخر محل عهدت به إقامة المتهم المذكور راجع بند ٦٣ و٦٩ من هذا القانون

* (بند ٢٤) *

إذا وقعت جنائيات أو جفج خارج أرض المملكة حسبما هو مبين في بنود ٦٥ و ٧٠ ينطبقاً بتأدية هذه الوظائف ووكيل الملك بعمل إقامة المتهم ووكيل الملك بالمحل الذي يمكن وجود هذا المتهم فيه ووكيل الملك الموجود في آخر محل عهدت به إقامة المتهم المذكور راجع بند ٦٣ و ٦٩ من هذا القانون

* (بند ٢٥) *

وكلاء الملك وجميع المأمورين بالضبطية الحاكمة لهم الحق عند تأدية وظائفهم في طلب القوة العسكرية الفاعلة بلا استثناء راجع بند ٩٩ و ١٠٨ و ٣٧٦ من هذا القانون

* (بند ٢٦) *

إذا حصل لوكيل الملك عذر صحيح منعه عن مباشرة وظيفة قام مقامه في تأدية خدمته نائبه ان لم يكن له سواء أو أقدم نوابه ان تعددت أفرادهم أو مأمورين ب هذا الخصوص بمعرفة رئيس المحكمة ان لم يكن لهذا الوكيل نائب بشرط أن يكون هذا المأمور من أعضاء مجلس المحكمة

* (بند ٢٧) *

على وكلاء الملك بمجرد احاطتهم علماً بالجنح أن يخبروا به وكيل الملك بالمحكمة الكبرى وينفذوا أوامره فيما يتعلق بجميع عمليات الضبطية الحاكمة

* (بند ٢٨) *

هؤلاء الوكلاء يعنونون بارسال الاوامر التي تحكمهم بقضاة تحقيق الدعاوى الابتدائية وبعلائهم وتنفيذها على موجب الاصول التي سيأتي بيانها في باب قضاة تحقيق الدعاوى الابتدائية راجع بند ٢٢ ويند ٢٧ من هذا القانون

(الفصل الثاني)

(في كيفية اجراء وظائف وكلاء الملك)

* (بند ٢٩) *

يجب على مأمور كل من فروع الحكومة وعلى كل مأمور ذي وظيفة ميرية أحاط علماً بـ اجراء وظائفه بجناية أو جنحة أن يخبر فوراً وكيل الملك بالمحكمة التي وقعت هذه الجناية أو الجنحة في دائرة ولايتها والتي يمكن القبض فيها على ذي الشبهة وأن يبعث الى هذا الوكيل جميع الافادات

والتقارير والادواق المتعلقة بذلك راجع بند ٤٣٣ من هذا القانون

(بند ٣٠)

كل من عاين تعديا يخيل بنظام الأمن العمومي أو يترتب عليه تلف حياة أو أضرار لا يلائم أن فعله أن يخبر بذلك وكيل الملك بالمحل الذي وقعت فيه الجريمة أو الجثة أو بالجثة أو بالمحل الذي يكون به المتعدي راجع بند ٤٠ وبند ٤٨ وبند ٥٠ وبند ١٠٦ وبند ٣٢٣ وبند ٣٥٨ من هذا القانون

(بند ٣١)

تبليغ جثة المار تكب محرره من يعملون بها أو وكلاؤهم الخصوصيون أو وكيل الملك أن طلب منه ذلك فيضع وكييل الملك والمبلغون المذكورون أو وكلاؤهم امضاءهم على كل صحيفة من صحائف التقرير فان كان هؤلاء المبلغون المفتون أو وكلاؤهم الخصوصيون لا يعرفون الكتابة أو يمتنعون عنها وجب التنبيه على ذلك في التقرير وينبغي أن تكون الوثيقة بالتوكيل الخصوصي مرفوعة بتقرير التبليغ ويسوغ للمبلغ أن يحصل على تحرير نسخة من تبليغه من المحل الذي بلغ فيه بشرط أن يدفع مصاريف تحريرها من طرفه راجع بنود ٤٨ و ٥٠ من هذا القانون

(بند ٣٢)

في جميع أحوال الجثة الفورية أن كان نوع الواقعة يستوجب عقوبة بدنية مؤلمة أو مدنية ينتقل وكيل الملك الى محلها بلا توان ولا تاخير ليحرر فيها التقرير اللازم لبيان موضوع الجثة وأحوالها وحالة الاماكن ورسمها وأخذ شهادات من الحاضرين وغيرهم ممن يكون عنده معلومات يبدونها في ذلك وعلى وكيل الملك أن يخبر بآثاره الى محل الواقعة قاضي التحقيق الدعوى الابتدائية من غير أن يكون مجبوراً على انتظاره لاجل الشروع في التحقيق كما هو مبين في هذا الباب راجع بند ٤١ و ٤٩ وما بعده و ٥١ وما بعده و ٥٩ وما بعده من هذا القانون

(بند ٣٣)

يسوغ أيضاً لو كـيـل الملك في الحالة المذكورة في البند السابق أن يطالب
عنه بتقرير تقريره الاقارب والجاران والخدم من يحتمل الحصول منهم على
توضيحات للواقعة وبأخذ شهاداتهم بحيث يضمنوا والتقارير التي تؤخذ
حسبما هو مبين في هذا البند والبند السابق تضي من الطرفين فان امتنع
أحدهم مما به على ذلك في التقرير راجع بندي ٤٢٣٩ من هذا القانون
(بند ٣٤)

لو كـيـل الملك منع أي شخص ممن ذكر عن الخروج من محل الواقعة
أو التباعد عنه إلى قفل التقرير وكل مخالف لذلك يستودع في السجن ان
تيسر القبض عليه والعقاب المرتب على القباحة المذكورة يحكم به قاضي
تحقيق الادعاءى الابتدائية بناء على تقارير وكـيـل الملك بعد احضار
المخالف أمام هذا القاضي واستماعه منه حجة أو يحكم عليه في غيابه
عند عدم حضوره بدون اجراء رسوم أخرى ولا تأجيل ولا قبول اعتراض
على الحكم ولا استئناف لدعواه
وجزاؤه بالحبس لا يتجاوز عشرة أيام كما أن جزاءه بالغريم لا يزيد على مائة
فرنك

(بند ٣٥)

يقبض وكيـل الملك على جميع الاسلحة وعلى غيرها مما يظهر له أنه أعد
أو استعمل في جنائية أو جنحة كما أنه يضبط أيضاً جميع ما يترأى له أنه
ناشئ من ذلك وكافة ما يمكن الاستدلال به على الحقيقة ويستتطق ذا الشبهة
عما وجد من الاشياء المضبوطة بعد أن يطلع عليه علمها ويكرر بذلك تقريراً
يضميه مع ذى الشبهة فان امتنع من ذلك نية عليه بالتقرير راجع بند ٣٨
وما بعده و٤٢ وما بعده و٤٦ و ٦٠ و ٨٩ و ١٣٣ و ١٥٤
من هذا القانون

(بند ٣٦)

اذا صح أن نوع الجنائية أو الجنحة يمكن ثبوته بمعايير أن يوجد في بيت ذى
الشبهة من الاوراق أو الموجودات أو غيرها التي نقل وكـيـل الملك فوراً الى
منزل ذى الشبهة المذكور وهجم عليه ليضبط ما يرى أن فيه فائدة لا يباح

الحقيقة وظهورها راجع بند ٤٦ و ٨٩ من هذا القانون

* (بند ٣٧) *

اذا وجد بعمل ذي الشبهة أوراق أو موجودات تدل على ثبوت شبهته
أو برأيه حررها وكيل الملك تقريراً وضبطها راجع بنود ٣٩ و ٤٢ و ١٣٣
و ٢٢٨ من هذا القانون

* (بند ٣٨) *

الاشياء التي تضبط يغلق عليها وتختتم ان أمكن وان تعذر ختمها لعدم قابليتها
لذلك توضع في آنية أو في كيس يلف عليه وكيل الملك شريطاً من الورق
ويختتمه بخاتمه راجع بند ٣٥ وما بعده و ٤٢ من هذا القانون

* (بند ٣٩) *

تجرى العمليات المقررة في البنود السابقة بحضور ذي الشبهة ان كان قد
قبض عليه فان أبي الحضور أو تعذر عليه ذلك فله أن يعين وكيله لينوب عنه
في الحضور وتعرض عليه الاشياء ليعرفها ويضع علامة عليه عند الاقتضاء
فان امتنع من ذلك نبه عليه في التقرير

* (بند ٤٠) *

لو كيل الملك في الجرح الفورية وفي صورة ما اذا كانت الجرحة تستوجب الجزاء
بعقوبة بدنية مؤلمة أو مدنية أن يأمر بالقبض على الحاضر بين من ذوي
الشبهات ان وجدت ثم أمارات واضحة تدل على اشتباههم
فان لم يكن ذو الشبهة حاضر احرر وكيل الملك علم طلب بحضوره
ومجرد تبليغ الغير لو كيل الملك بارتكاب فعل لان جنائية أو جنحة لا يكفي ذلك
وحده لتحرير علم طلب له اذا كان له موطن
وعلى وكيل الملك أن يستنطق فوراً من حضر بين يديه من ذوي
الشبهات

* (بند ٤١) *

يقال ان الجرحة فورية اذا كانت مباشرة الفعل فيها في الحال أو قريبة من
زمن الحال ويكون في حكم الجرحة الغورية أيضاً هروب المتهم الذي يقتضي
أثره بصياح العامة عليه او من وجد معه أوراق أو سلاح أو آلات

أو وجودات من علاقات الذنب المرتكب تدل على ارتكابه له أو مشاركته
فيه بشرط وقوع ذلك في زمن قريب العهد من الجائحة راجع بند ٣٢
وما بعده من هذا القانون وبند ١٠٦ منه

* (بند ٤٢) *

تقارير وكيل الملك المحررة بناء على ما ذكر في البنود السابقة تصدر وتكتب
بحضور الواضع اسمه وهو معاون ضبطية الناحية التي وقعت فيها الجريمة
أو شيخ هذه الناحية أو نائبه أو اثنين من الأهالي المتوطنين فيها راجع
بند ٤٨ من هذا القانون

ومع ذلك لا مانع لو كـيل الملك من تحرير التقارير وإن لم يحضر من ذكر من
الشهود بأن كان لا يمكن الحصول عليهم فوراً
وكل صحيفة من التقرير يرفع عليها علامته كل من وكيل الملك والحاضرين
معه فإن امتنع منهم أحد عن وضع امضائه أو تعذرت الكتابة عليه فيه
عليه فيه راجع بند ٣٥ وما بعده من هذا القانون وبند ١٥٣ منه

* (بند ٤٣) *

يستحب وكيل الملك معه عند الاقتضاء واحداً أو اثنين من بعهد فيه - م من
حيث صناعتهم أهلية للوقوف على حقيقة نوع الجريمة وأحوالها

* (بند ٤٤) *

إذا اقتضى الحال تحقيق موت نائبي عن فعل فاعل أو مجهول السبب أو
مشقة فيه وجب على وكيل الملك أن يحضر معه واحداً أو اثنين من ضباط
الصحبة ليحرروا كشفاً بما يظهرون له من أسباب الموت وحالة الجثة
ويستحلف المذنبون لذلك في الأحوال المذكورة في هذا البند وما قبله
بحضور وكيل الملك أنهم لا ينصرفون عن الحق في تحرير كشفهم وأنهم يبدون
رأيهم بحسب ما يقتضيه ناموسهم وترتضيه ذمتهم

* (بند ٤٥) *

يبحث وكيل الملك فوراً القاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية التقارير
والسندات والأوراق والموجودات المحزنة أو المضبوطة بناء على البنود
السابقة لأجل إقامة الدعوى عليها حسبما ذكر في باب قضاء تحقيق الدعاوى

الابتدائية ويبقى ذوالشبهة مع ذلك في تصرف المحكمة تحت الطلب راجع
بند ٦٠ من هذا القانون

(بند ٤٦)

الوظائف التي أجزاها فيما سبق وكيل الملك في الجرح الفورية يؤديها أيضا
فيما يتعلق بجناية أو جنحة وقعت داخل منزل ولو لم تكن فورية وعلى رب الدار
التي يقع فيها ذلك أن يطلبه له - مل تقرير الواقعة راجع بند ٣٢ الى بند
٤٥ من هذا القانون وبندى ٥٢ و ٥٥ منه

(بند ٤٧)

يجب على وكيل الملك فيما عدا الاحوال المذكورة في بندى ٣٢ و ٤٦ متى
علم بتبليغ مبلغ أو بأى طريقة أنه وقع في قسمة جناية أو جنحة أو عرف شخصا
يكون له علم بذلك أن يطلب من قاضى تحقيق الدعاوى الابتدائية أن يخبره
بما وقع بل وعليه أن يتقبل هو بنفسه عند الاقتضاء الى محل الواقعة ليحضر
اليه التقارير اللازمة كما سيأتى في باب قضاة تحقيق الدعاوى الابتدائية
راجع بند ٣٩ وما بعده من هذا القانون وبند ٥٥ وما بعده

(الباب الخامس)

فيما يجب على مأمورى الضبطية الحاكمة المساعدين لوكيل الملك

(بند ٤٨)

ترد الى قضاة المصالحات أى قضاة الاخطا والى ضباط العسس ومعاوني
هموم الضبطية التبليغات المتعلقة بالجنايات أو الجرح الواقعة فى الاماكن
التي يجرون بها وظائفهم المعتادة راجع بند ١٦ وبند ٣٩ وما بعده
وبند ٥٣ وما بعده من هذا القانون

(بند ٤٩)

يجوز هؤلاء المأمورون فى حالة الجنحة الفورية أو فى حالة الطلب من رب
المنزل التقارير ويكتبون شهادة الشهود ويجرون عملية البحث والتفتيش
فى المنازل وباقى الاحتياطات التى هى فى الحالتين المذكورتين من خصائص
وكلاء الملك ويكون ذلك كله جاريا على حسب الاصول المقررة فى باب وكلاء

المالك راجع بند ٣٣ وما بعده وبند ٤١ وما بعده وبند ٤٦ وما بعده من هذا القانون

(بند ٥٠)

مشايخ النواحي ونوابهم ومعاونو الضبطية ترد لهم أيضا التبليغات ويحذرون التقارير بالعمليات المدينة في البند المتقدم على حسب الأصول السابقة

(بند ٥١)

في الاحوال التي يستوى فيها العمل بين وكلاء الملك ومعاوني الضبطية الحاكمة كما في البنود السابقة يحصل التعارض يقدم وكيل الملك المذكور في تحرير التقارير التي هي من وظيفة معاونيه فاذا افتتح التقرير فيه من أعوانه وحضره وسأغله أن يتم تحقيق القضايا وان يأذن للأمر الذي ابتدأ فيها بالاستمرار والتقييم راجع بند ١١ وما بعده و١٦ وما بعده و٦١ و٦٤ من هذا القانون

(بند ٥٢)

وكيل الملك الذي يجري وظيفته في الاحوال المذكورة في بندي ٣٢ و٣٦ و٤٦ يسوغ له أن يذبط أحد الضباط المساعدين له في بعض مائة مائة من الخصاص ان رأى أنه يترتب على ذلك منفعة أو تقتضيه مصلحة

(بند ٥٣)

مأمورو الضبطية الحاكمة المساعدون يبعثون فوراً بالتبليغات والتقارير وباقي الوثائق التي حرروها في الاحوال التي من خصائصهم الى وكيل الملك فيجب عليه أن ينظر فوراً في القضايا ويحولها مع الطلبات التي يرى فيها الموافقة الى قاضي تحقيق الدعاوى راجع بند ١١ وما بعده و١٦ وما بعده و٦٤ من هذا القانون

(بند ٥٤)

لارباب الضبطية الحاكمة في حالة افشاء جنایات أو جرح غير القى يكونون منوطین بتحقیقها مباشرة أن یبعثوا أيضاً فوراً الى وكيل الملك التبليغات التي وصلت اليهم فيوجه بهم مع تقريرها الى قاضي تحقيق الدعاوى راجع

بند ٤٨ وما بعده وبند ٦٤ من هذا القانون

(الباب السادس)

فيما يجب على قضاة تحقيق الدعاوى الابتدائية أى نظائر أقلام الدعاوى
بالحكام أو المجالس بالاقسام

(الفصل الاول)

في قاضى تحقيق الدعاوى الابتدائية

(بند ٥٥)

يلزم أن يكون فى كل قسم قاض واحد لتحقيق الدعاوى الابتدائية يتعين
بارادة من الملك من قضاة المحكمة أو المجلس أى من الاعضاء مدة ثلاث
سنوات ويجوز أنه يبقى فى مسنده أكثر من ذلك وتستمر مع ذلك بحسب
درجته عضوية فى مجالس أو محاكم تحقيق القضايا المتعلقة بالحقوق
الشخصية ولا مانع من ترتيب عدة قضاة لتحقيق الدعاوى الابتدائية فى كل
من الاقسام حسبما تقتضيه كثرة أشغال المصلحة راجع بند ٦١١
وبند ٦١٣ من هذا القانون

(بند ٥٦)

تتخبط قضاة تحقيق الدعاوى الابتدائية من قضاة المحاكم كما تقدم ولا مانع
فى المحاكم عند الاقتضاء من ترتيب قاضى تحقيق بأمر الملك يكون منوطا
موقتا بالتحقيق فيها بجمعية قاضى تحقيق الدعاوى الابتدائية الموظف ويكون
عدد ودامن أعضاء مجلس المحكمة ويترتب فى مدينة باريس ستة قضاة
للتحقيق

(بند ٥٧)

قضاة تحقيق الدعاوى الابتدائية هم بالنسبة لوظائف الضبطية الحاكمية تحت
ملاحظة وكيل الملك العمومى بالمحكمة الكبرى المسماة بمحكمة الولاية
راجع بند ٢٧٩ وبند ٢٨٩ من هذا القانون

(بند ٥٨)

إذا لم يكن فى البندر غير قاض واحد لتحقيق الدعاوى الابتدائية واعتذر

هذا القاضي بمرض أو بعذر آخر يمنعه عن مباشرة خدمته فعلى محكمة القسم أن تعين أحد أعضائه مجلسه للقيام مقامه في تأدية وظيفته

(الفصل الثاني)

في وظائف قاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية
(البيان الأول في الجفج الفورية)

* (بند ٥٩) *

لقاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية في جميع أحوال الجفج الفورية أن يجري بنفسه جميع الأعمال المختصة بوكيل الملك على حسب الأصول المقررة في باب وكلاء الملك ونوابهم ولا مانع لقاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية من طلب حضور وكيل الملك فوراً في الأعمال المذكورة في الباب المذكور راجع بند ٣٣ وما بعده وبند ٤١ وبند ٦٣ من هذا القانون

* (بند ٦٠) *

إذا تحققت حالة الجفج الفورية وأحال وكيل الملك الأوراق على عهدة قاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية وجب عليه أن يباشر فوراً رؤية القضية وله إعادة استئناف الأعمال والبناء على ما لم يتم فيها ما يظهر له أنه غير مستوف راجع بند ٣٢ وما بعده و ٤١ وما بعده من هذا القانون

(البيان الثاني في التحقيق)

(الفصل الأول)

(في ذكر أحكام عمومية)

* (بند ٦١) *

فيما عدا جميع الجفج المسماة فورية لا يباشر قاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية أي عمل في التحقيق ولا طالب دعوى ما لم يشهروا وكيل الملك بذلك ولو وكيل الملك أن يطالب منه جميع ما شاء من الإفادات اللازمة في أي وقت ولو في أثناء التحقيق انما عليه أن يعيد إليه أوراق التحقيق بعد مضي أربع وعشرين ساعة وبسوغ أقاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية أن يحجز عند الاقتضاء

علم طلب بالحضور وصحبة رافعه بل وله ايداعه في الحبس ولا يشترط تقديم تقرير
من وكيل الملك على هذين الأمرين

(بند ٦٤)

اذا انتقل قاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية الى محل الواقعة فلا بد أن
يكون معه دائماً وكيل الملك وكاتب المحكمة راجع بند ٥٩ من هذا
القانون

(الفصل الثاني)

(في الشكايات والتظلمات)

(بند ٦٣)

كل من يرى أنه حصل له ضرر بجناية أو جنحة فله أن يتشكى ويطلب من
خصمه حقه امام قاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية بالمحل الذي وقعت
فيه الجناية أو الجنحة أو بمحل إقامة ذى الشبهة أو بالمحل الذى يمكن وجوده
فيه راجع بند ٦٥ وما بعده و ٦٩ وما بعده و ٣٥٩ من هذا القانون

(بند ٦٤)

الشكايات التى ترفع الى وكيل الملك يبعث بهامع خلاصة رأيه الى قاضي
تحقيق الدعاوى الابتدائية والشكايات التى تعرض على موظفى الضبطية
الحاكمية المساعدين يبعثون بها الى وكيل الملك فيوجه بهامع خلاصة رأيه
الى قاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية أيضاً

ولا مانع لمن حصل له الضرر في المواد المرفوعة الى ضبطية التأديب أى الى
قاضي الخط أن يرفع شكواه من أول وهلة الى محكمة القسم التى هى محكمة
تعزير على الوجه الآتى بيانه راجع بند ١٨٢ وما بعده من هذا القانون

(بند ٦٥)

أحكام بند ٣١ المتعلقة بتبليغ خبر المذنب تنطبق أيضاً على الشكايات
فهو ما شتر كان في الاحكام

(بند ٦٦)

كل متشكك لا يعتبر مدعياً في الحقوق الشخصية ما لم يعلن الخصومة صراحة

في تقرير التشكي أو في تقرير آخر بعده ولا بد أن يبين في أحدهما موضوع الخصومة وما ترتب عليها من الخسارات وله اسقاط حقوقه قبل أربع وعشرين ساعة وفي هذه الحالة لا يكون ملزوما بالمصاريف بعد الاشعار لكن للمتهم أن يطلب قيمة ضرره من صدرت منه في حق هذه الشكوى راجع بند ٦٣ من هذا القانون

(بند ٦٧)

يمكن اعتبار كل متشك مدعى في الحقوق الشخصية بكل من أنواع الخصومة الى أن تنتهي المحاورات المتعلقة بها ~~التي~~ لا يجوز في أي حالة بعد فصل القضاء الاعتداد باسقاط دعواه ولو كان ذلك قد صدر منه قبل أربع وعشرين ساعة من تاريخ تقريره بأنه يعتبر مدعى في الحقوق الشخصية راجع بند ٣٥٩ من هذا القانون

(بند ٦٨)

لكل مدع غير مقيم في القسم الجاري فيه التحقيق عليه أن يجتاز له فيه موطنه لم بالتأشير عليه في ديوان المحكمة فان قصر في ذلك فلا تقبل منه معارضة ولا دفع في صورة ما اذا لم يشهر من طرف المحكمة في الآجال الممينة لذلك راجع بند ١١٦ و ١٨٧ و ٥٣٥ من هذا القانون

(بند ٦٩)

في حالة ما اذا كان قاضي التحقيق الذي رفعت اليه الشكوى ليس قاضي المحل الذي وقعت فيه الجناية أو الجنحة ولا قاضي محل ذي الشبهة ولا قاضي المحل الذي يمكن وجوده به يجب على هذا القاضي أن يحيل التشكي على قاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية التي من خصائصه الحكم فيها راجع بند ٦٣ من هذا القانون

(بند ٧٠)

على قاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية الذي من خصائصه الحكم في هذا التشكي أن يامر بتوصيل تقاريرها الى وكيل الملك ليحضر فيه ما يلزم

(الفصل الثالث)

(في سماع الشهود)

* (بند ٧١) *

يحظر قاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية من طرفه للحضور بين يديه اعلام طلب للالتماس المستشهد بهم في تقرير التبليغ أو التشكي الصادر من وكيل الملك أو غيره للوقوف على حقيقة الجناية أو الجفنة أو على القرائن والاحوال راجع بند ٧٤ وما بعده وبند ٥١ من هذا القانون

* (بند ٧٢) *

والذي يحضر الشهود محضر من المحكمة أو من مدوب من العسكرية بطلب وكيل الملك راجع بند ١٧ و ٣٢٤ من هذا القانون

* (بند ٧٣) *

يسمع قاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية مع كاتبه شهادة الشهود كل واحد منهم على حدة وبدون حضور المتهم راجع بند ٦٢ و ٣٢٢ وما بعده و ٥١٠ من هذا القانون

* (بند ٧٤) *

هؤلاء الشهود يبرزون قبل استماعهم ماتحززلهم من اعلام الطلب لأجل أداء الشهادة ويذكر ذلك في التقرير راجع بند ٧٧ وبند ٣٢٤ من هذا القانون

* (بند ٧٥) *

يستخلف الشهود بأنهم لا ينصرفون عن قول الحق ولا ينطقون بسواه فيسألهم قاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية عن أسمائهم وألقابهم وأعمارهم وأحوالهم وصناعاتهم ومواطنهم وهل هم من خدم الاخصام أو من أقاربهم أم لا وعن درجة قرابتهم لهم ان كانوا من الأقارب ويذكر في التقرير أسئلتهم وأجوبتهم راجع بند ٣٣ وبند ٧٧ وبند ١٥٥ و ٣١٧ و ٣٢٤ وما بعده من هذا القانون

* (بند ٧٦) *

يضع امضاه على الشهادة كل من القاضي وكاتبه والشاهد بعد أن تتلى عليه ويصدق عليها فان امتنع هذا الشاهد من وضع امضائه أو كان لا يعرف

الكتابة منه على ذلك في التقرير ويجب على كل من القاضى وكاتبه أن يضع
علامته على كل صحيفة من أوراق التحقيق

(بند ٧٧)

يجب العمل بموجب الرسوم المقررة في البنود الثلاثة السابقة فان قصر
في ذلك كاتب المحكمة دفع غرامة مقدارها خمسون فرنكا ور بما أدى ذلك
ان لزم الحال الى التداعى مع قاضى تحقيق الدعاوى الابتدائية راجع بند
١٦٤ من هذا القانون

(بند ٧٨)

لا تجوز الكتابة بين السطور وأما الشطوب والتخارج فيصدق عليهم أو يعضها
قاضى تحقيق الدعاوى الابتدائية وكاتب المحكمة والشاهد والافيعام لولن
بما في البند السابق ولا تعتبر الكتابة المخرجة بين السطور ولا تعتبر الشطوب
والتخارج على الهامش بلامصدق وتكون كالأشياء

(بند ٧٩)

يجوز سماع قول الذكور والانات الذين لم يبلغوا من العمر خمس عشرة سنة
لمجرد الاستدلال والاستئناس بدون تحليلهم

(بند ٨٠)

يجب على كل من طلب الشهادة أن يحضر بنفسه مما يعلم الطالب المختر له والا
جبره على ذلك قاضى تحقيق الدعاوى الابتدائية وحكم عليه بناء على تقرير
وكيل الملك بغرامة لا تزيد على مائة فرنك وذلك بلا شرط ولا مهلة ولا
مرافعة الى محكمة عليا وله أيضا أن يقبض على من تأخر عن الحضور بنفسه
بالقوة الجبرية لاداء شهادته راجع بند ٨٤ و ٨٦ و ٩٢ و ١٥٧ وما
بعده و ٣٥٤ وما بعده و ٥١٠ وما بعده

(بند ٨١)

الشاهد الذى يحكم عليه بالتعزيم عند تصديره عن الحضور عملا بأول علم
طالب مختر له اذا أبدى عند حضوره بعلم الطالب الثانى اعذارا مقبولة أمام
قاضى تحقيق الدعاوى الابتدائية من تأخره عوفى من التعزيم بناء على
تصديق وكيل الملك

(بند ٨٢)

إذا طلب الشاهد شيئاً في نظيره تعطيله عين له قاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية ما يعطى له

(بند ٨٣)

إذا علم من كشف الطبيب أنه يتعذر على الشهود الحضور عملاً بإعلام الطلب المحررة إليهم وجب على قاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية أن ينتقل إلى موطنهم إن كانوا مقيمين بالخط الذي فيه موطنه فإن كان هؤلاء الشهود متوطنين خارج الخط فله أن يأذن لقاضي الخط الذي فيه موطنهم أن يستجوبهم ويأخذ منهم شهادتهم فيبعث إليهم استمارة عما يلزم من الحوادث التي يشهدون عليها

(بند ٨٤)

إذا كان الشهود متوطنين خارج قسم قاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية جاز له أن يطلب من قاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية المقيم في القسم الذي به موطنهم أن ينتقل إليهم ليأخذ شهاداتهم فإن لم يكن هؤلاء الشهود متوطنين في خط قاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية المنسوب لذلك فله أن يأذن لقاضي خط المحل الذي يكون به موطنهم بأخذ شهادتهم حسبما تقدم في البند السابق راجع بند ٣٠٣ و ٤٣١ من هذا القانون

(بند ٨٥)

القاضي الذي أخذ الشهادات بموجب بند ٨٣ و ٨٤ يبعث بهم مأمورة مختومة إلى قاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية بالمحكمة المباشرة لتحقيق القضية

(بند ٨٦)

إذا تبين أن عذر الشاهد الذي انتقل القاضي إليه كما تقرر في البنود الثلاثة المتقدمة غير كافٍ لمنعه عن الحضور بعلم الطلب المحرر له فالقاضي يحضر أمراً بحسبه هو والطبيب الذي حرر الكشف المذكور آنفاً والجزء المرتب على ذلك يحكم به قاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية المقيم به هذا الطرف بناء على

طلب وكيل الملك كما هو مبين بالصورة المقررة في بند ٨٠ راجع بند ٩٥
من هذا القانون

(الفصل الرابع)

* (في بيان ما يستدل به على ارتكاب الذنب من الاوراق المكتوبة المقيدة
للإتقين والسندات والبراهين) *

* (بند ٨٧) *

ينتقل رسم قاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية الى محل الواقعة ان طلب
لذلك وله أيضا ان ينتقل من تلقاء نفسه الى موطن ذى الشبهة ليقتس فيه
على الاوراق والسندات وعلى جميع الاشياء التى يرى أن لها فائدة في ظهور
الحقيقة راجع بند ٣٦ وما بعده و ٦٢ وما بعده و ٨٩ من هذا
القانون

* (بند ٨٨) *

يسوغ لقاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية أن ينتقل أيضا الى الاماكن
الآخر التى يغلب على ظنه أن فيها أشياء مخبأة مما ذكر في البند السابق

* (بند ٨٩) *

الاعكام المذكورة في بند ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ بخصوص ضبط
الاشياء التى لو كمل الملك التفتيش عليها فى حال فورية الجنتحة يجرى نظيرها
بمعرفه قاضى تحقيق الدعاوى الابتدائية

* (بند ٩٠) *

اذا كانت الاوراق والسندات والموجودات التى يلزم التفتيش عليها
خارج قسم قاضى تحقيق الدعاوى الابتدائية فله أن يطلب من قاضى تحقيق
الدعاوى الابتدائية المقيم بالمحل الذى يمكن وجودها به أن يباشر العمليات
المذكورة فى البنود السابقة راجع بند ٨٣ وما بعده و بند ١٠٣ و ١٠٤
من هذا القانون

(الباب السابع)

فيما يتعلق ببيع الام طلب الحضور والاستدعاء فى المجلس واستصحاب

المطلوب والقبض عليه في محل ما يكون حبسه

* (بند ٩١) *

إذا كان ذو الشهادة موطناً وكان نوع ارتكابه لا يستوجب غير عقوبة تأديبية جاز للقاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية أن يحزر له مجرد علم طالب بالحضور أن تحسن ذلك لديه فإن اتضح له بعد استجوابه ما يقوى عنده الشهادة فعليه أن يأمر في حقه من التشديدات ما يلائم فإن قصر ذو الشهادة عن الحضور بموجب علم الطالب المذكور للقاضي المذكور أن يأمر المندوب باستصحابه قهراً عنه وبمثل ذلك يأمر أيضاً بكل شخص اشتبه في ارتكابه بجنحة تستوجب عقوبة بدنية مؤلمة أو مدنية راجع بند ٤٠ وبند ٦١ وبند ٩٢ و٩٥ وما بعده من هذا القانون وبند ١٢١ وبند ١٢٩ وما بعده من قانون الحدود والعقوبات

* (بند ٩٢) *

يسوغ أيضاً القاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية المذكور أن يطلب أيضاً بطريق القهر والخباء الشهود الذين يقصرون عن الحضور عملاً بما تحترق لهم من اعلام الطالب حسبما ذكر في بند ٨٠ وله أيضاً أن يحكم بتغريمهم كما هو مبين في ذلك البند

* (بند ٩٣) *

ويجب على قاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية في حالة تعذر بر علم الطالب بالحضور وللشهادة أمام القاضي أن يستجوب على الفور بخلاف ما إذا كان في حالة تعذر بر علم الطالب بالطلب والاستصحاب فإن الاستجواب يكون قبل مضي أربع وعشرين ساعة لا غير راجع بند ٤٠ و ١٠٣ من هذا القانون

* (بند ٩٤) *

للقاضي بعد استجواب ذي الشهادة أن يحزر علم طلب بالاستيذاء في الحبس ويسوغ له في أثناء التحقيق بناء على قرارات وكيل الملك الموافقة مهما كان نوع الشهادة أن يأمر بإبطال علم طلب بالاستيذاء بالحبس ويفرج عنه بشرط أن يحضر ذو الشهادة في جميع مجالس التحقيق لأجراء الحكم عليه بمجرد طلبه

ولا تجوز اطاعة بطريق المعارضة في الامر بالاخراج عنه ولقاضي تحقيق
الدعوى الابتدائية أيضا بعد سماع ذي الشبهة ووكيل الملك أن يأمر
بالحبس على الوجه الآتي بيانه اذا استوجبت الواقعة ترتيب عقوبة بدنية
مؤلمة أو مدنية أو ترتيب الجزاء بحبس تأديبي راجع بند ٩٥ وما بعده
من هذا القانون

(بند ٩٥)

اعلام الطالب بالحضور والجلب والاستيذان في الحبس يعضها القاضي المحرر
لها ويختتمها بخاتمه ويكتب فيها اسم ذي الشبهة أو يذكرها ببعض أوصافه
المميزة له أتم تمييز راجع بند ١١٢ و ١١٧ من هذا القانون

(بند ٩٦)

تجب ملاحظة الرسوم المذكورة عند تحرير علم الطالب بحبس ذي الشبهة
وتذكر فيه أيضا الواقعة التي استوجبت تحريره مع نص القانون الذي
يتضمن أن هذه الواقعة تعد جنائية أو جنحة راجع بند ١١٢ من هذا
القانون

(بند ٩٧)

تسلم اعلام طلب الحضور والاستصحاب والاستيذان في الحبس والقبض على
المطلوب لحبسه لمخضر ولو احده من أعوان القوة العسكرية ليطلع عليها اذا
الشبهة ويسلم نسخة منها ولا بد من اطلاع ذي الشبهة على علم الطالب
بالحبس ولو كان محبوسا قبل تحريره وتسليمه نسخة منه راجع بند
١٠٥ و ١٠٩ و ١١٢ من هذا القانون

(بند ٩٨)

يجرى العمل باعلام الطالب بالجلب صحبة رافعه والحضور والاستيذان
في الحبس والحبس في كافة جهات المملكة
فان وجد ذو الشبهة خارج قسم الضابط الذي مدر منه الامر بتحرير علم
طلب بالاستيذان في الحبس أو بالحبس وجب احضاره امام قاضي الخط
الذي وجد فيه أو نائبه وعند عدم وجوده امام شيخ الناحية أو نائبه
أو امام معاون ضبطية محل الواقعة فيكتب على علم الطالب المذكور

شرحاً بخطه نظره ولا يمنع من تنفيذ مضمونه راجع بند ١٠٠ و ١٠٧
من هذا القانون

(بند ٩٩)

إذا امتنع ذو الشبهة عن الانقياد لمضمون علم طالب الجلب بحجة رافعه
أو أظهر أنه مستعد للانقياد وأخذ في الفرار يلزم القبض عليه وضبطه
ولحامل علم طالب الجلب أن يستعين عند الاقتضاء بالقوة الجبرية الموجودة
في أقرب محل إليه وعلى هذه القوة أن لا تتأخر عن اسعافه على حسب
الطلب الذي اشقل عليه علم طالب الجلب راجع بند ٢٥ و ١٠٧ وما بعده
من هذا القانون

(بند ١٠٠)

إذا وجد ذو الشبهة بعد مضي يومين من تحرير علم الطالب بحجبه خارج قسم
الضابط الذي صدر منه الأمر بحجبه وكان وجوده على مسافة تزيد على خمسين
ألف متر بالبعد عن موطن هذا الضابط فلا يجوز جبر ذي الشبهة المذكور
على الانقياد لما في علم الطالب السابق وإنما يجب على وكيل الملك المقيم
بالقسم الذي وجد فيه أن أحضره أمامه أن يأمر في علم طالب باستيداعه
في الحبس وعلى النجبان الامتثال لأن يجب به في دار الحبس ويجب تنفيذ
علم طالب الجلب تنفيذاً تاماً في حالة ما إذا كان مع ذي الشبهة أشياء أو أوراق
أو آلات تدل على أنه فاعل أو مشارك لغيره في الجريمة التي استوجبت البحث
عنه مهما كانت مدة هذا البحث وبعد المكان الذي وجد به راجع بند ٦٠٣
وما بعده و ٦٠٨ من هذا القانون

(بند ١٠١)

يجب على وكيل الملك ألا أمر بالاستيداع في الحبس أن يخبر به الضابط الذي
حرر علم الطالب بالجلب ويرسل إليه ما تحرر في شأنه من المحاضر في ظرف أربع
وعشرين ساعة

(بند ١٠٢)

الضابط الذي صدر منه أمر علم الطالب بالجلب وبعثت إليه الأوراق يوجه
بالجميع في الاجل المذكور إلى قاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية المنوط

بالاجراء فيعمل بموجب ما تقر من الاحكام في بند ٩٠

(بند ١٠٣)

يجب على قاضى تحقيق الدعاوى الابدائية المنوط بنظر الدعوى مباشرة أو بالاحالة حسبما سبق في بند ٩٠ أن يرسل الاوراق والكشف والافادات المتعلقة بالجنحة داخل ظرف محتوم الى قاضى تحقيق الدعاوى الابدائية المقيم بالمحل الذى يوجد به ذوالشبهة لاجل استنطاقه واستجوابه وبعد ذلك تعود جميع الاوراق مع تقرير الاستنطاق الى قاضى تحقيق الدعاوى الابدائية المنوط بنظر القضية

(بند ١٠٤)

اذا كان القاضى المنوط بنظر الدعوى يحترق في اثناء التحقيق علم طلب بالحبس جازله أن يذكر فيه ان ذال الشبهة ينتقل الى دار الحبس في المحل الجارى به التحقيق فان لم يذكر ذلك النقل في علم الطلب المحترق بالحبس لزم القاؤه بدار الحبس في القسم الذى يوجد به الى أن يحكم قاضى تحقيق الدعاوى الابدائية بما يلزم حسبما هو مقر من الاحكام في بند ١٢٧ وما بعده الى ١٣٣ الائية راجع بند ٦٠٣ وما بعده و ٦٠٨ من هذا القانون

(بند ١٠٥)

اذا تعذر وجود ذى الشبهة الذى تحرره لم الطلب بحجابه صحة رافعه لزم أن يطالع عليه شيخ الناحية أو نائبه أو معاون الضبطية الموجود بالناحية التى يوجد فيها محل اقامته وعلى هذا الشيخ أو نائبه أو معاون الضبطية أن يكتب على نسخة العلم المذكور ثم حاكمها بنحطه نظر راجع بند ٩٦ وبند ٩٧ من هذا القانون

(بند ١٠٦)

يجب على كل ضابط قوة جبرية بل وعلى كل شخص أن يعقبض على ذى الشبهة حال تلبسه بالذنب أو مباشرة له سواء كان متبوعا بصياح العامة من خلقه أو فيما كان في حكم التلبس بالذنب ويوصله الى وكيل المالبدون احتياج الى تحريره علم طلب بحجابه اذا كانت الجناية أو الجنحة تستوجب

الجزء بقوبة بدنية مؤالة أو مدنية راجع بند ٤٠ وما بعده من
هذا القانون

(بند ١٠٧)

عند اطلاع السجناء على علم الطالب بالاستيداع في الحبس يؤخذ ذو الشبهة
ويوضع في دار السجن القريبة من محكمة التعزيز ويعد على السجناء للمحضر
أولاً ضابط المنوط بأجراء ما في علم الطالب علم خبر بوضع السجناء على ذي
الشبهة راجع بند ٩٥ و ٩٨ و ١١١ و ٦٠٢ وما بعده و ٦٠٨
من هذا القانون

(بند ١٠٨)

يجب أن يكون المأمور المنوط بأجراء ما في علم الطالب المحرر بالاستيداع
في الحبس أو بالقبض على المطالب وضبطه مصححاً بقوة عسكرية كافية
لكي لا يتيسر لذى الشبهة الخلاص مما يستحقه من العقاب وهذه القوة
العسكرية يأخذها من أقرب جهة إلى الناحية التي يلزم بها إجراء ما في علم
الطالب المحرر بالحبس أو بالاستيداع في الحبس وهي ملزمة بالانقياد لمضمر
ما في علم الطالب الذي بعث به إلى ضابط هذه القوة العسكرية راجع بند ٢٥
و ٩٩ و ٦١٧ من هذا القانون

(بند ١٠٩)

إذا لم يتيسر القبض على ذي الشبهة يتحرر له علم طالب بالقبض عليه ويرسل
إلى آخر مسكن له ويتحرر ضرورة تقرير البحث عليه ويكون تحريره بحضور
اثنين من أقرب جيران ذي الشبهة ممن يتيسر وجودهم حامل علم الطالب
بالقبض عليه فيحضران ويضع كل منهما ماعلامته عليه فإن لم يكن له ما
دراية بالكافة أو امتنع أحد منهما ماعنه عليه في هذا المضر مع ذكر ما وقع
من الاستعلامات في شأن البحث عنه ثم يلقى حامل علم الطالب بالقبض من
قاضى الخط أو نائبه أو من شيخ الناحية أو نائبه أو من معاون الضبطية
أن يكتب شرحاً على تقريره بخطه نظراً ويساه نسخة منه
وبعد ذلك يبعث بكل من علم طالب الحبس والمضمر إلى باشا كاتب المحكمة
راجع بند ١١١ من هذا القانون

* (بند ١١٠) *

ذوالشبهة الذي يحصل القبض عليه علم الطالب بالقبض عليه
أو الاستيداع في الحبس يرسل بلامهلة الى دار السجن المعينة في علم الطالب
راجع بند ٦٣ و ٦٠٨ وما بعده من هذا القانون

* (بند ١١١) *

المأمور المنوط بإجراء ما في علم طلب الحبس أو الاستيداع في الحبس يسلم ذا
الشبهة الى سجن دار السجن ويأخذ منه سند باستلامه بحيث يكون ذلك
جاري على حسب ما تقر من الرسوم في بند ١٠٧ ثم يوجه الى كاتب محكمة
التعزير الاوراق المتعلقة بالقبض على ذى الشبهة ويأخذهم اسند استلام
ومتى أخذ السندين المذكورين يطلع عليهم ما في طرف أربع وعشرين
ساعة قاضى تحقيق الدعاوى الابتدائية فيكتب على كل واحد منهما
شرحاً بخطه نظر وبؤرخه ويعضيه

* (بند ١١٢) *

يعاقب كاتب المحكمة على ترك أدنى شيء من شروط اعلام طلب الحضور
والاستيداع في الحبس والجلب صحبة رافعه والقبض على المطلوب حضوره
وحبسه بدفع غرامة مقدارها خمسون فرنكاً لا أقل بل ويوقظ عند الاقتضاء
كل من قاضى تحقيق الدعاوى الابتدائية ووكيل الملك بل وتقام الدعاوى
عليهم ما في ذلك عند ترتب السقامة راجع بند ٩٥ وما بعده من هذا
القانون

(الباب الثامن)

* (فيما يتعلق بالافراج عن المحبوس بالضمان وقتياً) *

* (بند ١١٣) *

لايسوغ الافراج وقتياً عن ذى الشبهة من الحبس اذا كان مضطرباً بالشبهة
يستوجب الجزاء بعقوبة بدنية مؤلمة أو مدنية

* (بند ١١٤) *

اذا كانت الواقعة لا تستوجب الجزاء بعقوبة بدنية مؤلمة أو مدنية بل بعقوبة

تأديبية تقريرية فقط جازا لقاضي تحقيق الدعوى الابتدائية بناء على ما في
قانون ١٧ يوليه سنة ١٨٥٦ مسيحية وعلى طالب ذى الشبهة وقرارات
وكيل الملك أن يأمر بالافراج عن ذى الشبهة المستودع وقتيا في الحبس
بضمان ضامن عارم مقتدر بشرط أنه يحضر في أوقات تحقيق الدعوى وفي
تنفيذ الحكم بمجرد طلبه

ولامانع من الاستدعاء بالافراج عن المحبوس وقتيا بضمان في أى وقت من
أوقات إقامة الدعوى راجع بند ١١٨ من هذا القانون
(بند ١١٥)

لا يجوز في أى حالة من الأحوال الافراج عن الهمل والمجرمين وقتيا من
الحبس وكذلك الفارين للتخلص من الحكم عليهم - لا يجوز الافراج عنهم
وقتيا

(بند ١١٦)

الاستدعاء بالافراج من الحبس وقتيا يشعر به المدعى في الحقوق الشخصية
بموطنه الأصلي أو المختار

(بند ١١٧)

يجب على وكيل الملك والمدعى في الحقوق الشخصية الذى أشعر بالضمان
رسعيا ان يناقض في اعتمادية الضامن ويساره ويلزم الاستيثاق في هذه
الضمانة بعقارات غير مرهونة تبلغ قيمتها مقدار ما ضمنه مرة ونصف هذا
ان كان الضامن يختار تعجيل استبداع المقدار المذكور نقد الصندوق
دصلحة تسجيل الاملاك راجع بند ١١٩ وما بعده من هذا القانون

(بند ١١٨)

ويجوز لذى الشبهة أن يضمن نفسه اما بوضع قيمة القدر المكفول به نقدا
واما باثبات اعتماد ضمانة بعقارات غير مرهونة تبلغ قيمتها مقدار الضمان
مرة ونصف امع مرعاته في كلتا الحالتين الشروط الاتية يسانها

(بند ١١٩)

لا يجوز أن يكون مبلغ الضمان أقل من خمسمائة فرنك فان كانت العقوبة
التأديبية حاصلة في آن واحد بحبس وتغريم ضعفه لا يزيد على خمسمائة

فرنك فلا يجوز أن يكون مبلغ الضمان أكثر من ضعف هذا التعریم فان ترتب على الخساسة للمدعی في الحقوق الشخصية وأمكن تقديرها بالنقد لزم أن يكون مبلغ الضمان عبارة عن ثلاثة أمثال قيمة الخسارة وتقدر ذلك من خصائص قاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية بحيث لا يتقص مبلغ الضمان في هذه الحالة عن خمسمائة فرنك راجع بند ١١٧ وبند ١٢١ من هذا القانون

* (بند ١٢٠) *

إذا قبلت ضمانات الضامن لزم أن يجزئ بنفسه وثيقة عليه اتمافي ورشة كتابة المحكمة وأما أمام كتاب موثقين ماذونين من طرفها وينص فيها على أن يدفع الى الصراف مقدار مبلغ الضمان اذا تعذر حضور ذي الشبهة ورضا الضامن بذلك يفيد ضمنا جواز حبسه عند عدم السداد وينبغي قبل الافراج عن ذي الشبهة وقتها أن يعطى للغريم في الحقوق الشخصية نسخة بصورة الاجراء قبل الافراج عن غريمه راجع بند ١١٤ و ١٢٢ من هذا القانون

* (بند ١٢١) *

تحفظ النقود الموضوعة بصندوق مصلحة تسجيل الامانات وقيمة العقارات الضامنة لتصرف بالاولوية والامتياز (أولا) في جبر الخسارات الناشئة عن الدعاوى المتعلقة بالحقوق الشخصية والمصاريف التي دفعها الغريم المذكور في الدعوى (وثانيا) في التعريعات وهذا كله غير ما يصرف بالاولوية للتخزينية الميربة في مقابلة المصاريف التي صرفتها في الخصومة العمومية في دعوى المدعی من طرف الحكومة واسل من وكيل الملك والغريم في الحقوق الشخصية أن يستوثق على العقارات المذكورة بالرهن الى صدور الحكم القطعي الا نهائي والوثيقة التي يأخذها كل منهما بحسب طلبه تعود على كل واحد منهما بالنفع

* (بند ١٢٢) *

إذا حل أجل أداء المبلغ المضمون أمر قاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية الضامن بتأديته بناء على طلب وكيل الملك أو التماس الغريم في الحقوق

الشخصية فان تأخر الضامن عن الاداء أقيمت عليه الدعوى بطلب وكيل الملك ومبادرة ناظر مصلحة التسجيل وجميع ما يتحصل من المبالغ يوضع في صندوق هذه المصلحة مع اجراء ما يلزم من غير أن يعود من ذلك ضرر على صندوق الغريم المذكور راجع بند ١٢٥ وما بعده

(بند ١٢٣)

يصدر من قاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية بالصورة المذكورة على حسب الطلبات السابقة الامر بمحبس من ضمن الشخص الذي تحت تجسس المحكومة وملاحظتها اذا حكم عليه بحكم غير قابل للنقض بسبب جنائية أو جنحة حدثت في اثناء المدة المعينة في وثيقة الضمان راجع بند ١٢٥ وما بعده من هذا القانون

(بند ١٢٤)

لا يجوز الافراج عن ذى الشبهة وقتيا بالضمان الا بعد أن ينتخب له موطنيا في المحل الذي توجد به محكمة التعزير ويفيد عنه بوثيقة مقيدة في ديوان هذه المحكمة

(بند ١٢٥)

وغير البحث عن الضامن الغارم والزامه عند عدم الوفاء فانه يقبض عليه ويجبس بصدد ورأمر بذلك من قاضي التحقيق

(بند ١٢٦)

المدعى عليه الذي أوجب بتمصيره تغريم ضامنه مرة لا يقبل منه بعد ذلك في أى حال من الاحوال التماس الافراج عنه من الحبس وقتيا بضمان ضامن

(الباب التاسع)

في تقارير قضاة تحقيق الدعاوى الابتدائية عند تمام التحقيق واستيفاء اقامة الدعوى

(بند ١٢٧)

بمجرد فصل القضية وانتهائها يبعث بأوراقها قاضي تحقيق الدعاوى

الابتدائية الى وكيل الملك فيستنبط منها ما يوجه به اليه من الخصومة وطلب
الحكم على ذى الشبهة بشرط أن لا يآخر ذلك عنده هذا الوكيل أكثر من
ثلاثة أيام

* (بند ١٢٨) *

اذا تراءى لمقاضى تحقيق الدعاوى الابتدائية أن الواقعة ليست جنائية
ولا جنحة ولا قباحة أو أنهم لا تستوجب تذيب ذى الشبهة فله أن يبين بامر
يصدر منه أنه لا وجه لاقامة الدعاوى عليه ويفرج عن ذى الشبهة أن
كان محبوسا

* (بند ١٢٩) *

اذا رأى أن الواقعة ليست الا مجرد قباحة بعث بذى الشبهة الى محكمة
التأديب وأمر بالاخراج عنه ان كان محبوسا
وهذا من غير أن يعود من الاحكام المقررة في هذا البند والذي قبله خسارة
على المدعى في الحقوق الشخصية أو المدعى من طرف الحكومة فانه يدفع
هذه الخسارات كما سيأتى بيان ذلك مفصلا

* (بند ١٣٠) *

اذا كان نوع الجنحة يستوجب الجزاء بالعقوبات التأديبية بعث قاضى
تحقيق الدعاوى الابتدائية بالمجنوح الى محكمة التأديب
فان استوجبت الجنحة في هذه الحالة الجزاء بعقوبة الحبس وكان المجنوح
مسجونا لازم القاؤه في السجن وقتما راجع بند ١٧٩ وما بعده من هذا
القانون

* (بند ١٣١) *

اذا كانت الجنحة لا تستوجب الجزاء بعقوبة الحبس أفرج عن ذى الشبهة
بشرط أن يحضر في اليوم المعين أمام المحكمة التى من خصائصها الحكم
في ذلك راجع بند ١٣٥ من هذا القانون

* (بند ١٣٢) *

يجب على وكيل الملك في جميع أحوال حالة القضية اما على الضبطية
بالنواحي البلدية أو على محكمة التأديب أن يبعث في ظرف ثمان وأربعين
ساعة فنادون ذلك الى باشكاتب المحكمة التى من خصائصها اجراء الحكم

جميع الاوراق بعد التأشير عليها
وعليه في حالة الاحالة على محكمة التأديب أن يأمر في المدة المذكورة
بتحضير ذى الشبهة في أقرب المجالس المنعقدة مع مراعاة الآجال المحددة
في بند ١٨٤

(بند ١٣٣)

اذا ظهر لقاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية أن تنوع الجنحة يستوجب
الجزاء العقوبة بدنية مؤلمة أو مدنية وأن تهمة ذى الشبهة مثبتة أمر بأن
أوراق التحقيق والمحضر الدال على موضوع الجنحة وقائمة بيان الاوراق
المتعلقة بالثبوت يبعثها فوراً وكيل الملك الى وكيل الملك العمومي بالمحكمة
الكبرى ليحضر مقتضاها بالنسبة الموضحة في باب صحة اسناد التهمة
وتحفظ الاوراق المتعلقة بالثبوت في محكمة التحقيق الا في الاحوال
المذكورة في بندي ٢١٢ و ٢٩١ و راجع بند ٢١٧ وما بعده وبند
٢٢٨ من هذا القانون

(بند ١٣٤)

علم الطالب المحرر لذى الشبهة بحبسه أو باستيداعه في الحبس يبقى اجراءه
على ما هو عليه في الحالة المذكورة في بند ١٣٣ الى أن يصدر الحكم من
المحكمة الكبرى

وتتخذ الاوامر الصادرة من قضاة تحقيق الدعاوى الابتدائية حسبما تقر
من الاحكام في بند ١٢٨ وما بعده الى ١٣٣ عقب العريضة المقدمة
من وكيل الملك في شأنه وتكون مشتملة على اسم ذى الشبهة واقبه وعمره
ومحل ولادته وموطنه وصناعته وملخص الدعوى وبيان نوع التهمة المرمي
بها بحسب القانون والتعصير مع وجود شبهات كافية لثبوتها أو عدمه

(بند ١٣٥)

يجوز لوكيل الملك في جميع الاحوال مناقضة أوامر قاضي تحقيق الدعاوى
الابتدائية

ويجوز لادعى في الحقوق الشخصية أن يناقض ايضا في الاحكام الصادرة
في الاحوال المنصوص عليها في بندي ١١٤ و ١٢٨ و ١٢٩ و ١٣١

٥٣٩ من هذا القانون وفي كل حكم يعود منه الضرر عليه في حقوقه ولا يجوز لذي الشبهة المناقضة الا في الاحكام الصادرة بمقتضى بند ١١٤ وفي الاحوال الاتية في بند ٥٣٩

وتحصل المناقضة في حق ما يصدر من وكيل الملك في ظرف أربع وعشرين ساعة تمضي من يوم صدور الحكم وفي شأن المدعى في الحقوق الشخصية وذى الشبهة الذى لم يكن محبوسا من يوم اشعاره - ما بالاعلان في الموطن المختار بالمحل الذى توجد فيه المحكمة بالناحية وفي شأن ذى الشبهة المحبوس من تاريخ وصول اشعار الحكم اليه من كاتب المحكمة ويجب الاعلان بالاحكام المذكورة آنفا في ظرف أربع وعشرين ساعة تمضي من تاريخ الحكم

وتحصل المناقضة أمام فرقة صحة اسماء النعمة بالمحكمة الكبرى وعليها أن تحكم في ذلك قبل كل شئ

وتحال الاوراق بالكمية المتقدمة في بند ١٣٦ وبند ١٣٣ ويمكث ذوا الشبهة في الحبس الى أن يصدر الحكم في المناقضة وعلى كل لا يفرج عنه الا بعد انقضاء أجل المناقضة ولو كمل الملك العمومي بالمحكمة الكبرى أن يناقض في جميع الاحوال

ويجب عليه أن يشـعر بعارضته في ظرف الايام العشرة التالية لحكم قاضى تحقيق الدعاوى الابتدائية

والحكم الصادر بالاخراج عن ذى الشبهة يتقدم وقتا

(بند ١٣٦)

اذا حصلت مناقضة من المدعى في الحقوق الشخصية ولم يظهر له حق فيها حكم عليه بدفع التظمينات التى يستحقها ذوا الشبهة راجع بند ٣٦٨ من هذا القانون

(المقالة الثانية)

(فيما يتعلق بالقضاء وأحكامه)

(الكتاب الاول)

* (في محاكم الضبطية) *

(الباب الاول)

* (في محاكم التأديب) *

* (بند ١٣٧) *

بعد من قبيل القبايات كل فعل يستوجب عقوبة قضى ما تقر من الاحكام في المقالة الرابعة من قانون الحدود والجنايات اما تغريم قدره ١٥ فرنكا غادونه واما حبس مدته خمسة ايام غادونه سواء كان ذلك مصحوبا بضبط الاشياء المقبوضة ايا ما كانت قيمتها و اضافتها الجانب الميرى أولا

* (بند ١٣٨) *

الحكم في القبايات من خصائص قاضي الخط وشيخ الناحية على حسب الاصول والتفاصيل الآتية

(الفصل الاول)

في تحكيم قاضي الخط في القبايات مع أن أصل موضوع وظيفة المصالحات

* (بند ١٣٩) *

من خصائص قضاة الاخطا الحكم بلامشاركة في المواد الآتية وهي

(أولا) القبايات الواقعة في جميع جهات بندر الخط

(ثانيا) القبايات الواقعة في باقي نواحي القسم اذا كانت صادرة من أناس

ايست لهم موطن أو ليسوا من أهل الناحية أو اذا لم يكن لأشهود المزمعين

تأدية الشهادة فيها محل إقامة أو أنهم لم يكونوا حاضرين فيها هذا في غير

أحوال القبض على المذنبين عند التلبس بالذنب

(ثالثا) القبايات التي بها يطلب المدعى في تضميناته مبلغا غير معين أو مبلغا

يزيد على ١٥ فرنكا

(رابعا) القبايات المتعلقة بالاورمان التي تقام الدعوى عليهم بطالب

الاهالي

(خامسا) المشافهة بالنسبة والسب

(سادسا) القبايات المتعلقة بتنظيمات الضبطية فيما يخص الاعلانات والاخبار
ومبيع المؤلفات وتوزيعها والكتب والصور المخالفة للاخلاق
والاداب

(سابعا) الدعاوى المقامة على الاشخاص الذين صنعتهم العرافة وادعاء
الاخبار بالمغيبات وتعبير الرؤيا

* (بند ١٤٠) *

ما يستوى فيه قضاة الاخطا ومشايخ النواحي رؤية قضايا القبايات
الاخر الواقعة في أقسامهم راجع بند ١٦٦ وما بعده من هذا
القانون

* (بند ١٤١) *

في الناحية التي ليس فيها غير قاضي الخط وخالية عن ضابط حاكم يحكم هذا
القاضي وحده في القضايا المتعلقة بمحكمة أمّا المواد المتعلقة بالضبط
والربط فيقوم بأدائها فيما يخص التأديب والتربية كتاب محكمة الخط
والمحضرون

* (بند ١٤٢) *

وفي النواحي المنقسمة الى قضاين للمصالحات أو أكثر من ذلك يتولى
خدمة محكمة الضبطية كل واحد من قضاة الاخطا بالمناوبة ويكون
الاتجاه بالاقدم فالاقدم وفي هذه الحالة يترتب كاتب مخصوص لمحكمة
التأديب والتربية

* (بند ١٤٣) *

يجوز أيضا في حالة البند السابق أن يكون للضبطية قلمان لرؤية الدعاوى
يتعين للحكم في كل منهما واحد من قضاة الاخطا ويكون كاتب المحكمة
مرفوقا بكاتب آخر لمساعدته

* (بند ١٤٤) *

يؤدى وظائف وكيل الملك فيما يخص حوادث الضبطية معاون الضبطية
المقيم بالمحل الذي توجد به المحكمة فان اعتذر المعاون المذكور بمذرع صحيح
منعه عن أدائها أو كان لا يوجد بالناحية معاون وضبطية قام بتأديتها شيخ

تلك المناحية أو نائبه

فان وجد في المناحية عدة من معاوين الضبطية ساغ لو كيل الملك العمومي
بالمحكمة الكبرى أن يعين منهم واحدا أو جماعة للقيام بأداء تلك الوظائف
راجع غرة ٩ وغرة ١٦٧ من هذا القانون

* (بند ١٤٥) *

تحرر أعلام طلب الحضور بخصوص القبايات بناء على طلب وكيل الملك
أو الخصم الذي يطلب ذلك

ويرسل علم الطلب للأخصام بواسطة رسول ويسلم نسخة منها للمدعى عليه
أو للشخص الملزم في دعاوى الحقوق الشخصية كوصى الصبي والوكيل
والقيم راجع بند ١ وما بعده وبند ١٣٧ من هذا القانون

* (بند ١٤٦) *

لا يكون طلب الشخص للحضور في أجل دون أربع وعشرين ساعة بزيادة
تخصيص يوم واحد لكل مسافة عن المحكمة قدرها ثلاثون ألف متر والا
كان كل من علم الطلب والحكم الصادر عليه في غياب لا غمين وعلى كل حال
فعل الإلغاء في أول مجلس قبل ابداء أوجه الدفع والمدافعة ويجوز
في الأحوال الضرورية التي يطلب فيها صورة الحكم أن تكون الأجل
المأخوذة قصيرة وأن يكون طلب الخصام حاصلا في نفس اليوم والساعة
المعينة لذلك بمقتضى اعلام من قاضى الخط راجع بند ١٦٩ من هذا
القانون

* (بند ١٤٧) *

يجوز للاخصام أن يحضروا من تلقاء أنفسهم باختيارهم أو بمجرد الاخبار
لهم بدون احتياج الى تحرير اعلام طلب لهم بذلك راجع بند ٧ من اقامة
الدعاوى

* (بند ١٤٨) *

يجوز لقاضى الخط قبل يوم المجلس بناء على طلب وكيل الملك أو المدعى
في الحقوق الشخصية أن يقتدر الخسارات أو يأمر بتقديرها ويجوز وأيا أمر
بتحرير التقارير ويكتب أو يأمر بكل ما يستلزم السرعة من الوثائق راجع

بند ١ وما بعده من هذا القانون

(بند ١٤٩)

ان لم يحضر الشخص المطلوب في اليوم والساعة المعينين في علم الطلب المحزر له حكم عليه وهو غائب راجع بند ١٤٦ و ١٥٢ وما بعده و ١٥٩ وما بعده و ١٨٦ من هذا القانون

(بند ١٥٠)

لا تقبل من المحكوم عليه في غيابه مناقضة ولا دفع في اجراء ما حكم به عليه ان لم يحضر بالجلس في الاجل المعين حسبما في البند الآتي الا في حالة طلب استداف الدعوى وطلب نقض الحكم في محكمة النقض والابرام كما سيأتي راجع بند ١٧٢ وما بعده و ١٧٧ و ١٨٧ من هذا القانون

(بند ١٥١)

تجوز مناقضة الحكم في حال الغياب بالبيان في ذيل الاشعار بمخالصة الحكم أو بإفادة محررة في مدة أيام الاشعار الثلاثة بزيادة تخصيص يوم واحد لكل مسافة ثلاثين ألف متر عن المحكمة المناقضة تستلزم ضمنا حضور المناقضة في أول مجلس بعد فراغ الآجال المحددة فان لم يحضر صارت المناقضة لاغية

(بند ١٥٢)

الشخص المطلوب يحضر بنفسه أو بغيره وكيل عنه في الخصومة بتوكيل مخصوص في ذلك راجع بند ١٨٧ من هذا القانون

(بند ١٥٣)

تحقيق كل قضية يكون جهرا والا كان باطلا وكيفية التحقيق هي أن كاتب المحكمة يطلع ما يوجد من التقارير ونسمع الشهود عند الاقتضاء ان طلبهم وكيل الملك أو المدعى في الحقوق الشخصية وفي أثناء ذلك يمدى مضمون دعواه ويقدم الشخص المذكور تقرير المدافعة عن نفسه ويطلب استماع شهوده ان كان قد أحضرهم أو يوجه اليهم طلبا بالحضور ان كان قد أجيب الى استماعهم

ويخلص وكيل الملك القضية ويبدى ما تراه له من الملاحظات ويجوز للنهص
المدعى عليه أن يبدى ملحوظاته أيضا

ويصدر الحكم فوراً من محكمة الضبطية في المجلس الذي انتهى به
التحقيق وان تعذر الحكم في هذا المجلس فلا بد منه في أول مجلس يليه راجع
بند ١٧١ وما بعده و ١٩٠ من هذا القانون

(بند ١٥٤)

يفنى ثبوت القبايات ما على اخبارات مكتوبة أو تقارير معتد بهم أو ما على
شهادة الشهود عند عدم هذه التقارير أو ما يستند به اليها من غير ذلك
ولا تقبل من أي إنسان إقامة الدليل بالشهود بما يخالف مضمون التقارير
والاوراق الصادرة من أرباب الضبطية الموثوقين بذلك رسمياً في الجمع أو
القبايات ما لم يطعن فيها بأنها زوروا الا كانت إقامة الدليل بالشهود لا غنية
وأما التقارير المحترقة بمعرفة أحد أرباب الضبطية الحاكمة أو الضباط الذين
يؤخذ ذلك منهم قضية مسلمة بنص القانون ما لم يطعن فيها بأنها مزورة
ويثبت عليهم ذلك فيها فيجوز قبول مناقضتها اما بالكتابة أو بالاشهاد ان
استصوبت المحكمة ذلك

(بند ١٥٥)

تستخلف الشهود في الجلس أنهم لا ينعرفون عن الحق ولا يقولون الا الصدق
والابطال شهادتهم وبقيد ذلك كاتب المحكمة عنده وكذا بقيد أسماءهم
والقبايات وأعمارهم وصنائعهم ومواطنهم وشهاداتهم السابقة

(بند ١٥٦)

لا يطلب للشهادة أحد من أصول ذي الشبهة ولا من فروعه ولا من اخوته
وأخوانه وأصهاره الذين يدلون لهم في النسب ولا الزوج ولا الزوجة ولو
بعد الطلاق المحكوم به فان شهد أحد منهم فلا تبطل الدعوى ما لم يكن
سبق الطعن في احضاره من وكيل الملك أو من المدعى في الحقوق الشخصية
أو من ذي الشبهة

(بند ١٥٧)

اذا تخلف الشهود عن الحضور عملاً به لم الطالب الحرر اهـ م جبرتهم عليهم

المحكمة التي لها في هذه المادة بناء على التماس وكيل الملك أن تحكم
في نفس المجلس المنعقد بتغريم المقصر عن الحضور في أول مرة وبالقضاء عليه
وحبسه في ثانی مرة

(بند ١٥٨)

من حكم عليه من الشهود بالتغريم لتقصيره عن الحضور في أول مرة مما
بأول لم طلب تحزله ثم حضر في ثانی مرة مما بناه على لم طلب تحزله وأبدى
اعذارا صحيحة أمام المحكمة جازمه عافاته من التغريم بناء على ما يديه وكيل
الملك

فاذا لم يتحزله لم طلب ثانی للشاهد جازله أن يحضر من تلقاء نفسه في المجلس
الثانی أو يقيم له وكيل بنوب عنه في ابداء اعذاره ويحصل عند الاقتضاء
على المعافاة من التغريم

(بند ١٥٩)

ان ظهر أن الواقعة ليست جنحة ولا قباحة جازل للمحكمة ابطال عمل الطالب
وجميع ما يليه وحكمت بما يقتضيه رأيها في التضمينات

(بند ١٦٠)

ان كانت الواقعة جنحة تستوجب عقوبة تأديبية أو أشد منها بعثت المحكمة
بالاخصام الى وكيل الملك

(بند ١٦١)

اذا ثبت على ذی الشبهة قباحة حكمت المحكمة عليه بالجزاء واقتضت به هذا
الحكم على الدعاوى المتعلقة برذالمظالم وأرش التلف راجع بند ١٣٧
وبند ١٣٩ وبند ١٩٢ من هذا القانون

(بند ١٦٢)

يحكم على الخصم الذي لا يظهر له حق في دعواه بدفع المصاريف ولو كان
خصمه وكيل الملك وتقدر المصاريف في متن الحكم راجع بند ١٩٤
و٢٦٨ من هذا القانون

(بند ١٦٣)

يجب أن تذكر الاسباب التي ينبغي عليها الحكم في متن الحكم القطعي وان يذكر

فيه نص القانون والا كان باطلا
ويتوضح في الحكم المذکور هل هو من محكمة أول درجة أم قطعی
لاستئناف بعده راجع بند ١٧٢ و ١٩٥ و ٣٦٩ من هذا
القانون

* (بند ١٦٤) *

يعضی مضبطة المحکم الرئيس الذي حضر بالمجلس في ظرف أربع وعشرين
ساعة بخادون ذلك والادفع كاتب المحكمة غرامة قدرها خمسة وعشرون
فرنكا وتجوز الخصومة مع الكاتب والرئيس المذکورين في التأخير عن
الامضاء في الاجل المذکور ان كان هناك ما يستوجب ذلك راجع بند
١٩٦ و ٣٧٠ و ٥٩٣ من هذا القانون

* (بند ١٦٥) *

لكل من وكيل الملك والمدعی في الحقوق الشخصية أن يسعى في تنفيذ الحكم
المصادر كل فيما يخصه راجع بند ١ وما بعده وبند ٢٤ وبند ١٤٥
من هذا القانون

(الفصل الثاني)

* (في حكم مشايخ النواحي عند تأديتهم لوظائف قضاة التأديبات) *

* (بند ١٦٦) *

تحكم مشايخ النواحي التي ليست في بنادر محاکم الخط كما تحكم قضاة
الاضطاط في القبايات الواقعة في دائرة نواحيهم عن حصل القبض عليهم
في حال التلبس بالذنب والمباشرة له أو الصادرة من الاشخاص المقيمين
بالناحية أو الموجودين بهم متى كان الشهود مقيمين بها أو موجودين فيها
وكانت التضمينات المطلوبة للمدعی لا تزيد على ١٠ فرنكا

ولا يجوز لهم مطالقة أن يحكموا في القبايات التي الحكم فيها من خصائص
قضاة الاضطاط بمقتضى بند ١٣٩ ولا في أي مادة من المواد التي الحكم
فيها من خصائص قضاة الاضطاط بتحكيمهم فيها وتنزيلهم منزلة قضاة المحاکم

(بند ١٦٧)

يؤدى وظيفة وكيل الملاك عند شيخ الناحية نائبه فيما يتعلق بالمواد التأديبية فان غاب هذا النائب اقام مقام الشيخ في قضاء التأديب اذاها أحد أعضاء المجلس البلدى الذى يعينه وكيل الملاك هذا الخصوص مدة سنة كاملة راجع بند ١٤٤ من هذا القانون

(بند ١٦٨)

يجرى وظائف كاتب كل من مشايخ النواحي في قضايا التأديب واحد من الالهالى يعرضه الشيخ على محكمة التأديب ويستجاف أمامها أنه لا يعرف عن الحق وتطلى له في مقابلة قيامه بوظائفه مدة اربعة اشهر المخصص لكاتب قاضى الخط

(بند ١٦٩)

وظيفة المحضرين والرسال ليست لازمة لاجتماع الاخصام حيث انه يمكن اجراؤها بعرفة شيخ الناحية بأن يشعر المدعى عليه بالواقعة التى يكون متهم فيها وباليوم والساعة التى يلزم حضوره بها راجع بند ١٤٥ وما بعده وبند ١٧١ من هذا القانون

(بند ١٧٠)

لا حاجة أيضا لتحرير علم طلب بالحضور للشهود حيث انه يمكن اجراء ذلك بالتنبيه عليهم بالحضور وتعيين الوقت الذى يحضرون فيه لاداء شهادتهم راجع بند ٧٢ و ١٥٧ من هذا القانون

(بند ١٧١)

يعقد شيخ الناحية مجلسه في دار الناحية ويسمع الاخصام والشهود جهارا

وتلاحظ زيادة على ذلك النصوص المقررة في بند ١٤٩ وما بعده الى بند ١٦٠ المتعلقة ببيان التحقيق وطريقة الحكم في محكمة الخط

(الفصل الثالث)

* (في استئناف أحكام التأديب ورفعها الى محكمة عليا) *

* (بند ١٧٢) *

يمكن بطريق الاستئناف المطاعنة في الاحكام الصادرة من محكمة التأديب الصغرى في مواد التأديب ورفعها الى محكمة كبرى اذا كانت الصغرى حكمت بهمس أو كانت التغريعات المحكوم بها وردت المظالم لأربابها ونحوها من التضييعات المتعلقة بالحقوق الشخصية تزيد على مقدار خمس فرنكات غير مصاريف اقامة الدعوى راجع بند ١٧٧ من هذا القانون

* (بند ١٧٣) *

استئناف الدعوى توجب توقيف انفاذ الحكم راجع بند ٢٠٣ من هذا القانون

* (بند ١٧٤) *

يحال استئناف الاحكام الصادرة للتربية من محكمة الضبطية على محكمة التأديب وترفع في ظرف الايام العشرة التي تمضي من الاشعار بالحكم الى ذات الشخص المحكوم عليه أو في موطنه فتستظرو ويحكم فيها كما يحكم في مواد استئناف الاحكام الصادرة من قضاة الاخطا راجع بند ٢٠٣ من هذا القانون

* (بند ١٧٥) *

اذا طلب وكيل الملاء أو أحد الاخصام من استئناف الدعوى اعادة استماع شهادة الشهود جاز لهم أن يحضروا ويؤدوا الشهادة ثانية ويجوز أيضا استماع شهود آخر

* (بند ١٧٦) *

النصوص المذكورة في البنود السابقة بخصوص التحقيق جهارا ونوع الأدلة والبراهين وصيغة الحكم القطعي واعتباره والامضاء عليه والحكم بالمصاريف والعقوبات المنصوص عليها في البنود المذكورة كل ذلك يجري في الاحكام الصادرة من محاكم التأديب فيما يتعلق بالدعوى المستأنفة راجع بند ١٥٢ وما بعده و ١٦٢ وما بعده من هذا القانون

* (بند ١٧٧) *

يجوز لو وكيل الملك وللاخصام أن يرفعوا دعواهم عند الاقتضاء الى محكمة
الفسخ للطعن في الاحكام القطعية الصادرة من محكمة الضبطية وفي
الاحكام الصادرة من محكمة التأديب في الدعاوى المرفوعة اليها بوجه
الاستئناف

ويحصل التعظم بالرسوم والالآت المحمدية لذلك راجع بند ٣٧٣
و ٤١٧ و ٤٢٧ من هذا القانون

(بند ١٧٨)

تبعث قضاة الاخطا و مشايخ النواحي الى وكيل الملك في مبدا كل ثلاثة
شهور كشفا بأحكامهم الصادرة في مدة الشهر والثلاثة السابقة التي قضت
بالحبس ويصل اليه هذا الكشف من كاتب المحكمة بلا مصرف فيحفظه
وكيل الملك بديوان محكمة التأديب وبأخذ ما له وينعشه الى وكيل الملك
العمرى بالمحكمة الكبرى راجع بند ٢٧ و ١٩٨ من هذا
القانون

(الباب الثاني)

(في المحاكم التي تحكم في المواد التأديبية)

(بند ١٧٩)

محاكم الاقسام التي تحكم في المواد المتعلقة بالحقوق الشخصية تسمى بمحاكم
الدرجة الاولى كما تسمى أيضا بمحاكم تأديبية وهي تقضى أيضا في جميع الجناح
الاورمانية التي تقام الدعوى عليها بناء على التماس مصلحة الاورمان وفي
كافة الجناح التي تستوجب عقوبة بالحبس تزيد على خمسة أيام وبالتغريم على
خمس عشرة فرنكا فتسمى حينئذ بالمحاكم التأديبية راجع بند ١٢٢ وبند
١٨٢ وما بعده من هذا القانون

(بند ١٨٠)

أقل أعضاء القضاة المركبة لمجلس هذه المحاكم ثلاثة يحكمون في المواد
التأديبية

(بند ١٨١)

ن حدثت جهة داخل المجلس في أثناء انعقاده استوجبت التأديب خـرر
الرئيس محضرا بالواقعة وسأل ذا الشبهة والشهود وأجرت المحكمة فورا
الجزاء بالعقوبات التي حكمت به على موجب القانون راجع بند ٥٠٤
وما بعده من هذا القانون

وهذا الحكم يجري في الجح المستوجبة للتأديب الواقعة في سائر المجالس
والمحاكم في أثناء انعقادها بل وداخل مجالس المحكمة المنوطة
بالنظر في الحقوق الشخصية ولا يمنع ذلك من ظن أنه مغدور في الحكم من
طاب استئناف الأحكام الصادرة في هذه الأحوال من المحاكم المنوطة
بالنظر في الحقوق الشخصية أو في المواد التأديبية
(بند ١٨٢)

على المحكمة أن تقضي بالنسبة للمواد التأديبية في الجح التي من خصائصها
النظر فيها ما بالاحالة عليهم حسبما سبق في بندي ١٣٠ و ١٦٠ وما
بوجود الاختصاص بين يديها في الحقوق الشخصية وأما قضايا الأورمان
فترسل إلى هذه المحاكم تقاريرها والخصم فيها هو مدير الأورمان
أو المفتش أو وكيله أو الخفراء أو كلهم على العموم ووكيل المالك هو خصم
في جميع الأحوال للمعامات عن الحقوق راجع بند ٦٤ من هذا
القانون

(بند ١٨٣)

يذكر المدعي في الحقوق الشخصية بعلم الطالب موطنه الذي اختاره بالمدينة
التي فيها المحكمة ويذكر ما يدعي به في علم الطالب فيكتفي بذلك عن عريضة
التداعي راجع بندي ٦٨ و ١٤٥ من هذا القانون

(بند ١٨٤)

لابد أن يكون بين علم الطالب والحكم أجل أقله ثلاثة أيام ويخصص يوم واحد
زيادة على ذلك لكل مسافة مقدار بعدهما عن المحكمة ثلاثون ألف متر فان
حكم على الخصم المطلوب في غيابه قبيل انقضاء الاجل المذكور كان
الحكم لاغيا ولا يجوز التماس الغاء الحكم الصادر على الغائب قبل انقضاء
الاجل الا في أول مجلس وقبل ابداء المحكوم عليه مناقضة ودفعاً راجع

بند ١٤٩ من هذا القانون

(بند ١٨٥)

يجوز للمدعى أن يقيم أحد المأذونين وكيله عنه أمام المحكمة في سماع دعوى الجح غير المسبوبة للجزاء بالحفيس ولا مانع مع ذلك للمحكمة من طلب حضوره بنفسه عند الاقتضاء راجع بند ١٥٢ من هذا القانون

(بند ١٨٦)

ان لم يحضر المدعى عليه في الاجل المحدد حكم عليه في غيابه حسبما تقدم في بند ١٤٩ من هذا القانون راجع بند ١٩٠ وبند ١٩٥ من هذا القانون

(بند ١٨٧)

يلغى الحكم على الغائب اذا حضر في ظرف الايام الخمسة من تاريخ وصول الاشعار بالحكم اليه أو الى موطنه وذلك غير اليوم الذي يزد على كل مسافة بعد ما عن المحكمة خمسون ألف متر بشرط أن يشعر بمناقضته كلام من وكيل الملك والمدعى في الحقوقي الشخصية قبل انقضاء المدة المتقدمة وفي هذه الحالة تكون مصاريف صورة الحكم الصادر على الغائب والاشعار به والمناقضة على طرف المدعى عليه

(بند ١٨٨)

تستلزم المناقضة المذكورة ضمنا التزام المناقض بالحضور للمحكمة في أول مجلس فان قصر المناقض عن ذلك بأن لم يحضر في هذا المجلس فلا تقبل منه مناقضة في شأن الحكم الصادر عليه ثانيا بخصوص المناقضة المذكورة لكن له أن يستأنف دعواه في محكمة كبرى كما يأتي بيانه

فان تفرع عن كلبية القضية الاصلية جزئية ينتج فيها للمناقض منفعة لا يمكن تأخيرها لما ينشأ عن ذلك من الضرر له فللمحكمة أن تحكم بما يلزم فيها فورا ويقتض حكمها ولو كان قابلا للاستئناف

(بند ١٨٩)

يقام البرهان على الجح المسبوبة للتأديب على الوجه المذكور في بنود ١٥٤ و ١٥٥ و ١٥٦ المشتملة على القباحات ويحرر كاتب المحكمة

شهادة الشهود وأجوبة ذى الشبهة بعد اطلاعهم عليها والنصوص المقررة
في بند ١٥٧ وما به مداه الى بند ١٦١ تجرى أحكامها أيضا في هذه
المحاكم بالنسبة للمواد التأديبية وجرائم ما ويجب على رئيس المحكمة
أن يكتب بخطه نظر على تقرير الشهود وأجوبة ذى الشبهة ويكون ذلك
في ظرف ثلاثة أيام من صدور الحكم

(بند ١٩٠)

يكون تحقيق المواد التأديبية جهارا والا كان لاغيا
وكيفية ذلك هي أن يعرض القضية على المحكمة كل من وكيل الملك والمدعي
في الحقوق الشخصية أو وكيله المدافع عنه ومحافظ الأورمان فيما يتعلق
بالخمس الأورمانية وكذلك مفتش الأورمان أو وكيله ما عند غيابهما وخبراء
العموم عند غياب الوكيل ويتلو كاتب المحكمة المحاضر أو التقارير
إن كانت قد تحزرت وعند الاقتضاء تسمع شهادة الشهود على ذى الشبهة
وله وتعرض أوجه التجريح ويحكم عليهم بالوراق التي يمكن استعمالها
في ثبوت الجحفة أو في البراءة منها تعرض على الشهود والاختصاص ويستجوب
ذو الشبهة وكل من ذى الشبهة ومن تعود عليهم المسؤولية في دعاوى الحقوق
الشخصية يبدى ما عنده من المدافعة ويخلص وكيل الملك مآل القضية
ويختتم بما يستتبع فيه ولدى الشبهة والمسؤولين عن الجحفة في دعاوى
الحقوق الشخصية أن يدافعوا عن أنفسهم ثم تاني مرة ولو بعد تلاوة وكيل
الملك ما استتبعه

ويصدر الحكم عقب ذلك فوراً فان تأخر صدوره كان في أول مجلس يعقد
بعد المجلس الذي انتهى فيه التحقيق راجع بند ١٥٣ و ١٥٥ وما
بعده ١٨٩ و ٢١٠ من هذا القانون

(بند ١٩١)

للمحكمة أن لم يثبت لديها أن الواقعة جحفة ولا قباحة أن تلغى التحقيق وعلم
الطلب وجميع ما يايه وتفرج عن ذى الشبهة وتحكم بما يقتضي فيما
يتعلق بالتضمينات راجع بند ١٥٩ و ٢٦٠ و ٢١٢ و ٢٢٩ من
هذا القانون

(بند ١٩٢)

* (بند ١٩٢) *

إذا كانت الواقعة قباحة فقط مخالفة لمجرد الضبط والربط ولم يطالب وكيل الملك ولا المدعى في الحقوق الشخصية إحالتها على المحكمة التي من خصائصها ذلك جاز للمحكمة التأديب أن ترتب الجزاء اللازم وتحكم بما يناسب فيما يتعلق بالتضييعات إن كان هناك شيء من ذلك ويكون حكمها في هذه الحالة قطعياً غير قابل للنقض راجع بنود ١٣٧ و ١٣٨ و ٢٣٠ و ٣٦٥ من هذا القانون

* (بند ١٩٣) *

إن كان نوع الواقعة يستوجب الجزاء بعقوبة بدنية مؤلمة أو مدنية جاز للمحكمة أن تأمر في الحال بتحرير علم طلب بالاستيذاء في الحبس أو بالحبس وترسل ذال الشبهة إلى قاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية الذي يكون ذلك من خصائصه راجع بندي ٩٤ و ٢١٤ من هذا القانون

* (بند ١٩٤) *

كل -كم صدر في حق متهم أو في حق ضامن للجنة كالولي والوصي والقيم أو في حق خصم في الحقوق الشخصية يصرح فيه بالزام المحكوم عليه بدفع المصاريف ولو كانت المصاريف راجعة إلى وكيل الحكومة ونقد المصاريف في نص هذا الحكم ببلغ معين راجع بند ١٦٢ من هذا القانون

* (بند ١٩٥) *

توضح في توقيع الحكم المحكوم به أسـباب الجنائيات التي يحكم بها على المرتكبين أو المسؤولين عنهم كالأولياء ويندرج أيضاً فيه الجزاء والحكم بالاضرار بالحقوق الشخصية ويتلو الرئيس في المجلس جهاراً نص القانون الذي جرى به العمل في القضية وينص على هذه التـلاوة في صلب الحكم ويذكر فيه أيضاً متن البند المحكوم بمقتضاه فان قصر كاتب المحكمة عن ذكر شيء من ذلك -كم عليه بتغريم خمسين فرنكاً راجع بند ١٦٣ و بند ٣٦٩ و بند ٥٩٢ من هذا القانون

* (بند ١٩٦) *

يمضي مضبطة الحكم القضاة الذين أصدروه في ظرف أربع وعشرين ساعة
فأدون ذلك

وكل من سلم من كتاب المحكمة صورة الحكم قبل امضائه تقام الدعوى عليهم
ويعاقبون عقاب المزورين
ولو كلاء الملك أن يطلعوا على المضابط في كل شهر فان وجدوا ما يخالف هذا
البند سر وواتقير بالخالفة لاجراء الاصول فيها راجع بند ١٦٤ وبندی
٣٧٠ و ٥٩٣ من هذا القانون

(بند ١٩٧)

ينفذ الحكم بسعي وكيل الملك والمدعي في الحقوق الشخصية كل فيما يتعلق به
راجع بند ١٦٥
ومع ذلك فتماظر ادارة عوائد التسجيل والالتزامات يجري باسم وكيل الملك
ما يقتضي لتحصيل التغيريمات والاموال واصافة ما يلزم اضافته من
المضبوطات لجانب الميري

(بند ١٩٨)

يجب على وكيل الملك بعد صدور الحكم بخمسة عشر يوما أن يرسل صورته
الى وكيل الملك العمومي بالمحكمة الكبرى راجع بند ٢٧ و ١٧٣ و ٢٢٢
من هذا القانون

(بند ١٩٩)

يجوز اطعن في الحكم الصادر في المواد التأديبية بطريق الاستئناف راجع
بند ١٩٢ وبند ٢٠٢ وما بعده وبند ٤٧٣ من هذا القانون

(بند ٢٠٠)

نسخ حكم هذا البند واستغنى عنه بما بعده طبق الامر الصادر في ١٣
يونيه سنة ١٨٥٦ مسيحية

(بند ٢٠١)

الاحكام الصادرة من محاكم القسم تستكشف بمحكمة كبرى بالمديرية

(بند ٢٠٢)

يسوغ طلب الاستئناف لعدة أشخاص

(أولاً) للمجنوحين أولادهم المسؤولية فيما ترتب على جنحة ارتكبوها
غيرهم

(ثانياً) للمدعى في الحقوق الشخصية فيما يختص بمقوقه دون غيرها

(ثالثاً) لمصلحة الاورمانات

(رابعاً) لوكيل الملك بمحكمة القسم

(خامساً) لوكيل الملك بالمحكمة الكبرى أو في مجلس الاستئناف راجع بند

٢٠٥ وبند ٢٨٧ وما بعده من هذا القانون

(بند ٢٠٣)

يسقط حق الاستئناف فيما عدا الحالة المذكورة في بند ٢٠٥ ان لم يعلن

المتظلم بذلك في ظرف عشرة أيام فإذ دونه ديوان المحكمة التي صدر منها

الحكم فان كان الحكم على غائب سقط ذلك الحق من بعد مضي عشرة أيام

من تاريخ وصول اشعار الخصم المحكوم عليه لبلده أو اوطنه ويزاد على ذلك

يوم واحد لكل مسافة بعدها عن المحكمة ثلاثون ألف متر

و يتعلق عن الاجراء تنفيذ الحكم في هذا الأجل وفي مدة اقامة دعوى

الاستئناف

(بند ٢٠٤)

يصير تقديم عرض حال أسباب الاستئناف أيضاً الى ديوان المحكمة في الأجل

المحدد المذكور وعليه امضاء المستأنف أو مأذون ينوب عنه أو وكيل

مخصوص من طرفه

وتكون وثيقة التوكيل مرفوعة بالعرض حال المذكور

ويجوز تقديم ذلك العرض حال مباشرة الى ديوان المحكمة الكبرى التي

تستأنف القضية راجع بندي ١٥٢ و ٢٠٧ وما بعدهما من هذا القانون

(بند ٢٠٥)

الوكيل المحامي الموظف بالمحكمة المستأنفة للقضية الجنائية يجب عليه

ان يشعر الخصم أو الخصام بما ادعاه في شأن الجنحة قبل مضي شهرين من

تاريخ قضاء أول محكمة وحكمها أو قبل مضي شهر من تاريخ الاشعار

ان كان قد أشعره بالحكم رسمياً أحد الخصام فان تأخر المحامي عن اشعار

الخصم أو الضامن سقط حقه راجع بند ٢٠٣ وبند ٢٨٧ وما بعده من
هذا القانون

* (بند ٢٠٦) *

إذا لم يحصل إشعار بالاستئناف في الأيام الثلاثة التي تلي يوم إصدار الحكم
فرج عن ذي الشبهة عند ظهور براءة ساحتها ولا يجوز بعد ذلك إبقاؤه
في الحبس راجع بند ٢٠٣ من هذا القانون

* (بند ٢٠٧) *

إذا حصل تقديم عريضة الاستئناف إلى كاتب المحكمة التي صدر الحكم منها
وجب على وكيل الملك أن يرسله مع أوراق القضية إلى ديوان المحكمة
الكبرى في ظرف أربع وعشرين ساعة تضي بعد الإعلان بالاستئناف أي
بعد تسليم العرض حال المشغل عليه راجع بند ٢٠٤
فإن كان من صدر عليه الحكم محبوساً نقل في الأجل المذكور بأمرو وكيل
الملك إلى دار الحبس الذي ينفرد المحاكم الكبرى التي تستأنف فيها
القضية

* (بند ٢٠٨) *

الأحكام الصادرة على الغائب في مواد الاستئناف يجوز الطعن فيها بطريق
المناقضة على حسب الرسوم والآجال المترتبة في الأحكام الصادرة على
الغائب من محاكم التأديب
وتستلزم المناقضة ضمناً الزام المناقض بالحضور للمحكمة الكبرى في أول
مجلس ولا يعتد بها إن لم يحضر في هذا المجلس فإن قصر عن ذلك فلا تقبل منه
مناقضة في شأن الحكم الصادر عليه ثانياً لكن له أن يرفع دعواه إلى محكمة
الفسخ راجع بند ١٨٧ وما بعده من هذا القانون

* (بند ٢٠٩) *

يحكم في مواد الاستئناف بمجلس القضاء في ظرف شهر من تاريخ وصول
أوراق القضية إليه بناء على المال الذي لحقه أحد أعضاء المحكمة من
أوراق القضية

* (بند ٢١٠) *

يجوز سماع أهل المجلس قول كل من ذى الشبهة سواء ثبتت براءة ساحته
أو حكم عليه بجناية وللمدعى وأمين عن الجثة والمدعى فى الحقوق الشخصية
وكيل الملك العمومى حسبما تقر فى بند ١٩٠ وانما يسمع قولهم بعد
تلاوة المآل وقبل أن يعلن رأيه كل من القاضى المقرر وأعضاء المجلس
راجع بند ٢٨٧ وما بعده من هذا القانون

(بند ٢١١)

النصوص المذكورة فى البنود السابقة فيما يخص التحقيق جهارا ونوع
البراهين ومصورة الحكم القطعى الصادر من محكمة القسم وصحته والامضاء
عليها والحكم بالمصاريف والعقوبات المقررة فى البنود المذكورة يجرى
نظيرها فى محكمة الاستئناف راجع بند ١٥٤ وما بعده وبند ١٧٥ وبند
١٨٩ وما بعده وبند ١٩٤ وما بعده من هذا القانون

(بند ٢١٢)

إذا نقض الحكم بظهور أن الواقعة لم تكن جثة ولا قباحة على موجب أى
قانون فرجت المحكمة الكبرى عن ذى الشبهة وقضت فيما يتعلق بتضمناته
عند وجود ذلك راجع بند ١٣٧ وبند ١٣٩ وبند ٩٢ وبند ٢٣٠
وبند ٣٦٥ من هذا القانون

(بند ٢١٣)

إذا بطل الحكم بظهور أن الواقعة لم تكن قباحة ولم يطالب المدعى من طرف
الحكومة ولا المدعى فى الحقوق الشخصية إحالة القضية رتب المحكمة
الكبرى الجزاء على ذى الشبهة وقضت أيضا بجبر الخسارات إن كان ثم شئ
من ذلك راجع بند ١٩٣ وبند ٤٣٠ وما بعده من هذا القانون

(بند ٢١٤)

إن نقض الحكم بظهور أن نوع الواقعة يستوجب الجزاء بعقوبة بدنية
مؤلمة أو مدنية حررت المحكمة الكبرى عند الاقتضاء علم طلب باستيداع
ذى الشبهة فى الحبس أو حبسه وأحالت قضيةه على محاكم أخرى من
خصائمه ذلك غير المحكمة التى صدر منها الحكم أو جرى معرفتها التحقيق

(بند ٢١٥)

مقضى الحكم المذكور بناء على مخالفة شئ من الرسوم الواجب مراعاتها في القانون أو فوات شئ منها لم يحصل تداركه مما يقتضيه الأحكام جاز للمحكمة أن تنظر في موضع القضية وتحكم بما يقتضيه ذلك الموضوع ولا نظرتلك الرسوم

* (بند ٢١٦) *

يسوغ لكل من المدعى في الحقوق الشخصية والمدعى عليه ووكيل الملك والمسؤولين عن الخسائر أن يطلبوا بسبب ما ذكره نقض الحكم بمحكمة الفسخ

(الكتاب الثاني)

* (في القضايا التي من خصائص مجلس العدول) *

(الباب الأول)

* (في صحة اسناد التهمة) *

* (بند ٢١٧) *

يجب على وكيل الملك العمومي بالمحكمة الكبرى أن يجعل القضية تحت العرض في الأيام الخمسة من يوم استلام الأوراق التي وصلت إليه حسبما في بندي ١٣٣ و ١٣٥ ويعرضها في الأيام الخمسة التالية فإذ ذلك وفي هذه المدة يجوز لكل من المدعى والمدعى عليه أن يمدى ما يؤيده من السندات بحيث لا ينشأ عن ذلك تأخير التقرير والعرض

* (بند ٢١٨) *

يجب على الفرقة المشكلة بالخصوص لهذه الغرض في المحكمة الكبرى أن تجتمع بناء على اشعار رئيسها وعلى طلب وكيل الملك العمومي كلما لزم سماع تقرير هذا الوكيل وصدور الحكم بموجب طلباته فان لم يتحرر للفرقة المذكورة اشعار من طرف وكيل الملك العمومي جاز لها ان تجتمع ولو مرة واحدة في الاسبوع راجع بند ٢٥٧ من هذا القانون

* (بند ٢١٩) *

يجب على رئيس تلك الفرقة أن يأمرها باصدار الحكم بعد تلاوة تقرير وكيل الملك العمومي بلامه فان تعذر ذلك أصدرت حكمها بعد تلاوته بثلاثة

أيام فساد ونه ساراجع بند ٢٢٣ وبند ٢٢٥ من هذا القانون

* (بند ٢٢٠) *

إذا كانت القضية من نوع القضايا التي الحكم فيها من خصائص المحكمة العليا أو من خصائص محكمة القسح كان من الواجب على وكيل الملك العمومي أن يطلب من الفرقة المذكورة توقيف الحكم فيها وإحالتها على المحكمة التي هي من خصائصها وعلى الفرقة المذكورة أن تأمر بذلك

* (بند ٢٢١) *

يجب على القضاة فيما عدا الأحوال المقررة في البند السابق أن يتطوروا هل يوجد من البراهين وقرائن الأحوال ما يستدل به على ماري به المدعى عليه وأن ماري به يعدّ جناية بنص القانون وأنه يستوجب المحاكمة معه في شأن ذلك رسماً أم لا راجع بند ٢٢٩ وما بعده وبند ٢٣٥ وما بعده وبند ٦٣٥ وما بعده وبند ٦٣٧ وما بعده من هذا القانون

* (بند ٢٢٢) *

يتلو كاتب المحكمة على القضاة بحضور وكيل الملك العمومي جميع أوراق القضية ثم يقيم بأيدي أعضاء المجلس مع السندات التي أبرزها كل من المدعى والمدعى عليه راجع بند ٢١٧ من هذا القانون

* (بند ٢٢٣) *

لا يحضر بعد ذلك المدعى ولا المدعى عليه ولا الشهود في المجلس

* (بند ٢٢٤) *

يجب على وكيل الملك العمومي أن يخرج من المجلس مع الكاتب بعد أن يسلم لأعضائه ما حرره وأما ما التمس في هذه القضية راجع بند ٢٧٦ من هذا القانون

* (بند ٢٢٥) *

يتداول القضاة مع بعضهم سراً في القضية المذكورة بدون خروج من مجالهم ولا مخالطة أحد راجع بند ٢١٩ وبند ٢٢٣ وما بعده من هذا القانون

* (بند ٢٢٦) *

تقضى المحكمة في الجرح المتجانسة بقـ رر واحد مادامت أوراق التحقيق
عرضت عليها ووجدت بها في آن واحد راجع بند ٣٠٧ وما بعده وبند
٥٢٦ وبند ٥٤٠ من هذا القانون

(بند ٢٢٧)

يقال للجرح متجانسة متى وقعت في آن واحد من عدة أناس مجتمعين أو وقعت
ولو في أزمان وأماكن مختلفة من عدة أناس متفرقين لكن على موجب
سابقة اتفاق بينهم أو وقع بعض تلك الجرح من المرتكبين لأجل التوصل به
إلى ارتكاب البعض الآخر منها أو تسهيل تجزئته أو تجميع وقوه أو إغاثة
مرتكبيه على التخلص من العقوبة راجع بند ٣٠٧ وما بعده وبند ٤٣٣
وما بعده وبند ٥٤٠ من هذا القانون

(بند ٢٢٨)

يجوز للاقضاء أن يأمر بالتحقيق باستعلامات جديدة عند الاقتضاء
بظهور ما يوجب ذلك
وإهم أيضاً أن يأمر وإن اقتضى الحال ذلك بإحضار السندات المستند إليها
في الإثبات لأجل الاستئناس والاستئناف بها ويكون طلبها من محكمة
القسم التي أودعت بها تلك السندات
ويكون اجراء ذلك كله في أقرب مدة راجع بند ٢٣١ وبند ٢٣٥ وما بعده
وبند ٦٣٥ وبند ٢٣٧ من هذا القانون

(بند ٢٢٩)

إذا لم تظهر للمحكمة قرينة دالة على ثبوت جنحة بموجب القانون أو كان
لا يوجد من الأدلة ما يكفي في ثبوت الشبهة حكمت بالإفراج عن ذي الشبهة
في الحال إن لم يكن محبوساً بسبب آخر غير ذلك
وفي هذه الحالة إذا قضت المحكمة في مناقضة من المدعى في الحكم الصادر من
قاضى تحقيق الدعاوى الابتدائية بالإفراج عن المدعى عليه ووجدت أنه
لا وجه للمناقضة فانتهى تقوى ذلك في متن الحكم وتؤيده كما في صدر هذا البند
راجع بند ١٢٨ وما بعده وبند ١٣٥ وبند ١٥٩ وبند ١٩١
وبند ٢١٢ وبند ٢٤٨ وبند ٦٣٥ من هذا القانون

(بند ٢٣٠)

* (بند ٢٣٠) *

اذا ترأى للمحكمة أنه يلزم توجيه ذى الشبهة الى محكمة الضبطية للترسية
أوالى محكمة التأديب حكمت بإرساله الى محكمة من خصائصها ذلك وعينت
المحكمة التى يرسل اليها وفى حالة ما اذا كانت الاحالة الى محكمة الضبطية
يجب الافراج عن ذى الشبهة راجع بند ١٢٩ وما بعده و ١٩٢
و ٢١٣ من هذا القانون

* (بند ٢٣١) *

اذا كانت الواقعة جنائية بنص القانون وظهرت للمحكمة قرائن كافية فى صحة
اسناد التهمة الى المدعى عليه حكمت باحالة قضيته على محكمة الجنايات
واذا كانت الجنحة فى حكم المحكمة الاولى اطلاق نوعها عليها فى غير محله
والحبس فيها كذلك أمرت المحكمة بتنقض الحكم وحكمت بحكم
جديد

وكذلك اذا حكمت المحكمة بصحة اسناد التهمة الى المدعى عليه وحكمت
لن يناقض فى الافراج عنه فانهم فى هذه الحالة تنقض حكم المحكمة الاولى
وتأمر فى حكمه بحبسه راجع بند ٦٣٥ وبند ٦٣٧ من هذا
القانون

ويجب على المحكمة فى جميع الاحوال على أى وجه كان الحكم
الصادر من قاضى تحقيق الدعاوى الابتدائية بناء على طلب وكيل الملك
العمومى أن تقضى بالنظر لكل من ذوى الشبهات المرسلين اليها فى جميع
رؤس الجنايات والجنح والقباحات التى ظهرت عند تحقيق الدعاوى

* (بند ٢٣٢) *

اذا قضت المحكمة بصحة اسناد التهمة الى المتهم صدر منها الحكم بالقبض عليه
وسجنه فى دار حبس الجنايات
ويذكر فى هذا الحكم اسم المتهم ولقبه وعمره ومحل ولادته وموطنه وصناعته
ويذكر فيه أيضاً لخص الواقعة وموضوع التهمة وأوصاف المتهم والا كان
الحكم لاغياً

* (بند ٢٣٣) *

يندرج الحكم الصادر بالحبس في قرار صحة اسناد التهمة الى المتهم ويذكر فيه الامر المتضمن ارساله الى دار حبس الجنايات بالمحكمة التي يبعث اليها راجع بند ٢٣٩ من هذا القانون

(بند ٢٣٤)

يضع كل من القضاة الحاضرين امضاءه على الاحكام الصادرة منهم ويذكر فيها القياس وكيل الملك العمومي واسم كل من القضاة والا كانت لافية راجع بند ١٦٤ وبند ١٩٦ وبند ٥٢١ وما بعده من هذا القانون

(بند ٢٣٥)

يجوز في جميع القضايا للمعاكم الكبرى في حالة ما اذ لم يحكم في تلك القضايا بصحة اسناد التهمة للمتهم سواء حصل الابتداء في التحقيق من طرف قضاة محكمة القسم او لم يحصل أن تأمر رسميا باستئناف التحقيق وتحضير الاوراق اللازمة وتشرع بما يلزم من يلزم وتحتكم بما يقتضي راجع بند ٢٢٨ وبند ٢٤٦ وما بعده وبند ١٥٠ من هذا القانون

(بند ٢٣٦)

يؤدى أحد أعضاء الفرقة التي سبق الكلام عليها في بند ٢١٨ وظائف قاضي تحقيق الدعاوى الابتداءية في الحالة المذكورة بالبند السابق

(بند ٢٣٧)

يسمع القاضي المذکور شهادة الشهود أو ينبس لسماع شهادتهم أحد قضاة محكمة القسم في دائرة الناحية التي يكونون مقيمين بها ويستجوب المدعى عليه ويثبت بالكتابة جميع البراهين أو القرائن التي يتيسر جمعها ويحضر بحسب الاحوال اعلام الطلب بحمله أو باستمداه في الحبس راجع بند ٧٢ وما بعده وبند ٨٧ وما بعده وبند ٩١ وما بعده من هذا القانون

(بند ٢٣٨)

يحضر وكيل الملك العمومي تقريره في الايام الخمسة التالية ليوم استلامه

الاوراق من طرف قاضى تحقيق الدعاوى الابتدائية راجع بند ٢١٧
من هذا القانون

* (بند ٢٣٩) *

لا يجوز الحكم على منتهم بالقبض عليه قبل النظر فى دعواه فاذا اتضح عند
النظر فى تحقيق الدعاوى انه يقتضى احالة قضية ذى الشبهة على محكمة
الجنايات حكمت المحكمة بذلك حسبما فى بنود ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٣
المذكورة آنفا وان لزم الاحالة على محكمة التأديب أخرجت المحكمة ذلك
حسبما تقرّر من النصوص فى بند ٢٣٠

وان كان ذوا الشبهة فى هذه الحالة محبوسا وكانت الجنحة مما تستوجب
العقوبة بالسجن بقى فى الحبس الى اصدار الحكم راجع بند ٢٣٣ وبند
٥٥٣ وما بعده من هذا القانون

* (بند ٢٤٠) *

ينبغى زيادة على ذلك ملاحظة ما كان من نصوص البنود الاخر المذكورة
فى هذا القانون غير مخالف لما فى البنود الخمسة السابقة راجع بند ٢١٩
وما بعده من هذا القانون

* (بند ٢٤١) *

يجب على وكيل الملك العمومى فى جميع الاحوال التى تحال فيها قضية
ذى الشبهة على محكمة الجنايات أن يحرر تقريره يراعى فيه التهمة ويذكر
فيه

(أولا) نوع الجنحة التى تنبئ عليها التهمة

(ثانيا) الواقعة وجميع ما فيها من الاحوال التى استوجبت تحقيق العقوبة
أو تدبيرها ويذكر فيه أيضا اسم ذى الشبهة بأوصافه المميزة له ويختم
تقريره بهذه الالفاظ وهى

ان فلانا متهم بانه قتل فلانا وبأنه وقع منه سرقة كذا أو جنابة كذا
بكيفية كذا وكذا راجع بند ٢٣١ وبند ٣٧١ من هذا
القانون

* (بند ٢٤٢) *

يشعر المتهم بحكم احالة قضيته على محكمة الجنايات وتقرير اسناد التهمة اليه
و يعطى له صورة منهما

(بند ٢٤٣)

ينقل المتهم في ظرف الاربع وعشرين ساعة من تاريخ اشتهاره من
حبس التهمة الى دار حبس الجنايات بالمحكمة التي من خصائصها الحكم
عليه

(بند ٢٤٤)

اذا انعذر القبض على المتهم أو لم يحضر حكم عليه في غيابه بالوجه الآتي
بيانه في الباب الثاني من الكتاب الرابع من هذه المقالة راجع بند ٤٦٥
وما بعده من هذا القانون

(بند ٢٤٥)

يشعر وكيل الملك العمومي بحكم احالة القضية على محكمة الجنايات كلا من
شيخ الناحية التي بها موطن المتهم ان كان معه لومما وشيخ الناحية بالمحل
الذي وقعت فيه الجريمة راجع بند ٢٣٠ وبند ٥٥٣ من هذا
القانون

(بند ٢٤٦)

المتهم الذي حكمت المحكمة الكبرى بأنه لا وجه للاحالة قضيته على محكمة
الجنايات أو محكمة أخرى خصوصية لا يجوز طلب احضاره مرة أخرى
بسبب هذه القضية ما لم يطرأ عليه حجب جديدة

(بند ٢٤٧)

يعد من هذه الحجج الجديدة شهادة الشهود والاوراق والسندات والمحاضر
التي لم تطلع عليها المحكمة الكبرى في مبداء الامر ويرى أن فيها فائدة
لتقوية البراهين التي ظهر للمحكمة أنها ضعيفة أو لزيادة الايضاح المؤدى
لاظهار الحق في القضية

(بند ٢٤٨)

يجب في هذه الحالة على الضابط الحاكم أو على قاضي تحقيق الدعاوى
الابتدائية أن يعرض بلائوان على وكيل الملك العمومي بالمحكمة الكبرى

صورة من الاوراق والادلة ويجب على رئيس فرقة مواد الجنايات بناء على طلب وكيل الملك العمومي ان يعين القاضى الذى يعيد التحقيق حسبما هو مبين فى وظائف قاضى التحقيق المذكور

ويجوز مع ذلك لقاضى تحقيق الدعاوى الابتدائية أن يحزر عند الاقتضاء بمجرد ظهور الادلة الجديدة وقبل ارسالها الى وكيل الملك العمومي علم طالب باعادة ذى الشبهة الى الحبس ان كان قد حصل الافراج عنه بموجب النصوص المذكورة فى بند ٢٢٩ راجع بند ٧١ وما بعده وبند ٨٧ وما بعده وبند ٩٥ وما بعده من هذا القانون

(بند ٢٤٩)

يبعث وكيل الملك فى كل ثمانية أيام الى وكيل الملك العمومي حافظة بجميع القضايا الجنائية والتعزيرات والتأديبات التى طرأت فى الاسبوع راجع بند ٢٧ وبند ٢٧٤ وبند ٢٩٠ من هذا القانون

(بند ٢٥٠)

اذا وجد وكيل الملك العمومي فى حافظة أسباب التعزير والتربية أو التأديب انها تحتوى على أوصاف مجسمة للذنب ساغله أن يامر باحضار الاوراق اليه قبل مضي خمسة عشر يوما من يوم الاطلاع على الحافظة المذكورة ليطلب بنفسه ما يراه موافقا ويكون الطلب قبل مضي خمسة عشر يوما آخر من يوم الاطلاع على الاوراق ويعطى المجلس مهلة ثلاثة أيام لاجراء ما يلزم فى هذا الخصوص

(الباب الثانى)

(فى تشكيل محاكم الجنايات)

(بند ٢٥١)

تتشكل فى كل مديرية محكمة جنايات للحكم فىمن تحوّلهم عليها المحكمة الكبرى راجع بند ٢٥٨ وما بعده من هذا القانون

(بند ٢٥٢)

تتشكل كل من محاكم الجنايات فى المديرية التى بها محاكم كبرى من

ثلاثة أعضاء من موظفي إحدى هذه المحاكم الكبرى بحيث يكون أحدهم رئيساً عليهم

ويؤدى وظيفة وكيل الملك في هذه المحكمة أما وكيل الملك العمومي بنفسه أو أحد وكلائه ونوابه فيؤدى كل منهم وظيفة المحامات العمومية في هذه المحكمة الجنائية ويؤدى كاتب المحكمة الكبرى فيها وظائفه بنفسه أو ينوب عنه في تأديتها أحد كتابه بعد استخلافه

(بند ٢٥٣)

تشكل محكمة الجنائيات في كل من المديريات التي ليس بها محكمة رئيسية كبرى على الوجه الآتي

(أولاً) من أحد أعضاء المحكمة الكبرى معين لذلك بالخصوص ويكون له رئاسة محكمة الجنائيات

(ثانياً) من اثنين من القضاة تعيينان أمام أعضاء المحكمة الكبرى إن استصوبت تعيينهما لهذا الغرض وأمام رؤساء أو من قضاة محكمة قسم المديرية التي يكون فيها محكمة الجنائيات

(ثالثاً) من وكيل الملك بمحكمة القسم أو من أحد نوابه بحيث لا يكون ذلك مخالفاً للنصوص المقررة في بند ٢٦٥ و ٢٧١ و ٢٨٤ من هذا القانون

(رابعاً) من كاتب المحكمة أو من أحد كتابه بعد استخلافه ويشترط أن يكون تعيين رؤساء أو قضاة محكمة قسم المديرية التي تشكل بها المحكمة الجنائيات أعضاء للمحكمة المذكورة بمعرفة قاضي قضاة المحكمة الكبرى بعد المخاطبة مع وكيل الملك العمومي

ويكون تعيينهم بحسب الرسوم والآجال المحددة في بندي ٧٩ و ٨٠ من اللائحة المنشورة في ٦ يولييه سنة ١٨١٠ مسيحية ورئيس محكمة الجنائيات أن يتدارك من يوم افتتاح المجلس استبدال الأعضاء الذين يمتنعون بعذر صحيح عن الحضور فيه بأعضاء تنوب عنهم

(بند ٢٥٤)

يجوز لمحكمة المديرية أن تقلد واحداً أو أكثر من أعضائها التكميل عدد

أعضاء مجلس الجنائيات أربعة عند نقصه (وقد نسخ هذا البند بقانون
مارث سنة ١٨٣١ مسيحية)

(بند ٢٥٥)

وإذا كان عدد الأعضاء المأخوذين من المحكمة الكبرى اكتمل
مجلس الجنائيات دون أعضائه فإنه يصير تكميل ما نقص من محكمة القسم
بحسب القانون المذكور في بند ٢٥٣ (هذا البند نسخ بقانون
مارث المذكور)

(بند ٢٥٦)

وفي جميع الأحوال جميع القضاة الموظفين بحضور مجلس المحاكم الكبرى
بدون ابداء رأى يجوز ارسالهم في مجلس الجنائيات ليؤدوا فيها وظيفة
القضاة بابداء رأيهم فيها بشرط أن يكونوا بلغوا السن المقبول للقضاء وهذا
البند نسخ بقانون ١٠ ديسمبر سنة ١٨٣٠ مسيحية

(بند ٢٥٧)

لا يجوز لأعضاء المحكمة الكبرى الذين أبدوا رأيهم في صحة اسناد التهمة أن
يكونوا في هذه القضية رؤساء محاكم الجنائيات ولا أعضاء فيها جمعية الرئيس
مشاركين معه في الرأى والا كان الحكم الصادر من هذه المحكمة لأغيا
وكذلك لا يجوز تعيين من بأشر القضية في مبداء تحقيقها العضوية
المجلس راجع بند ٥٥ وبند ٢١٨ وبند ٤٠٨ وبند ٥٦٢

(بند ٢٥٨)

تتعقد مجالس محاكم الجنائيات عادة في بندر كل مديرية ويجوز مع ذلك
للمحكمة الكبرى أن تعين محكمة أخرى جنائية غير محكمة البندر راجع
بند ٥٦٢ من هذا القانون

(بند ٢٥٩)

تتعقد مجالس محاكم الجنائيات مرة في كل ثلاثة شهور
وتتعقد عند الاحتياج في أى وقت كان

(بند ٢٦٠)

يعين رئيس محكمة الجنائيات اليوم الذى يلزم فيه افتتاح مجالسها

ولأنه فعل هذه المجالس اللاحقة أن تعرض عليها جميع مواد الجنايات التي كانت تحت العرض وقت افتتاحها وتظهرها

(بند ٢٦١)

المتهمون الذين لم يصلوا إلى دار حبس الجنايات اللاحقة افتتاح مجالس محاكم الجنايات لا يجوز عرض دعواهم والحكم عليهم في المدة المذكورة من افتتاحها هذه الدفعة إلا بالتماس وكيل الملك العمومي ورضاهؤلاء المتهمين وأمر رئيس المحكمة بذلك وفي تلك الحالة يعتبر وكيل الملك العمومي والمتهمون كأنهم لرضاهم بتقديم دعواهم قد تنازلوا عن حق الدفع والمناقضة في إبطال الحكم راجع بند ٢٩٦ وما بعده وبند ٢٩٩ وما بعده وبند ٥٦٢ من هذا القانون

(بند ٢٦٢)

لا يجوز نقض الأحكام الصادرة من محاكم الجنايات إلا بواسطة محكمة الفسخ بناء على ما تقتضيه الرسوم المحددة بالقانون راجع بند ٤١٦ وما بعده من هذا القانون

(بند ٢٦٣)

إذا عذر على رئيس محكمة الجنايات القيام بوظائفه بعد إشعار العدول عملاً بما في بند ٣٨٩ من هذا القانون قام مقامه أقدم قضاة المحكمة الكبرى المعيّنين معه في مجلس الجنايات فإن لم يكن معه أحد من أعضاء هذا المجلس قام مقامه رئيس محكمة القسم راجع بند ٢٥٩ من هذا القانون

(بند ٢٦٤)

تستبدل قضاة المحكمة الكبرى المعيّنون لتشكيل مجالس محاكم الجنايات في حالة غيابهم أو في حالة امتناعهم بعذر صحيح عن تأدية وظائفهم بغيرهم من قضاة المحكمة الكبرى والابقضاء من محكمة القسم عند عدم وجود قضاة المحكمة المذكورين كما أنه يجوز استبدال قضاة محكمة القسم بنوابهم والقضاة المأذونون بالحضور في المجلس بدون إبداء رأيهم الذين هم تحت التعليم إذا كانوا حاضرين في المحكمة الكبرى واحتاج الحال لأعضاء في مجلس الجنايات وكانوا مستوفين السن اللازم للعضوية فهم مستوفون

في الدرجة مع أعضاء مجلس القسم فينتخب منهم بالاقتراع مع ملاحظة
أقدمية الدخول في المحكمة الكبرى فالاولوية للأقدم راجع بند ٢٥٦
و ٢٦٢ من هذا القانون

(بند ٢٦٥)

يجوز لوكيل الملك العمومي ولو في حضوره بالمجلس أن يعين أحد نوابه للقيام
بوظائفه فهذه المزية حقه في المحكمة الكبرى وفي محاكم الجنايات على حد
سواء

(الفصل الاول)

(في وظائف رئيس محكمة الجنايات)

(بند ٢٦٦)

يجب على رئيس محكمة الجنايات عدة أمور
(أولاً) أن يستقهم من المتهم عند وصوله الى دار حبس الجنايات عن سبب
حبسه

(ثانياً) أن يجمع العدول وينتخب منهم بالقرعة القدر اللازم ويجوز له
أيضاً أن يعين أحد القضاة الذين هم أعضاء المجلس للنيابة عنه في أدا ما ذكر
راجع بند ٢٦٠ وبند ٢٩٣ وما بعده وبند ٣٩٦ وبند ٣٩٩
وبند ٤٦٥ وما بعده من هذا القانون

(بند ٢٦٧)

يجب على الرئيس أيضاً أن يبين للعدول بنفسه حدود وظائفهم وقيودهم
بتفصيل القضية التي يطلب نظرها فيها بل ويعطهم بما يجب عليهم ويحضر
بوظيفة الرئيس في التحقيق الى تمامه ويعين نوبة من يلقى التكلم بالترتيب
ويكون له الضبط والربط لحفظ فاموس المجلس مدة انعقاده راجع بند
١٨١ وبند ٣١٠ وما بعده وبند ٣٤١ وما بعده وبند ٥٠٤ من هذا
القانون

(بند ٢٦٨)

لرئيس مجلس المحكمة نفوذ مطلق فيما هو منوط به استوصل الى الوقوف على

حقيقة القضية حيث ان اظهرها الحقيقة موكول بالاصول لذمته ومفوض
لبذل غاية همته راجع بند ٢٦٩ وبند ٢٢٧ من هذا القانون

(بند ٢٦٩)

يجوز لرئيس مجلس المحكمة في أثناء المحاورات أن يطلب ولو بتحرير علم طلب
بالجلب كل من يلزم حضوره عن ينبغي الاستفهام منه أو سماع كلامه وما
يقراء لزومه من الاوراق والسندات حسبما يتضح له ضرورتها من سماع
قول المتهمين أو الشهود لأجل الوقوف على حقيقة القضية
ولاحاجة الى تخليف الشهود المطلوبين في هذا المجلس لان شهادتهم لا تعتبر
الاجتزاد استثناس واستدلال

(بند ٢٧٠)

يجب على الرئيس أن يبطل في المحاورات الاسهاب والتطويل الذي لا يترتب
عليه زيادة معلومية

(الفصل الثاني)

(في وظائف وكيل الملك العمومي بالمحكمة الكبرى في المحاكم الجنائية)

(بند ٢٧١)

وكيل الملك العمومي بالمحكمة الكبرى أو نائبه هو خصم من صح اسناد
التهمة اليه بحسب الرسوم المقررة في الباب الاول من الكتاب الثاني ولا
يجوز له أن يتهمه في المحكمة بتهمة غير التهمة المذكورة والا كان المحكم
باطلا

فاذا تعدى وكيل الملك الحدود ودأى بدعوى أخرى على المتهم جاز
للمتهم مطاعنته والترافع معه ترافعا شخصيا راجع بند ٢٣١ وبند ٢٤١
وبند ٤٠٨ وبند ٥٥٥ من هذا القانون وبند ٥٠٥ من قانون
اقامة الدعاوى وبند ١٢٢ من قانون الحدود والعقوبات

(بند ٢٧٢)

بمجرد ما يستلم أوراق القضية ووكيل الملك العمومي أو نائبه يبذل همته
في تحرير الافادات الاولية وجعلها تحت العرض لمتأني الشروع

في المحاورات عند افتتاح مجالس محاكم الجنايات راجع بند ٢٤٢
وما بعده وبند ٢٩١ وما بعده من هذا القانون

(بند ٢٧٣)

يحضر وكيل الملك العمومي في المحاورات ويطلب ترتيب الجزاء ويكون
حاضرا عند اصدار الحكم راجع بند ٢٧٦ وما بعده وبند ٢٩٩ من هذا
القانون

(بند ٢٧٤)

يسوغ لو وكيل الملك العمومي من يادى رأيه أو بأمر ناظر ديوان العدالة
والمحاكم أن ينيط وكيل الملك في الخصومة عنه في الجناح التي ييده راجع بند
٢٧ وبند ٢٧١ وما بعده من هذا القانون

(بند ٢٧٥)

يستلم وكيل الملك العمومي أوراق تبليغات الجنايات والتداعيات التي
تعرض عليه مباشرة أمام المحكمة الكبرى أو من أحد مستخدمي الميري أو
من أحد الاثقالى ويقيده عنده في سجله
ثم يبعث بها الى وكيل الملك راجع بند ٦٣ وما بعده من هذا القانون

(بند ٢٧٦)

يحظر للمحكمة وكيل الملك العمومي للذب عن القوانين تقرير التجريح
في حق المدعى عليه بالجناية وما يترتب على ثبوتها من العقوبات بما يرى فيه
المصلحة العمومية وعلى المحكمة أن تشعره باستلامه ثم تتداول في شأنه
راجع بند ٢٧٨ وبند ٤٠٨ من هذا القانون

(بند ٢٧٧)

يجب على وكيل الملك العمومي أن يضع امضاءه على تقاريره التجريحية
ويقيم كاتب المحكمة في محضره التقارير الحاملة لشفاها في أثناء المحاورات
ويضع وكيل الملك العمومي امضاءه عليها أيضا ويضع جميع الاحكام
القطعية التي تصدر عن تلك التقارير بكل من القاضي المقلد بالرياسة فيها
وكاتب المحكمة راجع بند ٣٣٠ وما بعده وبند ٣٧٢ من هذا القانون

(بند ٢٧٨)

إذا كانت المحكمة لا تجيب وكيل الملك العمومي الى ما يطلبه بتقاريره
فلا يحصل التحقيق ولا للعكم توقيف ولا تعليق لكن له بعد قطع الحكم
المرافعة الى محكمة الفسخ عند الاقتضاء راجع بند ٢٧٦ وبند
٤٠٨ من هذا القانون

* (بند ٢٧٩) *

جميع المأمورين بالضبطية الحاكمة وكذلك قضاة تحقيق الدعاوى
الابتدائية يكون تحت ملاحظة وكيل الملك العمومي
ويكون تحت ملاحظته أيضا جميع من ينشط رسميا ببعض الضبطيات
والملاحظات حسبما في بند ٩ من هذا القانون بالنسبة لوظائفه ولو
كانوا من وطنين بوظائف ادارية وذلك في هذا الخصوص فقط راجع بند
٥٧ وبند ٢٨٠ وما بعده وبند ٤٨٩ وما بعده من هذا
القانون

* (بند ٢٨٠) *

ان حصل اهمال من المأمورين بالضبطية الحاكمة ومن قضاة التحقيق
الابتدائية تبه عليهم وكيل الملك العمومي تنبيه ايقاظ وهذا التنبيه يقيد
عنده في سجل مخصوص بذلك

* (بند ٢٨١) *

ان كان لأمرى الضبطية الحاكمة سابقة اهمال فلو وكيل الملك العمومي
أن يبلغ المحكمة
ويطلبهم بأمر منها في خلوة الشورى
فتأمرهم المحكمة بالالتفات الى ما يجب عليهم فيما بعد وتحكم عليهم بدفع
المصاريف التي صرفت على اعلام طالب الحضور وعلى صورة الحكم ورسم
الاشعار به راجع بند ٤٨٣ وما بعده من هذا القانون

* (بند ٢٨٢) *

ثبتت سابقة الاهمال بعود الموظف اليه في أى قضية كانت قبل فراغ سنة
بالاتهام من يوم قيد ايقاظه أول مرة في السجل راجع بند ٥٦ وما بعده
من قانون الحدود والعقوبات

(بند ٢٨٣)

يجوز في جميع الاحوال التي يكون فيها وكلاء الملك والرؤساء مرخصين بتأدية وظائف الضبطية الحاكية أو بوظيفة قضاء التحقيق بالتجسس للامعاءوى الابتدائية أن يقيموا وكيل الملك أو قاضى تحقيق الامعاءوى الابتدائية أو قاضى الخط ولو كان قاضى قسم الناحية المجاورة للمحل الذى وقعت فيه الجريمة وكلاء عنهم في تأدية تلك الوظائف التي من خصائص كل منهم ماعد اوظيفة الترخيص لهم بتحرير اراء لام طلب جلب ذوى الشبهات واستياداعهم في الحبس وحبسهم فلا توكيل لهم فيها راجع بند ٣٢ وبند ٤٦ وبند ٣٠٣ وبند ٤٣١ من هذا القانون

(الفصل الثالث)

(في وظائف وكيل الملك بمواد الجنائيات)

(بند ٢٨٤)

يقوم مقام وكيل الملك العمومى بمواد الجنائيات المذكورة في بند ٢٥٣ بمحاكم الجنائيات وكيل الملك اذا كانت هذه المحاكم الجنائية في مديرية ايت بها محكمة كبرى بدون أن يكون ذلك مانعا لوكيل الملك العمومى عن التصور بها كلما أراد ليؤدى فيها وظائفه بنفسه راجع بند ٣٨٨ من هذا القانون

(بند ٢٨٥)

يقيم نائب وكيل الملك العمومى المذكور آنفا في بندر المديرية (تنبيه) قد اتسخت نيابة وكلاء الملك في محاكم الجنائيات عن الوكلاء العموميين وأحيل تأدية وظائفهم لوكلاء الملك في محاكم الاقسام فهم يؤدون هذه الوظائف في محاكم الجنائيات بطريق الاصله بأنفسهم أو بنوابهم وأما وظيفة الملاحظة لاهل الضبطية الحاكية بالمديرية فهم من وظائف وكلاء الملك العموميين مباشرة

(بند ٢٨٦)

اذا انعقدت مجالس محاكم الجنائيات بمدينة غير بندر المديرية وجب أن

ينقل وكيل الملك اليها

(بند ٢٨٧)

يجب على وكيل الملك بمواد الجنایات أن يؤدي مأمورية التوكيل العمومي في تحقيق المواد التأديبية المستأنفة وفيما يلزم عند الحكم بها راجع بند ٢٠٢ وبند ٢١٠ وبند ٢٨٥ من هذا القانون وفي الاحكام التي تصدر يصدرها

(بند ٢٨٨)

فان عرض لوكيل الملك عذر منعه مؤقتا عن أداء مأموريته قام مقامه وكيل الملك بمحكمة القسم المقيم ببندر المديرية راجع بند ٢٨٥ من هذا القانون

(بند ٢٨٩)

الموظفون بالضبطية الحساسة في جميع أجزاء المديرية تحت ملاحظة وكيل الملك راجع بند ٢٨٥ من هذا القانون

(بند ٢٩٠)

يجب على وكيل الملك أن يخبر وكيل الملك العمومي في كل ثلاثة أشهر مرة واحدة أو مرارا عند الاقتضاء بما يقع في المديرية من الدعاوى والقضايا المتعلقة بمواد الجنایات ومواد التأديبات والضبطية راجع بند ٢٧ وبند ٢٤٩ وبند ٢٧٤ وما بعدهما وبند ٥٦٥ من هذا القانون

(الباب الثالث)

(في كيفية المحاكمات واقامة الدعاوى بمحكمة الجنایات)

(بند ٢٩١)

متى حكم بصدقة اسناد التهمة بالجنایة الى المتهم وكانت القضية مما لا يحكم فيه بالمحكمة الجنائية بالحل الذي به المحكمة الكبرى وجب ارسال أوراق القضية بأمر وكيل الملك العمومي في ظرف أربع وعشرين ساعة الى محكمة القسم ببندر المديرية أو الى المحكمة التي تتعين لذلك ويلزم في جميع الاحوال أن الاوراق الدالة على ثبوت التهمة التي تجمع

وتحفظ في ورشة كتابة محكمة التحقيق وترسل الى باش-كاتب المحكمة الكبرى ترسل في الاجل المحدد لذلك الى كاتب المحكمة الجنائية المحال عليها أوراق القضية للمحكوم بموجبها راجع بند ١٣٣ وبند ٢١٧ وبند ٥٧٢ من هذا القانون

(بند ٢٩٢)

يعتبر ابتداء الاربع والعشرون ساعة من وقت الاشعار المحزر للمتهم بحكم احالة دعواه على محكمة الجنائيات فان كان المتهم محبوسا أرسل في هذا الاجل الى دار حبس الجنائيات بالمحل الذي تم عقد فيه محاسن مما كم الجنائيات راجع بند ٥٧٢ من هذا القانون

(بند ٢٩٣)

في ظرف الاربع والعشرين ساعة تمضي بعد تسليم الاوراق الى كاتب المحكمة وتوصيل المتهم الى دار حبس الجنائيات يستجوبه رئيس محكمة الجنائيات أو القاضي الذي ينوب عنه في وظيفته بتوكيله راجع بند ٢٦٦ وبند ٥٦٢ من هذا القانون

(بند ٢٩٤)

يستجوب المتهم عن المستشار المحامي الذي ينتخبه لمساعدته في المدافعة عن نفسه فان تأخر عن ذلك عين له القاضي فوراً مستشاراً محامياً والا كان جميع العمل لاغياً فان انتخب المتهم مستشاراً محامياً بعد تعيين القاضي له من طرفه محامياً فتعيين القاضي يكون لاغياً ولا يكون العمل كذلك راجع بند ٤٠٨ وبند ٤٦٨ وبند ٥٧٢ من هذا القانون

(بند ٢٩٥)

لا يجوز للمتهم أن ينتخب مستشاراً محامياً بنفسه ولا يعينه القاضي له الا ان كان منتخبا من المحامين أو المأذونين المقيدين بالمحكمة الكبرى أو بالمحاكم التي في دائرتها ما لم يحصل المتهم من رئيس محكمة الجنائيات على كونه يأخذ مستشاراً محامياً من أقاربه أو من أصدقائه

(بند ٢٩٦)

ينبه القاضي على المتهم انه ان كان له وجه في طلب نقض شيء مما سبق تحقيقه

في الدعوى فله أن يعلنه في الايام الخمسة التالية للتنبيه اذ لا يقبل منه طلب
للمنقض بعد فواتها ويعتبر تنفيذا في هذا البند والبندين السابقين عليه
بتحرير تقرير بحضيه المتهم والقاضي وكتاب المجلس فان امتنع المتهم من وضع
امضائه او كان لا يعرف الكتابة نبهه على ذلك في هذا التقرير راجع بند
٢٦١ وبند ٢٩٩ وما بعده وبند ٥٧٢ من هذا القانون

* (بند ٢٩٧) *

اذا لم يحصل تنبيه للمتهم حسبما في البند السابق فلا يفوت طلب ابطال الحكم
بسكوته بل لا تزال حقوقه في ذلك محفوظة وله أن يطلبها ولو بعد صدور
القرار القطعي راجع بند ٢٦١ من هذا القانون

* (بند ٢٩٨) *

يجب على وكيل الملك العمومي أن يعلن ما عنده من طلب الالغاء في ظرف
الخمسة أيام المذكورة من تاريخ الاستجواب والاستئناف والا فلا يسمع قوله
بل يسقط حقه في ذلك حسبما في بند ٢٩٦ راجع بند ٢٩٣ من هذا القانون

* (بند ٢٩٩) *

لا يجوز طلب الغاء الحكم من المتهم أو من وكيل الملك الا ان كان موضوعه
احالة القضية على محكمة كبرى وفي الاحوال الاربع الآتية وهي
أولاً ان كانت الدعوى ليست من خصائص المحكمة التي حقتها وحكمت
فيها

ثانياً ان كانت الواقعة ليست جنائية بنص القانون

ثالثاً ان لم يحصل استماع رأي وكيل الملك (أو من يتوب عنه) في شأن
الدعوى المذكورة

رابعاً ان لم يصدر الحكم من تمام عدة القضاة المشروط حضورهم جميعاً
بنص القانون راجع بند ٢٣٤ وبند ٢٦٢ وبند ٤٠٨ وبند
٤١٦ وبند ٥٧٠ من هذا القانون

* (بند ٣٠٠) *

ما يهتبه المتهم ووكيل الملك من اعلان طلب الالغاء يعطى له اشكاتب المحكمة
المذكورة فأقول ما يصل الى باشكاتب المحكمة المذكورة يرسل وكيل الملك

العمومي بالمحكمة الكبرى صورة القرار الى وكيل الملك العمومي بمحكمة
القسخ لقطع الحكم فيها راجع بند ٢٩٦ وما بعده وبند ٤٢٣
وما بعده من هذا القانون

* (بند ٣٠١) *

يستمر التحقيق ولو مع طلب الالغاء الى أن تنتهي المحاورات فان حصل الطلب
بعد استيفاء الرسوم وفراغ الاجل المهددين حسبما في بند ٢٩٦ افتتحت
المحاورات ويصدر الحكم ولا يحال طلب الالغاء ولا الالوجه التي ينشأ ذلك
الطلب عليها على محكمة القسخ الابعـد قطع الحكم فيها من محكمة الجنايات
ويجوز مجرى ذلك كل استئناف حاصل في أي قضية اما بعد فراغ الاجل
المعلوم واما في أثناء هذا الاجل بعد تشـكيل جمعية العدول بالقرعة

* (بند ٣٠٢) *

يجوز للامستشار المحامي المخابرة مع المتهم بعد الاستجواب والاستئناف من
رئيس المحكمة أو القاضي للمتهم
ويجوز له أيضا أن يطالع على جميع أوراق القضية بدون خروجهم عن المجلس
ولا تعطيل للتحقيق راجع بند ٢٩٤ وبند ٥٧٢ من هذا القانون

* (بند ٣٠٣) *

ان وجد شهود آخر لتأدية الشهود وكانوا مقيمين خارج البلاد الذي يعقد
فيه مجلس محكمة الجنايات جازل رئيس هذا المجلس أو القاضي القائم مقامه
أن ينيط بتحمل شهاداتهم قاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية بالقسم الذي
يكونون مقيمين به أو قاضي تحقيق قسم آخر وله هذا القاضي بعد استماع
شهادات هؤلاء الشهود أن يبعث بهم مظروفة محتومة الى كاتب المحكمة
الذي يؤدى وظيفة كاتب في مجلس الجنايات راجع بند ٨٣ وما بعده
وبند ٢٨٣ وبند ٣٢٤ وبند ٤٣١ وبند ٥٧٢ من هذا القانون

* (بند ٣٠٤) *

الشهود الذين لم يحضروا عمـلا بطالب رئيس المحكمة أو القاضي الذي
عينه لقيام مقامه ولم يشترطوا أنهم امتنعوا عن الحضور بعد زحج أو أبوا
أن يؤدوا شهاداتهم يحكم عليهم بمحكمة الجنايات ويعاقبون بما تقر في

بند ٨٠

* (بند ٣٠٥)

يجوز استشاري المتهمين المتوكلين عنهم في المحامات أن يستنسخوا على طرفهم صورة أوراق الدعوى التي تراعى لهم أنهم نافعة للدفاع عن موكلهم

ولا يعطى مجانا للمتهمين بتهمة واحدة في جميع الاحوال مهما كان عددهم غير صورة واحدة من التقارير المشتملة على ثبوت الجففة وعلى شهادة الشهود المكتوبة

ويجب على رؤساء المحاكم والقضاة ووكلاء العموم أن يلتفتوا الى مضمون هذا البند راجع بند ٣٠٢ وبند ٣٧٤ من هذا القانون

* (بند ٣٠٦)

اذا كان لو كيل الملك العمومي أو لاهم أسباب تستوجب طلب عدم تحويل القضية على أول جمعية للعدول قدم كل منهم الرئيس محكمة الجنائيات عرضا يطلب فيه تطويل الاجل فان كان طلب تطويل الاجل في محله صدر به أمر رئيس المحكمة كما انه يجوز له تطويل الاجل أيضا من بادي رأيه

* (بند ٣٠٧)

اذا حتر في ارتكاب في جففة واحدة عدة تقارير تعيد صحة اسناد التهمة الى عدة متهمين جاز لو كيل الملك العمومي أن يطلب الجمع بينهما في تقرير واحد ولرئيس المحكمة أن يأمر بذلك رسما من بادي رأيه راجع بند ٢٢٦ وما بعده وبند ٥٧٢ من هذا القانون

* (بند ٣٠٨)

اذا اشتمل تقرير صحة اسناد التهمة على عدة جفج غير متجانسة جاز لو كيل الملك العمومي أن يطلب عدم تعجيل الحكم في الحال الراضية على المتهمين مرة واحدة بل بطلب الحكم على حسب اختلاف الجفج بتقديم ما يلزم تقديمه من جففة واحدة أو أكثر في آن واحد

ولرئيس المحكمة أن يأمر بذلك رسما بدون التماس من وكيل الملك راجع بند ٢٢٧ وبند ٥٧٢ من هذا القانون

• (بند ٣٠٩) •

متى انعقد المجلس في اليوم المعين لاقتتاح مجالس محاكم الجنايات جلس
اثنا عشر عدلا بوقوع القرعة عليهم على كراسي بالبعد عن الناس وعن
الاصنام والثهدود واجهة الكرسي المعد للجلس المتهم راجع بند
٣٨١ وما بعده وبند ٣٩٣ من هذا القانون

(الباب الرابع)

• (في كيفية النظر في القضايا بمجلس الجنايات والحكم فيها وتنفيذها) •

(الفصل الاول)

• (في كيفية النظر في القضايا) •

• (بند ٣١٠) •

يحضر المتهم بدون تفويض عليه انما يكون معصوبا بخفراء لاجل منعه من
الفرار ومتى وصل الى رئيس المحكمة سألته الرئيس عن اسمه واقبه وعمره
وسرقته وموطنه ومحل ولادته

• (بند ٣١١) •

ينبه رئيس المحكمة على مسة اشاراتهم المرامي عنه أن لا يعدل عن واجب
ذمته وأن لا ينطق بشئ يخالف لأصول المراجعة وان يتكلم برفق ولين
وحشمة ووقار راجع بند ٢٩٤ وما بعده وبند ٣١٩ وبند ٣٣٥
وبند ٤٦٨ من هذا القانون وبند ٤٧٧ من قانون الحدود
والعقوبات

• (بند ٣١٢) •

يتلوا رئيس المحكمة على العدول وهم قائمون معه مقام الادب هذه
المقالة وهي

احلفوا وعاهدوا الخالق والخلق على أن تمنعوا النظر في التهم التي رعى
بها فلان وأن لا تضروا بمنافع المتهم ولا بمنافع الجمعية التي اتمته وأن
لا تخنوا طوا أحدا الابعد تحوير تقريركم وأن لا تحمليكم البغضاء والنفس

الاقامة بالسوء على ظلمه ولا الرهبة منه ولا الرغبة فيه على الاتصاف له
والاخذ بنصره بلا حق بل أن تحكموا على نفس التهمات وأوجه المدافعة
بما ترضاه ذمتكم ومن يثبتكم مع عدم التقرض والتحامل بل بما يليق
بالحر المستقيم من العدل والنبات

ثم يدعور رئيس المحكمة كل عدل من العدول على حدة باسمه فيجيبه بما يديه
اليه ويقول أحلف على ذلك بارا في عيني فبدون اجراء هذه الرسوم يكون
الحكم باطلا راجع بند ٤٠٨ من هذا القانون

(بند ٣١٣)

ينبه رئيس المحكمة على المتهم عقب ذلك بأن يكون مستيقظا ملتفتا لكل
ما يلى عليه ويسمعه
ويأمر كاتب المحكمة بتلاوة حكم المحكمة الكبرى المشتغل على الاحالة
على محكمة الجنايات وتقرير صحة اسناد التهمة فعند ذلك يجهر هذا الكاتب
بالتلاوة بصوت عال

(بند ٣١٤)

على الرئيس بعد هذه التلاوة أن يذكر المتهم بجميع ما اشتمل عليه تقرير صحة
اسناد التهمة اليه ويقول له ها هي الجنحة التي رميت بها وها أنت ستسمع
الدلة والبراهين التي أقيمت عليك في هذه القضية

(بند ٣١٥)

يعرض وكيل الملك العمومي موضوع التهمة ثم يحضر من الشهود قائمة
مشتمة له على أسماء من يلزم سماع شهادتهم المستشهد بهم - ثم هو في تقريره
بالتجريح أو المذمى في الحقوق الشخصية أو التهم ويجهر كاتب المحكمة
بتلاوة هذه القائمة

وتلك القائمة لا تكون مشتمة الا على الشهود الذين قد أفاد وكيل الملك
العمومي أو المذمى في الحقوق الشخصية المتهم بأسمائهم وصناعاتهم ومحل
اقامتهم - ثم قبل النظر بالمجلس في شهادة الشهود بأربع وعشرين ساعة أو
عرف المتهم وكيل الملك العمومي عنهم قبل النظر في شهادة الشهود أيضا
بأربع وعشرين ساعة لأقل وذلك مع مراعاة ما لرئيس المحكمة من

الحقوق في طلب احضار من استشهد - من حضوره من الشهود حسبما هو مبين
في بند ٢٦٩

وللمتهم ووكيل الملك العمومي حينئذ الدفع في سماع شهادة شاهد لم يتعين
أولم يذكر اسمه بمعلومية كافية في القائمة المعلنة والمحكمة أن تعطى القرار
فوراً فيما يخص هذا الدفع راجع بند ٤٠٨ من هذا القانون

(بند ٣١٦)

بأمر رئيس المحكمة الشهود بالتوجه الى الرواق الذي تعين لهم بحيث
لا يخرجون منه الا لأداء شهادتهم وعليه أن يذلل عنه الاقتضاء ما يلزم
من الاحتراز في منع الشهود عن التواطؤ على ما يقال في شأن اللجنة والمتهم
قبل أداء شهادتهم راجع بند ٣٢٠ وبند ٣٢٦ وما بعده وبند
٦١٠ وما بعده من هذا القانون

(بند ٣١٧)

بوتى كل واحد من الشهود شهادته منفرداً عن سواه على موجب
ما يرتبه -م عليه وكيل الملك العمومي من التعاقب ويجب عليه قبل أداء
شهادتهم أن يستكشفهم بما سيأتى والا كانت الاحكام لاغية فيحلفون أنهم
لا ينحرفون عن الصدق ولا ينطقون الا بالحق وأن لا يكون في قلوبهم شيء من
البغضاء والرغبة وعلى الرئيس أن يسألهم عن أسمائهم وألقابهم وأعمارهم
وصنائعهم ومواطنهم ومحل اقامتهم وحلى كانت لهم معرفة بالمتهم قبل أن
تقع منه الجريمة المذكورة في تقرير التهمة أم لا وهل هم من أقارب
أو أوصهار المدعى في الحقوق الشخصية أو المتهم أم لا ومن كان له قرابة بأحد
منهم -م سألهم عن درجة قرابته ويسألهم أيضاً هل هم من خدم واحد منهم -م
أم لا وبعد ذلك تؤدى الشهود شهادتهم -م شفاها راجع بند ٧٩ وبند
٣٢٢ وما بعده وبند ٣٣٢ وبند ٤٠٨ وبند ٤٧٧ وبند ٥١٠
من هذا القانون وبند ٢٨ وبند ٤٢ وما بعده من قانون اقامة
الدعوى والمحاكمات

(بند ٣١٨)

بأمر الرئيس كاتب المحكمة أن يقيم عنه الزيارات والاختم لافان

والتبایينات التي تقع في شهادة أى شاهد بالنسبة لما كان قد شهد به أولا
ولو كـل الملك العمومي والمتهم أن يطلبوا من رئيس المحكمة الامر بقيد هذه
الاختلافات والزيادات والتبایينات مكملا لتقرير صورة هذه الاختلافات
والزيادات والتبایينات في ورقة راجع بند ٣٢٨ وبند ٣٧٢ وبند
٥٧٤ من هذا القانون

• (بند ٣١٩) •

يسأل رئيس المحكمة الشاهد بعد كل شهادة هل جميع ما أبدأ من الشهادة
هو في حق هذا المتهم الحاضر بعينه أم لا ثم يسأل أيضا المتهم هل عنده ما يرد
به ما سمعه في حقه من الشهادة علمه أم لا
ولا يجوز قطع كلام الشاهد في أثناء تأدية شهادته انما يجوز أيضا لمتهم
أو لـمستشاره المحامي أن يسأله بلسان رئيس المحكمة بعد أداء شهادته
وأن يجرحه ويطلعن في شهادته بجميع ما يعود نفعه على براءة ساحة المتهم
راجع بند ٣٢٥ من هذا القانون وبند ٣٧٧ من قانون المحاكمات
واقامة الدعاوى

ويجوز للرئيس أيضا أن يسأل الشاهد من تلقاء نفسه والمتهم عن جميع
التوضيحات والافادات التي يترأى له أنها لازمة لظهار الحق
ولـكل من القضاة ووكيل الملك العمومي والعدول أن يسأل عن ذلك أيضا
بعد الاستئذان في الكلام من رئيس المحكمة
ولا يجوز لـمـدعى في الحقوق الشخصية أن يسأل الشاهد ولا المتهم الا
بواسطة رئيس المحكمة

• (بند ٣٢٠) •

يجب على كل شاهد أن يقيم في مجلس القضاء بعد أداء شهادته الى أن يدخل
العدول في الخلوة لا عطاء تقريرهم ما لم يأمره رئيس المحكمة بغير ذلك
راجع بند ٣١٦ وبند ٣٢٦ وما بعده من هذا القانون

• (بند ٣٢١) •

بعد تأدية شهادة الشهود الذين هم من طرف كل من وكيل الملك العمومي
والمـدعى في الحقوق الشخصية يطلب المتهم سماع شهادة شهوده الذين

ذكرت أسماءهم في القائمة اما بخصوص نفي ما رعى به في تقرير التهمة -
 واما ما بعده ففيه من الناموس والاساقامة وحسن السلوك
 وأعلام الطالب التي تحررت بناء على القياس المتهمين تدفع مصاريفها من
 طرفهم - كما أنهم ملزمون بدفع مصاريف الطريق لمن يطلب من الشهود
 الا من تحرر لهم من الشهود الذين سماهم المتهم أعلام طلب بالحضور من
 طرف وكيل الملك العمومي بناء على ما تراه له من أنه يترتب على شهادتهم
 ظهور الحق في القضية

(بند ٣٢٢)

لا يجوز قبول شهادة هؤلاء الشهود وهم
 (أولا) أبوا المتهم وأمه وجدته وان علا وجدته وان علت ومن في درجتهم -
 من الحواشي فلا يشهدون له ولأولاد من المشتركين معه في الجريمة وفي
 المحاورة

(ثانيا) ابنه وابنته وحفيده وحفيده وان سفلوا

(ثالثا) الاخوة والاخوات

(رابعا) الاصهار الذين يدلون في النسب الى أحد منهم

(خامسا) الزوج لزوجته أو الزوجة لزوجها ولو مطلقا

(سادسا) المبلغون للجنحة الذين لهم بحسب الرسوم جعل على تبليغهم فلو

فرض أن أحد من هؤلاء قد شهد ولم تحصل معارضة في سماع شهادته

من طرف وكيل الملك العمومي أو المدعي في الحقوق الشخصية أو أحد

المتهمين فلا يترتب عليها ابطال الحكم حيث لم يحصل بها دفع من ذكر

راجع بند ١٥٦ وبند ٤٠٨ وبند ١٠٠ وما بعده وبند ٢٨ وبند

٤٢ وما بعده وبند ٣٧٨ من قانون المحاكمات

(بند ٣٢٣)

يجوز سماع شهادة المبلغين للجنح الذين لم يكن لهم بحسب الرسوم جعل على

تبليغهم لكنه يلزم اخبار جمعية العدول بأنهم مبالغون

(بند ٣٢٤)

تسمع في أثناء المحاورة شهادة الشهود المحضرين من طرف كل من وكيل

المالك العمومي والمتمم وان لم يكن ونوافي مبدأ الامر قد أدوا شهاداتهم
بالكتابة ولم يصل اليهم اشعار بشرط أن تكون أسماء هؤلاء الشهود مقيمة
في جميع الاحوال بقائمة الشهود المذكورة في بند ٣١٥ راجع بند ٧٢
وما بعده من هذا القانون

(بند ٣٢٥)

لا يمكن الشهود المحضرون من طرف أي خصم من المكالمات مع بعضهم
راجع بند ٣١٩ من هذا القانون

(بند ٣٢٦)

يجوز للمتهم أن يطلب بعد أدائه شهادة الشهود اخراج من يعين أسماءهم
من مجلس القضاة وان يدخل واحد أو عدة منهم بهذا المجلس وتعاد شهادة
كل واحد منهم مفردة أو كلهم عوا جهة بعضهم
ولو كبل الملك العمومي أن يطلب ذلك أيضا كما أنه يجوز لرئيس المجلس أن
بأمره رسميا راجع بند ٣٢٠ من هذا القانون

(بند ٣٢٧)

يجوز لرئيس المحكمة قبل سماع شهادة الشاهد أو في أثناءها أو بعدها أن
يخرج واحدا أو عدة من المتهمين ويسمع تفهيم من كل واحد منهم مفردة
عن بعض احوال من القضية ويستم في كونه لا يستمر على المحاورات من
حيث هي الابدان يفهم كل واحد منهم جميع ما يحصل في غيابه من قول
غيره وجميع ما يستتبع من تلك الاسماء علامات

(بند ٣٢٨)

يجوز في أثناء نظر القضية لكل من العادل ووكيل الملك العمومي
والقضاة أن يقيّدوا بطرفهم جميع ما يترأى لهم أهمية مما يستتبع امان
شهادة الشهود واما من المدافعة عن المتهم بشرط عدم قطع المحاورات راجع
بند ٣١٨ من هذا القانون

(بند ٣٢٩)

رئيس المحكمة في أثناء الشهادات أو بعدها أن يطالع المتهم على جميع
ما يتعلق بالجنحة من الاوراق المستند اليها وأن يفهمه أنه يجب بنفسه

ان كان له علم به او اعتراف وان يطلع أيضا الشهود على ما يتعلق بهم - من السندات ان كان شيء يتعلق بهم من ذلك

(بند ٣٣٠)

اذا ظهر من المحاورات تزوير شهادة أحد الشهود جاز لرئيس المحكمة بناء على الطلب الحاصل امامه وكيل الملك العمومي أو من المدعى في الحقوق الشخصية أو من المتهم أو من تلقاء نفسه هذا الرئيس أن يجلس الشاهد المذكور فوراً وفيما عدا هذه الحالة يؤدى وكيل الملك العمومي في عمل تقريره وظائف الضبطية الحاكمية في شأن ذلك الشاهد كما يؤدى رئيس المحكمة الجنائية أيضاً أو أحد القضاة المأذونين من طرفه وظائف قضاة تحقيق الدعاوى الابتدائية

ثم ترسل أوراق القضية الى المحكمة الكبرى لتحكم فيها بصحة اسناد جنحة التزوير الى الشاهد المذكور راجع بند ٥٩ وما بعده وبند ٧١ وما بعده وبند ٢١٧ وبند ٤٤٥ وما بعده من هذا القانون وبند ٣٦١ من قانون الحدود والعقوبات

(بند ٣٣١)

يجوز في الحالة المذكورة في البند السابق لو كمل الملك العمومي أو للمدعى في الحقوق الشخصية أو للمتهم أن يطلب من المحكمة تأخير القضية بمجلس محكمة الجنايات الذي يتشكل فيما بعد فتأمر المحكمة بذلك بناء على طلب من ذكر كما أن لها أن تأمر بذلك رسمياً من يادى رأيها

(بند ٣٣٢)

يجب على الرئيس في الحالة التي لا يتكلم فيها المتهم والشهود بلسان واحد أو بلغة واحدة أن يعين رسمياً مترجماً ناعماً واحداً وعشرون سنة لا أقل ويحلفه أنه يترجم بالامانة المقالات التي تكلم بها المتهم كما هو بلغات متنوعة والا كان الحكم باطلاً

ويجوز للمتهم ولو كمل الملك العمومي الطعن في الترجمان ومنعه بشرط بيان أسباب ذلك

ويكون الحكم في ذلك ايجاباً ونفيماً من خصائص المحكمة التي بها الدعوى

ولا يجوز أن ينتخب الترجمان من الشهود ولا من القضاة ولا من العدول
ولورضى بذلك المتهم أو وكيل الملك العمومي والا كان الحكم لاغيا
راجع بند ٣٨٣ وبند ٤٠٨ من هذا القانون

(بند ٣٣٣)

إذا كان المتهم آخرس وكان أميا أو جب على رئيس المحكمة أن يعين له ترجمانا
من يكون أكثر مخالطة معه وأقوى اعتيادا على فهم اشاراته
وبهذه المناسبة يعين ترجمانا للشاهد الآخرس وباقي الاحكام المقررة في البند
السابق تجرى كما هي

فان كان كل من المتهم والشاهد آخرس ولم يكن أميا أو جب عليه كاتب
المحكمة الاسئلة والمحفوظات اللازمة بالكتابة فيجب عن ذلك بالكتابة
ويتلو كاتب المحكمة ما كتبه المدعى أو الشاهد سو الأوجوابا

(بند ٣٣٤)

يعين رئيس المحكمة أول من يشرع معه في المحاورات والمجادلات من
المتهمين مبتدئا بالمتهم الاصلى ان كان هذا المتهم أصلى موضوع للتهمة
ثم يعمل محاوررة خصوصية مع باقي المتهمين

(بند ٣٣٥)

وبعد أداء شهادة الشهود ودفع ما جرت اليه من الاستفسارات يسمع المدعى
في الحقوق الشخصية ووكيل الملك العمومي ويوضحان الأوجه المعضدة
للهمة

وتسوغ مجاوبة المتهم أو مستشاره المحامي عن كلام المدعى ووكيل الملك
وللمدعى في الحقوق الشخصية ووكيل الملك العمومي مناقضة ذلك انما يشترط
أن يكون الجواب الاخير صادرا من المتهم أو مستشاره المحامي

ثم يعلن رئيس المحكمة ان المحاورات قد انتهت راجع بند ٢٩٤ وما بعده
وبند ٣١١ وما بعده وبند ٤٦٨ من هذا القانون

(بند ٣٣٦)

يبدى رئيس المحكمة مآل القضية
ويبين للعدول الادلة الاصلية التي تثبت صحة اسناد التهمة للمتهم أو نفيها عنه

يعني بين اهلهم ماله من البراهين وما عليه ويذكرهم بما يجب عليهم تأديته من
الوظائف ثم يوجه الاسئلة بالمشابة الاتية في البند الاتي

(بند ٣٣٧)

كيفية توجيه السؤال المستنبط من تقرير اسناد التهمة هي أن يقال
هل ثبت ان المتهم ارتكب جناية قتل أو سرقة أو غصب ذلك فيذكر الجنايات
التي اتهم بها بالصور المذكورة في مآل تقرير صحة اسناد التهمة اليه راجع
بند ٣٤٥ وما بعده وبند ٣٧٩ من هذا القانون

(بند ٣٣٨)

إذا استنبط من المحاورات قرينة حال واحدة أو عدة قرائن دالة على
على جامة التهمة ولم تكن مذكورة في تقرير صحة اسنادها وجب على
رئيس المحكمة أن يسأل العدول سؤالاً آخر فيقول
هل ارتكب المتهم الجناية في حالة كذا وكذا أم لا راجع بند ٣٤٥ وما
بعده وبند ٣٧٩ من هذا القانون

(بند ٣٣٩)

إذا أبدى المتهم عذراً من الاعذار الصحيحة التي تقبل قانوناً جازل للرئيس أن
يوجه للعدول سؤالاً لا بد منه يكون الحكم على المتهم لاغياً بأن يقول
هل واقعة كذا المعتد بها المتهم ثابتة أم لا راجع بند ٣٤٦ وبند
٣٦٧ وبند ٦٥ وبند ٣٢١ وما بعده وبند ٣٢٦ من قانون
الحدود والجنايات

(بند ٣٤٠)

إذا كان سن المتهم دون ست عشرة سنة وجه رئيس الجمعية للعدول سؤالاً
وبدونه يكون الحكم عليه باطلاً وهو
هل كان المتهم عند ارتكابه الذنب مميزاً له وعالمًا أنه ذنب أم لا راجع بند
٣٤٦ من هذا القانون وبند ٦٦ وما بعده من قانون الحدود
والعقوبات

(بند ٣٤١)

يجب على رئيس المحكمة في كل من مواد الجنايات بل وفيما إذا كان للمتهم

سابقة أن يجبر جمعية العدول بعد توجيه الاستئلة الناشئة عن تقرير صحة اسناد التهمة والمحاورات أنه يجب عليهم متى رأوا قرائن أحوال دالة على تخفيف الجزاء لو أحداً ولا أكثر من المتهمين أن يبينوها ويقرروا برأى الأكثر أنه يوجد قرائن أحوال توجب تخفيف جزاء المتهم ثم يسلم رئيس المحكمة الاستئلة المذكورة بالكتابة لرئيس العدول ويرفق بها تقرير صحة اسناد التهمة والتقارير التي تثبت أوباقى سندات القضية الخارجة عن شهادات الشهود المقررة بالكتابة ثم ينبه رئيس المحكمة على العدول بالمشاورة أى بأن يكون رأى كل واحد منهم بالكتابة سرا وهذا يكفى بأمر باخراج المتهم من المجلس راجع بنـد ٣٤٤ وبـند ٣٥١ وما بهـد من هذا القانون

(بـند ٣٤٢)

متى توجهت الاستئلة وسلمت للعدول توجهوا الى المحل المخصوص لهم للعداولة فيها

ويكون رئيسهم هو أول عدول خرجت عليه الفرعة عند انتخابهم أو من يعينهونه منهم للرياسة عليهم برضائه

ويجب على رئيس العدول قبل الشروع فى العداولة أن يلو عليهم المقالة الاتية التى لا بد من تعاقب صورة منها مكتوبة بحروف غليظة واضحة على حائط أظهر مكان من محلهـم

وصورة هذه المقالة التنبهية هي ان القانون لا يقضى بمسؤولية كم ايها العدول عن بيان الاوجه التى تثبت بها واعتمدتم عليها ولا يلزمكم باتباع أصول بها يعلـم اعتماد البرهان وكفايته انما يدعوكم الى كونكم نـسـتـفهمون من ذمتكم وان تستشيروا قلوبكم بالسكون والخشوع وتبحثون بالصداقة العامة وحسن الاستقامة عما يؤثر على عقولكم من البراهين القائمة على المتهم ومن اوجه المدافعة عنه ولم يأمركم القانون باعتماد أى قضية ثابتة من شهادة الشهود وأخذها قضية مسلمة مهم ما بلغ عددهـم كما لا يأمركم أيضا بعدم الاعتماد على ثبوت البرهان الا اذا كان مأخوذا على وجه كاف من التقرير او من السندات او من شهادة الشهود أو من عدة قرائن الاحوال فلا يكلف كم من الحقوق والواجبات

الاجتهاد السؤال

وهو هل أنتم في القضية على يقين أم لا

وما ينبغي التنبيه عليه هو أن تكون مداولة بينكم أيها العدول قاصرة على ما في تقرير صحة اسناد التهمة وأن تكون هممكم متوجهة بالخصوص إلى ما يتألف هذا التقرير منه ويتعلق به من الوقائع وليس لكم أن تتأملوا فيما يترتب على تقريركم من عقاب المتهم وأن تدبروا في عواقبه لأنكم انظروا لذلك كنتم مقصرون عما يجب عليكم إذ ليس الغرض من مأموريتهم تتبع ما نؤول إليه الجح ولا المعاقبة عليهم وإنما الغرض منها أنكم دعيتم لتنظروا هل المتهم مرتكب للجناية التي رعى بها أم لا

(بند ٣٤٣)

لا يجوز للعدول أن يخرجوا من المحل المعد لهم إلا بعد تحرير تقريرهم ولا يسوغ لأحد الدخول فيه مدة مداولتهم بأي سبب من الأسباب إلا بإذن من رئيس المحكمة بالكتابة

ويجب على الرئيس أن يأمر ضابط العسس صاحب النوبة أمرًا خاصًا بالكتابة بالتحفظ على أبواب مجلسهم ويندك في هذا الأمر اسم ضابط العسس المذكور ووظيفته

ويجوز للمحكمة أن تحكم على العدل المخالف الخارج جزاءه بدفع غرامة قدرها خمسمائة فرنك لأكثر وتحكم أيضا على كل مخالف للامر بالدخول أو مقصر عن تنفيذه بالحاجب بحبس أربع وعشرين ساعة راجع بند ٣٥٣ من هذا القانون

(بند ٣٤٤)

تشغل العدول بالمدولة في الواقعة الأصلية ثم في كل واحدة من أحوالها راجع بند ٣٤٣ وبند ٣٥٣ وما بعده من هذا القانون

(بند ٣٤٥)

يتلوا رئيس العدول عليهم بالتعاقب جميع الأسئلة الموجهة حسبما هو في بند ٣٣٦ ثم يبدى كل منهم رأيه سرا بالكتابة على الواقعة الأصلية وعلى ما تراى لهم من قرائن الأحوال الدالة على تجسيم الجزاء أو على تخفيفه

(بند ٣٤٦)

يجرى العمل بهذه المثابة مع ابداء الرأى من ابداء كتابة في الاسئلة
الموجهة حسبها ومنصوص عليه في الاحوال المقررة في بندي ٣٣٩
و ٣٤٠

(بند ٣٤٧)

قرار العدول فيما يتعلق باستناد ثبوت الجحمة وبقرائن الاحوال المدد القلي
تخفيف الجزاء يؤخذ بذا كثرة الاراء ولا بد من التصريح بالكثرة في
تقريرهم لكن لا حاجة في ذلك الى بيان عدد الاراء فان ترك شي من تلك
الرسوم كان الحكم لاغيا

(بند ٣٤٨)

بعد انتهاء المداولة بين العدول يعودون الى مجلس القضاء ويجلس كل منهم
في مكانه
ثم يسألهم الرئيس عن نتيجة مداولة ثم فيقوم كبيرهم على قدميه واضعا يده
على قلبه ويقول بما ادين الله به واخاص ذمتي وناموسى ويشهد به على
جميع خلقه ان قرار العدول هو نعم ثبت ارتكاب المتهم او لا لم يثبت ارتكاب
المتهم

(بند ٣٤٩)

يمضى قرار العدول رئيسهم ويسلمه لرئيس محكمة الجنايات بحضور
العدول
فيضيه الرئيس المذكور ويامر كاتب المحكمة بوضع امضائه عليه ايضا
في فعل

(بند ٣٥٠)

لا يحال قرار العدول بأى وجه كان الى محكمة استئنافيه راجع بند ٣٥٢
وبند ٤٠٨ وما بعده من هذا القانون وبند ١٨١ وما بعده من
قانون الحدود والعقوبات

(بند ٣٥١)

منسوخ

* (بند ٣٥٢) *

إذا ثبت الارتكاب على المتهم وتحقق لدى محكمة الجنايات برأى أعضائها جميعاً أن العدول ولوراعوا الرسوم الظاهرة الأئتم قد أخطوا في موضوع البينة وجب عليها تأخير الحكم وإحالة الدعوى على اقتناع المجلس التالى انتظار معرفة عدول آخر لا يدخل فيهم أحد من العدول السابقين الذين تحررتهم القرار الموقوف

ولا وجه لاحد في طلب تعليق القرار المذكور بل يشترط فيه أن يكون من بادي رأى أعضاء المحكمة عقب صدوره من العدول جهاراً وبعد اقناع المتهم لافي حالة ما اذا لم تثبت عليه الجناية أصلاً فلا يجوز للمحكمة تعليق قرار العدول في هذه الحالة

ولا يسوغ للمحكمة بعد قرار العدول المستجدين أن تأمر بتعليق القرار الصادر منهم ولو كان القرار الثانى مطابقاً للاول راجع بند ٣٥٠ من هذا القانون وبند ٨١ وما بعده من قانون الحدود والعقوبات

* (بند ٣٥٣) *

يجب بمجرد الشروع في نظر القضية والمحاورات الاستمرار عليها بلا انقطاع ولا تبليغ أحد من الخارج الى أن يتم قرار العدول ولا يجوز للرئيس أن يوقف عملية النظر والمحاورات الا في الاوقات اللازمة لاستراحة القضاة والعدول والشهود والمتهمين راجع بند ٣٤٣ من هذا القانون

* (بند ٣٥٤) *

ان طلب أحد الشهود ولم يحضر جاز للمحكمة بناء على التماس وكيل الملك العمومي وقبل الافتتاح في المحاورات شهادة الشاهد الاول المقيّد في قائمة الشهود وحالة القضية على أول مجلس محكمة جنايات ينعقد فيما بعد راجع بند ٥٧٩ من هذا القانون

* (بند ٣٥٥) *

إذا أحيلت القضية على المجلس التالى بسبب عدم حضور الشاهد المطلوب كان هذا الشاهد ملزوماً بدفع مصاريف كل من اعلام الطالب الحرية بالحضور لباقي الشهود وماتة علق بهم من الاوراق ومصاريف سفرهم وغير

ذلك مما يلزم لتحقيق القضية وبقبض على الشاهد المذكور ان قصر عن تأدية ذلك ويحبس بناء على القياس وكيل الملك العمومي ويذكر ذلك في نص القرار الذي تمحاله به المذاكرات على المجلس التالي ويؤمر في هذا القرار زيادة على ذلك بحجب هذا الشاهد قهرًا عنه بالقوة الجبرية وتمثيله امام المحكمة ليدى شهادته فيها ومع ذلك يحكمكم في جميع الاحوال على الشاهد الذي يقصر في الحضور او يتنصع من الحلف أو عن اداء شهادته بالجزء المذكور في بند ٨٠ راجع بند ٥٧٩ من هذا القانون

(بند ٣٥٦)

للساهد حق الدفع فيما يحكمكم عليه به في الايام العشرة الماضية من تاريخ وصول الاشعار اليه أو الى موطنه بزيادة تخصيص يوم واحد لكل مسافة مقدار بعدد ساعات المحكمة التي يطلب اليها خمسة آلاف متر فان أثبت أنه امتنع عن الحضور بهذر صحيح أو أن ما حكمكم عليه به زيادة عن المقتن قبل منه الدفع

(الفصل الثاني)

(في اصدار الحكم وتمقيده)

(بند ٣٥٧)

يأمر الرئيس باحضار المتهم ويتلو كاتب المحكمة بحضوره تقرير العدول

(بند ٣٥٨)

اذا اتضح أن المتهم غيبر مرتكب قضى الرئيس ببراءته من التهمة وأمر بالافراج عنه ان لم يكن محبوبًا بسبب آخر

ثم تحكم المحكمة في التضييعات المطلوبة لكل من الطرفين بعد ابداء الخصمين ما عندهما من أوجه المناقضة والمحاماة وسماع كلام وكيل الملك العمومي راجع بند ٣٦٦ وبند ٥٨٤ وما بعده من هذا القانون وبند ١٠ وبند ٢٦ وبند ٥١ وما بعده وبند ٧٣ من قانون الحدود والعقوبات

ومع ذلك يجوز للمحكمة أن تعين أن استصوبت ذلك أحد القضاة لسماع الخصمين والاطلاع على أوراق القضية وتلخيص ما لها وتعرضه على المجلس ويجوز لهذا المجلس سماع ابداء ما يلزم من ملحوظات الخصمين وسماع وكيل الملك به مرة أخرى

ويجوز أيضا للمتهم متى ثبتت براءته أن يطلب تضييماته من الذين ساءوا به افكارهم تانا ولا وجه له في طلب ذلك من المحاكم والقضاة في مقابلة ما أبدوه في شأنه من الآراء المتعلقة بالجنح المرمي بها مما خطر به اليهم أنهم على حقيقة ما أبدوه منها حسبما تقتضيه وظائفهم إلا أنه لا مانع من الخصامة معهم في حقوق شخصية وقعت منهم في حقه راجع بند ٣٥٩ وما بعده من هذا القانون وبند ٣٦٧ وما بعده من قانون الحدود والعقوبات ويجب على وكيل الملك العمومي بناء على القياس المتهم أن يعرفه بالمباغين الذين ساءوا به وافتروا عليه

(بند ٣٥٩)

تحال على محكمة الجنايات طلبات التضييمات التي يطلبها المتهم من المبالغين الذين ساءوا به ومن المدعى في الحقوق الشخصية أو التضييمات التي يطلبها المدعى من المتهم أو من المحكوم عليه ويجب على المدعى في الحقوق الشخصية أن يطلب ما له من التضييمات قبل الحكم والا فلا يسمع منه دعوى ذلك بعده

ويجب أيضا على المتهم أن يطلبها قبل الحكم ممن ساء به ان كان يعرفه فان لم يعرفه الاعتد الحكم وقبل انتهاء المجلس وجب عليه أن يعرض طلبه على محكمة الجنايات والاسقط حقه فان عرف الساعي به بعد قفل المجلس عرض طلبه على المحكمة المعتادة المنوطة بالنظر في دعاوى الحقوق الشخصية

وأما من كان غير داخل في الخصومة وله حق على آخر فله أن يرفع دعواه الى المحكمة المعتادة المنوطة بالنظر في دعاوى الحقوق الشخصية راجع بند

٦٣ وبند ٦٦ وما بعده من هذا القانون

(بند ٢٦٠)

من رمي بتهمة ويرت ساحتها منها براءة معتبرة لا يجوز التداوى عليه

مخصوصها راجع بند ٣٥٨ وبند ٤٠٨ وبند ٥٨٦ من هذا القانون

• (بند ٣٦١) •

اذا ظهرت في أثناء المحاورات من الاوراق او من شهادات الشهود على المتهم تهمة أخرى وجب على الرئيس بعد صدور الحكم ببراءة ساحتها من التهمة الاولى أن يأمر بإقامة الدعوى عليه في الواقعة الثانية باحالة تحقيق قضيته على قاضي تحقيق الدعوى الابتدائية بالقسم الذي فيه المحكمة فيبعثه بعلم طالب حضوره ليعرض عليه أو مع مخصوص حسبما في بند ٩١ بل بخطاب حبس اذا ظهر مبطالا لى التحقيق ولم يحتاج الى تحقيق جديد ولا ينفذ هذا الحكم الا في حالة ما اذا اشترط وكيل الملك قبل ختام المحاورات تتبع المتهم بإقامة الدعوى راجع بند ٣٨٥ من هذا القانون

• (بند ٣٦٢) •

اذا ظهر ارتكاب المتهم للجحقة طلب وكيل الملك العمومي من المحكمة عقابه بما يلائم جفقه بنص القوانين واستدعى المدعى في الحقوق الشخصية أيضا استرداد حقوقه وجبر خسارته راجع بند ٣٥٩ من هذا القانون

• (بند ٣٦٣) •

على رئيس المحكمة أن يسأل المتهم هل بقي عنده شيء يبيد به لادفاعه عن نفسه أولا

وليس للمتهم أو مستشاره المحامي أن يدافع بإبطال التهمة من أصلها وانما له أن يقول انها ليست من المنهى عنه أو ليست معدودة من الجحج أو انها جحقة لا تستوجب الجزاء بالعقوبة التي طالبها وكيل الملك العمومي أولا تستلزم طلب القدر الذي ادعى عليه به من تضمينات المدعى في الحقوق الشخصية وان ما طالبه هذا المدعى من ذلك كله زائد على ما يستحقه

• (بند ٣٦٤) •

تحكم المحكمة بمساحة المتهم ان كانت التهمة التي ثبتت عليه ليست

ممنوعة بقانون من قوانين الجنايات والحدود راجع بند ٢٢٩ ويند
٣٥٨ ويند ٣٦٦ ويند ٤١٠ ويند ٤٢٩ من هذا
القانون

(بند ٣٦٥)

ان كانت هذه التهمة ممنوعة حكمت المحكمة بترتيب الجزاء الملازم لها بنص
القانون ولو تبين بمقتضى المجاورات أن الحكم فيها ليس من خصائص محكمة
الجنايات فان ثبت على المتهم - عدة جنائيات أو جنح حكم عليه بأشدها عقابا
بنص القوانين راجع بند ١٩٢ ويند ٣٧٥ من هذا القانون

(بند ٣٦٦)

اذا سوح المتهم أو برئت ساحتة أو حكم عليه بعقاب حكمت المحكمة أيضا
في التضمينات التي يستحقها منه المدعى في الحقوق الشخصية المتضررة
أو يستحقها المدعى عليه ولا بد من تقديرها في صلب الحكم أو تعيين أحد
القضاة لسماع الخصمين والاطلاع على أوراق القضية فيلخص ما أتوا حسمها
ذكر في بند ٣٥٨

وتحكم المحكمة أيضا باسترداد الأشياء المأخوذة الى ماله كما وان كان في حالة
الحكم عليه لا يحصل استرداد تلك الأشياء الى ماله الا اذا أثبت المالك
فوات الآجال المحددة للمحكوم عليه بالتظلم لمحكمة النقض والابرام أو كانت
انتهت القضية بهذه المحكمة ان كان قد حصل منه تظلم في الحكم راجع بند
٣٥٩ ويند ٤١٢ ويند ٥٨٤ وما بعده من هذا القانون ويند ١٠
ويند ٥١ ويند ٧٣ من قانون الحدود والعقوبات

(بند ٣٦٧)

اذا ظهر للمتهم عذر مقبول في ارتكاب الجريمة حكمت المحكمة عليه بما هو
منصوص في قانون الحدود والعقوبات راجع بند ٣٣٩ من هذا القانون
ويند ٦٣ ويند ٣٢١ ويند ٣٢٦ من قانون الحدود
والعقوبات

(بند ٣٦٨)

من حكم عليه من المتهمين أو من المدعين في الحقوق الشخصية ولم يظهر له

حق في دعواه ألزم بدفع المصاريف للخصم ككومة والغريم
ومن لم يحكم عليه بجمعة العدول من المدعين في دعاوى الحقوق الشخصية
بأنه لا حق له لا يلزم بدفع المصاريف مطلقا بحيث لو دفع منها شيئا مآلة تمارد
اليه عملا باللائحة المنشورة في ١٨ يولييه سنة ١٨١١ مسيحية راجع
بند ٦٦ وبند ١٢٦ وبند ١٩٤ وبند ٢١١ وبند ٤٧٨ من هذا
القانون وبند ١٣٠ من قانون المحاكمات وبند ٥٥ من قانون
الحدود والعقوبات

• (بند ٣٦٩) •

يجب على القضاة أن يتدأوا ويبدوا آراءهم بينهم سراراً لهم في ذلك أن
يختلوا في خلوة المجلس إلا أن الحكم يصدر جهاراً من الرئيس بحضور الناس
والمتهم

وعلى الرئيس أن يتلوا نص القانون الذي انبى عليه هذا الحكم
ويكتبه كاتب المحكمة ويذكر فيه نص القانون المطبق عليه فإن لم
يفعل ذلك ألزم بدفع غرامة قدرها مائة فرنك راجع بند ١١٦ من قانون
المحاكمات وبند ١٩٣ وبند ١٩٥ وبند ٥٩٢ من هذا
القانون

• (بند ٣٧٠) •

إذا صدر حكم من القضاة وجب عليهم امضاء مضبطة والا ألزم كاتب المحكمة
بدفع غرامة قدرها مائة فرنك بل وأقيمت عليه هو والقضاة المدعى عند
الاقضاء

ولا يجوز تأخير وضع الامضاء على المضبطة المذكورة زيادة على أربع
وعشر بن ساعة من تاريخ اصدار الحكم راجع بند ١٩٦ وبند
٣٦٩ وبند ٤٥٠ من هذا القانون وبند ٥٠٦ من قانون
المحاكمات

• (بند ٣٧١) •

لرئيس بعد صدور الحكم على حسب مقتضيات الاحوال أن يعظ المتهم
ويجعله على التجلد والصبر والتسليم والاستقامة

ويحظره بأن له وجهاً في العرض على محكمة الفسخ ويعرفه بالأجل الذي
يجوز له العرض عليها فيه راجع بند ٣٧٣ وبند ٤٠٧ وبند ٤٠٨
وبند ٤١٦ من هذا القانون

(بند ٣٧٢)

يجوز كاتب المحكمة تقرير اشتداع على جميع ما وقع في المجلس لمتبين أنه لم
يحصل تقصيره في مراعاة الرسوم والشروط ولا حاجة أن يذكر في التقرير
أجوبة المتهمين ولا جميع ما يقال في شهادات الشهود بشرط أن لا يخل
ذلك بأجرائه ما في بند ٣١٨ من قيد الاختلافات والتغييرات والتناقضات
الواقعة في تقارير الشهود

ويضئ التقرير لرئيس المحكمة وحكائمه ولا يجوز طبعه قبل ذلك
الامضاء

وتجوز النصوص المذكورة في هذا البند والا كان الحكم لاغياً
فإن قصر الكاتب عن تحرير التقرير بعد امضاءه غرم غرامة قدرها
خمسائة فرنك راجع بند ٣٠٩ وبند ٣١٢ وبند ٣١٧ وبند
٣٣٩ وبند ٣٥٧ وبند ٣٦٣ وبند ٢٧٧ وبند ٢٢٨
وبند ٤٠٨ وبند ٣٧٠ وبند ٤٥٠ من هذا القانون

(بند ٣٧٣)

للمحكوم عليه ثلاثة أيام كاملة بعد اليوم الذي صوره فيه الحكم عليه ليقيم
كاتب المحكمة تظلمه لمحكمة الفسخ

ويجوز لو كبل الملك العمومي في الاجل المذكور ملجأ للمحكوم عليه بحيث
لو تراءى له أن الحكم في غير محله لا يشعر كاتب المحكمة أنه يطلب فسخه بالمحكمة
ويعطى الاجل المذكور أيضاً للمدعى في الحقوق الشخصية لكن لا يجوز
له العرض الا فيما يتعلق بمنازعة الشخصية

فإن حصل تظلم لمحكمة الفسخ في أثناء الايام الثلاثة المذكورة من ذكر آنفاً
تأخر تنفيذ حكم المحكمة الى أن يصدر حكم محكمة الفسخ المذكورة راجع
بند ٣٦٢ وبند ٣٧٥ وبند ٤١٢ وبند ٤١٩ وبند ٤٣٦
من هذا القانون

(بند ٣٧٤)

تكون مدة المرافعة لهكمة الفسخ من وكيل الملك ومن الماتى فى الحقوق الشخصية أربعة وعشرين ساعة لا غير فى الاحوال المقررة فى بندى ٤٠٩ و ٤١٢ من هذا القانون

(بند ٣٧٥)

اذا حكم على أحد بحكم ولم يحصل فيه تظلم الى محكمة الفسخ جاز تنفيذ ذلك الحكم فى الاربع والعشرين ساعة التالية لاجال المذكورة فى بند ٣٧٣ وفى حالة ما اذا حصل تظلم الى المحكمة المذكورة وصدر منها حكم بالانقضاء جاز تنفيذ الحكم المتظلم منه فى ظرف أربع وعشرين ساعة من تاريخ صدور حكم المحكمة المذكورة بالرد راجع بقند ٢٥ وبند ٢٦ وبند ٢٧ من قانون الحدود والعقوبات

(بند ٣٧٦)

ينفذ الحكم على المحكوم عليه بأوامر وكيل الملك العمومى وله أن يستعين على تنفيذه بالقوة الجبرية مباشرة راجع بقند ٢٧١ وما بعده من هذا القانون وبند ٢٦ وبند ٢٣٤ من قانون الحدود والعقوبات

(بند ٣٧٧)

اذا أراد المحكوم عليه تقديم استعفاء أو قرار بشئ فلا بد من اجراء ذلك على يد قاضى محل تنفيذ الحكم وبمعيته كاتب المحكمة التى يكون هذا القاضى موظفا بها

(بند ٣٧٨)

يجوز كاتب المحكمة مودة تقرير تنفيذ الحكم ويكتبه بذيل مضبطة صورة الحكم فى ظرف الاربع والعشرين ساعة والا ألزم بدفع غرامة قدرها مائة فرنك ويضع علامته على الصورة المنقولة وبذلك كلفه فى هامش التقرير نفسه والاعتراف بقدر الغرامة المذكورة وما ذكره فى هامش التقرير يكتب عليه امضاؤه أيضا وهذه الصورة المنقولة تكون فى الاعتبار والاستشهاد كمودة الحكم راجع بقند ٨٥ من القانون المدنى وبند ٤٥ وبند ٥٢ من هذا القانون

(بند ٣٧٩)

اذا ظهر من الاوراق أو من شهادات الشهود في أثناء المحاورات السابقة على الحكم أن المحكوم عليه مرتكب للجنايات أخرى وقعت منه غير الجنايات التي رعى فيها في مبداء الامر وكانت تلك الجنايات الجديدة مستوجبة لعقوبة أشد من عقوبة الجنايات الاولى أو كان للمرتكب شركا في ذلك مستوجبون للعقبس أمرت المحكمة بإقامة الدعوى عليه بالنظر للجنايات الجديدة طبق الاصول المقررة في هذا القانون

ويجب في هاتين الحالتين على وكيل الملك العمومي أن يؤخر تنفيذ هذا الحكم الذي صدر على المحكوم عليه في الجنايات الاولى الى أن يصدر قرار فيما يتعلق بالجنايات الثانية راجع بند ٤٥٠ من قانون الحد ودوال عقوبات

(بند ٣٨٠)

تجمع كافة مضابط الاحكام الصادرة من محاكم الجنايات وتحفظ بورشة كتابة محكمة القسم الكائنة بمندرا المديرية ويستثنى من ذلك مضابط الاحكام الصادرة من محكمة الجنايات بالمديرية التي بها المحكمة الكبرى فانها تحفظ بورشة الكتابة التي في محكمة الجنايات المذكورة

(الباب الخامس)

(في جمعية العدول وفي كيفية تشكيلها)

(الفصل الاول)

(في جمعية العدول)

(بند ٣٨١)

لا يقوم أحد بوظائف العدول ولا يقبل في جمعيتهم الا اذا بلغ من العمر ثلاثين سنة كاملة وكان متمتعاً بالحقوق العمومية والشخصية والعائلية وكان خالياً من الموانع المذكورة في البندين الآتين مما يمنع عن القيام بتأدية تلك الوظائف وأهلية الوفاة فان لم توجد فيهم هذه الشروط كانت الجمعية لاغية راجع بند ٤٨٠ من هذا القانون

(بند ٣٨٢)

لا يقبل في جمعية العدول من سبذكر

(أولاً) من حكم عليه بعقوبة بدنية مؤلمة ومدنسة معاً أو مدنسة فقط
(ثانياً) من حكم عليه بعقوبة تأديبية في حادثة تعد جنائية بنص
القانون

(ثالثاً) من حكم عليه من العسكرية بالوضع في الحبس أو بالأشغال
الشاقة

(رابعاً) من حكم عليه بالسجن ثلاثة أشهر فأكثر

(خامساً) من حكم عليه بالسجن أياً ما كانت مدته بسبب ارتكاب سرقة أو
نصب أو خيانة أو اختلاس فيما كان بعهدته أو هتك عرض حسبما ذكر في
بندى ٣٣٠ و ٣٣٤ من قانون الحدود والعقوبات أو بسبب
ارتكابه ما يخل بقانون الأخلاق العمومية والديانة أو بتهمة على أصول
الملكية والحقوق العائلية أو بسبب اتصافه بوصف الهمل أو بتهمة عرضه
للشجاعة والسؤال أو بمخالفته لأحكام والأصول المنصوص عليها في بند
٣٨ و ٤١ و ٤٣ و ٤٥ من قانون لم العساكر ووجهها الصادر
في ٢١ مارث سنة ١٨٣٢ ميلادية وبمخالفته لأحكام المذكورة
في بندى ٣١٨ و ٤٢٣ من قانون الحدود والعقوبات أو بمخالفته لما
تقرر في البند الأول من قانون ٢٧ مارث سنة ١٨٥١ ميلادية
المستقل على النفس في البضائع

(سادساً) من حكم عليه بعقوبة لازمة بكتابه جنحة الربا

(سابعاً) من استمدت إليه تهمة أو حكم عليه وهو غائب

(ثامناً) من عزل عن منصبه أو تفرغ عن وظيفته من الموثقين المأذونين
من الحكمة أو من كتاب المحاكم وغيرهم من أرباب الوظائف التوكيلية
العامّة في المحاكم

(تاسعاً) من حكم عليه بالأعسار ولم يوسر بعد ذلك

(عاشر) من جبر عليه أو حكم عليه بعدم التصرف في أمواله الإجمورية
قضائية كالقيم والوصى والولى

(حادى عشر) من منع عن القيام بوظائف العدول بموجب بند ٣٩٦ من
قانون تحقيق الجنايات وبند ٤٢ من قانون الحدود والعقوبات

(ثاني عشر) من صدر الامر بحجسه أو باستداعه في المجلس
(ثالث عشر) من حكم عليه بالسجن مدة شهر واحد لا أقل فانه لا يقبل في
جمعية العدل الا بعد مضي خمس سنوات من يوم تاريخ انقضاء أجل
العقوبة المذكورة

(بند ٣٨٣)

نعارض صفة العدل التوظيف بالوظائف الكبيرة فلا يقبل في جمعية
العدل تطاردوا وينالهم ولا رئيس مجلس الاحكام التأسيسية ولا
رئيس مجلس تقنين القوانين ولا أحد أعضاء المجلس الخصوصي ولا الكاتب
الثاني في المجلس الخصوصي ولا باشكاتب ديوان عموم ولا مدير ولا ناظر قسم
ولا أحد أعضاء مجلس مديرية ولا قاض ولا وكيل محام بالمحاكم الكبرى
ومحاكم الاقسام ولا معاون ضبطية ولا أمين ديانة مقر من طرف الدولة
ولا أحد جنود البرية والبحرية الذين يكونون تحت الحركة وفي الخدمة
ومتقاعدين بوظيفة ولا من يكون موظفا ولا مأمورا بالجارك والعوائد غير
السنوية ولا مأمورين بأمران الدولة أو أوران الملك ولا أهل مصلحة
التلغراف ولا مؤدبوا لاطفال بكتائب النواحي

ولا يقبل أيضا في جمعية العدل الخدم والاتباع المحمكون ولا من ليس لهم
معرفة بالقراءة والكتابة الاهلية ولا المستخدمون بخدمة المجانين
بالممارسات العمومية حسبما هو منصوص عليه في قانون ٣٠ يونيو سنة
١٨٣٨ ميلادية

وبعافي من الدخول في جمعية العدل

(أولا) من بلغ من العمر سبعين سنة

(ثانيا) من له اضطرار الى التعيش من عمل يده واشغاله اليومية اذا استعفى
أحد منهم من ذلك

(بند ٣٨٤)

يصير تحرير قوائم العدل حسبما تقر في البند الحادي عشر من قانون
أربعة يونيو سنة ١٨٥٣ ميلادية الذي مضمونه
اذا اقتضى الحال انتخاب العدل فانه يصير انتخابهم في كل ناحية بمعرفة

مجلس انتخاب أعضائه قضاة مصالحات القسم ورئيسه المدير أو ناظر القسم
الذين يصلحونه فيكتبون أسماء العدول في قائمة حسب اللزوم وبموجب
توزيع المدير العدد اللازم لكل ناحية وينتخب منهم القدر اللازم بالرأى
الأغلب لأعضاء المجلس وإذا انقسمت الأقسام قسمين متساويين من أهل
المجلس فأرجح الرأيين الفرقة التي فيها الرئيس وفي المدن الكبيرة بكاريس
يكون مجلس الانتخاب مؤلفاً من مدير الضبطية ومن قضاة المصالحات
ورئيس المجلس الانتخابي هو مدير الضبطية ثم تلتحق على الحيطان بين مدير
كل ناحية في ١٥ أغسطس فنادون ذلك ويحصل تكميلها وقتها
في ٣٠ سبتمبر

وتحفظ صورة من ذلك في ديوان مشيخة الناحية وفي ديوان نظارة القسم
وفي ديوان المديرية ليطلع عليها كل من يريد ذلك من الناس
ويحكم فيها بالطريقة المذكورة في بند ٦٥٥ من قانون ٥ فبراير سنة
١٨١٧ مسيحية على الطلبات والاستدعاءات الحاصلة في شأن تحرير
القوائم وتقيدها هذه الطلبات والاستدعاءات في ديوان عموم المديرية
بحسب نوازل يخبر ورودها
وتكتب تلك الطلبات في أوراق معتمدة ليس عليها مصاريف ولا رسوم وقد
نسخ حكم هذا البند الذي يتعلق بالإصاق ونحوه وانما ترسل نسخة من
القائمة إلى المديرية لتعفظ

(بند ٣٨٥)

لا يجوز شطب اسم أحد من القوائم المذكورة في بند ١١ من قانون أربعة
يونيه سنة ١٨٥٣ ميلادية إلا بقرار مبني على أسباب أو بحكم يمنع
الرافعة والقلم من تأخير تنفيذه (أو في بند ١١ من قانون ٤ يونيه سنة
١٨٥٣ حسبما هو جار الآن)

(بند ٣٨٦)

منسوخ الحكم

(بند ٣٨٧)

منسوخ الحكم

* (بند ٣٨٨) *

يجب على الرئيس الاول بالمحكمة الكبرى أن يقرع قبل افتتاح مجالس محاكم الجنايات بعشرة أيام لأقل في القائمة المرسلة من طرف المدير بين الاسماء الستة والثلاثين التي تتركب منها قائمة العدول في مدة كل مجالس بتمامها

ويستخرج بالقرعة زيادة على ذلك أربعة عدول احتياطية وهم غير المعينين في القائمة الخصوصية

* (بند ٣٨٩) *

لا ترسل صورة القائمة المشتعلة على أسماء عدول المحكم بتمامها الا الى المندرجين فيها الا أن المدير يشتر كل واحد منهم يكشف من القائمة يخبره فيه ان اسمه مندرج بها ويوجه بهذا الاشعار اليهم قبل يوم اجراء العمل بالقائمة المذكورة بمثابة أيام غادونها

ويذكر هذا اليوم في الاشعار المشتعل أيضا على الاصرار لهم بالحضور في اليوم المعين والترتب على من لم يحضر منهم العقوبات المذكورة في هذا القانون

فان لم يصل الاشعار الى المطالب بعث به الى موطنه وكذا الى موطن شيخ الناحية أو نائبه بالمحل الذي هو به ليبلغ ذلك اليه راجع بند ٦٨ من قانون المحاكمات

* (بند ٣٩٠) *

اذا مات من الاربعين الذين تعينوا بالقرعة واحد أو عدة بعد تحرير القائمة التي قفلت حسبما هو في بند ١١ من قانون أربعة يونه سنة ١٨٥٣ ميلادية أو حر مواسر مانا حقيقيا من الاهلية العدولية أو تقلدوا بوظائف ومناصب معارضة لمنصب العدول قضت المحكمة بالمجالس بعد سماع وكيل الملك باستبدالهم بغيرهم

وكيفية الاستبدال المذكورة في بند ١٨ من قانون ٤ يونه سنة ١٨٥٣ ميلادية حسب ما هو جار الآن راجع بند ٣٩٣ من هذا القانون

* (بند ٣٩١) *

إذا انقضت مدة خدمة العدول التي تعينت لهم صارت القائمة لا غية
لا يعتد بها

ولا يجوز فيما عدا أحوال مجالس محاكم الجنايات التي تنعقد عند
الانتماس المذكور في بند ٣٨٩ على خلاف العادة اندراج أسماء
العدول في السنة الواحدة أكثر من مرة بالقائمة المحررة في بند ١١ من
قانون ٤ يونيو سنة ١٨٥٣ ميلادية

ولا يجوز أيضاً في أحوال مجالس محاكم الجنايات التي تنعقد عند الاقتضاء
على خلاف العادة اندراج أسماء العدول بالقائمة المحررة أكثر من مرتين
في السنة الواحدة

ومن اعتذر من العدول قبل افتتاح المجلس بأعدايتين بمحكمة الجنايات
أنهما مبنية على أسباب وقتية لا يعتدون من أدوا وظائفهم في هذه الدفعة
فتم كتب أسماءهم مع أسماء من حكم عليهم من العدول بدفع غرامة أول مرة
أو ثانی مرة بسبب تقصيره وتعرض بعد انقضاء مدة المجلس للرئيس
الأول بالمحكمة الكبرى لمدراجهم في القائمة المحررة حسبما في بند ٣٨٧
المستبدل ببند ١٠١ فان كان الاقراع قد تم بغيرهم واستكمل عدد
العدول في هذا العام ألحقوا بقائمة العام القابل

* (بند ٣٩٢) *

لا يجوز أن يعد من العدول في دعوى من الدعاوى أى إنسان أدى فيها
وظيفة مأمور تحقيق أو شاهد أو ترجمان أو أهل خبرة أو خصم لا يجوز
تحكيمه فيها كعدل ولا كان الحكم لا غيا

(الفصل الثاني)

* (في كيفية تشكيل)

* (جمعية العدول واندماجها) *

* (بند ٣٩٣) *

ان وجد أقل من ثلاثين عدلاً في اليوم المعين للحكم في أى قضية بسبب غياب

بعضهم لمرض أو غيره من الأسباب الموجبة لتعذر حضورهم لم يتم تكميل عددهم من العدول الاحتياطية فيطلبون بحسب ترتيبهم في القيد بالقائمة المحررة بأسمائهم فإن لم يكن عدد العدول الاحتياطية كافياً لتكميل عدة العدول عين الرئيس في المجلس العمومي بالقرعة من يلزم من العدول لإبلاغ عددهم ثلاثين

وينبغي في الأحوال المقررة في بند ٩٠ من اللائحة المنشورة في ١٨١٠ ميلادية تكميل عدد العدول الأصلية بمعرفة الرئيس في مجلس عمومي بالقرعة بين العدول المقيمين بالمدينة ممن تكون أسماءهم مقيمة في القائمة السنوية

(بند ٣٩٤)

يشترط في تشكيل جمعية العدول أن يكون عدد أعضائها اثني عشر فإن استوجبت قضية من قضايا الجنائيات وقوع محاورات طويلة تجاز لمحكمة الجنائيات أن تأمر قبل الاقراع بين المقيدين في قائمة العدول بالاقراع بين واحد أو اثنين زيادة على اثني عشر عدلاً ليحضر في المحاورات المذكورة

وإذا اعتذر واحد أو اثنان من اثني عشر عدلاً بعذر منعه عن مداومة الحضور في المحاورات إلى ظهور الحق لجمعية العدول لم يستبدل من يتعذر وجوده بمن يتوب عنه وكيفية الاستبدال يكون بالمتابعة التي تطلب بها العدول الاحتياطية بالقرعة

(بند ٣٩٥)

يعطى لكل منهم إشعار بالقائمة المشتملة على أسماء العدول في أمس اليوم المعين لتحريرها بحيث لو تقدم هذا الإشعار على الاجل المذكور أو تأخر عنه لمكان لاغياً وبطل ما يترتب عليه

(بند ٣٩٦)

كل من تأخر أو قصر من العدول عن الحضور لتأدية وظيفة عملاً يعلم الطلاب المحررة حكمت عليه مما حكم الجنائيات بدفع غرامة قدرها خمسمائة فرنك في أول مرة فإن عاود ذلك مرة ثانية دفع غرامة قدرها ألف فرنك وإن عاد

مرة مائة غرم ألفاً وخمسمائة فرنك وفي هذه المدة الأخيرة يحكم عليه بعدم أهليته وحرمانه من التقلد بوظيفة العدل مادام حياً وتطبع صورة هذا الحكم ويلزم بمصاريفها على طرفه وتلحق له المصلحة بذلك راجع بند سنة ٣٩٨ من هذا القانون

(بند ٣٩٧)

يستثنى من ذلك كل من أثبت عذوريته بعذرتة تدرمه الحضور في اليوم المعين فتحكم المحكمة بقبول هذا العذر وبرائة صاحبه من التقصير راجع بند ١٥٩ وما بعده وبند ٢٣٦ وما بعده من قانون الحدود والعقوبات

(بند ٣٩٨)

كل عدل خرج من المجلس بعد حضوره قبل تميم وظائفه ولم يكن له في خروجه منه عذرة مقبولة لدى المحكمة عوقب بالعقوبات المنصوص عليها في بند ٣٩٦

(بند ٣٩٩)

تحصل مناداة العدول غير المعذورين والمعافين من الحضور بأسمائهم قبل افتتاح المجلس في اليوم المعين وفي كل قضية وتكون تلك المناداة بحضورهم وحضور المتهمين ووكيل الملك العمومي ويوضع كل اسم عدل أجاب النداء في انا ولا متهم أو مستشاره المحامي ووكيل الملك العمومي أيضاً أن يطعنوا فيهم أرادوا من العدول بمجرد اخراج أسمائهم من الأنا بشرط أن لا يتجاوزوا في الطعن والتجريح العدول الآتي بيانه في بند ٤٠٠ وما بعده ولا يجوز لهم ولا مستشاره المحامي ولا وكيل الملك العمومي أن يوضحوا السبب الحامل لهم على الطعن والتجريح وتشكل جمعية العدول للمحكم متى خرج من الآنية اثنا عشر اسماً من ائمه العدول غير المطعون فيهم

(بند ٤٠٠)

يجب على المتهم ووكيل الملك العمومي أن يكفيا عن الطعن والتجريح متى صار

عدد العدول الباقي بالاناء منهم لا يزيد على اثني عشر

(بند ٤٠١)

يجوز للمتهم ولو كيل الملك العمومي أن يطعن كل من مافي عدد من العدول بقدر من طعن فيهم الا خرفان كان عدد العدول وتر الا ينقسم نصفين جاز للمتهم أن يطعن في عدد أزيد من طعن فيه وكيل الملك العمومي

(بند ٤٠٢)

ان تعددت أفراد المتهمين جاز لهم أن يتفقوا على عدد من يريدون الطعن فيه من العدول كما أنه يجوز لكل واحد منهم بمفرده أن يطعن فيمن أراد منهم

ولا يجوز لهم في كلمة الخاتمين أن يتجاوزوا في الطعن عدد العدول الجائز الطعن فيهم واحد حسبما تقر في البنود السابقة

(بند ٤٠٣)

اذا لم يتفق المتهمون المتعددون على الطعن والتجريح مع ما أقرع بينهم ليعلم من يكون منهم له الاولية في الطعن بحسب مرتبته وفي هذه الحالة يكون عدد العدول المطعون فيه من أحدهم في نوبته كأنه قد طعن فيه من الجميع وهكذا الى أن ينتهي عدد العدول الجائز الطعن فيهم

(بند ٤٠٤)

يجوز للمتهمين أن يتفقوا معاً على الطعن في العدول بطعن واحد يشتركون فيه وينفرد كل منهم بطعنه الخاص بحسب ما استقر عليه الحال من الترتيب بالقرعة والطعن بالنوبة

(بند ٤٠٥)

يتمد في نظرقضية المتهم بمجرد تكوين القائمة بأسماء العدول

(بند ٤٠٦)

اذا طرأت بعض حوادث عد نظرقضية المتهمين بعد ما ارتكبوا من الجليخ أو من بعض الجليخ المذكورة بتقرير التهمة أو بتقاريرها واستوجب التأخير الى الجلسات التالية فحورت قائمة أخرى بأسماء العدول ويجوز الطعن في العدول مرة أخرى وتقرر قائمة جديدة مشتملة على اثني

عشر عدلا على حسب الاصول المذكورة آنفا والا كان الحكم لاغيا

(الكتاب الثالث)

* (في أوجه التعظم من القرارات وأحكام الصادرة من المحاكم الكبرى ورفعه الى محكمة أخرى) *

(الباب الاول)

* (فيما يوجب ابطال التحقيق والحكم) *

* (بند ٤٠٧) *

القرارات والاحكام القطعية الصادرة في مواد الجنايات والتأديبات والاضطرابات وما يترتب عليها من التداعيات يجب ابطالها في الاحوال الاتية بناء على التظلمات الحاصلة حسب ما يرد في التفاصيل المبينة فيما يأتي راجع بند ٢٩٦ وبند ٣٧٣ وبند ٣٧٤ من هذا القانون

(الفصل الاول)

* (في مواد الجنايات) *

* (بند ٤٠٨) *

اذا حكم على المتهم بحكم وكان في الحكم الصادر من محكمة كبرى باحالة قضيته على محكمة الجنايات أو في التحقيق الحاصل في هذه المحكمة أو في الحكم المحكوم به عليه مخالفة لبعض الرسوم التي لا يصح الابهام عما هو مذکور في هذا القانون أو ترك شيء منها جاز للمحكوم عليه أو وكيل الملك استنادا على المخالفة أو الترتل المذكورين أن يطلب ابطال الحكم والفاء ما تقدم عليه من ابتداء أو ترك شيء مبطل للحكم أو القرار ويطلب الحكم المذكور أيضا ان كان الحكم صادرا من محكمة ليست القضية المذكورة من خصائصها وكذلك اذا عرض المحكوم عليه أو وكيل الملك استدعاء بمراجعة شيء من الرسوم اللازمة التي تركتها المحكمة وكان له ما حق في طلبه بموجب القانون فاصنعت المحكمة عن معامه بطل الحكم وان لم يكن الغاؤه موقوفا على ترك تلك الرسوم التي التمت مراعاتها

* (بند ٤٠٩) *

في حالة براءة المتهم لا يجوز لوكيل الملك أن يطلب ابطال الحكم الصادر هو وما قبله الا لمنفعة الاصول والقوانين بدون أن يعود منه ضرر على الخصم الذي برأت ساحتهم ولا على حقوق الأدميين راجع بند ٣٧٤ من هذا القانون

* (بند ٤١٠) *

اذا كان ابطال الحكم مبنيا على الخطا في تطبيق الجزاء بأن حكمكم على مرتكب جناية بعقاب غير العقاب المعين له هذه الجناية بحسب القانون فلكل من وكيل الملك والخصم المحكوم عليه أن يطلب ابطال ذلك الحكم

ولو وكيل الملك أيضا أن يطلب ابطال الحكم بالساحمة المذكورة في بند ٣٦٤ اذا كان الحكم به مبنيا على عدم وجود عقوبة للذنب المحكوم فيه بالساحمة في القوانين فاستبان وجود العقوبة المخصصة لذلك الذنب فإن الحكم بالساحمة يبطل

* (بند ٤١١) *

اذا كانت العقوبة المحكوم بها في جناية توجد مطابقة لنص القانون في عقوبة تلك الجناية لا يجوز لأحد طلب ابطال القرار محتجا بوقوع خطأ في الاسناد الى هذا النص

* (بند ٤١٢) *

متى صدر أمر براءة منهم من جناية أو حكم بمساحمة منهم لا يجوز للمدعى في الحقوق الشخصية أن يطلب ابطال الحكم أو اقرار وانما اذا حكم على الجاني بتضمنات تزيد على مطالب الخصم الذي حكمكم عليه ببراءته أو بمساحمته فلا مانع من ابطال الحكم بالتضمنات بناء على طلب المدعى في الحقوق الشخصية راجع بند ٤٨٠ من قانون المحاكمات وبند ٣٧٤ من هذا القانون

(الفصل الثاني)

* (في مواد التآديبات التعزيرية وتآديبات التربية الضبطية) *

* (بند ٤١٣) *

طرق طلب ابطال الاحكام المذكورة في بند ٤٠٨ مباحة بالنسبة لمواد التآديبات التعزيرية وتآديبات التربية الضبطية لكل من المدعى عليه بجنحة أو قباحة ولو كبل الملك والمدعى في الحقوق الشخصية اذا كان ثم مدع وذلك جائز في جميع القرارات والاحكام ولو كانت قطعية سواء كانت حكمت باحالة الخصم على محكمة أخرى أو قضت بالحكم عليه ومع ذلك اذا صدر الحكم باحالة قضية المدعى عليه على محكمة أخرى فلا وجه لأحد في دفعه محتجا بترك أو مخالفة الرسوم المقررة

* (بند ٤١٤) *

يجرى نص بند ٤١١ في القرارات والاحكام القطعية الصادرة في مواد التآديبات التعزيرية وتآديبات التربية الضبطية

(الفصل الثالث)

* (في الاحكام المشتركة بين البندين السابقين) *

* (بند ٤١٥) *

اذا حكمت محكمة الفسخ أو أى محكمة كبرى بابطال تحقيق قضية جاز الزام المأمور أو القاضى المحقق الذى كان سببا في ابطال الحكم بدفع مصاريف المحاكمة واقامة الدعوى و لا يمكن لايجرى هذا الحكم الا في أحوال الخطا الجسيمة وبالنسبة الى الاحكام الملغية التى ارتكبت بعد العمل على موجب هذا القانون بعامين

(الباب الثانى)

* (في طلب رفع الدعاوى الى محكمة الفسخ) *

* (بند ٤١٦) *

لا يجوز التظلم الى محكمة الفسخ من الاحكام الابتدائية الصادرة من المحكمة الكبرى ولا من التحقيق أو الاحكام التى من هذا النوع لا بدانى الا بعد صدور الحكم القطعى للقضية بتمامها

ولا يجوز في أى حالة من الأحوال أن يكون تنفيذ الأحكام الابتدائية التى
من هذا القبيل بالطوع والاختيار من موجبات دفع التظلم بالقول بعدم
سماع دعواه سبباً ولا يجزى نص هذا البند فى الأحكام الصادرة بكون
القضية من خصائص المحكمة أو ليست من خصائصها راجع بند ٤٥٢
من قانون المحاكمات

(بند ٤١٧)

يتحرر تقرير طاب التظلم لكتاب المحكمة من الخصم المحكوم عليه وبمضيه
الكتاب معه فإن امتنع هذا المتظلم عن وضع امضائه أو تعذر منه ذلك نبه
الكتاب المذكور على ذلك

ويجوز قصر بر هذا التقرير على الوجه السابق من مأذون المحكوم عليه
المتوكل عنه أو من وكيل مخصوص له وفى هذه الحالة الأخيرة ينبغى أن
يكون اذن التوكيل مرفوقاً بالتقرير المذكور

ويقيد التقرير المذكور فى سجل عدل هذا الخصوص وهذا السجل يكون
عموماً بحيث يكون الحق لكل انسان استنساخ كشف منه راجع بند
١٧٧ وبند ٢١٦ وبند ٣٧٣ وما بعده من هذا القانون

(بند ٤١٨)

إذا حصل طالب التظلم من المدعى فى الحقوق الشخصية عند وجوده أو من
وكيل الملك وكان التظلم من الأحكام القطعية الصادرة فى مواد الجنائيات
وتأديبات الضبطية لزم عداً بالبند السابق قيداً شعار التظلم فى السجل
واشعار الخصم المدعى عليه المتظلم منه بحيث لا يجوز تأخير ذلك الاشعار
زيادة على ثلاثة أيام

فإن كان هذا الخصم اذ ذاك محبوساً تلاحقه كتاب المحكمة التقرير
المشتمل على التظلم ووضع هذا الخصم امضاه عليه وإن امتنع أو كان
لا يعرف الكتابة تبه الكتاب المذكور على ذلك فإذا صار الافراج عنه بعد
الحبس حرر له المتظلم لمحكمة النسخ علم خـ بر بذلك يرسل له عن يد محضران
وجدد سلمه اليه والواصله الى موطنه المختار وفى هذه الحالة يرداد الاجل
المحدد المذكور بمقدار يوم واحد بالنسبة لكل مسافة بعددها عن

المحكمة الثلاثون ألف متر راجع بند ٦٨ وبند ١٠٣٣ من قانون
المحاكمات

* (بند ٤١٩) *

يجب على المدعى في الحقوق الشخصية الذي يرفع التظلم لمحكمة الفسخ أن
يرفق أوراق القضية بصورة رسمية من المحكم ويجب عليه أيضاً أن يودع
مبلغاً لمظنة التغريم قدره مائة وخمسون فرنكاً ونصف هذا المبلغ إن كان
الحكم صادراً في غيابه أو عدم حضوره والاسقط حقه في التظلم راجع بند
٤٢٠ وما بعده وبند ٤٣٦ وما بعده من هذا القانون

* (بند ٤٢٠) *

يعافى من وضع مبلغ على سبيل التغريم عدة أشخاص
(أولاً) المحكوم عليهم في مواد الجنائيات

(ثانياً) مستخدمو الميرى المحكوم عليهم في القضايا المتعلقة مباشرة
بإدارة المصلحة والاملاك أو المحصولات الميرية كالصيارف ونظار العوائد
وأما من حكم عليه من غير هؤلاء وظهر أنه لا حق له في التظلم فإنه يغرم المبلغ
الذي وضعه في المحكمة ولكن يعافى من دفع المبلغ عدة أشخاص

(أولاً) من قرن بتظلمه لمحكمة الفسخ كسفاح من دفتر العوائد الأعلى أن
المضروب عليه كل سنة أقل من ستة فرنكات أو بشهادة من مأور تحصل
الفردة بالناسخ التي بها موطنه دالة على أنه معافى من ذلك

(ثانياً) من أتى بشهادة دالة على فقره ومساكنته من شيخ الناحية التي بها
موطنه أو من وكيله بحيث يكون عليها الصحة من ناظر القسم والتصديق
من المدير

* (بند ٤٢١) *

من حكم عليهم بالحبس ولو في المواد التأديبية أو الضبطية لا يقبل منهم تظلم ما
وان لم يكونوا محبوسين حقيقة أو حكماً أو مفروج عنهم بضمانه
ويلزم أن يكون علم خبر الحبس أو الافراج بالضمانه مرفوقاً بقرار التظلم
إلى محكمة الفسخ ولكن إذا كان التظلم إلى محكمة الفسخ ناشئاً عن كون
القضية ليست من خصائص المحكمة التي حكمت فيها كفي لقبول تظلم

الطالب أن يثبت أنه حبس نفسه في دار حبس الجنايات بالحل الذي فيه
محكمة الفسخ وعلى السجن أن يقبله في الحبس بناء على طلبه المعروض على
وكيل الملك العمومي أو المؤشر عليه منه راجع بند ٩١ من قانون
المحاكمات وبند ١١٤ من قانون الجنايات

(بند ٤٢٢)

يجوز للمحكوم عليه أو لامتدعي في الحقوق الشخصية أن يعرض لورشة
كتابة المحكمة الكبرى التي صدر منها الحكم المطعون فيه عرضا مشتملا
على أوجه النقض التي ابداهها وذلك إما في أثناء تحريره بالتظام أو في ظرف
الايام العشرة التالية لذلك
وهي كاتب المحكمة أن يعطيه سندا بعلمه بذلك وأن يعرض فورا عرض حاله
على وكيل الملك

(بند ٤٢٣)

يبحث وكيل الملك العمومي الى ناظر ديوان عموم العدالة والمحاكم بعد
مضي الايام العشرة التالية للاخبار أوراق القضية والعروضات التي
قدمتها الاخصام ان كانوا قدموا عرضا
ويحضر كاتب المحكمة التي صدر منها الحكم المطعون فيه حافظة ببيان
أوراق القضية بلامصاريف ويرفقه بها بياضان قصير في ذلك ألزم بدفع غرامة
قدرها مائة فرنك تحكيم عليه بها المحكمة الفسخ ولكن يجوز له التظلم من ذلك
التغريم

(بند ٤٢٤)

يوجه ناظر ديوان عموم العدالة والمحاكم الى محكمة الفسخ هذه الاوراق
في ظرف الاربع والعشرين ساعة الماضية من وقت ورودها ويشعر
بذلك أيضا وكيل الملك الذي يبحث بها من طرفه لديوان العدالة
وللمحكوم عليهم أن يقدموا أيضا بأنفسهم وبدون واسطة لديوان محكمة
الفسخ عروضاتهم وصور ما أشعروا به من الاحكام المطعون فيها منهم
وصور طلباتهم لرفع قضاياهم الى محكمة الفسخ ولكن ليس لامتدعي
في الحقوق الشخصية أن يكون له الحق باغتنام مزية هذا البند الا بتوكيل

وكيل محام عنه وينتصر له في محكمة الفسخ

(بند ٤٢٥)

لمحكمة الفسخ في كافة مواد الجنايات والتأدييات والضبطية أن تقضى في التظلم المرفوع اليها بمجرد انقضاء الآجال المذكورة في هذا الباب ويجب عليه أن يبت الحكم فيها قبل مضي شهر من يوم انتهاء تلك الآجال وانما للمحكوم عليه الدفع بعدم الحضور

(بند ٤٢٦)

لمحكمة الفسخ رفض طالب التظلم أو ابطال الحكم المطعون فيه بدون احتياج الى سبق اصدار قرار منها بقبول التظلم وسماعها للحكم فيه

(بند ٤٢٧)

إذا أبطلت محكمة الفسخ حكماً صادراً على أحد في مواد تأديبية أو ضبطية أحوال القضية والاختصاص على محكمة وظيفتها كوظيفة المحكمة التي صدر منها الحكم المنقوض

(بند ٤٢٨)

إذا انقضت محكمة الفسخ حكماً صادراً على أحد في مواد الجنايات أجرى التحقيق في ذلك الحكم حسبما هو مبين في البنود السبعة الآتية

(بند ٤٢٩)

لمحكمة الفسخ أن تحكم بأحوال تحقيق القضية أماماً على محكمة كبرى غير المحكمة التي كانت حكمت على الدعوى بأنهم من خصائص محكمة كذا وحكمت بصحة اسناد التهمة الى المحكوم عليه في حالة ما إذا كان نقض الحكم مبنياً على سبب من الاسباب المذكورة في بند ٢٩٩

وأماماً على محكمة جنايات غير المحكمة التي حكمت فيها إذا كان فساد كل من الحكم والتحقيق ناشئاً عن أسباب مفسدة مرتكبة من محكمة الجنايات التي كانت قد أجرت تحقيق ذلك وصدر منها الحكم فيه

وأماماً على محكمة قسم غير المحكمة التي ينتسب اليها قاضي تحقيق الدعوى الابتدائية في حالة ما إذا كان قد صار نقض كل من الحكم والتحقيق بالنظر لرؤس الدعوى المتعلقة بالحقوق الشخصية وفي هذه الحالة تنظر

المحكمة القضية بدون توجيه طالب ووعظ للتوفيق بين الخصمين وحثهم على الصلح بينهم ما قبل ذلك

فاذا انقض كل من المحاكم والتحقيق بسبب اجرائهم في محكمة ليس ذلك الحكم من خصائصها فعلى محكمة الفسخ احالة القضية على القضاة الذين من خصائصهم الحكم فيها بعد تعيينهم

ولكن ان كانت القضية قد اُحيلت على محكمة القسم فوجد بين أعضائها من كان أجرى التحقيق الابتدائي في تلك القضية اُحيلت على محكمة أخرى من محاكم الاقسام

فاذا كان منشأ بطلان الحكم بسبب كون الواقعة التي استوجبت ترتيب الجزاء ليست مسماة بجهة بنص القانون لزم احالة القضية على محكمة قسم غير المحكمة التي يتسبب اليها قاضي التحقيق الابتدائي ان كان بها مدع في الحقوق الشخصية فان لم يكن بهامدع في هذه الحقوق فلا حاجة الى الحكم بالاحالة راجع بند ٢٩٩ وبند ٣٦٤ وبند ٤٠٨ وما بعده وبند ٤١٢ وبند ٤١٦ من هذا القانون

(بند ٤٣٠)

في جميع الاحوال المرخص فيها المحكمة الفسخ انتخاب محكمة كبرى أو مجلس للمحكم في قضية محالة على محكمة أخرى لا يصح هذا الانتخاب الا بدعوة خصوصية في خلوة المشورة عقب صدور حكم المحكمة المذكورة في ذلك مع ذكر نتيجة هذه المداولة في قرار الاحالة على المحكمة أو على المجلس

(بند ٤٣١)

اذا اقتضى الحال انتخاب قضاة اكمل تحقيق القضايا المحالة على محاكم أخرى فلا يجوز أخذهم من الموجودين في دائرة ولاية المحكمة التي بطل الحكم الصادر منها

(بند ٤٣٢)

اذا اُحيلت القضية على محكمة كبرى فعليهما بعد تعيين ما يطالب منها ما هو من خصائصها تصحيحه من التحقيق ان تعين للمحكم في هذه القضية محكمة من محاكم الجنائيات الموجودة في دائرة ولايتها

* (بند ٤٣٣) *

إذا أحيت القضية على محكمة جنائيات وكان للمتهم في هذه القضية شركاء كان حكم بأنهم غير داخلين معه في التهمة عذبت هذه المحكمة أن ذلك أحد قضاة تحقيق الدعاوى الابتدائية وعين وكيل الملك العام موسى أحمد نوابه ليحري كل منهم ما فيم يختص به تحقيق التهمة ويرسل أوراقها للمحكمة الكبرى لتحكم بصحة اسناد هذه التهمة لهؤلاء الشركاء أو بعدم صحة ذلك راجع بند ٢٢٦ وما بعده وبند ٢٨٣ وبند ٣٠٣ من هذا القانون

* (بند ٤٣٤) *

إذا فسد الحكم بسبب ترتيب جزاء للجناية غير موافق للجزاء المقر لها بنص القانون فللمحكمة الجنائيات التي أحيت عليها القضية أن يصدر منها الحكم في شأن ذلك بناء على التقرير السابق صدوره فيها من جمعية العدول فان كان لغو الحكم ناشئاً عن سبب آخر من الأسباب أعيد التحقيق بمحكمة الجنائيات التي أحيت عليها القضية وإذا كان الحكم غير معيب إلا في طرف أو أكثر من أطرافه فلا تلغى محكمة الفسخ إلا المعيب دون غيره من باقي أطراف القضية راجع بند ٤١٠ وما بعده من هذا القانون

* (بند ٤٣٥) *

إذا حكم على المتهم بحكم وصار إبطاله وكان لا بد من الحكم عليه بحكم آخر بالطريقة الجنائية وجب احضار ذلك المتهم أمام محكمة الحبس أو بإجراء أمر القبض عليه واستجوابه محبوساً فيتمثل أمام المحكمة الكبرى أو محكمة الجنائيات التي أحيت عليها القضية

* (بند ٤٣٦) *

من نظم من المدعى في الحقوق الشخصية ولم يثبت له حق في مواد التاديبات أو الضبطية حكم عليه بدفع مائة وخمسين فرنكاً للخصم الآخر في نظير خسارته وبالمصاريف التي صرفها ذلك الخصم حيث ظهر براءته أو ما يحتمل وخلى سبيله ويحكم زيادته عن ذلك على المدعى في الحقوق

الشخصية بدفع غرامة للمبرى قدرها مائة وخمسون فرنكا أو خمسة وسبعون فرنكا فقط فيما اذا كان الحكم صادرا على غائب أو متخلف عن الحضور فان كان المحكوم عليه الذي لم يثبت له حق من وكلاء الحكومة أو من نظار المصالح والخدشات المبرية فلا يدفع للخصم الاخر غير التعريم في نظير الخسارات المذكورة سابقا ومصاريف اقامة الدعوى ولا يدفع شيئا للحكومة لانه مخاصم عنها راجع بند ٤١٩ وما به دمه من هذا القانون

(بند ٤٣٧)

اذا حكم ببطالان الحكم المحكوم به على المتظلم وجب أن يرد اليه فور المبلغ الذي دفعه على مظنة التعريم مهما كانت نصوص الحكم الصادر في التظلم ولولم يصرح فيه باسترداد المبلغ المذكور

(بند ٤٣٨)

ان رفع الخصم لمحكمة الفسخ تظلم في حكم صادر عليه من محكمة ورفض حيث لم يوجد وجه للتظلم فلا يجوز له هذا الخصم أن يرفعه اليها مرة أخرى محتجا بأي حجة أو دية للأبأى وجه

(بند ٤٣٩)

الحكم الذي رفض به طلب التظلم لمحكمة الفسخ ينبغي أن يسلم الى وكيل الملك العمومي في ظرف ثلاثة أيام صورة منه مضافة من كاتب المحكمة وهذه الصورة تقدم الى ناظر ديوان العدالة والمحاكم وترسل من طرفه الى وكيل الملك بالمحكمة الكبرى أو غيرها من صدر منها الحكم المطعون فيه

(بند ٤٤٠)

اذا انقض حكم أول مرة بمحكمة الفسخ وحكم فيه بمحكمة كبرى أو بمحكمة جناسات وطعن في الحكم الثاني الصادر على موضوع القضية بالاوجه الاولى لم اجراء التحقيق بحسب الرسوم المنصوص عليها في قانون غرة شهر أبريل سنة ١٨٣٧ ميلادية فيما يتعلق بأحكام محكمة الفسخ وصورة ذلك

(بند ١)

بعد فسخ الحكم الاول القطعي اذا حكمت المحكمة على الواقعة بعينها بين
أخصام بعينهم بعملية قضائية واحدة وطعن في هذا الحكم الثاني بعين
موجبات الطعن الاول في الحكم الاول الذي صار فسخه فلمحكمة الفسخ
أن تقضى في الحكم الثاني برأيها باجتماع جميع أعضاء مجلسها
* (بند ٢) *

فاذا صدر منها فسخ الحكم الثاني بعين الاسباب التي فسخ بها الاول واعادة
القضية الى المحكمة المنوطة بذلك فهذه المحكمة سواء كانت كبرى أو معتمدة
تجري القضية على موجب الموضوع المنظور في محكمة الفسخ وتبحث عن
تحقيقه والحكم فيه

* (بند ٣) *

تجتمع المحكمة لنظر هذه القضية لتحكم فيها في مجلسها المعتاد ما لم تكن
القضية تستدعي بطبعها اجتماع مجلس المحكمة خصوصي فوق العادة
فيجري فيها ذلك انتهى

* (بند ٤٤١) *

اذا رأى وكيل الملك العمومي الموظف بمحكمة الفسخ مخالفة للقانون
في قرارات قضائية واحكام وبلغها القلم الجنائيات بمحكمة الفسخ بناء على الامر
الصادر له من ناظر ديوان العدالة والمهاكم جازا بطلان هذه القرارات
والاحكام واقامة الدعوى على من حكم فيها من المهاكم أو من القضاة
والضباط المحققين بالطريقة المذكورة في الباب الثالث من الكتاب الرابع
من هذا القانون راجع بند ٤٧٩ الى بند ٥٠٣ من هذا القانون
وراجع بند ١١٤ وبند ١١٩ وبند ١٢٢ وبند ١٢٧ من قانون
الحدود والعقوبات

* (بند ٤٤٢) *

اذا صدر من محكمة كبرى أو من محكمة جنائيات أو من محكمة قسم في مادة
تأديب أو ضبطية حكم قطعي ولم يطلب أحد من الاخصام نقضه للطعن فيه
في الاجل المحدد لذلك جاز لو وكيل الملك العمومي الموظف بمحكمة الفسخ
من بادى رأيه ولو انقضى الاجل المذكور أن يشعره رسمًا بمحكمة الفسخ

ويطلب نقض الحكم بدون أن يكون لاحد من الاخصام حق في الدفع بقصد
تنفيذه

(الباب الثالث)

* (فيما يتعلق بطلب مراجعة القضايا وتنقيشها لاجل تصحيحها) *
(بند ٤٤٣) *

اذا حكم على متهمة في جناية بحكم وحكم على متهمة آخر مرتكب لمثلها بحكم
آخر لا يوافق ولم يكن التوفيق بين الحكمين بل تبين براءة أحد المتهمة من تأخر
تنفيذ الحكمين ولو كان صدر حكم محكمة الفسخ برفض أحدهما عند الترافع
اليها في ذلك

ولناظر ديوان العدالة والمحاكم من بادى رأيه أو بناء على التماس المحكوم
عليه ما معاً أو أحدهما أو التماس وكيل الملك العمومي أن ينيط وكيل
الملك العمومي الموظف في محكمة الفسخ بتبليغ الحكمين الى هذه المحكمة
ولفرقة مواد الجنايات بالمحكمة المذكورة بعد اثبات مخالفة الحكمين أن
تنقض ما وتحميل قضية المتهمة على محكمة أخرى غير الحكمين اللتين صدر
منهما الحكم لاجل مراجعة وتحقيق ما يوجد من تقارير صحة اسناد التهمة
الى المحكوم عليه ما في هذه الحالة يقتضى العدل والانصاف تحقيقاً آخر
لتوفيق الحكم على المتهمة فيحضران معا ليطهر من هو المغدور ومنهما ما
في الحكم

(بند ٤٤٤) *

فاذا كان قد صدر حكم على انسان في جناية بأنه قاتل فلان الفلاني فانه
يجب على ناظر ديوان العدالة والمحاكم أن يقدم لفرقة الجنايات بمحكمة
الفسخ الاوراق المذكورة لقتله والدلائل التي عرضت بعد الحكم والى
فيها قابلية للحصول على قرائن احوال كافية للدلالة على حياة فلان الفلاني
المدعى بقتله الذي صدر الحكم في شأنه على المدعى عليه بقتله وللمحكمة
المذكورة أن تعين للوطنية في مبداء الامر بمحكمة عليا الوقوف على
ثبوت حياته ومعاينة شخصه وتحقيق ذلك بالخطاب معه والسؤال من

الشهود وغير ذلك من الطرق التي يتيسر بها الظهار ما يؤدى الى اغو
الحكم وابطاله

ويتأخر تنفيذ الحكم وجوباً بناء على الامر الصادر من ناظر ديوان العدالة
والمحاكم الى أن يصدر حكم محكمة الفسخ وان اقتضى الحال تعضيد تأخير
التنفيذ الصادر من ديوان العدالة والمحاكم صار تعضيداً في متن قرار
محكمة الفسخ بإثبات حياته في المحكمة العليا المختصة لذلك وليس للمحكمة
العليا التي تعينت لذلك بمعرفة محكمة الفسخ أن تحكم الا في تشخيص المدعى
بقتله وإثبات أنه هو وبعينه أو ليس هو وبعد ارسال الحكم الصادر منها مع
أوراق القضية الى محكمة الفسخ يصدر حكم من هذه المحكمة بإبطال الحكم
بالقتل وباحالة القضية عند الاقتضاء على محكمة جنائيات غير المحاكم التي
صدر الحكم منها في هذه الدعوى قبل ذلك راجع بند ٣٧٥ وبند
٤٤٧ من هذا القانون

* (بند ٤٤٥) *

اذا حكم على متهم بجناية ثم أقيمت الدعوى على تزوير واحد أو عدة من
الشهود الذين شهدوا عليه بذلك وثبت صحة اسناد التزوير اليهم أو تحزرت
اليهم أعلام طلب بالحبس وجب تأخير تنفيذ الحكم الصادر في شأن المتهم
المحكوم عليه بناء على شهادة الزور ولو كانت رفضت محكمة الفسخ تطلم
المحكوم عليه بالجناية

فان حكم بعد ذلك على الشهود المذكورين بأنهم من قورون في الشهادة
التي اثبتت التهمة على برىء وجب على ناظر ديوان العدالة والمحاكم
من بادى رأيه أو بناء على التماس المحكوم عليه بالحكم الاول أو على طلب
وكيل الملك العمومي ان ينط وكيل الملك العمومي الموظف في محكمة
الفسخ بتبليغ ذلك الى هذه المحكمة

وعلى المحكمة المذكورة بعد تحقيق قرار جمعية العدل الذي تأسس عليه
صدور الحكم الثاني على الشهود أن تبطل الحكم الاول حيث ثبت لديها
بهم هذا القرار تزوير الشهود الذين شهدوا بالزور على المحكوم عليه بالحكم
الاول وأن تحيل قضية المتهم على محكمة جنائيات غير المحكمة التي صدر منها

الحكم الاول أو الثاني

وذلك لمجرد مراجعة تقرير التهمة الاصلية والبحث عن موادها
فان ثبتت براءة الشهود المتهمين بشهادة الزور وجب تنقيح الحكم الاول
بالاتقان ولا تأخير راجع بنيد ٣٣٠ وينيد ٣٣٥ وينيد ٤٤٦
من هذا القانون

(بنيد ٤٤٦)

من حكم عليه من هؤلاء الشهود بأنه شهد زورا لا يجوز سماع شهادة
منه فيما يتجدد من الماورات والمرافعات في حق هذا الجاني بهذه الدعوى

(بنيد ٤٤٧)

اذا اقتضى الحال اعادة حكم بالسبب المذكور في بنيد ٤٤٤ وكان قد
مات من حكم عليه بهذا الحكم بعد صدور عينة محكمة القضيح فيما لهذا
المتوفى ينوب عنه في جميع حقوقه وحصل التحقيق واقامة الدعوى
في وجهه

فان تبين من التحقيق بطلان الحكم الاول لبنائه على الظلم وعدم الانصاف
صدر حكم ثان بالغوا الاول وبراءة ذمة المتوفى عما رمي به

(الكتاب الرابع)

(في بعض تحقیقات خصوصية لامحاکمات)

(الباب الاول)

(في التزوير)

(بنيد ٤٤٨)

جميع الاوراق المذمومة بتزوير كتابتها وتقليدها متى قامت بها الشبهة فانه
يقبض عليها بمجرد ابرازها وتحفظ عند كاتب الضبطية التي تضبط بها بعد
أن يضع هذا الكاتب المذكور علامته وصحته على كل صحيفة منها ويحرر
تقريراً مفصلاً بالحالة التي هي بها ويضعها أيضاً بلغها ان كان له معرفة
بالكتابة وينبهه على ذلك في التقرير المذكور فان استلم كاتب المحكمة هذا

التقرير بغير استيفاء هذه الاصول حكم عليه بدفع غرامة قدرها خمسون
فرنكا راجع بند ٢٢٥ وما بعده من قانون المحاكمات وبند ١٤٥
وما بعده من قانون الحدود والعقوبات

* (بند ٤٤٩) *

اذا كانت الاوراق المدعى بتزويرها مأخوذة من دفتر خاتمة مصلحة عمومية
وجب على من كان في عهده عند تسليمها أن يضيها أيضا ويضع علامته على
كل صحيفة منها حسبما ذكر آنفا فان قصر في شيء من ذلك دفع الغرامة
المذكورة في البند السابق راجع بند ٤٦٤ من كتابنا هذا

* (بند ٤٥٠) *

يضي على الاوراق المدعى بتزويرها الضابط الحاكم بالهل التي وردت اليه
والمدعى في الحقوق الشخصية أو وكيله ان حضر كل منهما ويضيها أيضا
المتهم بالتزوير حين حضوره بين يدي الحاكم المضبوطة عنده فان تعذر على
الحاضرين بالضبطية الحاكمية أو على بعضهم وضع علامته عليها أو امتنع
نبه الكاتب على ذلك في التقرير وان أهمل الكاتب في ذلك أو ترك شيئا منه
حكم عليه بدفع غرامة قدرها خمسون فرنكا

* (بند ٤٥١) *

يجوز دائما إقامة الدعوى على التدايعات والتبليغات المتعلقة بمواد التزوير
ولو كان بنى على هذه الاوراق المضرورة قرارات قضائية أو خصومات
شخصية راجع بند ٢١٤ وبند ٢٣٩ وبند ٢٥٠ من قانون
المحاكمات

* (بند ٤٥٢) *

من كان أميناً على حفظ أوراق عمومية أو خصوصية وادعى أحد بتزوير
شيء منها ألزم بتسليمها بمجرد طابعها منه بأمر ضابط حاكمي من أعوان وكيل
الملك أو بأمر قاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية والقبض عليه ان قصر
في ذلك وهذا الامر الصادر له وسند الاستلام المأخوذة على من استلم منه
يشهدان له برفع المسؤولية عنه في حفظ هذه الاوراق عند من اهتم مصلحة في
حفظها راجع بند ٤٥٤ من هذا القانون وبند ٢٢١ من المحاكمات

* (بند ٤٥٣) *

الاوراق التي تتقدم لمضاهاة الاوراق المدعى بتزويرها تمضي وتوضع العلامة على كل صحيفة منها حسب ما ذكر في البنود الثلاثة الاولى من هذا الباب والاحكام على المقصر بدفع الغرامة المنصوص عليها في هذه البنود

* (بند ٤٥٤) *

يجبر كل أمين محافظ للاوراق بل ويجاب مقبوضا عليه ويكره على تقديم ما عنده من الاوراق اللازمة للمضاهاة وكل من الامر الصادر له بتسليمها وسند الاستلام المأخوذ عن سلمه يشهد له برفع المسؤولية عنه عند من اهتم مصلحة في هذه الاوراق راجع بند ٤٥٢ وبند ٤٥٦ من كتابها هذا ويند ٢٠١ وما بعده من قانون المحاكمات

* (بند ٤٥٥) *

اذا اقتضى الحال ارسال ورقة رسمية اعتمادية من جهة الى أخرى للمضاهاة وجب أن تنقل صورة منها وتحفظ عند أمين حفظ الاوراق بعد أن يقابلها رئيس محكمة القسم على المضبطة الاصلية ويحرر بها تقرير فان كان أمين حفظ الاوراق من موظفي العموم وضع هذه الصورة مع ما عنده من المضابط المتوب عن الورقة المذكورة الى أن ترد اليه وله أن يخرج منها كشوفات للاقتضاء لتعتمد ويندب فيها على التقرير الذي عمل بصدها

فان كانت تلك الورقة من ضمن صحائف دفتر بحيث يتعذر انفصالها عنه في هذا الوقت جاز للمحكمة أن تطلب الدفتر بأمر منها وتذكر في هذا الامر المعافاة من الرسوم المذكورة في هذا البند راجع بند ٢٠٢ وما بعده وبند ٢٣٦ وبند ٢٤٥ وما بعده من قانون المحاكمات

* (بند ٤٥٦) *

يجوز أيضا طلب السندات المعتمدة لمضاهاة أوراقها وتحققها ان أفترها الاخصام الذين اهتم فيها مصلحة

ومن كان عنده من الاوراق التي تحتاج للمضاهاة والتحقق لكونها مشتبه فيها ولو كان أفترها بوضع اليد عليها فلا يجوز جبرهم على تسليمها من أول وهلة لكن اذا طلبوا امام المحكمة

المباشرة تسليم الاوراق المذكورة ورؤيتها وأبدوا وجه امتناعهم
عن التسليم ولم تقبل منهم جازا هذه المحكمة الحكم بحبسهم الى
أن يسلموها راجع بند ٢٠٠ وما بعده وبند ٢٣٦ من قانون
المحاكمات

(بند ٤٥٧)

إذا شهد الشهود على ورقة من أوراق قضية وجب وضع علامتهم عليها
وامضاؤهم فان امتنعوا من ذلك نبه عليه في التقرير

(بند ٤٥٨)

إذا أبرز أحد الخصمين في أثناء التحقيق الابتدائي أوفى أثناء المحاكمة ورقة
قاضي الآخر خدشها وانها من ورقة وجب على هذا المطاعن الاستفسار من
خصمه هل أبرزها ليحججهم أو يعدها أم لا راجع بند ٤٦٠ من هذا
الكتاب وبند ٢١٤ وبند ٢٢٧ من قانون المحاكمات

(بند ٤٥٩)

ترد تلك الورقة في القضية على من أبرزها إذا أعلن الاحتجاج بها أو توقف
عن إعلان مقصده حتى مضت ثمانية أيام ولا يلتفت الى تلك الورقة في
التحقيق والحكم ويصرف النظر عنها

فإن أظهر المبرزها انه مصر على الاحتجاج بها وجب بالتبعية لتحقيق التزوير
بالمحكمة الكبرى أو محكمة القسم المباشرة لرؤية القضية الأصلية راجع
بند ٢١٥ وما بعده من قانون المحاكمات

(بند ٤٦٠)

إذا أثبت الخصم الذي ادعى تزوير الورقة المحجج بها خصمه ان الذي أبرزها هو
الفاعل لذلك وأنه مشارك لغيره في تزويرها أو نشأ عن التحقيق ان الفاعل
للتزوير أو المشارك فيه على قيد الحياة وان اقامة دعوى الجنائية والتداعي
فيها لم تفت بالمدة الطويلة المفوتة لذلك وجب اقامة دعوى جنائية على
ذلك طبق الاصول المذكورة آنفا

فان كانت القضية تتعلق بها حقوق شخصية تأخر الحكم فيها الى أن يصدر
الحكم على التزوير الجنائي

وان كان موضوع القضية الاصلية جنافية أو جنحة أو قباحة وجب على المحكمة المباشرة لرؤيتها أن تحكم بمجرد ظهور ذلك بعد سماع وكيل الملك بما يستوجب اتمام الاستمرار على هذه القضية الاصلية أو تأخيرها وتقييم القضية الفرعية راجع بند ٤٤٨ وما بعده وبند ٤٥٨ وما بعده من هذا القانون وبند ١٢١٩ من القانون المدني وبند ٢٢٩ وما بعده وبند ٢٥٠ وما بعده وبند ٤٢٧ من قانون المحاكمات

(بند ٤٦١)

يجوزة تكليف المدعى عليه أو المتهم بالتزوير لورقة خطه بإرأى بكتابة سجلة اضطران امتنع من ذلك صراحة أو سكت به على ذلك في التقرير راجع بند ٢٠٦ من قانون المحاكمات

(بند ٤٦٢)

اذا تراهى لمحكمة أو مجلس أحكام عن دروية قضية ولو عمالية ملق بالحقوق الشخصية قرائن أحوال دالة على التزوير في سند وعلى من صدر منه ارمكاب ذلك فلو كبل الملك أو رئيس المحكمة أن يبعث بالاوراق الى نائب وكيل الملك العمومي المرظف عند قاضى تحقيق الدعاوى الابتدائية بالمحل الذى وقعت فيه الجنحة أو بالمحل الذى يمكن القبض فيه على المتهم وله أيضا أن يحترز علم طلب بالقبض عليه وجلبه راجع بند ٩٩ من هذا القانون وبند ٤٤٩ منه وبند ٧١ من القانون المدني

(بند ٤٦٣)

اذا ظهر تزوير في سندات رسمية ذات اعتمادية أو في بعضها فلا لمحكمة التي ظهرها التزوير أن تأمر بتحويلها بالمضاهاة الى الصحة وازالة الفساد ويتحرر تقرير بذلك كله للتداعى مع من هو السبب في ذلك وترد اوراق المضاهاة الى المصلحة التي أخذت منها أو تسلم لمن حضر بها ويكون اجراء ذلك في خمسة عشر يوما تضى من تاريخ اليوم الذى يصدر فيه الحكم فان قصر كاتب المحكمة عن الاجراء فى الأجل المذكور أزم بدفع غرامة قدرها خمسون فرانكا راجع بند ٢٤١ وما بعده من قانون المحاكمات

* (بند ٤٦٤) *

ما زاد من رسوم التحقيق على ما ذكر في خصوص تحقيق تزوير الاوراق مما لم
يصرح به هنا يجري على ما هو جار في تحقيق باقي الجفع ويضاف الى تحقيق
الاوراق المزورة المذكورة أنه يجوز فيها الرؤساء محاكم الجنايات ولو كلاً
الملك العموميين أو ثوابهم واقضاه تحقيق الدعاوى الالتماسية واقضاه
الاطساط أن يستمرزوا في تحقيقهم ولو خارج دائرة ولاية محاكمهم
وتصرفاتهم على البحث بدخول الاماكن عما يلزم لاطهار مرتكب التزوير
في الاوراق عن بطن فيه اصطناع أو ادخال أو توزيع أوراق مريبة مزورة
أو بواسط من زورة باسم بنك الحكومة أو باسم بنوكه المديريات
وهذا الحكم يجري أيضاً في الجنايات المتعلقة بتزوير النقود أو تزوير خاتم
الدولة

(الباب الثاني)

* (في القضاء على الغائب) *

* (بند ٤٦٥) *

إذا صدر حكم بصحة اسناد التهمة الى متهم ولم يتم القبض عليه أو لم يحضر
قبل مضي عشرة أيام من يوم تحرير علم الطلب له واشعاره به أو توصيله الى
موطنه أو كان حاضراً بنفسه أو قبض عليه ثم هرب وجب على رئيس محكمة
الجنايات أو رئيس المحكمة الخصوصية كل فيما يخصه أو على رئيس محكمة
القسم عند عدم وجود أحد من المحل أو على أقدم عضو من أعضاء تلك
المحكمة عند غياب الرؤساء المذكورين أن يصدر أمره بالزام المتهم المذكور
على الحضور في ظرف عشرة أيام أخرى فان لم يحضر حكم بأنه غير ممثل
للقوانين وحرّم من حقوقه الاهلية الوطنية وجبر على أمواله وأملاكه مدة
التحقيق في غيابه ولا يجوز أن تسمع منه دعوى في المحاكم مدة التحقيق
بل تسمع الدعاوى عليه ولكل انسان البحث عنه واقفاه أنزه في أى مكان
فن وجده فأي جهة وجب عليه أن يسعى به ويلغ عليه بموجب الاعلان
الصادر في حقه بذلك

و ينبغي أن يذكر في صلب الامر بيان الجناية التي اتهم بها المتهم المذکور
وعلم الطلب المحرر بالقض عليه راجع بند ٢٤٤ من هذا القانون وبند
٢٥ وما بعده من القانون المدني وبند ٤٢ من قانون الحدود
والعقوبات

(بند ٤٦٦)

يشهر هذا الامر الصادر في شأن حضوره باحتفال عظيم على صوت الطبل
والكأس في اليوم المبارك من الاسبوع التالي ذلك اليوم لصدوره وتلقى
أوراقه على باب موطن المتهم وعلى ديوان شيخ الناحية وعلى باب محل انعقاد
مجلس محكمة الجنايات أو المحكمة المختصة ان كان من خصائصها
الحكم فيه

و يعرض الامر المذکور وكيل الملك أو نائبه على ناظر الاملاك الميرية
وعوائد التسجيل بالناحية التي بها موطن الغائب أو الممتنع عن الحضور

(بند ٤٦٧)

تقام دعوى الغائب في غيابه بعد مضي عشرة أيام من تاريخ الامر المنشور
بطلبه

(بند ٤٦٨)

لا يجوز لأحد من المستشارين المحامين ولا من المأذونين من كتاب المحكمة
بالتوكيل أن يحضر للمعاماة عن المتهم الغائب فان كان المتهم غائبا عن
الملكية الاصلية أو تعذر منه الحضور تعذرا كلياً جازلاً فإليه وأصدقائه أن
يعتذروا عنه ويثبتوا الاسباب الموجبة لاعتذاره وحضوره في المحكمة
ويجاءوا عنه

(بند ٤٦٩)

فإذا ظهر للمحكمة أن عذر الغائب صحيح معتبر أمرت بامهال الحكم عليه
و بتأخير الجرح على أمواله وضربت لذلك مدة من الزمن تحددها بالنسبة
لنوع العذر ولبعد المكان الذي يكون موجوداً به

(بند ٤٧٠)

وفيما عدا هذه الحالة التي قبل فيها عذره يتلى فوراً على محكمة الجنايات حكم

احالة القضية عليهم او صورة الاشعار بالامر الصادر بخصوص احضار الغائب والتقرير المحررة في شان اثبات نشر الاعلانات واصقة بالمحال حسما هو منصوص عليه في بند ٤٦٦ فتحكم المحكمة بالغيبة بعد التلاوة المذكورة بناء على التماس وكيل الملك العمومي أو نائبه فان لم يكن التحقيق الابدائي المحال مستوفيا للشروط المنصوص عليها في القانون ~~حكم~~ بطلانه وأمرت بإعادته واسـمتناغه والابتداء في التحقيق يكون بأقدم الاوراق المخانة للرسوم المطلوبة وان كان التحقيق مستوفيا للشروط حكمته ~~محكمة~~ الجنايات بما يلائم التهمة من الجزاء وقضت بالتضمنات اللازمة للمتضررين دون احضار العدول وأخذ رأيهم في الحكم

*** (بند ٤٧١) ***

مضى حكم على الغائب بحكم وجب أن يجبر على أمواله من تاريخ تنفيذ هذا الحكم وأن يجرى في تدبيرها وادارتها الاحكام الجارية في أموال الغائبين بما فيه المصلحة والغبطة ويعطى اشعار بالجزء وأسبابه الى من له الحق في ذلك وهذا الاشعار انما يكون بعد صيرورة الحكم غير قابل للنقض بفوات المدة المحددة لتحقيق الغيبة وعدم قبول دفعها وهذه المدة الطويلة هي عشرون سنة تمضي من تاريخ الحكم ~~محكمة~~ فصلحة الاملاك الميراثية تدبر أملاك الغائبين لمصلحة الحكومة الى ايلولة أموالهم لو ارثيهم راجع بند ٤٧٦ وبند ٦٤١ من هذا القانون وبند ٢٨ وبند ١٢ وما بعده من القانون المدني

*** (بند ٤٧٢) ***

تستنسخ خلاصة الحكم على الغائب بالتماس وكيل الملك العمومي أو نائبه وتدرج بعد ثمانية أيام من تاريخ صدوره في أحد وقائع المديرية التي بها آخر توطن له ثم تلتصق بعد ذلك أولا على باب آخر محل يكون متوطن به ثانيا على باب بيت مشيخة البيدر من القسم الذي وقعت فيه الجناية ثالثا على باب محكمة الجنايات وتستخرج صورة أخرى منه وترسل في الاجل المذكور الى ناظر الاملاك

وعوائد التسجيل بالناحية التي بهام وطن الغائب ثم يجري تنفيذ الحكم
الصوري بهذا آخر تقرير عمل بصدده تكميل الرسوم المنصوص عليها في هذا
البند

(بند ٤٧٣) *

لاحق لاحد غير وكيل الملك العمومي أو المدعى في الحقوق الشخصية أن
يتظلم فيما يخصه الى محكمة الفسخ من الاحكام الصادرة على الغائب

(بند ٤٧٤) *

لا يترتب في أى حالة على غياب المتهم تعليق ولا تأخير للتحقيق بالنسبة
للمحاضرين المشاركين في التهمة

ويجوز للمحكمة الجنائية أن تأمر بعد الحكم عليهم بتسليم الموجودات
المحفوفة بدويان المحكمة من أوراق وسندات لاربابها أو من له حق فيها اذا
طلب استلامها واهأ أن لا تأمر بذلك الا باشتراط احضارها اذا اقتضى
الحال احضارها ويجب على كاتب المحكمة قبل تسليم الاوراق والسندات
المذكورة أن يحزر بهاتقرير امشتملا على حافظة يبينها بوجه التفصيل والا
ألزم بدفع غرامة قدرها مائة فرنك

(بند ٤٧٥) *

اذا كان المتهم غائبا وحجر على أمواله وكانت زوجته وأبواه وأولاده
في حالة الاضطرار جاز أن يعطى لهم اعانة لمعاشهم ونفقتهم في مدة الحجر
وهذه النفقة تقدر وترتب بعرفة أهل الادارة الملكية راجع بند ٢٥ وبند
٢٨ وبند ٣٣ من القانون المدني

(بند ٤٧٦) *

اذا أسلم نفسه المدعى أو قبض عليه قبل فوات العقوبة بالذمة الطويلة ألغيت
بطبيعته الاحكام الصادرة عليه في غيابه وبطلت التحقيقات التي
أجريت في حقه من تاريخ الاصل بالقبض عليه أو باحضاره ثم يجري
التحقيق عليه بالرسوم المعتادة فاذا هرب قبل تمام هذا التحقيق بقي
التحقيق الاقل على حاله في العمل به

ولكن اذا كان استوجب الحكم الصادر عليه في غيابه الجزاء بالموت

الحكمي ولم يقبض عليه أول يحضر الابعده مدعى مدة السنوات الخمس
التالية لتنفيذ الحكم على الغائب صح ما أنبئ على هذا الحكم من تاريخ
صدوره حسبما في بند ٣٠ من القانون المدني وذلك في المدة السابقة من
تاريخ مضي السنوات الخمس الى يوم حضور المتهم بالمحكمة راجع بند ٢٦
وبند ٣٠ وبند ٣١ وبند ٣٢ من القانون المدني وبند
٦٣٥ وبند ٦٤١ من هذا القانون

(بند ٤٧٧)

اذا عذر على الشهود في الاحوال المنصوص عليها في البند السابق بسبب
من الاسباب الحضور لسماع شهاداتهم في المحاورات اكتفى بتلاوة المجلس
شهاداتهم المكتوبة والاجوبة المكتوبة الصادر من باقي المتهمين
في الجلسة عينها وتلي أيضا في المجلس باقي الاوراق والسندات التي يستصوب
رئيس المحكمة تلاوتها لكونها مما توضح به حقيقة الجلسة والمرتكبين لها
راجع بند ٣١٦ وبند ٣١٧ من هذا القانون

(بند ٤٧٨)

اذا حضر الغائب وتحصل على براءة ذمته من التهمة ألزم في جميع الاحوال
بدفع المصاريف التي صرفت في التداعي والتحقيق عليه مدة غيابه راجع
بند ٣١ من القانون المدني

(الباب الثالث)

في الجنايات والجناح التي يرتكبها القضاة أجنبية
عن وظائفهم أو متعلقة بها

الفصل الاول

في التداعي واجراء التحقيق على من ارتكب من القضاة
جنايات أو جنحا أجنبية عن وظائفه

(بند ٤٧٩)

اذا تم قاضي خط أو عضو من أعضاء محكمة التاديب أو محكمة القسم
أو وكيل الملك بأحدى هاتين المحكمةين بارتكاب جنحة في غير وظائفه

مستوجبة لعقوبة تأديمية أمر وكيل الملك العمومي في المحكمة الكبرى
بإحضاره أمام هذه المحكمة فتحكم عليه حكماً لا يقبل بعد صدوره نظم
ولا طعن راجع بند ٥٠١ وما بعده من هذا القانون وبند ٩ وما بعده
من قانون الحدود والعقوبات

(بند ٤٨٠)

إذا استوجبت الجناية التي ارتكبها أحد من ذكر الجزاء بعقوبة بدنية مؤلمة
أو مدنية فعلى وكيل الملك العمومي بالمحكمة الكبرى أن يعين الحاكم المنوط
بتأدية وظيفة الضبطية الحامية وعلى الرئيس الأول لقضاة تلك المحكمة أن
يعين الحاكم المنوط بتأدية وظائف قاضي التحقيق الدعاوى الابتدائية
ليجري كل من الضابط الحاكم ومن قاضي التحقيق ما يخصه راجع بند
٢٨٣ وبند ٣٠٣ وبند ٥٠٠ من هذا القانون وبند ٦ وما
بعده من قانون الحدود والعقوبات

(بند ٤٨١)

إذا كان المتهم بارتكاب جناية أو جنحة في غير وظائفه هو أحد أعضاء المحكمة
الكبرى أي محكمة الولاية أو المحامي بها وجب على الضابط الذي وصلت
إليه التبليغات أو الشكايات أن يرسل منها على الفور صورة إلى ناظر ديوان
العدلية والمحاكم بدون تأخير في التحقيق فيجري رؤيتها على المنوال الذي
سبق ذكره ثم يرسل أيضاً من أوراق التحقيق المتعلقة بإسناد الجنحة للمتهم
صورة إلى ديوان العدلية راجع بند ٥٠٢ من هذا القانون وبند
١٢١ من قانون الحدود والعقوبات

(بند ٤٨٢)

يرسل ناظر ديوان العدلية والمحاكم تلك الأوراق إلى محكمة الفسخ ومنها
تعال القضية على من هي من خصائصه أتماعاً على محكمة تأديب وأتماعاً على أحد
قضاة تحقيق الدعاوى الابتدائية بحيث يكون كلاهما خارجاً عن دائرة
ولاية المحكمة التي يكون المتهم من ضمن أعضائها في حالة ما إذا صح إسناد
التهمة للمتهم فإن القضية تعال من طرف محكمة الفسخ إلى محكمة أخرى
كبرى غير المنسوب إليها المتهم راجع بند ١٢٨ وبند ١٣٠ وبند ١٣٥

من هذا القانون

(الفصل الثاني)

في رؤية دعاوى من اتهم بالجور في الحكم أو بجنح وجنابات أخرى متعلقة
بالاقتضية والاحكام من القضاة والمحاكم ماعدا محكمة الفسخ والمحاكم
الكبرى ومحاكم الجنابات

* (بند ٤٨٣) *

إذا اتهم قاضي خط أو محكمة الضبطية أو أحد أعضاء محكمة التجار أو ضابط
حاكمني كعمدة الناحية أو عضوا من محكمة التأديب أو من محكمة القسم
أو المؤدى وظيفة وكيل الملك في إحدى تلك المحاكم بارتكاب جنحة
في تأدية وظيفة وكانت هذه الجنحة مستحقة للجزاء بالتأديب وجب إقامة
الدعوى عليه والحكم فيها عليه حسبما في بند ٤٧٩ راجع بند ٥٠٥
من قانون إقامة الدعوى

* (بند ٤٨٤) *

إذا اتهم أحد من ذكر في البند السابق بارتكاب جنابة مستوجبة لجزاء
مخالفة وظيفة أو لجزاء ذنب آخر أشد منها فالوظائف التي يقوم بها
في العادة قاضي التحقيق تحال حالا على رئيس المحكمة ليقوم به والوظائف
التي يقوم بها وكيل الملك تحال أيضا على الوكيل العمومي الموظف بالمحكمة
الكبرى ليجريها أو لكل من قاضي التحقيق ووكيل الملك العمومي أن يوكل
عنه في تأدية هذه الوظائف من يعتمد من الموظفين الذين من خصائصهم
ذلك راجع بند ٢٨٣ و بند ٣٠٣ من هذا القانون

فإن وجد شيء من تعلقات الجنحة قبل إحالة وظيفة مرتكبها على غيره من ذكر
جازا الشروع في تحقيقاته بمعرفة ضابط حاكمني إلى أن يحضر الرئيس الأول
أو وكيل الملك المذكوران أو من ينوب عنهم في ذلك ثم يجري باقي التحقيق
طبق ما تقر من الاحكام العمومية في هذا القانون راجع بند ٥٠٢ من
هذا القانون و بند ١٢١ و بند ١٢٦ و بند ١٨٣ من قانون
المحاكمات

(بند ٤٨٥) *

إذا اتهمت محكمة بتمامها كمحكمة التجار أو محكمة التأديب أو محكمة القسم أو واحد أو عدة من أعضائها كم الكبرى أو وكلاء الملك العموميون أو نوابهم في هذه المحاكم بارتكاب جناية تتعلق بإجراء وظائفهم وكانت هذه الجناية تستوجب جزاء جنحة مخالفة رسوم القضاء أو لجناية أشد من ذلك أبرى العمل في رؤيتها على الوجه الآتي في البنود التالية

(بند ٤٨٦) *

تبلغ الجناية لناظر ديوان العدلية والمحاكم فيما مر عند الاقتضاء وكيل الملك العمومي في محكمة الفسخ بآقتفاء أثر المتهمة وإقامة الدعوى عليه راجع بند ٣٠ من هذا القانون

ويجوز أيضاً تبليغ الجناية بدون توسط ديوان العدلية إلى محكمة الجنايات ممن يدعى أنه متضرر منها وهذا فقط فيما إذا طالب المختصة مع نفس المحكمة أو القاضي وجعله ما عرماه أو فيما إذا كان تبليغ مدعاه متفرعاً عن القضية تنظر في محكمة الفسخ راجع بند ٥١٠ من هذا القانون

(بند ٤٨٧) *

إن لم يجد وكيل الملك العمومي بمحكمة الفسخ في الأوراق التي أرسلها إليه ناظر ديوان العدلية والمحاكم أو التي أبرزها الخصام جميع ما يلزم من الإفادات والاسـتعلامات الكافية في التحقيق عرض ذلك على أول رئيس للمحكمة المذكورة والتمس منه أن يعين أحد أعضاء محكمة سماع الشهود واستيفاء مواد التحقيق التي يتأق له إجراؤها بالاطـلاع عليها في محل الواقعة في المدينة التي بها محكمة الفسخ راجع بند ٧١ وما بعده من هذا القانون

(بند ٤٨٨) *

إذا اقتضى الحال سماع شهود أو رؤية سندات أو دلائل في جهة خارجة عن المدينة التي بها محكمة الفسخ أو لزم إجراؤه التحقيق خارج هذه المدينة وكل القاضي الرئيس له هذه المحكمة في ذلك كله أحد قضاة تحقيق الدعوى الابتدائية ولو من أعضاء مديرية أو قسم غير محكمة المديرية أو القسم

المطعون في قضاها

* (بند ٤٨٩) *

يجب على قاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية المذكورة في البند السابق بعد سماع الشهود واستيفاء التحقيق الذي وكل اليه أن يبعث تقارير القضية وسنداتها مقفولة مختومة منه الى رئيس قضاة محكمة القسخ.

* (بند ٤٩٠) *

بناء على اطلاع رئيس المحكمة على الاوراق التي بعث بها اليه ناظر ديوان العدالة والمحاكم والتي أبرزها له الاخصام وعلى ماظهر له من الاستعلامات التي يتيسر له الحصول عليها يأمر باستيداع المتهم في المجلس اذا اقتضى الحال ذلك ويعين في هذا الامر دار المجلس التي يلزم استيداعه فيها راجع بند ٩٥ وبند ٩٧ وبند ٧١ من هذا الكتاب

* (بند ٤٩١) *

يا امر فوراً قاضي قضاة محكمة القسخ بارسال تحقيق القضية الى وكيل الملك العمومي في مقدمته قبل مضي خمسة أيام تلي وروده اليه مع تقريره المشتمل على مخاصمة المتهم راجع بند ٤٨٦ وبند ٤٩٢ من هذا القانون

* (بند ٤٩٢) *

تبدأ فرقة العرض محلات المذكورة في الحكم على المتهم في القضايا المنظورة سواء كان التحقيق مسبوقاً بأمر الاستيداع في المجلس أو غير مسبوق به فان رفضت تلك الفرقة هذه القضايا حكمت بالاخراج عنه وان قبلتها أحوال دعوى المجلس المتهم أو القاضي المتهم على قضاة الفرقة المنظومة بالنظر في دعاوى الحقوق الشخصية لتحكم بإسناد التهمة أو عدم إسنادها راجع بند ١٢٨ وما بعده من هذا القانون

* (بند ٤٩٣) *

التبليغ الناتج عن قضية منظورة بمحكمة القسخ يحال على الفرقة المباشرة للتحقيق فان وجدت ان هذه الدعاوى يصح سماعها احوالها من فرقة الجنائية أو من فرقة العرض محالات الى الفرقة المنظومة بالنظر في دعاوى الحقوق الشخصية ثم تعود ثانياً الى فرقة العرض محالات راجع بند ٤٨٦ وبند ٤٩١

وبند ٤٩٦ وما بعده من هذا القانون

(بند ٤٩٤)

إذا تمت فرقة من فرق محكمة الفسخ عند النظر في دعوى استخصام القضاة أو المحكمة أو غير ذلك جنحة استوجب إقامة دعوى جنائية على المحكمة أو على قاض من قضائهم حسبما هو مبين في بند ٤٨٥ جازأها من بادئ رأيها ولو بدون مدع ظاهر للخصوصية سواء كانت الدعوى أصلية أو متفرعة أن تأمر بإحالة القضية على فرقة مواد الجنائيات على موجب بند ٤٩٣ *(بند ٤٩٥)*

إذا نظرت قضية بعرفة جميع فرق محكمة الفسخ واقتضى الحال إحالتها على فرقة واحدة منها على موجب البند السابق أحييت على الفرقة المنوطة بالنظر في دعاوى الحقوق الشخصية

(بند ٤٩٦)

وفي جميع تلك الأحوال الفرقة التي أحييت عليها قضية بناء على تداع أو بعرفة محكمة الفسخ هي التي تحكم فيما يتعلق بإسناد التهمة وعدم اسنادها

ورئيس تلك الفرقة يؤدي في التحقيق على من اسندت إليه التهمة جميع الوظائف التي من خصائص قضاء تحقيق الدعاوى الابتدائية بنص القانون راجع بند ٥٥ وما بعده وبند ٦١ وبند ٤٩٩ من هذا القانون

(بند ٤٩٧)

يجوز للرئيس المذكور حالة سماع شهادة الشهود واستجواب المتهمين على قاض آخر ينتخبه من قضاة تحقيق الدعاوى الابتدائية ولو من غير قضاة القسم أو المديرية الموجودين المتهم راجع بند ٨٤ وبند ٤٨٣ وبند ٣٠٣ وبند ٤٨٠ وبند ٤٨٨ من هذا القانون

(بند ٤٩٨)

الاعلام المحرر من الرئيس بحبس المتهم بعين فيه دار الحبس التي يلزم إرساله إليها وجب فيها راجع بند ٩٤ وما بعده وبند ٤٩٠ من هذا القانون

* (بند ٤٩٩) *

يجب على الفرقة المندوبة من محكمة الفسخ للنظر في القضية أن تتداول
سراً فيما يتعلق باسناد التهمة انما يلزم أن يكون عدد القضاة فرداً إذا صدق
أكثر القضاة المذكورين على براءة المتهم صدر الحكم برفض الدعوى
ومنعهما وفرج وكيل الملك العمومي عن المدعى عليه المحبوس راجع بند
٢٢٩ وما بعده وبند ٤٩٦ وما بعده

* (بند ٥٠٠) *

فإن اتفقت آراء أكثر القضاة على صحة اسناد التهمة اليه صدر بذلك قرار
مصرح فيه بالأمر بالقبض على المتهم وحبسه وبناء على وجوب تنفيذ هذا
القرار ينقل المدعى عليه إلى دار حبس محكمة الجنايات التي تعينها محكمة
الفسخ في متن القرار المذكور راجع بند ٢٣١ وما بعده وبند ٤٣٠
من هذا القانون

* (بند ٥٠١) *

لا يجوز اطاعة من في خصوص ما يتعلق بصورة التحقيق الجارية بالوجه
السابق في محكمة الفسخ ولا فيما أجرى فيها من الرسوم المذكورة في حق
المحكمة التهمة أو القضاة المتهمين وتجري أحكام هذا التحقيق أيضاً على
مشاركى المحكمة أو القاضى المتهم في الدعوى القائمة على كل منهم ولو لم
يكن للمشتريكين في التهمة وظيفة قضائية

* (بند ٥٠٢) *

يجرى مقتضى باقي رسوم هذا القانون التي ليست مخالفة لاصول التحقيق
الخصوصية بهذا الباب

* (بند ٥٠٣) *

إذا أحيات قضية على محكمة الجنايات وحكم فيها بحكم صدر منه تظلم إلى
محكمة الفسخ وكان من ضمن فرقها الجنائية المنوطة بالنظر في التظلم المرفوع
إليها قضاة من الذين قرروا صحة اسناد التهمة إلى المتهم وجب على هؤلاء
القضاة عدم المشاركة في الحكم على القضية المتظلم منها
انما ان تكرر التظلم إلى محكمة الفسخ واستوجب جمع الفرق بتمامها للحكم في

ذلك جاز لجميع القضاة أن يجتمعوا للمشاركة في هذا الحكم

(الباب الرابع)

* (في الجمع الخلة بما يجب للحكام من احترام ناموسهم واعتبار مقامهم) *

* (بند ٥٠٤) *

إذا أشار واحد أو عدة من الحاضرين في المجلس أوفى أي جهة ~~بكون~~ التحقيق جارياً بها جهر بإشارة طاهرة أما إلى تصوير وأما إلى غير تصوير أو وقع منهم لفظ وتشويش على القاضي بأي كيفية طردهم الرئيس أو القاضي من محل المجلس فإن أبوا الخروج منه أو عادوا إليه بعد طردهم منه أصر بالقبض عليهم وأرسالهم إلى دار الحبس ولا بد من ذكر هذا الأمر في تقرير يومية المجلس وعجز دارسالة صورة ذلك إلى السجنان يجب عليه أن يقبض على من ذكرهم أو يحبسهم مدة أربع وعشرين ساعة راجع بند ٥٠٩ من هذا القانون وبند ٨٩ من قانون المحاكمات وبند ٢٢٢ من قانون الحدود والعقوبات

* (بند ٥٠٥) *

إذا كان التشويش على المجلس مصحوباً بسب أو باطالة اليد مستوجبة العقوبة تعزيرية أو تأديبية ضبطية جاز ترتيب الجزاء المقرر لذلك فوراً بالمجلس بمجرد ثبوت الواقعة

فإن كان الجزاء الذي استوجبه من وقع منه سب أو اطالة اليد خفيفاً فلا يقبل فيه تظلم أيأما كانت المحكمة أو القاضي الذي صدر منه الحكم به وإن كان الجزاء تأديبياً تعزيراً ياجاز التظلم من أحكامه إن كانت صادرة من محكمة يجوز التظلم من أحكامها أو من قاض كذلك راجع بند ١٨١ من هذا القانون وبند ٩١ من قانون المحاكمات وبند ٢٢٢ وما بعده من قانون الحدود والعقوبات

* (بند ٥٠٦) *

إذا وقعت جناية من أحد في مجلس قاض واحد أوفى محكمة يجوز التظلم من أحكامها للقاضي أو للمحكمة بعد القبض على الجاني وتحرير تقرير عما

وقع منه أن يرسل أوراق القضية والمتهم الى القضاة الذين من خصائصهم
النظر والحكم في مثل ذلك راجع بند ٩٢٨ من قانون المحاكمات ويند
٢٢٨ وما بعده من قانون الحدود والعقوبات

(بند ٥٠٧)

أما الطاول يطريق الفعل الذي يستعمل الى جنائية حكمية أو واقعية فعلية
بمجلس القضاة أو محكمة كبرى أو محكمة جنائيات أو محكمة خصوصية
فإن المحكمة الواقعة فيها ذلك تحكم فيها حالا ولا تترك القضية فيصدر فيها
حكم المحكمة فور اقبل الخروج منها

فتسمع شهادة الحاضرين والجاني ومستمثاره المهاجم الذي انتخبه بنفسه
أو عينه له الرئيس وبمجرد ثبوت الجنائية على الجاني وبمناقشة مقالة وكيل الملك
العمومي أو نائبه يصدر من المحكمة المذكورة حكم موضح الاسباب به
يترب العقاب ويشترط أن يكون ذلك كله جهارا

(بند ٥٠٨)

ان كان عدد الحاضرين بالمجلس من القضاة خمسة أو ستة في الحالة المذكورة
في البند السابق فلا بد من بناء الحكم على توافق أربعة آراء منهم حتى يكون
هذا الحكم معتبرا

وان كان عددهم سبعة فلا بد من بناءه على توافق خمسة آراء منهم وان كان
عددهم ثمانية أو أكثر من ذلك انبنى الحكم على توافق ثلثة أرباع
آراء الحاضرين بالمجلس بحيث يكون الزائد عن التبريع من الكسور معتبرا
رأيه مساعدا على مساحمة المتهم أن كان ثم زائد

(بند ٥٠٩)

للمدبرين ونظار الاقسام ومشايخ النواحي ومأموري الضبطية الملكية
ومأموري التجسس عند اجرائهم بعض أعمالهم من خصائصهم أن
يجروا أيضا وظائف الضبط والربط القضائي المنصوص عليها في بند
٥٠٤ فيكونون بمنزلة القضاة وأن يحضروا بعد القبض على من يقع منهم
اللفظ تقرير في محلي حكمهم بالجنحة ويرسلوا هذا التقرير والمتهم عند الاقتضاء
الى القضاة الذين من خصائصهم الحكم على الجنوحين راجع بند ٢٩ من

(الباب الخامس)

(في قبول شهادات أمراء العائلة الملوكة رجالا ونساء وبعض رجال رؤساء الدولة في مواد الجنایات والتعزيرات والتأديلات الضبطية) *

(بند ١٠٠) *

لا يسوغ محرير اعلام طالب حضور برسم شهادة للعائلة الملوكة ذكورا واناثا على عهود النسب ولا لارباب المناصب العالية ولا لاناظر ديوان العدالة والمحاكم ولو في المداورات التي تقع امام جمعية العدل فلا يجوز طلبهم في المحاكم الا اذا صدر اذن خاص من الملك بحضورهم في المحكمة بناء على طلب أحد الخصمين والخماس ناظر ديوان العدالة والمحاكم لذلك راجع بند ٧١ وما بعده وبند ٣١٧ وما بعده من هذا القانون

(بند ٥١١) *

تحرر شهادات هؤلاء الذوات بالكتابة منهم الا في الحالة السابقة المستثناة وتسلم للرئيس الاقل من رؤساء المحكمة الكبرى ان كان الذوات المذكورون في البند السابق مقيمين ببندر محكمة كبرى أو موجودين به والاستملاء رئيس محكمة القسم الذي تكون به مواطنهم أو الموجودون فيه وقتها وطريقة ذلك ان يكتب المحكمة او قاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية الذي تكون القضية منظورة بعرفته ما يحتاج اليه من شهادة الشهود وسؤالا وجوابا ويسلم صورة ذلك للرئيس المحكمة بالسالف المذكور فعلى هذا الرئيس ان يذهب بنفسه الى مواطن من ذكر من الذوات لسماع شهادتهم راجع بند ٨٣ وبند ٣٠٣ من هذا القانون

(بند ٥١٢) *

ترسل الشهادات التي سمعت بهذه المنابة الى كاتب المحكمة مباشرة أو يبعث بها منظورة محتومة الى كاتب المحكمة أو الى القاضي الذي طلبها ويطلع عليها فور اوكيل الملك أو من يتوب عنه في ذلك وعند اجتماع مجلس العدل ومداواتهم تنلى الشهادات المذكورة على

العدول وتجري فيها المحاورات والا كان الحكم المبني عليها لا غبار
راجع بند ٨٣ وبند ٣٠٣ وبند ٣٠٥ وبند ٣١٩ من هذا القانون
* (بند ٥١٣) *

إذا كان الملك قد أمر أو أذن بأضرار أحد عن ذكر آتفان من الذوات امام
العدول ينص في الامر المملوكى على ما يجب لهم من رسوم التسجيل
والاحتفال اللائق بمقامهم

* (بند ٥١٤) *

من طلب الشهادة من نظار الدواوين غير ناظر ديوان العدالة والمحاكم أو
من رؤساء جمعية الملك أو من هم في مقام نظار دواوين العموم كأعضاء
الشورة الخاصة أو من رؤساء العسكرية الكرامة الموظفين أو من السفراء
وغيرهم ممن يتوب عن الملك في الممالك الأجنبية فان جميعهم هم يجري في حقه
ما سبأنى وهو

أنه ان كانت الشهادة مطلوبة منهم امام محكمة الجنائيات أو قاضى
تحقيق الدعاوى الابتدائية الذى يعمل اقامتهم المعتاد أو بالحل الذى
يتصادف وجودهم به فانهم يؤدون بالرسوم المعتادة كغيرهم

وأما اذا كانت الشهادة مطلوبة في قضية منظورة خارج محل وظائفهم
أو خارج المحل الذى يتصادف وجودهم به ولم تكن هذه الشهادة مطلوبة
امام جمعية العدول وجب على رئيس المحكمة أو على قاضى تحقيق الدعاوى
الابتدائية من تسليم القضية منظورة بمرفقة كل فيما يختص به أن يحضر
لقاضى المحل الذى تكون به اقامة الذوات المذكورين رقعة بيان ما يلزم
الاستشهاد عليه في القضية من الاسئلة والاجوبة التى طلبت الشهادة بناء
عليها

وأما اذا كانت الشهادة مطلوبة من أحد من السفراء بالدول الأجنبية
لزم أن ترسل الرقعة المذكورة لناظر ديوان العدالة والمحاكم ليعث بها الى
الجهة التى بها السفير المطلوب شهادته ويعين من يلزم لاخذ شهادته بهذا
الطرف

* (بند ٥١٥) *

لرئيس المحكمة أو القاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية الذي أرسلت إليه تلك الرقعة المذكورة في البند السابق أن يحضر لديه الذات الموظف المستشهده وأن يسمع شهادته بالكتابة

(بند ٥١٦)

ترسل هذه الشهادة مظلوفة محتومة الى كاتب المحكمة أو الى القاضي الذي طلبها فيطالع عليها وكيل الملك ويتسألها حسبما في بند ٥١٢ والا كان الحكم المبني عليها لاغيا

(بند ٥١٧)

اذا وجب حضور من ذكر في بند ٥١٤ من أرباب الوظائف العالية برسم الشهادة امام جمعية عدول مجتمعين بعمل خارج عن المحل الذي يكون هؤلاء المطالبون مقيمين به لاجراء وظائفهم أو الذي يتصادف وجودهم به جازت اقاتلتهم من الحضور بأمر الملك انما يجب عليهم في هذه الحالة تأدية شهادتهم بالكتابة على الوجه المقرر في بنود ٥١٤ و ٥١٥ و ٥١٦

(الباب السادس)

في تشخيص ذوات من حكم عليهم مجزاء وفروا من السجن ثم قبض عليهم ثانية او معرفة أعيانهم

(بند ٥١٨)

كيفية تشخيص ذات من حكم عليه ففر وقبض عليه ثانية كون عن يد المحكمة التي صدر منها الحكم عليه

ويجوز ذلك أيضا في معرفة ذات من حكم عليه بالاعتريب المؤبد أو بالنفي ففر وقبض عليه ثانية او متى ثبت لدى المحكمة أنه هو هو حكم عليه مع رده الى محل نفيه بما يستحقه من الجزاء المقرر لجنحة القرار بهذا الوجه حسبما هو منصوص عليه في القانون راجع بند ١٧ وبند ٣٣ من قانون الحدود والعقوبات

(بند ٥١٩)

تصدر الاحكام في ذلك بدون توسط العدول بعد أن نسمع المحكمة الشهود

المستشهد بهم وكيل الملك العمومي أو المستشهد بهم الهارب بعد القبض عليه نائياً إن كان قد طلب احضار شهود من طرفه وتحصل المحاكمة نائياً على رؤس الاشهاد في المجلس بحضور الهارب المقبوض عليه والا كان الحكم بالعقوبة لا غنياً راجع بند ٣١٧ وما بعده وبند ٥٢٠ من هذا القانون

(بند ٥٢٠)

ويجوز لو وكيل الملك العمومي والهارب المقبوض عليه المرافعة والتظلم الى محكمة التفسير من الحكم الصادر في شأن تحقيق التشخيص ويكون التظلم بالرسوم والا أجل المنصوص عليه في هذا القانون راجع بند ٣٧٣ وما بعده وبند ٤٠٨ وما بعده وبند ٤١٦ وما بعده من هذا القانون

(الباب السابع)

في بيان كيفية التحقيق في حالة اتلاف أوراق قضية أو أوراق الحكم فيها أو اختلاس هذه الأوراق أو ضياعها

(بند ٥٢١)

إذا عرض سبب من الأسباب المتلفة كحرق أو غرق أو غير ذلك من الجوائح العارضة وترتب عليه اتلاف مضابط الأحكام الصادرة في المواد الجنائية أو التعزيرية التي لم يجز مقتضاها أو اتلاف أوراق تحقيق قضية لم يقطع فيها الحكم أو اختلاسها أو ضياعها أو تعذر تحصيلها وتقويمها كما كانت أجزى العمل في ذلك حسب ما سيأتي في البنود الآتية

(بند ٥٢٢)

إن وجدت صورة أو نسخة رسمية من الحكم اعتبرت كالمضبطة الأصلية وسدت مسدداً في موضع في المحل المعد لحفظ مضابط الأحكام ولذا يجب على كل من الموظفين بحفظ نسخة أو على كل من في عهده من آحاد الناس صورة أو نسخة رسمية من الحكم أن يسلمها الى ديوان المحكمة التي صدر منها هذا الحكم بناء على الأمر الصادر له من المحكمة المذكورة والا فإن قصر عوقب بالحبس

وهذا الأمر الصادر له هو بمنزلة سند استلام فيشهد له ببراءة ساحتهم عند من
لهم مصلحة في هذه الورقة

ويجوز لكل من كانت في عهده صورة أو نسخة معتبرة من المضبطة التي تلفت
أو اختلت أو ضاعت أنه عند تسليمها إلى الدفترخانه العمومية يستنسخ منها
صورة بلامصاريف راجع بند ١٣٣٤ وما بعده من القانون المدني
(بند ٥٢٣)

إن لم يوجد في مواد الجنايات صورة ولا نسخة رسمية من مضبطة الحكم وكان
يوجد من قرار جمعية العدول مضبطة أو نسخة صحيحة معتمدة اكتفي بها
واستوفى الحكم بموجب إعلان العدول لهذه النسخة
(بند ٥٢٤)

فإن لم يتيسر الحصول على قرار الجمعية العدول أو كان قد حكم في القضية بلا
عدول ولم يوجد له أثر بالكتابة وجب استئناف التحقيق بالبناء على آخر ورقة
وجدت ناقصة من أوراق القضية سواء من أوراق المضبطة أو من نسخة
مبيضة منها أو من نسخة معتمدة

(الكتاب الخامس)

في قوانين المحاكم والقضاة وبيان خصائصهم ووظائفهم
وكيفية حالة القضايا من محكمة على أخرى

(الباب الأول)

(في تخصيص المحاكم والقضاة وبيان خصائصهم ووظائفهم)
(بند ٥٢٥)

نعرض جميع الطلبات المتعلقة بتحكيم المحاكم والقضاة فتحقق ويحكم فيها
إجمالاً بمنزلة الأولى في حواظ مختصرة

(بند ٥٢٦)

إذا رفعت إلى محاكم الدرجة الأولى أو إلى محاكم الدرجة الثانية أو إلى
قضاة تحقيق الدعاوى الابتدائية ولم يكن بعضهم تابعاً لبعض قضية جنحة

واحدة أو عدة جنح متجانسة أو قباحة واحدة فالذي يحكم بأولوية إحدى المحاكم المذكورة أو أحد القضاة بالنظر فيها هو محكمة الفسخ سواء كان ذلك في مواد الجنائيات أو التعزيرات الضبطية راجع بند ٢٢٦ وما بعده وبند ٥٤٠ وما بعده من هذا القانون

(بند ٥٢٧)

وكذلك يكون تخصيص المحاكم والقضاة بمعرفة محكمة الفسخ في صورة ما إذا عارضهم في النظر في جنحة واحدة أو في عدة جنح متجانسة أو في قباحة واحدة محكمة عسكرية أو بحرية أو أحدهما موري الضبطية العسكرية أو أي محكمة من المحاكم الغير المعتادة مع محكمة كبرى أو محكمة جنائيات أو محكمة من خصائصها الحكم في مواد التعزير أو محكمة ضبطية أو أحد قضاة تحقيق الدعاوى الابتدائية فتميز الأخير بالحق بالدعوى هو ما ترضيه محكمة الفسخ

(بند ٥٢٨)

يجب على الفرقة المنوطة من محكمة الفسخ في مواد الجنائيات بمجتر داطلاعهما على عريضة الطلب وما يتعلق بالقضية من الأوراق أن تأمر بتمكين الخصام من الاطلاع عليها ورؤيتها أو فتحكم فيها حكما قطعيا بالاحالة للآخر مع جواز المعارضة في هذا الحكم ودفعه

(بند ٥٢٩)

إذا أمرت محكمة الفسخ بتمكين الخصام من رؤية عريضة الطلب وما يتعلق بالقضية من الأوراق بناء على المرافعة من المتهم أو المدعى عليه أو من المدعى في الحقوق الشخصية بدعوى التنازع بين المحاكم في أحقية نظر القضية لزم أن يتضمن الحكم الصادر من المحكمة المذكورة الأمر بأن كلا من وكيل الملك بالمحكمة المتعارضتين في نظر القضية يرسل إلى كاتب تلك المحكمة أوراق تلك القضية مع ما يترأى له في حسم مادة التعارض الواقع ببيان أسبابه

(بند ٥٣٠)

فإن كان أمر المحكمة بتمكين الخصام من رؤيته ما ذكر من الأوراق مبنيا

على المرافعة في ذلك من أحد وكيلي الملك بالمحكمتين المتعارضتين صدر الحكم
للاّخر بإرسال أوراق القضية الى كاتب المحكمة مع ما يترأى له في مادة
التعارض ببيان أسبابه

* (بند ٥٣١) *

ينبغي أن يشتمل الحكم الصادر من محكمة الفسخ بيمين الاخصام من رؤية
أوراق القضية على ذكر التوثيقات التي يترتب عليها التعارض بطريق
الايجاز وأن يبين به الاجل الذي تتقدم فيه الى كاتب المحكمة أوراق
القضية مع ما يترأى اكل من وكيلي الملك في مادة التعارض بين المحاكم على
حسب مسافات البعد بين المحكمة المذكورة والمحاكم التي يلزم جلب الاوراق
منها اليها

ويستلزم الاشعار الصادر بهذا الحكم للاخصام استلزاما ضمنيا تأخير اصدار
الحكم في القضية وتأخير صحة اسناد التهمة في مواد الجنايات أو تأخير تشكيل
جمعية العدول في محاكم الجنايات ان كان الحكم قد صدر بصحة اسناد التهمة
ولا يقتضي ترك شيء من التوثيقات الاحترازية

ويجوز للمتهم أو المدعى أو المدعى عليه في الحقوق الشخصية ابداء ما عنده
من الالوجه المستند اليها التعارض بين المحاكم في أحقية نظر القضية على
حسب الرسوم المنصوص عليها في هذه المقالة بالباب الثاني من الكتاب
الثالث المشتمل على المرافعة الى محكمة الفسخ راجع بند ٤١٣ وما بعده
وبند ٤٢٢ وما بعده وبند ٦٣٦ وما بعده من هذا القانون وبند
٣٦٤ من قانون المحاكمات

* (بند ٥٣٢) *

اذا صدر بناء على محض العريضة المقدمة بطلب التخصيص والتمييز حكم
قطعي بأنه من خصائص محكمة كذا لزم تبليغه بناء على التماس وكيل الملك
بمحكمة الفسخ وبواسطة ناظر ديوان العدلية والمحاكم الى وكيل الملك بالمحكمة
التي انتزعت من القضية سواء كانت محكمة قسم أو مديرية وافادته الاسباب
الموجبة لتمييز التعارض ويبلغ الحكم المذكور أيضا الى المتهم أو المدعى

عليه أو إلى المدعى في الحقوق الشخصية مع بيان الأسباب التي بني عليها
حكم رفع التعارض راجع بند ٥٣٨ من هذا الكتاب و بند ٣٦٤
من المحاكمات

* (بند ٥٣٣) *

يجوز للمدعى عليه أو للمتهم أو للمدعى في الحقوق الشخصية دفع الحكم
المذكور بالبند السابق في أجل ثلاثة أيام من يوم صدوره ويكون ذلك
بمقتضى الرسوم المنصوص عليها في هذه المقالة بالباب الثماني من الكتاب
النالت المشتمل على المرافعة إلى محكمة الفسخ راجع بند ٤١٦ وما بعده
وبند ٥٣٥ وبند ٥٣٧ من هذا القانون

* (بند ٥٣٤) *

يستلزم الدفع المذكور في البند السابق حقية تأخير إصدار الحكم في القضية
كما ذكر في بند ٥٣١

* (بند ٥٣٥) *

لا تقبل مناقضة في الحكم المذكور من المدعى عليه الذي لم يكن مقبوضا
عليه ومحبوسا في حبس المحكمة ولا من المتهم الذي لم يكن محبوبا بدار حبس
الجنائيات ولا من المدعى في الحقوق الشخصية إذا لم يتخذوا لهم من قبل
ابتداء الاجل المحدد في بند ٥٣٣ أو في أمثاله موطنا محتمارا في المحل الذي
به إحدى المحاكم المتعارضة في نظر القضية
وكذا لا يقبل منهم في صورة عدم انتخاب الموطن الاحتجاج بعدم وصول
الاشعار إليهم حيث أن المدعى لا يكون ملزوما لهم بذلك راجع بند ٤٨ من
هذا القانون

* (بند ٥٣٦) *

يجب على محكمة الفسخ في ضمن الحكم الصادر منها في مادة التعارض أن
تقضى أيضا بامتناعه في جميع الأحكام والاقضية التي صدرت من
المحكمة الكبرى أو محكمة القسم أو محكمة الخط التي نزع منها القضية
راجع بند ٥٣١ وبند ٥٤١ من هذا القانون

* (بند ٥٣٧) *

الاحكام الصادرة من محكمة الفسخ في مادة تعارض المحاكم في الاختصاص
بالقضية لا تجوز المعارضة فيها اذا كانت مسبوقه بحكم تمكين الخصام
من رؤية أوراق القضية وكان قد جرى العمل به حسبما تقر في بند ٥٣١
راجع بند ٥٣٣ من هذا القانون

(بند ٥٣٨)

الحكم الصادر من محكمة الفسخ في مادة قطع النزاع بين المحاكم
المعارضة سواء كان قد صدر بعد حكم تمكين الخصام من رؤية أوراق
القضية أو بعد المعارضة فيه يجب تبليغه الى الخصام المذكورين
بمثل ما سبق تبليغه اليهم في الحكم الاول راجع بند ٥٣٢ من هذا القانون

(بند ٥٣٩)

اذا دفع ذو الشبهة أو المتهم أو وكيل الملك أو المدعي في الحقوق الشخصية
الحكم في قضية بأنها ليست من خصائص محكمة من محاكم الاقسام
أولست من خصائص قاض من قضاة تحقيق الدعاوى الابتدائية وطلب
رفع القضية الى المحكمة التي هي من خصائصها فلا يجوز له سواء قبل منه
رفعه هذا أو لم يقبل رفع القضية الى محكمة الفسخ لتخصيص المحكمة التي من
خصائصها ذلك وانما تجوز له المرافعة الى المحكمة الكبرى في شأن الحكم
الصادر من محكمة القسم أو من قاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية كما ان له
أن يرفع الى محكمة الفسخ في شأن الحكم الصادر له من هذه المحكمة الكبرى
اذا استدعي الحال ذلك

(بند ٥٤٠)

اذا تنازع اثنان من قضاة تحقيق الدعاوى الابتدائية أو محكمتان من
محاكم الاقسام التابعة للمحكمة الكبرى في جنحة واحدة أو في عدة جنح
منجاسة وكل منهما ادعى أحقية الحكم فيها كان تخصيص من له الاحقية
من المحاكم والقضاة في نظر ذلك منوطا بالمحكمة الكبرى المذكورة على حسب
الرسوم المقررة في هذا الباب مع جواز المرافعة عند الاقتضاء للمحكمة
الفسخ

واذا تنازعت محكمتان أو قاضيان من محاكم الضبطية في قباحة واحدة

أو في عدة قباحت متجانسة كان تخصيص من له الاحقية من المحاكم والقضاة في نظر ذلك منوطاً بالمحكمة التي تكون هاتان المحكمتان تابعتين لها فان كانتا تابعتين لهما كـم مختلفة كان التخصيص بعرفة أعلاهما مع جواز المرافعة عند الاقتضاء لمحكمة الفسخ

* (بند ٥٨١) *

يجوز الزام المدعى في الحقوق الشخصية وذى الشبهة أو المتهم الذى يحكم عليه من لا يظهر له حق في طلب تخصيص المحاكم والقضاة بدفع غرامة لاتزيد على ثلثمائة فرنك نصفها الغريمه راجع بند ٥٢٦ وبند ٥٢٨ من هذا القانون وبند ٣٦٣ وما بعده من قانون المحاكمات

(الباب الثامن)

* (في حالات القضايا ونقلها من محكمة على أخرى) *

* (بند ٥٤٢) *

يجوز لمحكمة الفسخ في مواد الجنايات والتعزيرات والتأديبات الضبطية بناء على التماس وكيل الملك العمومي بتلك المحكمة حالة القضية من محكمة كبرى أو محكمة جنائيات أو محكمة خصوصية على محكمة كبرى أو محكمة جنائيات من نوعهما أو من محكمة تعزير أو تأديب على محكمة أخرى من نوعها ومن قاضى تحقيق دعاوى ابتدائية على قاضى تحقيق دعاوى ابتدائية أخرى لامينية عامة أو لشبهة قوية

ويجوز أيضاً صدور الامر بحالة القضية من محكمة على أخرى من نوعها بناء على طلب من له مصلحة في ذلك ان كان هذا الطلب ناشئاً عن مجرد شبهة راجع بند ٣٦٩ وما بعده من المحاكمات

* (بند ٥٤٣) *

أحد الخصمين الذى رفع من نفسه دعواه لمحكمة من الدرجة الاولى أو من الدرجة الثانية أو لقاض من قضاة تحقيق الدعاوى الابتدائية لا يقبل منه طلب إحالتها على محكمة أخرى من الدرجة الاولى والثانية ولا على قاض آخر من قضاة تحقيق الدعاوى الابتدائية بسبب شبهة الا اذا طرأ فيما بعد ما

اقتضى ذلك من قرائن الاحوال والشواهد الملمجة راجع بند ٥٥٢
وما بعده من هذا القانون وبند ٣٦٩ من المحاكمات

(بند ٥٤٤)

يجوز لوكلاء الملك في جميع الاحوال رفع القضية مباشرة وبدون توسط الى
محكمة الفسخ فيما يتعلق بحالته الى محكمة كبرى بالنظر لوقوع شبهة صحة
الحكمه يجب عليهم -م فيما يتعلق بطلب احالته بالنظر للامنية العمومية - أن
يعرضوا عرضاتهم وأسماءهم والاوراق المعتمدة لذلك الى ناظر ديوان
العدالة والمحاكم فيبعث بها عند الاقتضاء الى محكمة الفسخ

(بند ٥٤٥)

يجوز للفرقة المنوطة من محكمة الفسخ بالنظر في مواد الجنايات بمجرّد
اطلاعها على عريضة الاحالة واوراق القضية أن تحكم من أول وهلة بما
يقضى وانما يكون هذا الحكم قابلاً للاعتراض

ويجوز لها قبل ذلك أن تأمر بإرسال ذلك كله الى الخصام ليطاعوا عليه
ويتمكنوا من رؤيته راجع بند ٥٢٨ وما بعده وبند ٥٣٣ من هذا
القانون وبند ٣٧٣ وما بعده من قانون المحاكمات

(بند ٥٤٦)

اذا طلب المدعى عليه أو المتهم أو المدعى في الحقوق الشخصية احالة القضية
على محكمة أخرى ولم تستصوب محكمة الفسخ قبول هذا الطلب ولا رفضه
فورا صدر الحكم منه بالتبليغ ذلك لو كيل الملك بالمحكمة التي من الدرجة
الاولى أو الثانية أو لقاخنى تحقيق الدعاوى الابتدائية الذي رفعت اليه
قضية الجنحة ليطالع على اوراق القضية ونهت عليه في الحكم باعادة ذلك
الى محكمة الفسخ مع ما يبيده من الرأى في طلب الاحالة وتأمر المحكمة في
الحكم المذكور أيضا عند الاقتضاء بإرسال تلك الاوراق الى الخصم
الاخر ليطالع عليها ويتمكن من رؤيتها راجع بند ٥٣٩ من القانون

(بند ٥٤٧)

واذا كان وكيل الملك هو الذى طلب احالة القضية على محكمة أخرى ولم تحكم
فيها محكمة الفسخ حكماً قطعياً صدر حكمها عند الاقتضاء بتبليغ ذلك الى

الاخصام ابطلوا عليه ويتمكنوا من رؤيته أصدرت حكمها بما تستصوبه
من عمل التحقيقات التمهيدية للحكم

(بند ٥٤٨)

كل حكم صادر بعد رؤية العريضة وأوراق القضية بناء على طلب الاحالة
لا بد من تبليغه بطلب وكيل الملك العمومي في محكمة الفسخ وبواسطة ناظر
ديوان العدلية والمهاكم الى وكيل الملك بالمحكمة التي من الدرجة الاولى أو
الثانية أو الى قاضى تحقيق الدعاوى الابتدائية الذى نزعت منه القضية
أو الى المدعى فى الحقوق الشخصية أو الى ذى الشبهة أو المتهم ويوصل
الاشعار اليهم ان وجدوا والا فالى مواطنهم راجع بند ٥٣٢ من هذا
القانون

(بند ٥٤٩)

لا تقبل المعارضة فى الحكم ان لم تكن جارية على حسب الاصول وواقعة فى
الاجل المحدد فى الباب الاوّل من هذا الكتاب راجع بند ٥٣٣ من
هذا القانون

(بند ٥٥٠)

تستلزم المعارضة المقبولة تأخير اصدار الحكم فى القضية حسبما ذكر فى بند
٥٣١ فالعارض له الحق فى ذلك

(بند ٥٥١)

يجرى العمل بمقتضى الاحكام المذكورة فى بنود ٥٢٥ و ٥٣٠ و
٥٣١ و ٥٣٤ و ٥٣٥ و ٥٣٦ و ٥٣٧ و ٥٣٨ و ٥٤١
و فيما اذا كان طلب احالة القضايا على محكمة صادر من محكمة
أخرى

(بند ٥٥٢)

الحكم الصادر برفض طلب احالة القضية على محكمة أخرى لا يمنع من إعادة
طلب هذه الاحالة على محكمة ان طرأت بعد صدور هذا الحكم أسباب أخرى
تستوجب تلك الاحالة راجع بند ٥٤٣

(الكتاب السادس)

* (في المحاكم الخصوصية المفروزة) *

* (بند ٥٥٣) *

قد نسخ حكم هذا البند وأحكام ما به منه من البنود الى بند ٥٩٩ وذلك بسبب اغواء المحاكم الخصوصية واحالة عملها على باقي المحاكم لان جميع محاكم المملكة في الاحكام على نسق واحد

(الكتاب السابع)

* (في بعض رسوم لها تعلق بالمصلحة العامة والامن العامية العمومية) *

(الباب الاول)

* (في دفتر حالة عموم قيد الاحكام القضائية وتسجيلها) *

* (بند ٦٠٠) *

يجب على كتاب محاكم التأديب ومحاكم الجنائيات أن يسجلوا على ترتيب حروف المهجم في سجل مخصوص أسماء جميع المحكوم عليهم من المذنبين بالحبس التأديبي أو عقاب أشد منه والقباهم وصنائعهم وأعمارهم ومجمل اقامتهم وهذا السجل يشتمل على ما ل كل قضية مع ما صدر فيه من الحكم ومن ترل من هؤلاء الكتاب ركنان ثلاث الاركان ألزم بدفع غرامة قدرها خمسون فرنكا عن كل اهمال وقع منه في ذلك

* (بند ٦٠١) *

يجب على كتاب المحاكم أن يعنفوا في كل ثلاثة أشهر نسخة من هذه السجلات الى ناظر ديوان العدلية والمحاكم والى ناظر الضبطية العمومية والالزم المقصر بدفع غرامة قدرها مائة فرنك

* (بند ٦٠٢) *

بأمر كل من الناظرين المذكورين المرسل اليهم السجلات بالوجه السابق يجمع نسخ تلك السجلات المتفرقة في سجل عمومي واحد

(الباب الثاني)

* (في السجون والمحابس ودور حبس الجنايات) *

*(بند ٦٠٣) *

يجب أن يكون في كل قسم محكمة القسم زيادة عن السجون العقابية محبس
محبس فيه المتهمون وبكل محكمة من محاكم الجنايات دار حبس جنايات
محبس فيها كل من حكم عليهم بالقبض عليهم وحبسهم خوفا من القرار
راجع بند ١٠٠ وبند ١٠٧ وبند ١١٠ وما بعده وبند ٢٤٣
وبند ٦٠٤ وما بعده من هذا القانون وبند ١٢٢ من قانون
الحدود والعقوبات

*(بند ٦٠٤) *

تتميز المحابس ودور حبس الجنايات قسما كليا عن السجون المعنية للعقوبات
*(بند ٦٠٥) *

يجب على المديرين الاهتمام بشأن المحابس على اختلاف أنواعها من حيث
كونها آمنة حصينة ولكن تكون نظيفة على موافقة اللجنة بحيث لا يعتري
صحة المحبوسين بها أدنى سقامة

*(بند ٦٠٦) *

يعين السجون للمحابس المذكورة بمعرفة المديرين

*(بند ٦٠٧) *

يجب على كل من السجنائين المعينين للمحابس ودور حبس الجنايات
والسجون أن يكون تحت يده سجل

وبعض هذا السجل ويضع علامة على كل ورقة منه قاضي تحقيق الدعاوى
الابتدائية فيما يتعلق بالمحابس ورئيس محكمة الجنايات أو رئيس محكمة
القسم عند غياب رئيس المحكمة المذكورة فيما يتعلق بدور حبس الجنايات
ويختتم المدير فيما يتعلق بالسجون المعنية للعقوبات

*(بند ٦٠٨) *

يجب على كل مأمور بتنفيذ أوامر لم طالب الحبس والامر بالسجن
والاحكام الصادرة على المذنبين أن يقيم دبس سجل السجنان صورة الامر الذي
ييده قبل أن يسلم للسجنان الشخص الذي يكون مأمورا بتوصيله الى الحبس

ثم يكتب امام ذلك صورة تسليم الشخص للسجان ثم ينفى على القيدتين من كل من السجان والمسلم ثم يعطى السجان للمأمور بالتوصيل صورة بالقيدتين عليهما علامته لتشهد له بتأدية ما موريت به راجع بند ١٠٠ وبند ١٠٤ وبند ١٠٧ وبند ١١٠ وما بعده وبند ٢٠٤٣ وبند ٦٠٣ وما بعده من هذا القانون

(بند ٦٠٩)

لا يجوز لاي سجان أن يقبل أحدا أو يحبس به الا بموجب علم طلب بالاستبعاد في الحبس أو بحبس محرر على حسب الرسوم المقررة بنص القانون أو بناء على حكم صادر باحالة قضية على محكمة الجنايات أو على أمر صحة اسناد التهمة اليه أو على حكم بعقوبة بدنية مؤلفة أو مدنية أو مجزئة من فعل ذلك منهم أو أهمل في قيامهم المحبوس بسجله أقيمت عليه الدعوى وعوقب عقاب من تعدى على أحد وجبسه ظلما وعدوانا راجع بند ٦١٨ من هذا القانون وبند ١١٩ وما بعده من قانون الحدود والعقوبات

(بند ٦١٠)

عند الافراج يكتب في هامش السجل المذكور انفا امام سنده الاستلام تاريخ الافراج عن المحبوس وبيان الامر أو الحكم الصادر بتخليته سبيلا

(بند ٦١١)

يجب على قاضي تحقيق الدعوى الابتدائية ملاحظة المحبوسين بمحاسب القسم ولومرة واحدة في الشهر

ويجب على رئيس مجلس محاكم الجنايات أن يلاحظ أحوال المحبوسين بدار حبس الجنايات عند كل انعقاد مجلس

وعلى المدير أن يلاحظ جميع دور حبس الجنايات والمحاسب والمحبوسين من المديرية ولومرة واحدة في العام راجع بند ٦١٣ من هذا القانون

(بند ٦١٢)

يجب على شيخ الناحية التي بها محبس أو دار حبس جنائيات أو مجزئة وعلى مأمور الضبطية أو معاون عموم الضبطية في النواحي التي بها عدة مشايخ أن يلاحظ تلك السجون ولومرة واحدة في الشهر زيادة على ما يقع من

الملاحظات المذكورة في البند السابق

* (بند ٦١٣) *

يجب على كل من شيخ الناحية ومأمور الضبطية ومعاون عموم الضبطية
الاهتمام بجعل مؤنة المحبوسين كافية نظيفة وعلمية أيضا القيام بضبط هذه
السجون وربطها

ويجوز مع ذلك لكل من قاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية ورئيس محكمة
الجنائيات أن يأمر كل واحد منهم بالإلزام التي يلزم تنفيذها في المحابس
ودور حبس الجنائيات ويتراءى لهم ما لزومها عند التحقيق والحكم

* (بند ٦١٤) *

إذا وقع من أحد المحبوسين تهديد أو سب أو استتالة يدعى السجنان أو على
أحد من معاونيه أو على أحد من المحبوسين شد دعائه بأمر من له الأمر في
ذلك وحبس وحده بل وضيق بالحديدان حصلت منه جريمة غضبية أو استتالة
يد جسمية ولا مانع من إقامة الدعوى وترتيب الجراء عليه في مقابلة
عربيته

(الباب الثالث)

في وسائط منع التعدي على الحرية الشخصية بالاستراس من الحبس المخالف
للاصول والقوانين وفي الوسائل لمنع عمليات أخرى ظلمية جوهرية

* (بند ٦١٥) *

يجب على كل من علم بحبس إنسان في محبس ليس معه إلا أن يكون حبسا ولا
دار حبس جنائيات ولا مهننا أن يباع عنه قاضي الخط أو وكيل الملك
أو نائبه أو قاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية أو وكيل الملك العمومي
بالمحكمة الكبرى عملا بالنود المقررة في ذلك راجع بند ١١٤ وما
عده وبند ١١٩ وما بعده من قانون الحدود والعقوبات

* (بند ٦١٦) *

يجب على كل من قضاة الاخطاط وعلى كل من تقادير نظيفة وكلاء الملك

ونوابهم - ثم اذا علم بنفسه أو ببلغه من أحد حبس انسان ظلماً أن يتنقل حالاً الى المحل الذي به الحبوس ظلماً أو يأمر بالافراج عنه أو بإرساله فوراً الى الحاكم الذي يكون الحاكم عليه من خصائصه ان كان هناك موجب صحيح لذلك والا أقيمت الدعوى عليه وكان بمنزلة المشارك للظالم في ظلمه فيجوز أن يجزائه وفي افراجه للحبوس بحزرتقرير بصورة الواقعة راجع بند ١١٩ وما بعده من قانون الحدود والعقوبات

* (بند ٦١٧) *

يجب على كل واحد من المذكورين في البند السابق عند الاقتضاء أن يأمر بالافراج عن الحبوس بحسب الرسوم المقررة في بند ٩٠ من هذا القانون بأمر منه بالكتابة

فان حصات مقاومة في تنفيذه أو أمره جازله أن يستعين بمن يلزم من عساكر الضبط والربط وتجب الاعانة على كل من طلبت منه ذلك ممن هي من خصائصه راجع بند ٩٩ وبند ١٠٨ من هذا القانون

* (بند ٦١٨) *

كل من طلب منه من السجنائين والحراس رؤية الحبوس المأمور من طرف الحكومة المالكية المنوطة بضبط وربط المحابس ودور حبس الجنائيات أو السجنون فامتنع عن ذلك أو لم يظهر الأمر الصادر له بحسبه أو عن عرض سجلاته لقاضي الخط أو عن اعطائه صورة منها على حسب طلبه أقيمت عليه الدعوى وعوقب عقاب من تعدى على أحد وجب به أو شارك في حبسه ظلماً وعدواناً راجع بند ٦٠٩ من هذا الكتاب وبند ١٢٠ من قانون الحدود والعقوبات

(الباب الرابع)

في استرداد حقوق المذنبين اليهم بعد انتضاء

مدد العقوبات المرتبة عليهم

* (بند ٦١٩) *

كل من حكم عليه بعقوبة بدنية مؤلمة أو مدنية أو بعقوبة تأديبية
واسية في جزاءه أو عني عنه بأمر عال رقت إليه حقوقه

(بند ٦٢٠)

لا يجوز طلب استرداد حقوق المذنب المحكوم عليه بعقوبة بدنية مؤلمة أو
مدنية مدة محدودة إلا بعد مضي خمس سنوات من يوم انقضاء عقوبتهم
ومن عوقب بالتفسيق حسبت له مدة السنوات الخمس المذكورة من يوم
تنفيذ الحكم عليه بذلك أو من يوم انقضاء مدة الحبس إن كان محكوما
عليه به وتحسب المدة المذكورة للمحكوم عليه بالوضع تحت تجسس
الضبطية إن كان قد عوقب بذلك من اليوم الذي صار فيه الحكم عليه غير
قابل للنقض

وتؤول تلك المدة إلى ثلاث سنوات بالنسبة إلى المحكوم عليهم بعقوبة
تأديبية

(بند ٦٤١)

لا يقبل من المحكوم عليه بعقوبة بدنية مؤلمة أو مدنية طلب استرداد
حقوقه إليه إن لم يكن مقيما في قسم واحد مدة خمسة أعوام منها سنتان
كاملتان في أرض الناحية التي صدر منه فيها طلب الاسترداد
لحقوقه

ولا يقبل من المحكوم عليه بعقوبة تأديبية طلب استرداد حقوقه إليه إن لم
يكن مقيما في قسم واحد مدة ثلاثة أعوام منها سنتان كاملتان في أرض
الناحية التي صدر منه فيها طلب الاسترداد لحقوقه

(بند ٦٢٢)

يعرض المحكوم عليه طلب استرداد حقوقه لو كمل الملك بالقسم
ويبين به

(أولا) تاريخ العقوبة التي صدر الحكم بها عليه

(ثانيا) المحل الذي أقام فيه من وقت الافراج عنه إن كان قد مضى بعيد

هذا الافراج مدة أطول من الأجل المحدد في بند ٦٢٠ راجع إليه

٦٤١ من هذا القانون

* (بند ٦٢٣) *

للمحكوم عليه أن يثبت أنه أدى ما عليه من مصاريف قضاء الدعوى والغرامة والتضمينات التي حكم بها عليه أو تركت له مسامحة
فإن لم يثبت ذلك وجب عليه اثبات أنه استوفى مدة حبسه المهددة بنص القانون جزاء عند عدم الوفاء أو أن الخصم المتضرر عدل عن تنفيذ الحكم بالحبس وسامح من ذلك

فإن كان محكوما عليه بالتقليص التدايبي وجب عليه أن يثبت أنه أدى ما عليه من الديون لأربابها من رأس مال وفوائده مصاريف أو أنها تركت له مسامحة راجع بند ٥٩١ وبند ٥٩٢ من قانون التجارة

* (بند ٦٢٤) *

يجمع وكيل الملك عن يد ناظر القسم ما ييسر في حق المحكوم عليه من الشهادات التي حصلت المدولة فيها بمعرفة المجالس البلدية في النواحي التي يكون مقيما بها بحيث يفهم منها

(أولا) مدة إقامته في كل ناحية مع بيان يوم تاريخ إنجائها ويوم تاريخ انتهائها

(ثانيا) كيفية سلوكه في أثناء مدة إقامته

(ثالثا) طرق تعيشه في أثناء تلك المدة

وينبغي أن يذكر صراحة في هذه الشهادات أنها تقتصرت بناء على طلب استرداد الحقوق للمحكوم عليه

وعلى وكيل الملك أن يأخذ أيضا رأي مشايخ النواحي وقضاة الاخطا والاقسام التي أقام المحكوم عليه بها وكذا رأي ناظر القسم راجع بند ٦٢١ وبند ٦٢٢ من هذا القانون

* (بند ٦٢٥) *

يتحصل وكيل الملك لنفسه

(أولا) صورة من الحكم المحكوم به

(ثانيا) كشفان دفاتر أماكن الحبس التي استوفى المحكوم عليه فيها مدة العقوبة بحيث يكون هذا الكشف مشتملا على كيفية سلوكه فيها

ويبعث بأوراق القضية مع ما يبيد به من الرأي الى وكيل الملك
العمومي

* (بند ٦٢٦) *

يرفع الى المحكمة الكبرى التي يكون المحكوم عليه مقيما في دائرة ولايتها
طلب استرداد حقوقه اليه
وبسلك وكيل الملك العمومي أوراق القضية بالمحكمة المذكورة راجع
بند ٦٢٨ من هذا القانون

* (بند ٦٢٧) *

ترسل القضية من ديوان المحكمة في ظرف شهرين من تاريخ التسليم الى
فرقة تحقيق التهم بالمحكمة ويجزرو وكيل الملك العمومي في ذلك رأيه موضح
الاسباب

ويجوز له الطلب في أي حالة من أحوال القضية كما أنه يسوغ للمحكمة ولو
من بادى رأيها أن تأمر بطلب استعلامات جديدة بشرط أن لا ينشأ عن
ذلك تاخير يزيد على ستة أشهر راجع بند ٦٣٠ من هذا القانون

* (بند ٦٢٨) *

يصدر من المحكمة بعد سماع وكيل الملك العمومي رأي موضح الاسباب
بالمساعدة على طلب استرداد الحقوق أو بعدم المساعدة على ذلك راجع بند
٦٣٣ من هذا القانون

* (بند ٦٢٩) *

اذا لم يكن رأي المحكمة مساعد على طلب استرداد حقوق المحكوم عليه اليه
فلا يجوز له طلب جديد قبل مضي مدة عامين من ذلك

* (بند ٦٣٠) *

فان كان رأي المحكمة مساعد على استرداد حقوق المحكوم عليه اليه بعث
وكيل الملك العمومي بهذا الرأي مع الاوراق المبرزة الى ناظر ديوان العدالة
والمحاكم في أقرب مدة ممكنة ليستشير هذا الناظر في ذلك المحكمة التي صدر
منها الحكم بالجزاء السابق راجع بند ٦٢٧ من هذا القانون

* (بند ٦٣١) *

تصدر من ولي الامر بناء على تقرير ناظر ديوان العدالة والمحاكم خطابات
بالعفو عن المجنوح ومعاफاته من منعه من حقوقه أو بابقاء المنع

(بند ٦٣٢)

تصدر الخطابات الملوكية الى جهة الاقتضاء في حالة ما اذا حصلت مساعدة
على استرداد الحقوق

(بند ٦٣٣)

ترسل خطابات استرداد الحقوق المذكورة الى المحكمة التي أبدت رأيها في
قبوله ثم ترسل منه صورة رسمية للمحكمة التي كان صدر منها الحكم بالجزاء
على المحكوم عليه ليصير قيده هذه الخطابات في هامش مضبطة الحكم التي
كان صدر في حق من تلك المحكمة

(بند ٦٣٤)

من رد اليه من المحكوم عليهم حقوقه التي كانت قد سلبت منه ومنع نصرته
فيها بنفسه وانتفاعه بها بالحكم السابق صدر دوره جازله التمتع بها من تاريخ
ردّها اليه وله أهلية التصرف فيها بنفسه وأما الحقوق التي قضت الأصول
بسلبها حسبما في بند ٦١٢ من قانون التجارة فان العمل صار فيها على
مقتضى ذلك القانون وباقى الى حاله الا ما يجزى استرداده من الحقوق
بمقتضى منطوق البنود السابقة فانه حينئذ يجوز التمتع برخصتها ومن عاد
بعد سابقة جنائية الى ارتكاب جنائية أخرى وحكم عليه فيها بعقوبة بدنية
مؤلمة أو مدنية لا يقبل منه طلب استرداد حقوقه

ومن ارتكب جنائية أخرى غير التي عوقب عليها بعد استرداد حقوقه اليه
وحكم عليه فيها بحكم آخر ومنع فيه من التمتع بحقوقه فليس له حق في قبول
طلبه استرداد حقوقه ثانيا بالمسوغات السابقة المذكورة في بنود هذا

الباب

فائدة استرداد الحقوق لارباب المعاقبين تشمل التولية بعد العزل لارباب
المناصب العمومية كأوثنيين والكتاب ووكلاء الملك والمحامين كما هو
مذكور في البند الاول والثاني من قانون شهر ابريل سنة ١٨٦٤ ميلادية
المتعلق ذلك القانون برخصة استرداد الحقوق لأربها وصوره ذلك

البند الاول الموثقون والكتاب والوكلاء والمحامون في المحاكم اذا عزلوا
عنها ومنعوا من حقوقهم فانه يجوز استرداد وظائفهم لهم واعادة اهلبيتهم
لذلك الوظائف واستحقاقهم لتلك الحقوق

البند الثاني جميع أحكام قانون تحقيق الجنايات المتعلقة باسترداد الحقوق
المعاقبين بعقوبة تأديبية يجوز تطبيقها على طلب الاسترداد المذكور
في البند الاول ومدة الثلاث سنوات المحدودة في بند ٦٢٠ من قانون
تحقيق الجنايات يجري ابتداءها من يوم عزل المعاقب من منصبه انتهى منه

(الباب الخامس)

* (في فوات العقوبة بالمدة) *

* (بند ٦٣٥) *

من حكم عليه في مادة من مواد الجنايات بعقوبة ومضى عليها عشر سنوات
كاملة بلا تنفيذ من يوم تاريخ الحكم الصادر عليه فانت بعضى هذه المدة
ولكن لا يجوز له أن يقيم في المديرية التي بها موطن الجاني عليه من هذا الجاني
بجناية في نفس أو مال أو في موطن ورثة الجاني عليه المتصلين اليه بالاسب
المستقيم وكذلك المدة المحدودة في بند ٦٣٥ و ٦٣٦ تجري في حق
المحكوم عليهم بالعقاب وهم غائبون كما تجري في حق من صدر عليهم الحكم
بالحضور والمواجهة سواء بسواء راجع بند ٣٢ مدينة وبند ٢ من
هذا القانون وبند ٤٧٦ من هذا القانون وبند ٢٢٩ من هذا
القانون وبند ٧ وبند ٨ من قانون الحدود والعقوبات
ويجوز للحكومة أن تعين لهذا الجاني محلا لوطنه

* (بند ٦٣٦) *

من حكم عليه في مادة من مواد التعزيرات بعقوبة ومضى عليها خمس
سنوات كاملة بلا تنفيذ من اليوم الذي صار فيه الحكم عليه غير قابل للنقض
فانت مدة العقوبات بذلك ومن حكم عليه محاكم الاقسام مجزاء
خفيف عني عنه منه بحسب هذه المدة من تاريخ اليوم الذي صار فيه الحكم
عليه غير قابل للطعن فيه بطريق التظلم راجع بند ٢٠٣ وبند ٢٠٥ وبند

٦٣٨ وبند ٦٤٢ من هذا القانون وبند ٩ من قانون الحدود والعقوبات

(بند ٦٣٧)

من دعاوى الحكومة دعاوى الحقوق الشخصية المتعلقة بجناية تؤدى بطبعها الى الجزاء بالقتل أو الى عقوبة بدنية مؤلمة مؤبدة أو عن جنسية أخرى مؤدية لعقوبة بدنية مؤلمة أو مدنية ومضى عليها عشر سنوات كاملة بلا مخاصمة ولا مرافعة من تاريخ ارتكاب الجناية فانت بالمدة متى لم يحصل في ظرف هذه المدة تحقيق ولا تحاكم ولا مخاصمة فان كان قد حصل في ظرف تلك المدة تحقيق أو تحاكم ولم يصدر عقبه حكم فلا نفوت تلك الدعاوى بالمدة الا بحساب المدة من مضي عشر سنوات كاملة من يوم تاريخ آخر عمل للتحقيق ويجرى ذلك أيضا في حق من لم يكن قد جرى عليه التحقيق المذكور أو التحاكم وكان له مدخلية في الدعوى راجع بند ٢ من هذا القانون وبند ٧ وبند ٨ من قانون الحدود والعقوبات وبند ٢٢٤٤ من قانون مدنية وبند ٣٣٩ من قانون محاكمات

(بند ٦٣٨)

تؤل المدة المذكورة الى ثلاث سنوات كاملة في الحالتين المذكورتين بالبند السابق على حسب ما فيه من اختلاف المدد والآجال متى كان نوع الجنحة المرتكبة يستوجب الجزاء بعقوبة تأدينية فقط

(بند ٦٣٩)

العقوبات المرتبة على الاحكام الصادرة في القبايل نفوت مدتها بعد مضي سنتين كاملتين فبالنسبة الى العقوبات التي صدر بها حكم غير قابل للنقض تحسب المدة من يوم تاريخ صدوره وبالنظر للعقوبات التي صدرت بها احكام من محاكم الأقسام تحسب من يوم تاريخ عدم جواز الطعن فيها بطريق التظلم

(بند ٦٤٠)

اذا مضى على كل من دعاوى الحكومة ودعاوى الحقوق الشخصية المتعلقة بالقبايل الضمنية أو بالجنح الخفيفة سنة كاملة من تاريخ اليوم الذي وقعت فيه فانها نفوت بهذه المدة ولو كان تحرر في شأنه يقرر أو أرسلت

للمحاكم أو حصل فيها تحقيق أو تمحاكم أو حصر ما دام في ظرف هذه السنة لم يحكم فيها بجزاء فإذا كان حصل فيها حكم قطعي من محكمة القسم يجوز الطعن فيه بالأحالة للتظلم فإن هذه الدعاوى العمومية أو الشخصية تفوت بمدة سنة كاملة ابتداءً من الأشعار بالتظلم المرفوض في أنسائها

(بند ٦٤١)

لا يجوز في أي حالة من الأحوال للمحكوم عليه في تقصيره عن الحضور أو غيابه بعقاب بقوت بمدة محدودة أن يقبل منه الحضور أمام المحكمة لتبرئة نفسه عما حكم به عليه في غيبته والخلص من نتائج ما استوجب به تقصيره عن الحضور في المحاكمة راجع بند ٤٧٦ من هذا القانون
وبند ٣٠٠ وبند ٢٢

(بند ٦٤٢)

تسقط التضييعات المحكوم بها حكماً غير قابل للنقض في مواد الجنايات والتعزيرات والتأديبات بحسب الأصول المقررة في قانون المعاملات الشخصية لقوات الحقوق بالمدة الطويلة راجع بند ١١٤٩ وبند ١٣٨٢ وبند ٢٢٤٤ وبند ٢٢٤٨ وبند ٢٢٥٢ وبند ٢٢٢٦ من قانون مدني

(بند ٦٤٣)

لا تبطل أحكام القوانين الخصوصية كقوانين الصيد والقنص والاورمانات وأمثالها المتعلقة بقوات المدة في الدعاوى الناشئة عن بعض جنح أو عن بعض قباحت بما في هذا الباب من الأحكام والنصوص بل لا يزال العمل جارياً بكل منها فيما يختص به راجع بند ٤٨ من هذا القانون

(خاتمة)

قال راجي توفيق المعيد المبدى أحد رجال قلم الترجمة السيد صالح مجدى الى هنا انتهى تعريف قانون تحقيق الجنايات في دولة الخديو الأعظم صاحب الآيات ولي النعم على اللهم شبل سمي الخليل صدر الصدور اسمعيل ناصر الديار المصرية وناشر ألوية عدله على رؤس الرعية

خدا الله ما بكه المؤيد بالفخر وأيده بالنصر وحفظه وأنجى له مصر آمين

تم طبعه بالمطبعة السنية ببولاق مصر المعزية في ظل صاحب السعادة
الاعزى كرم الخديو الاعظم عزيز مصر ووحيد العصر سعادة أفندينا
المحروس بعناية ربه العلى اسمعيل بن ابراهيم بن محمد على لازال جسد
الدهر حاليابا بعقود مواكبه وفم الافق ناطقا بسعود كواكب
ملحوظة دار الطباعة المذكورة بنظر من عليه لسان
الصدق يثنى حضرة حسين بك حسنى وكان
التمام فى العشر الاول من صفر الخير من
١٢٨٣ هـ من هجرة من أزال كل
هم وضير عليه الصلاة
والسلام وعلى
آله وأصحابه
الكرام

فهرس القانون المتعلق برتيب

ونظام المشيخة البلدية

صفحة

٢	الكتاب الاول في أرباب المشيخة البلدية
٢	الباب الاول في تركيب أرباب المشيخة البلدية
٤	الباب الثاني في المجالس البلدية
٤	الفصل الاول في تشكيل المجالس البلدية
٦	الفصل الثاني في جمعيات المجالس البلدية
٨	الباب الثالث في جداول وجمعيات ذوى الانتخاب البلدية
٨	الفصل الاول في عملية الجداول
٨	الفصل الثاني في جمعيات ذوى الانتخاب البلدية
١١	الباب الرابع فيما يتعلق بالتراتب الوقفية
١١	الباب الخامس في التراتب العمومية
١١	الكتاب الثاني في خصائص شيخ البلد والمجالس البلدية
١١	الباب الاول في خصائص مشايخ البلد
١٤	الباب الثاني في بيان خصائص المجالس البلدية
١٧	الكتاب الثالث في مصاريق وايرادات النواحي وميزانياتها
٢٣	الكتاب الرابع في المبايعات والمشتريات والاجارات والهبات والوصايا الخاصة بالنواحي
٢٤	الكتاب الخامس في المرافعات والمصالحات
٢٧	الكتاب السادس في حسابات الناحية
٣٠	الكتاب السابع فيما يتعلق بالمصالح والمنافع المشتركة بين عدة نواحي
٣١	الكتاب الثامن في ذكر بعض أحكام خصوصية
٣١	الامر الصادر بتاريخ ٣ و ١١ يولييه سنة ١٨٤٨ بتجديد المجالس البلدية ومجالس الاقسام ومجالس المديريات

- ٣٦ القانون الصادر في ٧ و ٨ يولييه سنة ١٨٥٨ بخصوص
تجديد تشكيل مجالس العموم ومجالس الاقسام ومجالس البلدية
وتعيين مشايخ البلد والمعاونين
- ٣٨ الفصل الثاني في القانون المتعلق بالمديرية
- ٣٨ الكتاب الاول في تشكيل المجالس العمومية
- ٤٠ الكتاب الثاني في بيان الاصول التي يجب اتباعها بخصوص انعقاد
المجالس العمومية
- ٤٢ الكتاب الثالث في بيان مجالس القسم
- ٤٣ الكتاب الرابع في بيان الاصول الواجب اتباعها في شأن انعقاد
مجالس القسم
- ٤٤ الكتاب الخامس في جداول ذوى الانتخاب
- ٤٤ الكتاب السادس في بيان كيفية عقد الجمعيات الانتخابية
- ٤٧ الكتاب السابع في بيان بعض احكام وقفية
- ٤٨ الكتاب الاول في بيان خصائص المجالس العمومية
- ٥٧ الكتاب الثاني في خصائص مجالس الاقسام
- ٥٩ القانون الصادر بتاريخ ٢٠ و ٢٣ ابريل سنة ١٨٣١
بخصوص نظام مجلس العموم ومجالس الاقسام بمديرية السين
وترتيب المشيخة البلدية بمدينة باريس
- ٥٩ الكتاب الاول في مجلس العموم بمديرية السين
- ٦٢ الكتاب الثاني في بيان مجانس اقسام مديرية السين
- ٦٣ الكتاب الثالث في بيان ترتيب ونظام المشيخة البلدية بناحية باريس
- ٦٥ القانون البلدى فيما يتعلق بالتدابير والاحتياطات الموضوعة
لمنع وقوع الجرائم على نهب الغلال والدقيق والمطعومات
من النواحي
- ٦٧ الكتاب الاول

٦٧ الكتاب الرابع في بيان أنواع الجتح المضمونة في النواحي بموجب

الاصول المدنية

٦٩ الكتاب الخامس في بيان جبر الخسارات واسترداد الظلومات

لاهلها

قانون يتعلق بترتيب ونظام المشيخة
البلدية ترجمه من اللغة
الفرنسية الى
العربية محمد
أفندي
لاز

(بلا حطة حضرة رفاعة بك ناظر القلم)

(الكتاب الاول)

* (في أرباب المشيخة البلدية وتسمى الدائرة البلدية) *

(الباب الاول)

* (في تركيب أرباب المشيخة البلدية) *

* (بند ١) *

أرباب المشيخة البلدية هم في كل ناحية شيخ البلد ويسمى عمدة الناحية ومعاونوه والمستشارون البلدية وتكون خدماتهم مجانيا بدون مقابل

* (بند ٢) *

يجعل معاون واحد في النواحي التي يبلغ عدد سكانها ألفين وخمسمائة نفر أو أقل من ذلك ومعاونان في النواحي التي تكون سكانها من ألفين وخمسمائة إلى عشرة آلاف نفر وأما في النواحي التي يبلغ مقدار سكانها زيادة عن ذلك

في زاد في كل منها واحد معاونا باعتبار زيادة كل عشرين ألف نفر فيها وإذا
تعذر في وقت من الاوقات أو خيف أو امتنع بالكلية السلوك من الطريق
الموصلة ما بين مقر الناحية وجهة من الناحية بسبب فيضان البحر أو لمنازع
آخر من الموانع فيتعين وقتئذ معاونا مخصوص من أهالي هذه الجهة زيادة
عن المقنن كي يقوم مقام مأمور تسهيل الانساب في تلك الجهة

(بند ٣)

تنصيب مشايخ البلد ومعاونيهم لا يكون الا من الملك أو من المدير بالنيابة عنه
وأما في النواحي البالغ تعداد سكانها نحو الثلاثة آلاف نفر فأكثر فلا يكون
نصيبهم الا من الملك دون غيره وكذلك في ناحية تكون قاعدة قسم فلا يكون
تنصيب شيخها ومعاونيه الا من الملك بدون مراعاة عدد الأهالي قلة أو كثرة
وتتخب مشايخ البلد من ضمن أعضاء المجلس البلدي ومع ذلك فلا يزالون
معدودين من أعضاء المجلس المذكور وللمدير أن يوقفهم عن وظائفهم عند
الاقضاء وأما عزلهم فلا يكون الا بأمر الملك

(بند ٤)

مدة منصب مشايخ البلد ومعاونيهم ثلاث سنوات ويكون عمر كل منهم خمسا
وعشرين سنة كاملة بشرط أن يكون محل موطنه الحقيقي في نفس
الناحية

(بند ٥)

إذا غاب شيخ البلد أو كان معذورا قام مقامه أقدم المعاوين في الخدمة وإذا
غاب شيخ البلد والمعاونون أو حصل لهم بعض أعذار قام مقامهم المستشار
البلدي الذي يكون انتخابه برأي جمهور البلدة

(بند ٦)

لا يسوغ أن يجعل في زمرة مشايخ البلد والمعاوين الأشخاص الآتي ذكرهم
(أولا) أعضاء محاكم الاخطا والاقسام (ثانيا) أمناء الدين (ثالثا) جميع
العسكرية برية أو بحرية تحت السلاح أو مستودعا ومن كان مستخدما بها
سواء كان في الخدمة أو مستودعا (رابعا) من كان في الخدمة من مهندسي
القناطر والجسور والمعاون (خامسا) جميع مستخدمي المالية والاورطانات

(سادسا) مستخري مدارس الناحية (سابعا) أرباب الضبطية بالناحية

* (بند ٧) *

ومع ذلك فلا مانع من ان يتولى مشيخة البلد أو معاونة المشيخة كل من نواب
قضاة محاكم النواحي والاقسام ولا يجوز أن يكون معاون المشيخة من له
خدمة عند شيخ البلد بما هي من طرفه

* (بند ٨) *

لا يسوغ أن يجمع بين وظيفة مشيخة البلد والمعاونة وبين خدمة الخفارة
الاهلية

(الباب الثاني)

* (في المجالس البلدية) *

(الفصل الاول)

* (في تشكيل المجالس البلدية) *

* (بند ٩) *

يجعل في كل ناحية مجلس بلدي أعضاء وعشرة بما فيه شيخ البلد ومعاونيه هذا
في صورة ما اذا بلغ عدد أهالي الناحية خمسمائة نفر فأدونها وتبا لف من اثني
عشر عضوا اذا كان عدد السكان من خمسمائة الى ألف وخمسمائة نفر ومن
سبعة عشر عضوا اذا كان عدد السكان من ألف وخمسمائة الى ألفي نفر ومن
أحد وعشرين عضوا اذا كان عدد السكان من ألفين وخمسمائة الى ثلاثة
آلاف وخمسمائة نفر ومن ثلاثة وعشرين عضوا اذا كان عدد السكان من
ثلاثة آلاف وخمسمائة الى عشرة آلاف نفر ومن سبعة وعشرين عضوا اذا
كان عدد السكان من عشرة آلاف الى ثلاثين ألف نفر ومن ستة وثلاثين
عضوا اذا كان عدد السكان ثلاثين ألف نفر فأزيد وفي النواحي التي يكون
فيها أزيد من ثلاثة معاونين يزداد عدد أعضاء المجلس البلدي الموجود فيها
بقدر ما يزداد من عدد معاونين غير الثلاثة وإذا اتفق في بعض النواحي تعيين
معاون أو عدة معاونين فخصوصين لمساعدة اجراء ما يلزم من الاشغال

الضرورية كما هو مقرر في بند ٢ من هذا القانون تزايد أيضا عدد أعضاء المجلس البلدى بقدر ما زاد من عدد المعاوين المذكورين

* (بند ١٠) *

المستشارون البلدية يصيرا انتخابهم بعرفة جمعية منتخبي النواحي

* (بند ١١) *

(وبند ١٢) لغاية (بند ١٦) صار لغوها عن العمل طبقا للأمر

الصادر بتاريخ ٣ و ١١ يولييه سنة ١٨٤٨

* (بند ١٧) *

يلزم أن يكون عمر كل من المستشارين البلدية خمسًا وعشرين سنة كاملة ويكون انتخابهم لمدة ست سنوات ولا مانع من انتخابهم بعد المدة لأقامة ست سنوات أخرى ولم يجر أو تجدد في كل ثلاث سنوات نصف أعضاء المجلس البلدية

* (بند ١٨) *

المديرون ونظار الأقسام وباش-كتاب وأرباب مجلس المديرية وأمناء الأديان المختلفة الموظفون بالناحية وكتاب حسابات وحصر أموال الناحية وكل من كان مقيد بالناحية على طرف الناحية لا يجوز قبوله - هم من ضمن أعضاء المجلس البلدى ولا يجوز أن يكون الشخص الواحد عضوًا في مجلسي ناحيتين في آن واحد

* (بند ١٩) *

إذا حكم على عضو من أعضاء المجلس البلدى بحرماته من حقوقه الرشدية بالكلية أو لمدة معلومة فلا يجوز قبوله ولا انتخابه ثانيًا في المجلس المذكور إلا إذا أعيدت له حقوقه التي حرم منها

* (بند ٢٠) *

في النواحي التي يبلغ عدد سكانها خمسة مائة نفر فأزيد لا يجوز في مجلس بلدى واحد أن يجمع مع الموجود فيه من الأعضاء بين الأصول والغروع أو الأصهار من تساوى في الطبقة

* (بند ٢١) *

لا يمنع أحد من عضوية المجلس غير ما ذكرناه وأما جميع ما هو مقرر

في القوانين السابقة بخصوص حصر وتضييق وظائف المجالس البلدية فقد صار لغوه

* (بند ٢٢) *

اذا انتص عدد أرباب المجلس ولم يبق فيه سوى ثلاثة أرباع الأعضاء قبل حلول وقت الانتخاب يصير استكمالها في أثناء هذه المدة

(الفصل الثاني)

* (في جمعيات المجالس البلدية) *

* (بند ٢٣) *

تتعقد المجالس البلدية في كل سنة أربع مرّات بحيث تكون كل مرّة في شهر من الشهور الآتية وهي شهر فبراير ومابه واغسطس ونونابر ومدة انعقاد المجلس لا تزيد عن عشرة أيام في كل مرّة

* (بند ٢٤) *

للمدير أو ناظر القسم أن يأذن من نفسه بانعقاد المجلس البلدي المذكور على خلاف العادة أو بناء على التماس شيخ البلد عند اقتضاء مصلحة الناحية وفي الايام التي ينعقد فيها المجلس البلدي المعتاد فالمجلس المذكور يكون موضوعا للمذاكرة في جميع ما هو من خصائصه وأما في صورة انعقاده مؤقتا بخلاف العادة فلا يجوز له المذاكرة الا في الشيء الذي اقتضى الانعقاد ويصرح أيضا بانعقاد المجلس المذكور على خلاف العادة لاقتضاء مصلحة خصوصية لازمة ان طلبه ثلث الاعضاء باتفاق رأيهم انما للمدير أن يرفض طلبهم في ذلك بأمر من المديرية مبني على أسباب قوية ويشعر بذلك الطالبين ويجوز لهم في حالة المنع التظلم لديوان الملك وشيخ الناحية هو الرئيس على المجلس البلدي وأما وظيفة كاتب المجلس البلدي فينشاط بها أحد أعضاء المجلس المذكور عن ينتخبه أهل المجلس ويصير تعيينه لها برأي الجمهور بالكافة عند افتتاح كل مجلس

* (بند ٢٥) *

لا يجوز للمجلس البلدي أن يشرع في المذاكرة والمشاورة ما لم يحضر أكثر

الاعضاء الموظفين بالمجلس المذكور وكل أحد من الأهالي ممول بالناحية له
أن يطلع على مداولات المجلس البلدى بدون أن يسلم له فى نقلها

(بند ٢٦)

للمدير أن يرفق من المجلس كل عضو غلب عن الحضور من المجلس ثلاث مرّات
متوالية عند انعقاد المجلس المذكور بدون عذر حقيقى يعلمه المجلس

(بند ٢٧)

فسيخ المجلس البلدية لا يكون إلا بأمر الملك انما يشترط أن يعين فى هذا
الخصوص الوقت الذى فيه يصير عادة قهها با انتخاب أعضاء أخر وان لا تزيد
المدة الواقعة بين الفتح والاعادة عن ثلاثة أشهر ومع ذلك اذا اتفق لسبب
من الاسباب فى اثناء المدة رفع شيخ البلد ومعاونيه من وظائفهم قبل اعادة
المجلس فلاملك أو المدير بالنيابة عنه أن يعين من دفتر ذوى انتخاب الناحية على
سبيل التأقيت شيخاً ومعاوناً وبصير تقليدهما مؤقتاً بوظيفة شيخ البلد
ومعاونيه

(بند ٢٨)

كل قرار من المجلس البلدى بخصوص مواد خارجة عن خصائصه فهو ماغنى
لا يعمل به أصلاً وللمدير أن يعلن الغاء بعد المدة اولة فيه مع مجلس المديرية
وللمجلس البلدى أن يتظلم من ذلك بالعرض للملك

(بند ٢٩)

كل قرار صدر من المجلس البلدى فى غير أوقات انعقاده المعلومة فهو لغو
فلمدير بعد المدة اولة مع مجلس المديرية أن يحكم بأن ما فعله المجلس هو بخلاف
الاصول وانه غير معتد به وفى صورة ما اذا صار ابطال المجلس البلدى وقد
وجد ما يدل على أن بعض عماله ارتكب ما يلزم عقابه بحسب القوانين
الحدودية فكل أحد من الاعضاء مشاركاً للمذنب فى ذلك تصير مجازاته

(بند ٣٠)

اذا حصل من مجلس من مجالس النواحي بعض مخاطبات أو مراسلات مع
مجلس أو عدة مجالس أخر وجب اعلان ذلك للأهالى ثم يصير توقيف المجلس
المذكور بأمر من المدير الى أن يصدر أمر الملك بما يوافق واذا صدر أمر

بلغوا المجلس المذكور بجميع من يكون متداخلاً في هذا المعنى من الاعضاء
يجازى على منطوق قانون الحدود

(بند ٣١)

اذا صار فسخ ولغو مجلس بلدى بناء على أمر الملك ثم صار تجديد افتتاحه
بالتأني بجميع الاعضاء المنتخبين يكتفون ثلاث سنوات فالتصف الذي يجب
استبداله بعد المدة يصير معافاته بالقرعة في آخر السنة الثالثة

(الباب الثالث)

(في جداول وجمعيات ذوى الانتخاب البلدية)

(الفصل الاول)

(في عملية الجداول)

بند ٣٢ الى بند ٤٢ نسخت عن العمل بواقع الامر الصادر من الملك
بتاريخ ٣ و ١١ يولييه سنة ١٨٤٨

(الفصل الثاني)

(في جمعيات ذوى الانتخاب البلدية)

(بند ٤٣)

يصير افتتاح جمعيات ذوى الانتخاب البلدية بمعرفة المدير

(بند ٤٤)

في كل ناحية يبلغ عدد سكانها ألفين وخمسمائة نفر فأكثر يصير تقسيم ذوى
الانتخاب الى جمعيات باعتبار الاثمان أو الحارات المتقاربة وانما يعتنى
بتساوى أعضاء الجمعيات تقريرا فيكون شيخ البلد رئيسا على الجمعية الاولى
وكل واحد من المعاونين والمستشارين يجعل رئيسا على باقى الجمعيات بحيث
يشترط مراعاة سبق وأقدمية كل من المعاونين واعتبار ترتيب أسماء
المستشارين البلدية في تحرير الجدول ومن جملة ذوى الانتخاب مأمورو
فرز الآراء وهم أربعة اثنان منهم الاكبر سننا يجعلان للاطلاع والاثنان
الاخران الاصغر سننا يعدان للكتابة ويشترط في الاربعة معرفة الكتابة

والقراءة فهم كتابة عن قلم فرزالآراء ومعرفتهم بصير انتخاب كاتب معهم

* (بند ٤٥) *

في النواحي التي ينقص عدد سكانها عن ألفين وخمسمائة نفر تكون زمرة ذوى الانتخاب جمعية واحدة لا غير ومع ذلك اذا طلب مجلس العموم السنوى بالمديرية بالخبرة مع المجلس البلدى تقسيم زمرة ذوى الانتخاب الى عدة جمعيات فيصير تقسيمهم بقرار من المدير على حسب طلب المجلس المذكور انما يلزم أن يتعين في هذا القرار عدد كل جمعية وكذا عدد أرباب المجالس الذين يصير انتخابهم بواسطة الجمعيات وجميع ما ذكرنا في البند السابق في تكوين قلم الفرز وتشكيله يصير اجراؤه أيضا في حق جمعيات ذوى الانتخاب بكل ناحية عدد سكانها أقل من ألفين وخمسمائة نفر

* (بند ٤٦) *

اذا لزم الحال لاجراء مقتضى بند ٢٢ في تغيير واستبدال أعضاء المجلس البلدى في النواحي التي تكون فيها زمرة المنتخبين منقسمة الى جمعيات متعددة يجزى استبدالهم وتنصيب غيرهم بمعرفة الجمعيات التي كان تشكل المجلس بمعرفتها

* (بند ٤٧) *

صار نسخته بواقع الامر الصادر بتاريخ ٣ و ١١ يولييه سنة ١٨٤٢

* (بند ٤٨) *

رئيس الجمعيات الانتخابية هو دون غيره له التمسك فيما يخص ضبط وربط الجمعية الانتخابية ولا يجوز لأرباب الجمعية ذكر شئ في الجمعية خلاف مادة الانتخاب التي هي دائرة وظيفتهم فكل مناقشة أو مداولة فيما عدا ذلك ممنوع في الجمعية

* (بند ٤٩) *

يجب على جمعيات الانتخاب البلدية في النواحي أن يحرروا في جداول الانتخاب أسماء من ينتخبونهم للمجلس حسب ما هو محمول على عهدتهم فيؤخذ في الجمعية الاولى أسماء جميع من انتخبوا بآراء الجمهور ولو كانت الزيادة بواحد ويصير في الجمعية الثانية قرار الانتخاب على القدر المطلوب ممن جاز

الأكثريّة بالنسبة للباقيين وكلّ من الاجتماع الأول والاجتماع الثاني يعمل
في يوم واحد وتعدّ ثلثه ثلاث ساعات بالأقل ولا بدّ أن يحضر في كل يوم
ثلاثة أعضاء من قلم الفرز

* (بند ٥٠) *

قلم الفرز هو الذي يقضى مؤقتاً في جميع المشاكل التي تحصل بخصوص
عمليات الجمعيات الانتخابية

* (بند ٥١) *

محاضر الانتخاب التي تقدّم من جمعيات الانتخاب البلدية يصير إرسالها إلى
المدير من طرف ناظر القسم قبل تشكيل المجلس ممن صار انتخابهم فاذا رأى
المدير أنّ ما في تلك المحاضر لم يكن مستوفياً بواقع الأصول والشروط المقتننة
فله أن يقوّض قبل مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ وصول المحاضر إليه
لمجلس المديرية الحكم بإبطال ذلك ونقضه وللمجلس المديرية أن يقضى بما يلزم
لهذا الخصوص في مدّة شهر كامل

* (بند ٥٢) *

لكل عضو من أعضاء الجمعية الانتخابية أن يطعن في عمليات الانتخاب فاذا
كان ما طعن به ليس مندوباً في المحاضر تصرّح له أن يبدى ملحوظ طعنه
في ميعاد خمسة أيام ابتداء من تاريخ يوم الانتخاب ويقدمه لشيخ البلد
ويأخذ منه سنداً بالايصال ثم يجري عنه التحقيق والحكم فيه بمجلس
المديرية في مدّة شهر كامل وإذا كان ما قرّره في هذا الصدد مبنياً على عدم
أهلية عضو أو عدّة أعضاء ممن جرى انتخابهم فيصير تحويل القضية إلى محكمة
القسم وهي التي تقضى في ذلك بموجب ما هو مقرّر في بند ٤٢ وإذا لم
يحصل تقديم مطاعنة إلى مجلس المديرية في المنتخبين لتشكيل المجلس البلدية
أو تساهل هذا المجلس عن قطع الحكم في المدّة المحدودة أعلاه وجب اذناك
تشكيل المجلس من المنتخبين وفي جميع الأحوال التي يصرف فيها النظر عن
تشكيل المجلس بالمنتخبين يجب صدور أمر المدير بعقد جمعيات الانتخاب
في مهلة خمسة عشر يوماً ابتداء من تاريخ صرف النظر ويداوم المجلس
البلدي القديم على تأدية وظائفه إلى أن يتشكل محله مجلس آخر جديد

(الباب الرابع)

* (فيما يتعلق بالتراتب الوقية) *

* (بند ٥٣) *

جميع العمليات المنوطة بأعمال الدفاتر التي تلزم عند أول افتتاح جمعية المنتخبين البلدية يصيرنوها في مدة ستة أشهر كاملة من تاريخ نشر القانون البلدي ويجب على تلك الجمعية في أول انعقادها أن تبحث عن تعيين جميع الاعضاء التي تلزم لكل مجلس بلدي وأما في الانتخاب الثاني الذي يحصل عقب الأول بثلاث سنوات فيجري بواسطة القرعة تعيين كل من الاعضاء الذين هم عبارة عن النصف الخارج فإذا كان عدد أعضاء المجلس البلدي وترا فيصير اخراج الاكثر عددا في الاول

* (بند ٥٤) *

للحكومة ان توقف تنفيذ القانون البلدي في النواحي التي ترى توقفه فيها لازما ولا يزيد هذا التوقيف عن سنة واحدة من تاريخ نشر القانون المذكور

(الباب الخامس)

* (في التراتيب العمومية) *

* (بند ٥٥) *

الترتيب البلدي المخصوص بمدينة باريس لا يكون الا بموجب قانون مخصوص بوضع لذلك

(الكتاب الثاني)

* (في خصائص شيخ البلد والمجالس البلدية) *

(الباب الاول)

* (في خصائص مشايخ البلد) *

* (بند ٩) *

يكون شيخ البلد تحت رئاسة ادارة من هو أعلى منه ومنوط بالاشياء الآتية
(اولا) ينشر القوانين والاوامر الصادرة وينفذها (ثانيا) يقوم بتأدية
الوظائف الخصوصية المحولة على عهده بحسب القوانين (ثالثا) يقوم باجراء
التدابير والاحتياطات التي يترتب عليها الامن العام

* (بند ١٠) *

على شيخ البلد أن يقوم باجراء المواد الآتية ذكرها فيما بعد وذلك يكون تحت
ملاحظة الارادة العليا (اولا) يطلب منه الضبط والربط البلدي والتحفظ
على الزراعة ونظام الطرق والسكن البلدي وان يعتني بتنفيذ الاوامر
الصادرة من رؤسائه بخصوص ذلك (ثانيا) يقوم بحفظ وادارة تعلقات
الناحية واملاكها المشاعة ويجري جميع ما يترتب عليه حفظ وثبات
حقوق الناحية (ثالثا) يناط بحركة المحصولات وحراسة دوائر الناحية
ومباشرة حساباتها (رابعا) يناط بما يخص ميزانية الناحية واذونات
المصاريف (خامسا) يدير جميع اشغال الناحية (سادسا) يعضي مقاولات
الناحية ويعقد اجارات املاك الناحية وجميع سندات الاموال
والمزايدات والتعهدات الحاصلة بخصوص اشغال الناحية بالاصول الجارية
(سابعا) يحترز بالضبط الشافي جميع سندات المبايعات والمبادلة والقسمة
والتبرع بالهبات والصدقات والمستثوات والمصالحات ونحو ذلك كل هذا
مما يكون باسم الناحية ويكون من خصاله اجراؤه بحسب القوانين (ثامنا)
يقوم مقام الناحية بالتوكيل عنها في المحكمة سواء كان مدعيا أو مدعى
عليه

* (بند ١١) *

الاشياء التي يأمر شيخ البلد باجرائها هي (اولا) الامر باجراء الاحتياطات
والتدابير اللازمة في الناحية بخصوص الاشياء المحولة على عهده بحسب
القوانين (ثانيا) ينشر جديدا بين أهالي الناحية جميع اللوائح والاوامر
المتعلقة بالضبط والربط وان يؤكد عليهم مراعاتها وعدم الانحراف عنها
وجميع ما يستصوب شيخ البلد اجراءه في الناحية يصير عرضه فورا على ناظر
القسم ومنه الى المدير فللمدير اما أن يبطل ذلك رأسا وأن يأمر بتوقيفه

عن الاجراء مدة فاذا كان استصوب بعض مواد مستمرة الاجراء فلا يعلنها
ويجريها الا بعد شهر كامل من تاريخ علم وصولها الى ناظر القسم

(بند ١٢)

لشيخ البلد أن يعين بعرفته من يريده لوظائف أشغال الناحية ما لم يكن
القانون من خصاله وحده في ذلك فيمن ينتخبه للأشغال وله أن يعزله أو يوقفه
عن وظيفته

(بند ١٣)

شيخ البلد هو الذي يعين خفراء الزراعة انما يشترط في ذلك تصديق المجلس
البلدي على من ينتخبه للحراسة ثم يقرهم ناظر القسم ثم اذا وقع منهم هفوة
جاز لشيخ البلد توقيفهم وأما عزلهم فلا يكون الا من طرف المدير و لشيخ البلد
أن ينتخب أيضا البقارة والغنامة في الناحية بشرط أن يقره في ذلك المجلس
البلدي وله أن يعزلهم من وظائفهم

(بند ١٤)

ادارة الناحية من وظائف شيخ البلد دون غيره وانما له أن يستتبع عنه
في بعض وظائفه من معاونيه واحدا أو أكثر فاذا غاب معاونوه ناب عنهم
بعض أعضاء المجلس البلدي ممن يوظف بوظيفة المعاوين عند غيابهم

(بند ١٥)

اذا امتنع أو تكاسل شيخ البلد عن اجراء بعض أمور لازمة اجراها بحسب
القانون فلا مدير بعدا يقاطه أن يحقق دعواه بنفسه أو ان يعين من يعتمد منه
المأثورين لتحقيق دعواه

(بند ١٦)

اذا لزم لشيخ البلد الحضور في مزادة عمومية للزوم أشغال الناحية
فالواجب عليه أن يستعين بحضور اثنين من أعضاء المجلس البلدي بشرط
أن يجري تعيينهما من قبل الحضور الى هذا الخصوص بعرفة المجلس البلدي
واذا لم يسبق تعيينهما قيصرا انتخابهما واقع ترتيب الجدول المشتمل على أسماء
الأعضاء ويجب أيضا أن يكون صراف الناحية حاضرا في كل مزادة
تعمل بالناحية واذا حدث في انشاء المزايدة مشكلات فيما يلزم بخصوص

المزايدة المطلوبة يصير حلها في مجلس منعقد من شيخ البلد والمستشارين
الحاضرين ويقطع فيها بأكثرية الآراء الا اذا تجسست واستحالت الى دعوى
محكمة

(الباب الثاني)

(في بيان خصائص المجالس البلدية) *

(بند ١٧) *

عقد المجلس البلدى انما هو لرؤية وتسوية المواد الآتية وهى (أولاً)
استمارة ادارة أموال الناحية المشاعة (ثانياً) شروط سندات العقود
والاجارات التى لاتزيد مدتها على ثمانى عشرة سنة بالنسبة لاموال الزراعة
وتسع سنوات بالنسبة للاموال الاخر (ثالثاً) الطريقة التى على موجبها
يجرى فى الناحية الانتفاع بالخلا وتوزيع المراعى وباقى الاثمار المشاعة ما خلا
الاورمانات والغابات وكذلك الشروط التى تفرض على كل من تؤل
اليه المنافع (رابعاً) محصول الغابات بواقع ما هو مقرر فى بنود قانون
الاورمانات

(بند ١٨) *

ترسل خلاصة المذاكرات التى تحصل فى المجلس البلدى بخصوص مادة من
المواد التى ذكرناها آنفاً فى البند السابق بمعرفة شيخ البلد الى ناظر القسم
فيعطى علم ايصالها ويصير اجراء العمل على موجب ما صار المذاكرة فيه
بالمجلس المذكور اذا كان المدير فى بحر الثلاثين يوماً التى تعقب تاريخ سنده
الاىصال لم يرفض الخلاصة المذكورة لخالفها المضمون القانون أو لانتظامات
العمومية أو بناء على تظلم من له حق فى ذلك ومع ذلك للمدير أن يأمر بتوقيف
المذاكرة المذكورة عن الاجراء مدة ثلاثين يوماً آخر

(بند ١٩) *

للمجلس البلدى أيضاً المذاكرة والتشاور فى المواد الآتية (أولاً) عمل
ميزانية أموال الناحية وبيان جميع الوارد والمنصرف على العموم من المال
سواء كان مؤقتاً أو معتاداً (ثانياً) التعريفات والروابط التى بموجبها يصير

تحويل وجمع أموال الناحية (ثالثا) شروط المبيعات والمبادلات
الحاصلة في الناحية بخصوص الاملاك والعقارات وكيفية استعمالها
بين الاهالى وطريقة حفظها وتحسينها (رابعا) تحديد أوقصة الاملاك الغير
منقصة الشائعة بين ناحيتين أو أكثر أو بين قرى النواحي (خامسا) جميع
شروط الالتزام والايجار التي تزيد مدتها على ثمانى عشرة سنة بالنسبة الى
الاملاك الزراعية وتسع سنين بالنسبة الى الاملاك الأخر وكذلك جميع
ما يتعلق بشروط الاملاك التي تستأجر على ذمة الناحية مهما كانت مدتها
(سادسا) جميع ما يقتضى الحال انشاءه في الناحية من بناء أو ترميم جسيم
أو هدم وما أشبه ذلك من المواد التي يراد اجرائها (سابعا) فتح الحارات
والميادين العمومية وتنظيم السكك البلدية (ثامنا) المراعى (تاسعا) قبول
الهبات والوصايا المتبرع بها للناحية ومتعلقاتها (عاشر) جميع الاقضية
والمرافعات والمصالحات وجميع المواد التي بموجب القوانين والاصول
يكون للمجلس البلدى الحق في المذاكرة فيها

(بند ٢٠)

خلاصة المذكرات الحاصلة من المجلس البلدى بخصوص المواد المذكورة
في البند السابق ترسل الى ناظر القسم ولا تنفذ الا من بعد التصديق عليها من
المدير اذا لم تكن من المواد المشترط فيها بالقوانين والاصول أعرضها على
ديوان عموم أو على الملك

(بند ٢١)

يجب استشارة المجلس البلدى في المواد الآتية (أولا) تجديد وظائف
امناء الاديان (ثانيا) تجديد وتوزيع ما يلزم للاسعارات والاعانات
العمومية (ثالثا) صورة ما يجب اجرائه بخصوص تنظيم الشوارع داخل
المدن والقرى والضياح (رابعا) قبول الهبات والوصايا التي يتبرع بها الى
محال الصدقات والمباني الخيرية (خامسا) الاذن المتعلق بالاقتراض
والبيع والشراء والمبادلة والتخاضع والمصالحة التي يطلبها كل من الجهات
الخيرية المذكورة ومصالح أوقاف المعابد وغيرها من التكايا والمعابد المجعولة
للمنفقات الدينية وتكون نظارها بمحكمة من طرف الدولة (سادسا) ايراد

ومصرف ومحاسبات جميع دوائر الصدقات والحسبات (سابعاً) مصالح
وحسابات دوائر الاوقاف وغيرها من الدوائر المجمولة للخيرات الدينية وتكون
نظارها بمحكمة من الدولة ومفروضاتها اعانة من أموال الناحية (ثامناً)
جميع المواد التي تجعلها القوانين منوطة بالمجالس البلدية أو يحيلها مدير
الاقليم على المجالس المذكورة لبدء الرأي فيها

(بند ٢٢)

للمجلس البلدي أن يدافع اذ الزم الحال عن كل ناحية فيما اذا زاد عليها شيء
في توزيع الاموال عليها سنوياً

(بند ٢٣)

للمجلس البلدي التذكار في الحسابات التي يقدمها سنوياً شيخ البلد فبلاوة
حسابات الاموال المقدمة من طرف الصيارف على المجلس المذكور
له أن يناقض فيها أو يقرها الا في الحالة المقررة في بند ٦٦ من هذا
القانون

(بند ٢٤)

للمجلس المذكور المداولة في الاشياء التي يعود نفعها على الناحية ويبدى
رأيه فيها وليس له الحق أن يناقض في عدم اجراء ذلك لابعلان ولا باعراض
الى أى جهة كانت

(بند ٢٥)

عند مناظرة حسابات ادارة شيخ البلد بالمجلس البلدي الذي رياسته دائماً
للشيخ المذكور تسقط رياسته وللمجلس المذكور أن ينتخب سراً من أعضائه
من يقلد بوظيفة الرئيس لذلك ولشيخ البلد أن يحضر في اثناء المداولة انما
يجب عليه أن لا يحضر عند ما يهيم المجلس البلدي لاعطاء الرأي وعلى
الرئيس المؤقت أن يعرض فور اخلاصة المذاكرة الى ناظر القسم

(بند ٢٦)

اذا طلب شيخ البلد الذي هو رئيس المجلس انعقاد المجلس البلدي مرة فلم يجتمع
العدد الكافي للانعقاد فعلى الشيخ المذكور أن يأمر بانعقاده ثانياً بعد
مضي ثمانية أيام واذا لم ينعقد في هذه المرة الثانية بالعدد الكافي وبأن ذلك

بموجب الاعلامات المقيدة في الدفتر جاز في المرة الثالثة عند انعقاد المجلس المذكور أن يكتفى بمن حضر من أعضاء المجلس ولو بدون الكفاية في العدد والمذاكرة التي تحصل في هذه المرة يعمل بها أياما كان عدد الاعضاء ويصرف النظر عن غاب منهم

* (بند ٢٧) *

المذاكرات التي تحصل بالمجالس البلدية يؤخذ الرأي عنها بالاكثرية فاذا انقسمت الآراء فيرجح الجانب الذي فيه الرئيس

* (بند ٢٨) *

خلاصات المذاكرات تقيّد بواقع ترتيب تواريخها في دفتر مقرر ممضي عليه بعلامة ناظر القسم ويلزم أن يضع على هذه الخلاصات امضاء كل من الاعضاء الحاضرين بالمجلس ومن لم يضع امضاءه عليها ذكر سبب ذلك فيها

* (بند ٢٩) *

مذاكرات المجالس البلدية ليست جهرية ولا يسوغ رسمائشر مداولاتها ولا مذاكراتها الامن بعد عرضها واستصوابها من طرف من هو فوقها وفي المجالس البلدية اذا طلب ثلاثة من الاعضاء الحاضرين أن يكون الرأي بالكتابة سرافي الاوراق أجيب والذالك

(الكتاب الثالث)

* (في مصاريف وايرادات النواحي وميزانياتها) *

* (بند ٣٠) *

مصاريف النواحي تارة تكون ايجابية وتارة تطوعية فتكون ايجابية في الاحوال الاتية وهي (أولا) جميع ما يلزم صرفه على دار حكومة الناحية (ثانيا) المصاريف التي تصرف على كتاب مصلحة الناحية وجميع ما يلزم للمصلحة (ثالثا) أجرة نسخة القوانين (رابعا) مصاريف تعداد نفوس الناحية (خامسا) مصاريف سجلات الانساب وما يتخصص على الناحية في جداول تعداد النفوس (سادسا) ماهية الصراف بالناحية ومأمور الحيلة وكذا مصاريف تحصيل الاموال (سابعا) ماهية خفير

أورمانات الناحية وخفير الزراعة (ثامنا) ماهية ومصاريف قلم معاوني
الضبطية بواقع ما هو مقرّر لهم بحسب القوانين (تاسعا) معاشات
للمتقاعدين من المستخدمين البلدية بحسب المقرّر لهم (عاثرا) مصاريف
محكمة الخط وإيجارها ان كانت مؤجرة وترميمها وتعميرها وكذلك المصاريف
التي تلزم لمشترى وتصلح مفروشات ومهمات دار الخط (حادى عشر)
مصاريف الخفر الاهلى الذى هو ~~عشر~~ كر الرديف بواقع ما هو مقرّر لهم
بحسب القانون (ثانى عشر) المصاريف اللازمة بحسب القانون للمعارف
العمومية بالناحية (ثالث عشر) أجرة المسكن اللازم للموظفين من أمناء
الديانة المجمكين من طرف الدولة وذلك في صورة ما اذا لم يكن لهم محل معين
للسكنى (رابع عشر) الاعانات التي تعطى للتسكيا والممارساتانات
وغيرها من الدوائر الخيرية مما تكون نظارها بمحكمة من طرف الدولة بشرط
ان تلاحظ من حساباتها وميزانياتها أن ايراداتها غير كافية لها (خامس
عشر) ما يخص الناحية من النفقات التي تصرف على الاولاد الملتقطة
(سادس عشر) المصاريف الجسمة التي يلزم صرفها على عمارات النواحي
ماعد القشلاق الجهادية والمعابد والهياكل التي لها أحكام خصوصية
(سابع عشر) ما يلزم صرفه في بناء أسوار الجبلانات وما يلزم لتعميراتها
أو بنائها في محل آخر اذا تعين ذلك بموجب القانون أو أمر يصدر من الادارة
العامة (ثامن عشر) مصاريف تنظيم الطرق (تاسع عشر) مصاريف
مشاور العدول وأرباب الخبرة اذا كانت مجالسهم بالناحية والمصاريف
الخفيفة اللازمة لمجالس أهل خبرة الفنون والحرف اذا كانوا مقيمين بالناحية
(عشرين) العوائد المخصصة بالقوانين على أموال ومحصول الناحية
(أحد وعشرين) اداء الديون الحالية على الناحية وبالجملة لجميع المصاريف
الآخر التي تترتب بحسب القانون على الناحية تكون أيضا ايجابية وما عدا
ذلك من المصاريف يكون تطوعا

* (بند ٣١) *

ايرادات صندوق الناحية قد تكون رواتب أو ظهورات فايراداتها
الرواتب هي عبارة عن الأشياء الآتية (أولا) ايراد جميع الاملاك التي

لم يكن للاحد الحق في حيازة أعيانها (ثانيا) المرتبات التي تضرب سنويا على أصحاب الحقوق في الأثمار التي تعطى عينا (ثالثا) ما يتحصل لصندوق الناحية خاصة بنسبة أموال الميرى الراتبية عند التحصيل السنوى على دائرة القرش (رابعا) ما يخص الناحية من السهام في العوائد المتحصلة من طوائف التجار والصناعية وغيرهم من أرباب الحرف البلدية (خامسا) حصة الناحية (سادسا) محصول العوائد المضروبة على أسواق الناحية الكبيرة والصغيرة ومذابحها بموجب الاستثمارات (سابعا) محصول اذن الإقامة والسكنى في الشوارع وفي الميناء والأنهر وغيرها من المحال العمومية الخاصة بالناحية (ثامنا) ما يتحصل من رسوم المرور ومن قناطر ومعديات الناحية وعوائد القبانة والكيل وجولات السفن وعوائد الشوارع وغيرها من العوائد الموضوعة بحسب القانون (تاسعا) المال المأخوذ في مقابلة الاختصاص بمدفن من جبانة الناحية (عاشر) محصول التزام قطعة من النهر لمصلحة وما يتحصل من زبالة الشوارع من الطين والقذورات وغيرها من الاشياء التي تباع للتسيخ على ذمة الناحية (حادى عشر) المحصول الذى يؤخذ على استنساخ صور أوامر الحكومة وعوائد تسجيل الانساب (ثانى عشر) السهام التي تخص النواحي بموجب القانون في الوارد من التغيريات المحكوم بها من طرف مجالس التأديب الخفيف وغيره ومن طرف مجالس الرديف وعلى العموم محصول جميع العوائد المفروضة للناحية بحسب القوانين

* (بند ٣٤) *

ايرادات النواحي المؤقتة التي هي ظهورات كفاية عن الاشياء الآتية (أولا) العوائد المرخص أخذها مؤقتا بحسب القانون (ثانيا) ائمان املاك الناحية المباعة (ثالثا) الهبات والوصايا الخيرية بالناحية (رابعا) قبض رأس مال الناحية المستحق وايراد الالتزام الآيل للناحية بالشراء (خامسا) محصول أخشاب الاورمانات اذا قطعت في غير أوامرها مقتضى (سادسا) ما تقتضيه الناحية لمصلحة وما يتحصل من الظهورات من الارباح والارادات

* (بند ٣٣) *

كل ميزانية ايراد ومصرف تقدم من طرف شيخ البلد بخصوص أى ناحية من النواحي وينحط عليها رأى المجلس البلدى لا تعد ترتيباتاً تاماً الا من بعد التصديق عليها من المدير ومع ذلك فان ميزانية النواحي التى ايراد الواحدة منها مائة ألف فرنك لا يتم ترتيبها الصادر من المجلس الا بأمر الملك واذا بلغت الايرادات الرواتب الخصوصية بناحية من النواحي مائة ألف فرنك في ظرف الثلاث سنوات الاخيرة حسبما يتظاهر من حساباتها فانه يحكم عليها بانها ذات ايراد بهذا المقدار ويجرى عليها أحكام ما يمثله من النواحي وأما اذا نقصت ايراداتها الرواتب في ظرف الثلاث سنوات عن المائة ألف فرنك صار حكمها حكم أمثاله من المدن ولا يستأذن من ترتيبها الملك

* (بند ٣٤) *

جميع المصاريف التى يستبان لزومها بعد تسوية الميزانية بانها ظهورات ويتضح ضرورة صرفها يصير المداولة عنها بواقع ما هو مقرر في البنود السابقة بمجلس البلدة ويستأذن في صرفها من المدير في النواحي التى يكفى فيها أمره وأما في النواحي الاخرى كثيرة الايراد فيستأذن من ناظر الداخلية ومع ذلك اذا كانت المصاريف من الضروريات الوقتية جاز الاستئذان عنها من المدير

* (بند ٣٥) *

اذا اتفق ان ميزانية ناحية من النواحي تأخر التصديق عليها بسبب ما استمر اجراء ايرادها ومصرفها على ما كانت عليه حكم ميزانيتها في السنة السابقة الى ان يصير التصديق على ميزانيتها الجديدة

* (بند ٣٦) *

المصاريف المحترزة في ميزانية ناحية من النواحي بالمجلس لا يجوز رفضها أو تنقيصها الا بأمر من الملك أو بأمر المدير المنوط بتسوية هذه الميزانية على حسب الحدود السابقة

* (بند ٣٧) *

للمجالس البلدية أن تنص بالميزانية على المقدار الذى يلزم أحياناً للمصاريف

الظهورات فالمبلغ الذي يخص لهذا القصد لا يمكن نقضه أو تنقيصه
الا اذا كان ايرادات الناحية السنوية الرتبة بعد كفاية جميع المصاريف
اللازمة لاتي بالظهورات أو كان مبلغ الظهورات يزيد عن عشر ايرادات
الرتبة المذكورة والمبلغ الذي يخص للظهورات يصير صرفه بمعرفة شيخ
البلد باستئذان من المدير وناظر القسم على ذلك بالنسبة بالنواحي التي فيها
مركز القسم أو المديرية وأما في النواحي التي لم يكن بها بنادر القسم
والمديرية فيجوز لشيخ البلد أن يصرف هذا المبلغ في المصاريف الضرورية
بدون أن يستأذن عنه قبل الصرف من المدير انما يجب عليه أن يخبر ناظر القسم
به عقب الصرف وان يؤدي حسابه الى المجلس البلدي في أول فتحه وعقده
بعد الصرف المذكور

(بند ٣٨)

لا يجوز في المصاريف المحدودة في الميزانية ادخال الزيادة فيها ولا ادخال
مصاريف أخرى عليها الا بأمر من المدير ولا بإرادة من الملك ما لم يثبت شدة
لزوم ما يراد زيادته أو ادخاله من المصاريف فيستأذن عنها

(بند ٣٩)

في صورة ما اذا لم يخص المجلس البلدي في الميزانية المبالغ المطلوبة لاجل
المصاريف الاجبارية أو ما خصه فيها من المبالغ لا يكفي للصرف
فتخصيص علاوة من نحو ذلك لا يصير تحريره في الميزانية الا بإرادة ملوكة
وذلك يكون بالنسبة للنواحي التي ايرادها مائة ألف فترتكها أكثر وأما
في النواحي التي ايرادها أقل من ذلك فيجوز أن يكون تخصيص العلاوة من
المبالغ في الميزانية بأمر المدير مع استشارة مجلس المديرية ولا بد في هاتين
الحالتين من الممازجة (أولاً) مع المجلس البلدي في مثل ذلك واذا لزم
الحال لمصرف سنوي غير ظهورات تحديدي في قيد في الميزانية تقرريها واقع
مقداره المتوسط مدة الثلاث سنوات السابقة على السنة المراد ترتيب
مصرفها واذا لزم الامر لمصرف سنوي محدود من طبيعته أو لمصرف
ظهورات سبق نظيره في قيد في الميزانية باعتبار أصل متداهه المعلوم وأما اذا
كانت ايرادات الناحية غير كافية لما يلزم من المصاريف الاجبارية المرتبة

بحسب ما هو مقرر بهذا البند فيصير تدارك ما يلزم من تلك المصاريف بمعرفة المجلس البلدي وإذا امتنع المجلس المذكور من تدارك ذلك يجوز تداركه باعانة مؤقتة تضرب على الناحية بارادة ملوكية بشرط أن لا يتجاوز فيها أقصى ما يتخصص سموه بالوائع المالية وأما إذا اقتضى الحال طلب اعانة من الناحية أزيد من ذلك فلا بد حينئذ من وضع قانون مخصوص لذلك يصدر من مجالس تقنين القوانين

(بند ٤٠)

قرار المجلس البلدي في شأن ترتيب الاعانة المرسمة على الناحية بقصد تأدية المصاريف الإيجابية لا ينفذ إلا بأمر المدير وذلك في الناحية التي أيرادها أقل من مائة ألف فرنك وبارادة ملوكية في الناحية التي أيرادها أكثر من ذلك وفي صورة ما إذا ضربت اعانة بقصد تأدية مصاريف أخرى خلاف المصاريف الإيجابية فلا يصير ترخيص توزيعها حسب المطلوب الأبارادة ملوكية وذلك بالنسبة للنواحي التي أيرادها أقل من مائة ألف فرنك وبواسطة قانون بالنسبة لناحية أيرادها أزيد من ذلك

(بند ٤١)

لا يجوز الاقتراض باسم الناحية الأبارادة ملوكية بناء على تصديق من مجلس الأحكام وذلك بالنسبة إلى الناحية التي أيرادها أقل من مائة ألف فرنك وبقانون بالنسبة إلى الناحية التي أيرادها أزيد من ذلك ومع هذا إذا تبين شدة الاحتياج لهذا الاقتراض وصادف أن ذلك كان مدة الخلو من انعقاد المجالس جاز الاقتراض في الناحية التي أيرادها مائة ألف فرنك فأكثر بارادة ملوكية بناء على ما يستصوبه مجلس الأحكام بشرط أن لا يزيد هذا الاقتراض على ربع إيراد الناحية الزائفة

(بند ٤٢)

إذا اقتضى الحال في النواحي التي أيرادها ينقص عن مائة ألف فرنك لترتيب اعانة أول استقراض فيجمع من أهالي الناحية من عليه مال خراجي أكثر من غيره لأجل اشتراكه في المداولة في هذا الخصوص مع أرباب المجلس البلدي بشرط أن يكون عدد الأهالي المذكورين مساوياً بالعدد الأعضاء بالمجلس

البلدى المذكور و يطلب حضور هؤلاء العمدة بمعرفة شيخ البلد في مسافة عشرة أيام قبل انعقاد المجلس وإذا انصاف عدم وجودهم بالناحية وتعدر حضورهم بالمجلس لزم استعواضهم عن يلمهم في دفتر المال بالناحية بشرط أن يكون عدد الذوات مساويا لعدد الغائبين

* (بند ٤٣) *

يجرى ترتيب الرسوم والعوائد المأخوذة على الشوارع وتسويتها بإرادة ملكية بناء على ما يستصوبه مجلس الاحكام

* (بند ٤٤) *

العوائد الخصوصية التي ترد من الاهالى أو من العقارات بحسب القوانين أو بحسب الجارى في خصوص الجهات يصير تخصيصها بمعرفة المجلس البلدى وعرضها على المدير ثم يصير تأديتها بواقع الاصول المقررة في شأن تسديد العوائد العامة

* (بند ٤٥) *

لا يرخص في الناحية بناء شئ جديد أو ترميم شئ كلى أو جزئى إلا بعد اعمال صورة رسمه والمقايضة عنه ثم يعرض أولا هذا الرسم مع المقايضة الى ناظر الديوان المنوط بذلك ليصدق عليها هذا في صورة ما اذا كان المبلغ الواجب صرفه يزيد على ثلاثين ألف فرنكه ويكفى عرضها على المدير أيضا لاجل التصديق عليها اذا نقص المبلغ المذكور عما ذكر اعلاه

(الكتاب الرابع)

في المبيعات والمشتريات والاجارات والهبات والوصايا الخاصة بالنواحي

* (بند ٤٦) *

خلاصات المجالس البلدية بخصوص عقد المشتريات وبيع أو مبادلة العقارات وقسمة الاملاك المشاعة لا تنفذ الا بأمر المدير بناء على استصواب مجلس المديرية وذلك في صورة ما اذا كان قيمة ما استقر الرأى عليه لا يزيد على ثلاثة آلاف فرنكه في النواحي التي ايرادها أقل من مائة ألف فرنكه

وعشرين ألف فرنك في النواحي الاخر وأما اذا كان قيمة ذلك أزيد مما ذكر
فلا يحكم فيه الا بإرادة ملوكية ويجوز بيع منقولات النواحي وعقاراتها غير
المستعملة في مصلحة عمومية بناء على طلب الدائن متى كان بيده سندات صحيحة
نافذة انما لا يرخص البيع في ذلك الا بإرادة ملوكية لتحديد الطرق التي بموجبها
يصير بيع الاشياء المذكورة

* (بند ٤٧) *

قرار المجلس البلدي في شأن عقد الاجارات التي تزيد مدتها على ثمان عشرة
سنة لا تنفذ الا اذا صدرت في شأنها ارادة ملوكية ومهما كانت مدة الاجار
فعقد شيخ البلد لذلك الاجار لا يعتمد به الا بعد تصديق المدير عليه

* (بند ٤٨) *

المذاكرات الحاصلة بخصوص قبول الهبات والوصايا بأشياء منقولة
أو نقود متبرع بها للناحية أو لدوائر الناحية لا يقطع فيها الا بأمر من المدير
وذلك في حالة ما اذا كانت قيمة المتبرع به لا تزيد على ثلاثة آلاف فرنك ويقطع
فيها بإرادة ملوكية اذا كانت قيمة المتبرع به تزيد على ذلك أو في حالة ما اذا ظهر
من يدعي حقوق الوراثة فيما صار المتبرع به وأما القرارات الحاصلة في شأن
رفض قبول الهبات والوصايا وكذلك ما يتعلق بالعقارات من الهبات
والوصايا فانها لا تنفذ قبولا ولا رفضا الا بإرادة ملوكية ولشيخ البلد أن يقبل
بوصف الوديعة الهبات والوصايا المتبرع بها بناء على قرار من المجلس البلدي
ثم كلما صدر في هذا الخصوص سواء كانت ارادة ملوكية أو أمرا من
المدير ينفذ من يوم القبول

(الكتاب الخامس)

* (في المرافعات والمصالحات) *

* (بند ٤٩) *

لا يجوز لأي ناحية من النواحي أو فصل من الناحية أن يتقاضى ويتراجع
بمحكمة بدون إذن من مجلس المديرية فاذا كانت مأذونة صدر الحكم
لها أو عليها في الدعوى ولا يسوغ للناحية أن تتظلم ثانية الى محكمة أخرى

ما لم تستأذن عن ذلك من مجلس المديرية ومع ذلك فكل عمول مقيد في دفتر الناحية له الحق اذا أجازره مجلس المديرية أن يقيم الدعاوى التي يرى انها متعلقة بمصالح الناحية أو فصل منها وكانت الناحية قد امتنعت أو أهملت في اقامتها بعد ان صارت المذاكرة فيها في مجلس الناحية انما يشترط أن يلتزم الممول المذكور بجميع المصاريف في اثناء المرافعة عن الناحية من ماله خاصة ولم يكن له حق في طلب شيء من المصاريف المذكورة اذ لم ينبج فتقام الدعوى عن الناحية أو عن فصلها والحكم الذي يصدر في هذه الدعوى يسرى على الناحية

(بند ٥٠)

اذا استأذنت الناحية كلها أو بعضها أو من أراد أن يترافع عنها احتساباً ولم يصراجابته باذن المرافعة من مجلس المديرية جازله التظلم بالشكوى من ذلك الى مجلس الاحكام والملك وتقام هذه الدعوى ويحكم فيها مجلس الاحكام بما يوافق وانما ينبغي أن تعمل الدعوى في اثناء ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ صدور أمر مجلس المديرية وان تأخرت عن ذلك فلاحق في التظلم ولا المرافعة

(بند ٥١)

كل من أراد اقامة دعوى على ناحية أو على فصل منها في مغلورية في حقوقه وجب عليه انه يحترز (أولاً) للمدير تقريراً مبيناً فيه جميع أسباب دعواه ويستلم منه علم الايصال وبتقديمه هذا التقرير الى المدير ينقطع عمل طول المدة ويثبت له حقوق المرافعة فالمدبر يرسل التقرير المتقدم الى شيخ البلد ويأمره بمجمع المجلس البلدى والمداولة فيه

(بند ٥٢)

خلاصات المجلس البلدى تقدم في جميع الاحوال الى مجلس المديرية بخصوص ترخيص المرافعات للنواحي ليصدق عليها ان استصوبها والمجلس المذكور سواء أجاز الناحية بالحضور عند الحكم أم لا فالواجب أن يصدر قرار مجلس المديرية في مدة شهرين ابتداء من تاريخ علم الايصال المتقدم ذكره

* (بند ٥٣) *

كل قرار انحط عليه رأى مجلس المديرية مضمونه منع الاجازة بالمرافعة يجب أن يكون موضحاً فيه أوجه المنع المذكور وفي حالة ما إذا لم يرخص للناحية بالمرافعة لشيخ البلد أن يرفع دعواه من بعد مذاكرة المجلس البلدى الى الملك بواسطة مجلس الاحكام طبقاً لما هو مقرر في بند ٥٠ ومهلة اقامته الدعوى واصدار الحكم عن هذه الدعوى شهران اعتباراً من يوم تسجيلها بدفاتر المجلس المذكور

* (بند ٥٤) *

لاتقيم الناحية دعوى الابعاد قرار مجلس المديرية أو بعد انتهاء المدة إذا لم يصدر قرار مجلس المديرية في الميعاد المقتضى في بند ٤٢ وإذا منعت وحصل تظلم من القرار الصادر من مجلس المديرية ورفعت الشكوى الى مجلس الاحكام فيصير توقيف المرافعة الى أن يصدر لها ما يقضى في ذلك أو الى أن ينتهى الاجل المحدد فيما سبق في البند السالف هذا اذا كانت الناحية هي المرافعة والطالبة لحقوقها فان كان مدعى عليها فلا يجوز بوجه من الوجوه للناحية المدافعة عن نفسها في دعوى ما لم تكن مأذونة في ذلك اذا صريحاً

* (بند ٥٥) *

ولكن لشيخ البلد أن يترافع بدون استئذان ممن له الاذن في ذلك في كل دعوى ادعت الناحية فيها بوضع اليد أو ان يدافع فيها عن ادعى عليها في ذلك وله أيضاً أن يعمل بجميع الامور التحفظية وان يسعى في اجراء ما يمكن به منع ضياع الحقوق بالمدة الطويلة

* (بند ٥٦) *

إذا اتفق ان فصل لا يبينه وبين الناحية دعوى قضائية له أو عليه يعين المدير حينئذ للتوكيل عن الفصل المذكور جمعية من عمدة الاهالى مركبة من ثلاثة الى خمسة أعضاء ويكون انتخابهم من زمرة جمعيات الانتخاب وان تعذر الانتخاب ممن ذكر فيصير انتخابهم من أعظم الممولين في الاهالى ففي هذه الحالة لا يجوز لمن له منفعة فيما ادعاه الفصل على الناحية من أرباب المجلس

البلدى أن يحضر بالجلس المذکور عند المذاكرة في شأن حقوق هذا
 الفصل ويجرى استبدالهم بقدر مساو لهم في العدد من زمرة جمعيات
 الانتخاب البلدية الموجدون بالناحية بشرط أن يكون انتخابهم بمعرفة المدير
 من الاهالى أو من أرباب الاملاك الذين ليسوا من أهل الفصل المذکور فعند
 إقامة الدعوى تقيم الجمعية المعنية للتوكيل عن الفصل وكيلا مفوضا
 من أعضائها لينوب عنها في المرافعة

(بند ٥٧)

إذا تم فصل من فصول الناحية مع فصل آخر من هذه الناحية تعين لكل
 فصل منهما جمعية من العمدة طبقا لما هو مقرر في البند السابق

(بند ٥٨)

الفصل الذى يحكم له فيما يدينه على الناحية أو على فصل آخر من الناحية
 لا يلزم بالمصاريف أو العوائد التى تقترب في نظير إقامة الدعوى ولا
 الخسارات التى تحصل في اثناء إقامة هذه الدعوى كما لا يلزم في شأن كل خصم
 ظهر له الحق على ناحية من النواحي أو فصل من فصولها

(بند ٥٩)

كل مصالحة أقرها المجلس البلدى لا تنفذ إلا بتصديق عليها من المثلث إذا
 كانت المصالحة الواقعة تتعلق ببعض العقارات أو بمنقولات تزيد قيمتها على
 ثلاثة آلاف فرنك وفيما عدا ذلك تنفذ المصالحة المذكورة بتصديق المدير

(الكتاب السادس)

(في حسابات الناحية)

(بند ٦٠)

يحرر شيخ البلد الحسابات بالنسبة لاموال السنة التى انتهت ويقفل هذه
 الحسابات ويعرضها على المجلس البلدى لمراجعتها قبل المداولة في شأن
 ميزانية السنة الجديدة وتعد صحيحة بعد التصديق عليها رسميا من طرف المدير
 في النواحي التى ارادها أقل من مائه ألف فرنك وفيما عدا ذلك يشترط
 التصديق عليها من ديوان النظارة المتعلقة بها

* (بند ٦١) *

لشيخ البلد دون غيره تحرير اذونات الصرف فيما هو مرتب صرفه وثابت بحسب الاصول فاذا امتنع الشيخ المذكور من تحرير الاذونات المذكورة جاز للمدير باتحاده مع مجلس المديرية انه يأمر بالصرف وأمر المدير في مثل ذلك بنوب عن اذن الصرف الذي يحزره شيخ البلد

* (بند ٦٢) *

وارادات ومصرفات الناحية يجرى مباشرتها بمعرفة مباشر مخصوص فهو الذي دون غيره يستلم على عهده جميع واردات الناحية والمبالغ المطلوبة لها وكذا يؤدى الصرف الذي يأذن به شيخ البلد على حسب المقادير المأذون فيها بحسب القوانين ويعطى له قوائم ببيان ما ينبغي تحصيله من الضريبة أو الاعانة أو العوائد التي تحصل منها بواقع التحصيل وحسب الروابط

* (بند ٦٣) *

جميع الايرادات البلدية التي لم يتعين بحسب القوانين رابطة مخصوصة لتقسيمها يجرى تقسيمها بواقع القوائم التي يحزرها شيخ البلد ولا يتخذ مفعول هذه القوائم الا بعد التأشير عليها بمعرفة ناظر القسم واذا ترتب على ما ذكر بعض معارضات وكان الحكم فيها من حدود المجالس الاعتبارية فانه يحكم عليها كسوة المصالح المستعجلة وللناحية أن تدافع فيها بدون استئذان من مجلس المديرية

* (بند ٦٤) *

اذا تدخل في ادارة أموال الناحية أحد غير صرف الناحية بدون اذن رسمي ضمن ما يترتب على تدخله ويجرى مجازاته بواقع ما هو مقرر في بند ٢٥٨ من قانون الحدود والجنایات بعقوبة الاقيبات في الوظائف العمومية بدون حق

* (بند ٦٥) *

محصل الاموال يؤدى وظائف الصرف البلدى ومع ذلك اذا اتفق في النواحي التي يزيد ايرادها عن ثلاثين ألف فرنكة ان يطلب المجلس البلدى تعيين صرف مخصوص بالناحية فيؤذن له بذلك انما يشترط ان يعين الصرف

المذكور بأمر الملك من ضمن ثلاثة منتخبين يلزم أن يعرض في شأنهم
المجلس البلدي المذكور وجميع ما هو مقرر في الفرع الأول لا يجري
مقتضاه في شأن النواحي المعين بها نفر واحد للتصديق والصيرفية الا اذا طلب
المجلس المذكور تعيين صراف علاوة أو صارت وظيفة الصيرفية خالية فيها

(بند ٦٦)

حسابات صراف الناحية بصير مراجعتها وتسويتها بعرفة مجلس المديرية
بشرط أن يشعر بخلو طرف الصراف المذكور ديوان تفتيش الحسابات
وذلك في النواحي التي لا يزيد ايرادها على ثلاثين ألف فرنكة وأما حسابات
صيارف النواحي التي ايرادها يزيد على ثلاثين ألف فرنكة فيجري تسويتها
ومراجعتها بعرفة مجلس تفتيش الحسابات المذكور وجميع ما ذكرناه آنفا
في شأن مراجعة الحسابات بواسطة ادارة مجالس المديرية ومجالس تفتيش
الحسابات فيما يخص الصيارف البلدية يسرى على امناء صناديق
الاسبقيات وغيرها من الجهات الخيرية

(بند ٦٧)

واجبات الصيارف البلدية بالنسبة لتأدية وظائفهم ومسئوليات تكوين
وتنظيم الحسابات المخصصة بالنواحي بصير تحديد هابللوائح الصادرة من
مجلس الاحكام وأما اجراء عمليات الصيارف البلدية فيكون تحت ملاحظة
صيارف المالية وأما في النواحي التي يكون فيها وظائف الصرف والتحويل
في عهدة الصراف فتحوّل ادارة المحاسبة وملاحظتها على عمدة صراف مالية
القسم

(بند ٦٨)

كل من لم يقدم من أرباب المحاسبات حساباته في الميعاد المعين له بحسب
الاصول يحكم عليه من طرف الحكومة التي هو تحت ادارتها بدفع غرامة
من عشرة فرنكات الى مائة فرنكة في نظير تأخير كل شهر وذلك بالنسبة
للصيارف وامناء الصناديق الذين تنظر دعواهم في مجلس المديرية ومن كانوا
من تنظر دعواهم ديوان تفتيش الحسابات حكم عليهم من خمسين فرنكة
الى خمسمائة فرنكة عن تأخير كل شهر وتضاف تلك الغرامات على حواصل كل

من النواحي أو الاسبتاليات والمحال الخيرية التي تأخر حساباتها فتصير مثل
البواقي المطلوبة منهم ويجرى تحصيلها كالباقي عليهم بالحبس طبقاً لما هو
مقرر في بندي ثمانية وتسعة من قانون الضبط على ذات الشخص

(بند ٦٩)

ميزانيات وحسابات النواحي توضع في دار المشيخة البلدية بالناحية بحيث
يرخص لكل شخص ممول بالناحية الاطلاع عليها وتشر بالطبع والتشيل
في أي ناحية يبلغ ايرادها مائة ألف فرنكة فأكثر وكذلك في النواحي الأخرى
متى كان المجلس البلدي قيد في الميزانية ملبغاً للطبع مثل ذلك وتعميله

(الكتاب السابع)

(فيما يتعلق بالمصالح والمنافع المشتركة بين عدة نواحي)

(بند ٧٠)

إذا كان لجهة من النواحي املالك أو حقوق مشاعة لا تنقسم أمر الملك بناء
على طلب إحدى النواحي بتعيين جمعية من العمدة تنوب عن المجالس البلدية
الموجودة في النواحي المشتركة في الحقوق ويجب على كل من المجالس البلدية
أن ينتخب العمدة المذكورين من ضمن أربابه سراوياً كثرية الآراء بقدر
العدد المطلوب منهم طبقاً للارادة الملوكية وتحدد جمعية العمدة المذكورة
في كل ثلاث سنوات عقب تجديد أعضاء المجالس البلدية ولا تقبل قرارات
جمعية العمدة المذكورة ما لم يصدق عليها المدير ومع ذلك فيجوز في حقها
جميع الاصول المقررة بخصوص مداولات المجالس البلدية

(بند ٧١)

يتعين رئيس الجمعية المذكورة بمعرفة المدير من ضمن أعضائها والواجبات
التي تفرض على الجمعية المذكورة ورئيسها فيما يتعلق بالاموال والحقوق
المشاعة هي عين واجبات المجالس البلدية ومشايخ البلد في شأن ادارة
تعلقات النواحي

(بند ٧٢)

في صورة ما إذا كان عملاً واحداً ينتفع به عدة نواحي جاز للمساهمة البلدية

دون غيرها التشاور والمذاكرة في شأن ما يتعلق بمصلحة كل من هذه النواحي
وفيما يوزع على كل منها من مصرف العمل المذكور وجميع ما يصدر عن
المجالس المذكورة من المداولات في هذا الخصوص يجرى التصديق عليه من
طرف المدير فإذا حصل عند المداولة اختلاف رأى بين المجالس البلدية
المذكورة جاز للمدير حينئذ الحكم بما يلزم في هذه المادة بعد سماعه أقوال
كل من مجالس القسم ومجلس عموم المديرية فإذا كانت المجالس البلدية من
عدة مديريات مختلفة عرضت المذاكرات على مجلس الأحكام ويجرى الحكم
فيها بأرادة ملوكية ومقدار المنصرف الذي يصدر الحكم بتخصيصه على كل
ناحية ينص عنه رسم في ميزانية كل ناحية

(بند ٧٣)

يباح للمدير عند الضرورة الأمر بتجهيز الأعمال المطلوبة وترتيب المنصرف
اللازم بواسطة دفتر وقفي ثم يبحث عن تخصيصه بواقع ما هو مقرر في البند
السابق

(الكتاب الثامن)

(في ذكر بعض أحكام خصوصية)

(بند ٧٤)

ارادة مشيخة ناحية باريس لا تكون الا بقانون خاص لها
الامر الصادر بتاريخ ٣ و ١١ يولييه سنة ١٨٤٨ بتجديد المجالس
البلدية ومجالس الاقسام ومجالس المديريات

(بند ١)

يجب تحديد تشكيل المجالس البلدية كلها في جميع النواحي وكذا مجالس
الاقسام ومجالس المديريات فيجرى انتخاب المجالس البلدية قبل حلول شهر
اغسطس وانتخاب مجالس الاقسام والمديريات قبل حلول شهر سبتمبر التالي
له بحيث يكون اجراء ذلك في كل من هاتين الحالتين قبل انعقاد المجالس
المذكورة وأما ناحية باريس ومديرية السين فيكونان تحت رابطة خاصة
بهما ومع ذلك فيعين لكل منهما معرفة الحكومة في وظيفة المجلس البلدي

ومجلس المديرية جمعية وقفية لمعاد قصير جداً لكي تتوب عن المجالس
المذكورة الى ان تعمل هذه الرابطة لهما فهذه الجمعية تكون بدلا عن المجالس
الملغية من طرف الحكومة الوقفية وهذا كله كان في وقته

(بند ٢)

يجرى العمل في الناحية والمديرية المذكورتين بواقع القوانين الصادرة
بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٨٧٩ و ٢٢ يونيو سنة ١٨٣٣ ماعدا
التغييرات الآتية هذا الى ان يترتب على حسب قانون الحكومة والقوانين
الاخر النظامية تركيب وصورة انتخاب المجالس البلدية ومجالس
المديريات

(بند ٣)

صار نسخ بنود ١١ و ١٦ و ٣٢ و ٤٢ و كذا بند ٤٧ وفروع ٢
و ٤ و ٥ و ٦ من بند ٤٩ المبين في القانون الصادر في ٢٢ يونيو
سنة ١٨٣٣

(بند ٤)

صار نسخ فروع ١ و ٣ من بند ٣ و بنود ٤ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٩ و ٣٣
و ٣٦ و ٣٩ و ٤٢ و ٤٥ و ٤٦ و كذا فروع ١ و ٤٧ و ٤٩ من
القانون الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٨٣٣

(بند ٥)

يجرى انتخاب أعضاء المجلس البلدي بمعرفة أهالي الناحية المتوطنين بها
من منذ ستة أشهر ممن يكون لهم حق في انتخاب مبعوثي الملة وذلك طبقا
للالارادة الصادرة بتاريخ ٥ مارس والامر المصريح به من الحكومة
بتاريخ ٨ من الشهر المذكور

(بند ٦)

قد انضغ مما ذكرناه آنفا ان قائمة الانتخاب بعد تحقيقها بمعرفة شيخ البلد
واتحاده مع أرباب المجلس البلدي يصير اعلانها بستة أيام قبل حلول الوقت
الذي تجتمع فيه جمعية الانتخاب وينتهي اليه مدة خمسة أيام جميع ما يعرض
بخصوص الانتخاب ثم يحكم فيه بما يوافق في المجلس البلدي وبعد ذلك

يقفل دفتر الانتخاب في اليوم السادس

* (بند ٧) *

الجمعيات التي تترتب في النواحي بحسب ما هو مقرر في بند ٤٤ من القانون الصادر بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٨٣١ يستخرجون سرامن دفتر الانتخاب أسماء الذين يكونون أعضاء في المجلس البلدى بكل ناحية وتقرر الآراء بقلم جمعية الانتخاب الاولى وأما في النواحي التي تكون الجمعيات فيها مرتبة بحسب ما هو مبين في بند ٤٥ من القانون الصادر بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٨٣١ وكذلك في النواحي الجارية ادارتها واقع ما هو مسطر في بند ٤٤ من القانون المذكور وبها تريد الحكومة اجراء ما هو مقرر في فروع ٢ و ٤ و ٥ من بند ٤٤ فتجربى كل من الجمعيات الانتخاب على حدتها بالكتابة السرية ولا مانع من اجتماع الجمعيات معاً في آن واحد لانتخاب أعضاء المجالس

* (بند ٨) *

يجرى انتخاب أعضاء المجلس البلدى بحسب ما هو مسطر في بند ٢٠ وبند ٢١ وبند ٢٢ وبند ٢٧ وبند ٢٩ من قانون انتخاب الجمعية البلدية

* (بند ٩) *

تنتخب أعضاء المجالس البلدية من الاهالى المتوطنين المقيدين بدفتر انتخاب الناحية ممن عمرهم خمسة وعشرون سنة كاملة أو من الذين بلغ عمرهم هذا الحد ولولم يكونوا قاطنين بالناحية الا انهم يدفعون بها الاموال والعوائد السنوية بحسب القانون وانما ينبغي بحسب التناسب المقرر في بند ١٥ من القانون الصادر بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٨٣١ أن لا يزيد في المجلس من الاعضاء عدد غير القاطنين بالناحية على ربع القاطنين بها

* (بند ١٠) *

يتعين شيخ البلد ومعاونوه بعرفة المجلس البلدى من ضمن أعضاء المجلس المذكور وللمدير أن يوقف عند الاقتضاء مشايخ البلد ومعاونيهم عن وظائفهم برأيه وأما عزلهم فلا يكون الا بأمر من الحكومة ولا يجوز توقيفهم أزيد من ثلاثة شهور ولا يسوغ عزل شيخ بلد أو معاون ثم تنصيبه ثانياً في مجرى

سنة واحدة وأما في النواحي التي هي مقرات القسم والمديرية وكذا في النواحي التي يزيد عدد سكانها على ستة آلاف نفر فيصير انتخاب مشايخ البلد والمعاونين بأمر الحكومة من ضمن الاعضاء المقررة للمجلس البلدي

* (بند ١١) *

أعضاء المجلس البلدي يجرون بالكتابة سرًا وكل منهم على انفراد انتخاب مشايخ البلد والمعاونين ولا بد من أكثرية الآراء المطلقة في كل دور من الدورات الأولى الحاصلين سرًا بقصد الانتخاب

* (بند ١٢) *

يجري انتخاب أعضاء مجالس المديريات وأعضاء مجالس الاقسام بمعرفة أهالي الاخطاط الذين يندبون لتعيين المجالس البلدية حكم ما هو مقرر في البند الخامس ويسوغ لهم الاجتماع الجمعية واحدة أو الانقسام الى عدة جمعيات ويجوز أن تكون تلك الجمعيات في نواحي مختلفة

* (بند ١٣) *

جميع ما ذكرناه في البند السادس المذكور آنفاً يجري به العمل أيضاً في شأن مراجعة وتفتيش قوائم المنتخبين المندوبين بقصد انتخاب أعضاء مجالس المديريات والاقسام بشرط أن يكون بين اعلان القوائم المذكورة ويوم الانتخاب مسافة سبعة أيام بحيث أن القوائم التي تقفل اليوم السادس في كل ناحية تجرى تسليمها في اليوم السابع الى شيخ الناحية التي يجتمع فيها جمعية الانتخاب الكبيرة أو فرع منها

* (بند ١٤) *

يعين مجالس القسم من عمرهم خمسة وعشرون سنة لأقل ويكون محل توطنهم في القسم والاهالي الذين بلغ عمرهم هذا الحد ولولم يكن محل توطنهم بالقسم الا أنهم يدفعون الاموال والعوائد السنوية بالقسم المذكور حسبما تقتضيه الاصول وينتخب لمجالس المديرية المنتخبون البالغ عمرهم خمساً وعشرين سنة كاملة ويكون محل توطنهم بالمديرية وكذا الاهالي الذين بلغ سنهم هذا الحد ولولم يكن محل توطنهم بالمديرية الا أنهم يدفعون العوائد

السنوية بها واقع الاصول ومع ذلك فلا يجوز أن يزيد في المجلس من الاعضاء عدد غير القاطنين على ربع الاعضاء القاطنين وجميع ما تقر في البند الخامس من القانون الصادر بتاريخ ٢٢ يولييه سنة ١٨٣٣ بخصوص عدم تجويز الجمع بين وظيفتين يجري تطبيقه أيضا على أعضاء مجالس القسم

(بند ١٥)

عمليات الجمعيات المسدوبة لانتخاب أعضاء مجالس المديريات والاقسام تجري بحسب ما هو مبين في بنود ٣٤ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٦ وفي فروع ٢ و ٣ من بند ٤٨ من القانون الصادر بتاريخ ٢٢ يولييه سنة ١٨٣٣ وفي بنود ٢٠ و ٣٣ من قانون الحكومة الصادر بتاريخ ٨ مارس سنة ١٨٤٨ ويكون شيخ الناحية رئيسا على قلم جمعية الانتخاب الكبيرة أو الجمعيات الفرعية وعند عدم وجوده تكون الرئاسة للمعاونين أو لأحد أعضاء المجالس البلدية بحسب ترتيب أسماء كل منهم في الجدول وعدد المأمورين بفرز الآراسة ينتخبون من الطامعين سننا من مشايخ البلد أو معاونين أو المستشارين البلدية الموجودين بالنواحي والقرى على ترتيب وظائفهم فيقدم الشيخ على معاون وعند عدم وجوده يقدم من بعده وهكذا وأما كاتب الفرز فيكون تعيينه بعرفة رئيس جمعية الانتخاب ومأموري الفرز وتجمع رفاع الآراء في قلم الجمعية الانتخابية الاولى

(بند ١٦)

يكفي لتعيين الانسان عضوا بمجلس القسم أو المديرية أن يستحصل على كثره الآراء النسبية ومع ذلك لا يكون المنتخب عضوا للمجلس من هذين المجلسين الا اذا استقر عليه رأي خمس الجمعية الانتخابية وأما اذا تساوت الآراء في حق عدة منتخبين للعضوية فيقدم أكبرهم سننا

(بند ١٧)

اذا انعقدت جمعية الانتخاب في أول مرة لتنتخب للمجلس أعضاء ولم تتفق على أحد وجب انعقادها بعد ذلك بثمانية أيام على حسب ما تقر رآها

(بند ١٨)

لا يمنع من حضور هذا ~~مجلس~~ ^{مجلس} المديرية أحد ما لم يطلب أغلب أعضاء
المجلس المذكور أن تكون المذاكرة في بعض الأحيان سرية
القانون الصادر في ٧ و ٨ يولييه سنة ١٨٥٨ بخصوص
تجديد تشكيل مجالس العموم ومجالس الاقسام والمجالس
البلدية وتعيين مشايخ البلد والمعاونين

(بند ١)

يجب بعد اعلان هذا القانون بأربعة أشهر ان تجدد المجالس بالمديرية ومجالس
الاقسام والمجالس البلدية وان يكون تم تشكيلها وان ينتخب مشايخ البلد
والمعاونون كذلك

(بند ٢)

تجرى مادة الانتخاب كالقديم بواقع ما هو منصوص في القوانين الحالية ما عدا
بعض التغييرات الحاصلة في هذا القانون حتى ينشر القانون القطعي الموضوع
بقصد ترتيب المجالس البلدية والمجالس بالمديرية

(بند ٣)

يجرى انتخاب أعضاء مجالس المديرية ومجالس الاقسام والمجالس البلدية
باعتبار كل ناحية في الدفاتر المحررة بقصد انتخاب وكلاء الله للمجلس تقنين
القوانين الذي هو مجلس عموم مبعوثي الله عملاً بما هو مبين في الاوامر
الصادرة بتاريخ ٢ فبراير سنة ١٨٥٢ وللمدير أن يأمر بقسمة النواحي
مهما كانت أهاليها الى جمعيات فرعية انتخابية وله أيضاً لاجل انتخاب أعضاء
المجالس البلدية أن يعين بأمر منه عدد الاعضاء الواجب تعيينهم بمعرفة كل
من هذه الجمعيات وفي النواحي التي يبلغ عدد سكانها ألفين وخمسمائة نفر
فأكثر لا تمكث مادة الانتخاب السري الا مدة يوم واحد فقط بحيث اذا
افتتحت يوم السبت مثلاً فلا بد من قفلها يوم الاحد وفي النواحي التي عدد
سكانها أقل من ذلك فتفتح وتقفل في يوم واحد والآراء التي تعطى بقصد
انتخاب أعضاء مجالس المديرية ومجالس الاقسام يصير فروضها في مراكز
الاخطاط

(بند ٤)

لا يجوز تعيين عضو بالمجالس المذكورة بمجرد أول مرة من المرات الثلاثة
الحاصلة بقصد الانتخاب ما لم يستحصل العضو المذكور على الشروط الآتية
(أولاً) الاكثريّة المطلقة لأراء المتجمعة (ثانياً) عدد من الآراء مساو
لرابع عدد أرباب الانتخاب المقيدين وأما في المرة الثانية التي يجتمع فيها
للا انتخاب فتجرى مادة الانتخاب بواقع الاكثريّة النسبية مهما كان عدد
أعضاء الرأى فاذا حصل ان عدة افراد من المنتخبين استحصلوا على عدد واحد
من الآراء وجب حينئذ انتخاب أكبرهم سنّاً

(بند ٥)

يجرى تعيين رؤساء مجالس المديريات ووكلائهم وكتابهم عند انعقاد كل
مجلس ويكون انتخابهم بمعرفة الملك وأما رؤساء ووكلاء وكتاب مجالس
الاقسام فيكون انتخابهم بمعرفة المدير ولا يرخص بدخول أحد من العامة
في مجالس المديرية العمومية

(بند ٦)

لرئيس الحكومة أن يأمر بلفو مجالس الاقسام وفي هذه الحالة يجرى انتخاب
الاعضاء الجديدة للمجالس قبل حلول وقت الانعقاد السنوى بحيث لا يتأخر
عن عدة ثلاثة شهور ابتداءها من تاريخ يوم اللغو

(بند ٧)

تنصب مشايخ البلد ومعاونوهم بأمر رئيس الحكومة في قواعد المديريات
والاقسام والنواحي التي عدد سكانها ثلاثة آلاف نفر فأكثر ويجرى تنصيبهم
فيما عدا ذلك من النواحي بمعرفة المدير وللمدير أن يوقفهم عن وظائفهم بأمر
منه وأما عزلهم فلا يكون الا بأمر من رئيس الحكومة

(بند ٨)

يجوز انتخاب معاونين كشايخهم من غير أعضاء المجلس البلدى ولا يكون
رئيساً على المجلس البلدى الا شيخ البلد ورأيه هو المرجح عند حصول
الانقسام بين آراء الاعضاء وكذلك معاون الذى يقوم مقام الشيخ في وظيفة
الرئاسة يكون له الحق في هذه المزية وما عدا ذلك فيرخص في جميع
الاحوال للمعاونين الذين ينتخبون من غير أعضاء المجلس البلدى أن يحضروا

بالمجلس بدون أن لا يكون لهم فيه حق غير الرأى الاستشارى

* (بند ٩) *

للمدير أن يوقف المجلس البلدى عن وظائفه وأما الفاؤه فلا يكون الا بأمر
رئيس الحكومة وفي حالة ما اذا حصل الغاء المجلس البلدى فلا بد من انتخاب
مجلس جديد به لا عن الملقى في ظرف سنة واحدة لازيادة عليها

* (بند ١٠) *

في حالة ما اذا حصل الغاء المجلس البلدى أو صار توقيفه عن وظيفته جاز
للمدير أن يعين ائمة جمعية مأمورة مؤقتة لتأدية وظائف المجلس المذكور أو
بعضا من الاهالى لمساعدة شيخ البلد في المواد الادارية الخصوصية المعينة
التي بحسب الاصول المقررة يقتضى لها وجود عضوا وعدة أعضاء آخر
للاتحاد معه

* (بند ١١) *

أعضاء المجالس بالمديرية والمجالس بالاقسام والمجالس البلدية وكذلك مشايخ
البلد ومعاونوهم ممن كان موظفا بتلك المجالس يجب على كل واحد منهم أن
يقم في وظيفته بها حتى يتعين أحد بدلا عنه عملا بما هو مبين في هذا القانون

* (بند ١٢) *

لغاية الآن لم يقطع بشئ يبطل به حكم القوانين والاوامر الموضوعة بخصوص
ادارة مديرية السنين ولادارة مدينة ليون

(الفصل الثالث)

* (في القانون المتعلق بالمديرية) *

(الكتاب الاول)

* (في تشكيل المجالس العمومية) *

* (بند ١) *

يجعل في كل مديرية مجلس عموم واحد

* (بند ٢) *

يكون المجلس العمومي المذكور من أعضائه بقدر ما يوجد من الأخطاط في كل مديرية ومع ذلك لا يزيد عدد أعضائه على ثلاثين نفرا

* (بند ٣) *

في المديرية التي يزيد عدد أخطاطها على ثلاثين خطا يجوز انضمام والتحاق أخطاطها ببعض حكم ما هو مبين في الجدول الملصوق بالتانون بحيث تصير المديرية منقسمة الى ثلاثين دائرة انتخابية

* (بند ٤) *

صار نسخته بالامر

* (بند ٥) *

لا يسوغ أن يجعل في زمرة أعضاء المجالس العمومية الأشخاص الآتي ذكرهم (أولا) المديرون ونظار الأقسام وباشكاتب المديرية ومستشاروها (ثانيا) المحصلون والصيارف المنوطون بمجموع إرادات المديرية واستلام خراجهاو بتأدية المصاريف العمومية التي من كل صنف (ثالثا) مهندسو القناطر والجسور والمعمارية المستخدمون من طرف الدولة بالمديرية (رابعا) مأمور والغابات الموظفون بالمديرية وجميع مستخدمي اقليم المديرية والإقسام

* (بند ٦) *

لا يجوز أن يجعل الانسان عضوا في مجلسين عموميين في آن واحد

* (بند ٧) *

إذا غاب عضو من أعضاء المجلس العمومي ولم يحضر مرتين متواليتين عند انعقاد المجلس المذكور بدون عذر حقيقي مقبول يعلمه المجلس المذكور كان هذا بمنزلة استعفائه من هذا المجلس ويجري انتخاب عضو غيره للمجلس حسبما هو مبين في بند ١١

* (بند ٨) *

تنتخب أعضاء المجلس العمومي لمدة تسع سنوات ويجدد في كل ثلاث سنوات ثلث أعضاء المجلس المذكور ولا مانع من انتخاب من فرغت نيابته بعد المدة المذكورة لإقامة مدة أخرى وهم جرا والمجلس العمومي عند انعقاده

عقب انتخاب المجالس العمومية في النوبة الاولى أن يقسم اخطاط المديرية
أودوائرها الانتخابية الى ثلاث حصص بحيث تكون كل حصة مساوية
للاخرى في اخطاط كل قسم ودوائرها الانتخابية ويجرى استبدال كل حصة
من هذه الحصص بالاقراع وتعمل هذه القرعة بمعرفة المدير علانية
في مجلس المديرية

(بند ٩)

فسخ المجلس العمومي لا يكون الا بأمر الملك وفي هذه الحالة يجري انتخاب
أعضاء مستجدين غير أعضاء المجلس الملغى بحيث يكون التجديد قبل انعقاد
المجلس السنوي وان لا يتأخر التجديد المذكور عن ثلاثة شهور من تاريخ
يوم الفسخ

(بند ١٠)

يجب على كل عضو من أعضاء مجلس المديرية صارا انتخابه بمعرفة عدة اخطاط
أودوائرها الانتخابية أن يعلن للمدير بأن يقبده على جهة واحدة من الجهات التي
انتخب لها مما يختاره هو وذلك يكون في اثناء الشهر الذي يعقب الوقت
الحاصل فيه الانتخاب وفي حالة ما اذا لم يقرب اختياره في الميعاد المذكور جاز
للمدير أن يعين بالاقراع عنه علانية في مجلس المديرية الخط الذي ينوب عنه
هذا العضو بمجلس العموم وكذلك كل عضواتخب لمجلسي عموم المديرية
والقسم أو تعدد انتخابه لعدة مجالس بالقسم يجري الاقراع عنه ليكون عضوا
لمجلس واحد منها

(بند ١١)

اذا خلا محل عضو من المجلس بموت أو استعفاء أو بحرمانه من الحقوق المدنية
أو العمومية أو بعدم تعيين وجب على الجمعية الانتخابية المأمور بتعيين
عضو بدلا عنه أن تجتمع في ظرف شهرين لانتخابه

(الكتاب الثاني)

(في بيان الاصول التي يجب اتباعها بخصوص انعقاد المجالس العمومية)

(بند ١٢)

لا يجوز للمجلس العمومي الانعقاد في أى وقت كان مالم يطلبه لذلك المدير بعد الاستئذان عن انعقاده من الملك ويشترط أن يعين في هذا الاذن الملوكي وقت انعقاد المجلس المذكور ومدة استقراره ويتلو المدير يوم افتتاحه جهرا الامر الصادر من الملك بخصوص انعقاده ويأخذ الميثاق من جميع الاعضاء المنتخبين جديدا ثم يأمرهم عن لسان الملك بالانعقاد بالمجلس ومن لم يحضر من الاعضاء المنتخبين جديدا وقت افتتاح المجلس فلا يسوغ له الدخول بالمجلس بوظيفة عضوه منه مالم يؤخذ عليه الميثاق امام رئيس المجلس العمومي وبهذه المثابة يجري تشكيل المجلس المذكور بحيث يكون تحت رئاسة الاكبر سنا من الاعضاء ويناط أصغرهم سنا بوظيفة كاتب المجلس وللمجلس المذكور أن يعين بالاقرار وباكثرية الآراء المطلقة رئيس المجلس وكاتبه ويجوز للمدير الدخول في مجلس العموم والتكلم فيه من يادى رأيه وله أيضا الحضور مع المجلس في اثناء المذاكرة ماعدا في حالة ما اذا كانت المذاكرة بالمجلس متعلقة بتنظيف حسابات المديرية الذاتية لها لامن حيث كونها حكومية

(بند ١٣) *

لا يجوز لاحد من العامة الدخول بمجالس العموم ولا يجوز للمجالس المذكورة التشاور في أى مادة كانت مالم يحضرا أغلب الاعضاء ولو بزيادة واحد عن النصف وتجمع مع الآراء بالكتابة سرا كلما طلب ذلك أربعة من الاعضاء الحاضرين

(بند ١٤) *

كل حكم أو قرار انخط عليه رأى المجلس العمومي بخصوص مادة خارجة عن دائرة خصائصه فهو لغو غير معتمده وانما يشترط أن يكون لغوه بارادة ملوكية

(بند ١٥) *

كل قرار يصدر من المجلس العمومي في غير أوقات انعقاده المعتادة فهو باطل لا اعتماد له وللمدير بالخبرة مع مجلس المديرية أن يعلن بأمر منه ان المجلس تعدى حده بالانعقاد بدون أوان وأن الاوامر الصادرة منه لغو غير معتمدها وله أيضا التثبت بجميع الاحتياطات اللازمة بحيث يتيسر له حالة

علم بذلك تفريق المجلس المذكور ومنعه عن الانعقاد ثم يشكوه الى وكيل الملك الموجود بالجهة انه يحجرى القوانين في حق المجلس المذكور ويطلب جزاءه ان كان مستوجب العقوبة بواقع ما هو مقرّر في بند ١٥٨ من قانون الحدود والجنايات وفي حالة ما اذا تبين ان المجلس المذكور مخنوح ومستوجب العقاب فكل من أعضائه حكم عليه بالمجازاة يطرد من المجلس المذكور ولا يجوز قبوله بانيامدة ثلاث شهور ابتداءً من تاريخ الحكم لافي المجلس العمومي بالمديرية ولا في مجلس القسم

(بند ١٦)

لا يجوز لمجلس العموم أن يتراسل مع مجلس أو عدة مجالس آخر بالمديرية أو بالقسم فإن فعل ذلك وخالف الاصول صار تعليقه وتوقيفه بأمر من المدير الى أن يصدر في حقه ارادة ملوكية بما يوافق لهذا الخصوص

(بند ١٧)

لا يسوغ لاي مجلس عمومي اعلان شيء ما تحريرا أو نشره بواسطة جرائد الوقائع وان تجارى على ذلك وسلك خلاف الاصول المقررة لذلك جاز للمدير أن يوقفه عن الانعقاد بأمر منه وأن يستحصل على الحكم عليه باللغو بارادة ملوكية

(بند ١٨)

في كلتا الحالتين المذكورتين في بند ١٦ و ١٧ للمدير أن يشعرو وكيل الملك الموجود بالجهة ليحجرى في حق المجلس المذكور ما تقتضيه القوانين ومجازاته ان كان في فعله ما يستوجب العقوبة بمنطوق بند ١٢٣ من قانون الحدود والجنايات

(بند ١٩)

كل كتي أو طباع أو محرر جرائد الوقائع أو خلافه تجاسر على نشر أو اشاعة ما لم يحجز للمجلس العمومي فعله حسبما هو مقرّر في بنود ١٥ و ١٣ و ١٧ يحجرى عليه حكم ما هو مبين في بند ١٢٣ من قانون الحدود والجنايات

(الكتاب الثالث)

* (في بيان مجالس القسم) *

* (بند ٢٠) *

يجوز في كل قسم مجلس واحد ويكون عدد أعضائه بقدر ما يوجد من
الخطاط في هذا القسم بشرط أن لا يزيد مقدار أعضاء كل مجلس على
تسعة أنفار

* (بند ٢١) *

إذا كان عدد الخطاط بالقسم أقل من تسعة توزع بارادة ملوكية على
الخطاط الأكثر أهلية عدد أعضاء مجلس القسم الذين يصير انتخابهم لاجل
التكملة

* (بند ٢٢) *

صار نسخته بالامر الصادر بتاريخ ١١ و ٣ ايلول سنة ١٨٤٨

* (بند ٢٣) *

صار نسخته أيضا بموجب الامر المتقدم ذكره

* (بند ٢٤) *

لا يجوز أن يكون النفر الواحد عضوا في عدة مجالس قسم ولا عضوا في مجلس
قسم ومجلس عمومي في آن واحد

* (بند ٢٥) *

تتخب أعضاء مجالس القسم لمدة ستة سنوات ويجدد نصف الأعضاء في كل
ثلاث سنوات ويجوز للمجلس العمومي أن يقسم الخطاط كل قسم في اثناء
الانعقاد عقب الانتخاب الاول الى حصتين ثم يجري طريقة التجديد بينهما
بواسطة الاقتراع ويصير اجراء القرعة بمعرفة المدير علانية بحضور مجلس
المديرية

* (بند ٢٦) *

جميع ما هو مقرر في بنود ٧ و ٩ و ١٠ و ١١ يصير تطبيقه على مجالس
القسم

(الكتاب الرابع)

* (في بيان الاصول الواجب اتباعها في شأن انعقاد مجالس القسم) *

* (بند ٢٧) *

لا يسوغ لمجلس القسم الانعقاد الا باذن المدير بناء على ارادة ملوكية ويشترط في هذه الارادة تعيين الوقت الذي يتعقد فيه ومدة استمراره ففي يوم افتتاح المجلس المذكور يقرأ جهرًا ناظر القسم الارادة الملوكية الصادرة بخصوص افتتاحه ويأخذ الميثاق على كل من الاعضاء الحديثي الانتخاب ثم يأمرهم عن لسان الملك بالانعقاد بالمجلس ومن لم يحضر من الاعضاء الجديدة عند افتتاح المجلس فلا يجوز قبوله به الا بعد أن يؤخذ عليه الميثاق امام رئيس مجلس القسم ويصير تشكيل المجلس المذكور بحيث يكون الاكبر سنًا من الاعضاء رئيسًا عليه ويكون أصغرهم سنًا منوطًا بوظيفة كاتب المجلس وأرباب المجلس المذكور هم الذين يعينون بالاقرار وبأكثرية الآراء الرئيس عليهم وكاتبه ويرخص للمدير الدخول في مجلس القسم والتكلم فيه من بادى رأيه وله أيضا الحضور بالمجلس في اثناء المذاكرة

* (بند ٢٨) *

جميع ما هو مقرر في بنود ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ يصير اجراؤه أيضا في حق مجلس القسم عند انعقاده

(الكتاب الخامس)

* (في جداول ذوى الانتخاب) *

من بند ٢٩ الى بند ٣٣ صار نسخها بالامر الصادر

(الكتاب السادس)

* (في بيان كيفية عقد الجمعيات الانتخابية) *

* (بند ٣٤) *

تجتمع الجمعيات الانتخابية في بندر الخط بناء على أمر المدير وفي بندر أحد الاخطاط اذا كانت الجمعية مؤلفة من أزيد من خط واحد ومع ذلك فيجوز للمدير أن يعين لانعقاد الجمعية المذكورة قاعدة الناحية الاقرب الى المركز

والانتهل طريقا من غيرها

* (بند ٣٥) *

لا يكون أزيد من جمعية واحدة متى كان عدد الاهالى المندوبين لبدء الرأى لا يزيد على ثلثمائة نفر فاذا زاد عددهم على ذلك وجب على المدير الاستئذان من محل الاقتضاء عن قسمة الجمعية الى جمعيات صغيرة بحيث تتألف كل جمعية منها الاقل من مائة نفر او من ثلثمائة نفر لا أزيد

* (بند ٣٦) *

صار نسخته بالامر الصادر بتاريخ ٣ و ١١ يولييه سنة ١٨٤٨

* (بند ٣٧) *

الرئيس وحده التكلم فيما يخص ضبط وربط الجمعية الكبيرة أو الصغيرة التي هو رئيس عليها ولا يجوز لاحد من أرباب الجمعيات المذكورة ذكر شئ في الجمعية خارجا عن مادة الانتخاب التي هي دائرة وظيفتهم فكل مناقشة أو مداولة فيما عدا ذلك بالجمعية ممنوع

* (بند ٣٨) *

لا يسوغ لاحد من أرباب الانتخاب أن يحضر مسالحا في الجمعية التي هو عضو منها ومن بند ٣٩ الى بند ٤٢ صار نسخته بالامر الصادر

* (بند ٤٣) *

توضع التختة امام الرئيس وأرباب الفرز بحيث يمكن لكل واحد من زمرة أرباب الانتخاب أن يترحو لها مادة فرز رقاع أسماء المنتخبين

* (بند ٤٤) *

كل من أبدى رأيه من أرباب الجمعية الانتخابية قيد اسمه في الجدول ثم يرفق هذا الجدول مع مضبطة المذاكرات بعد التصديق والامضاء عليه من أعضاء قلم الفرز

* (بند ٤٥) *

صار نسخته بالامر

* (بند ٤٦) *

تقرز الآراء في الجمعيات المنقسمة الى عدة جمعيات صغيرة قرعية باعتبار

كل جمعية صغيرة منها وتعمل النتيجة اللازمة ثم يدق عليها أعضاء القلم ويضعون عليها امضاءهم فيأخذ رئيس كل جمعية صغيرة نتيجة ما عملته جمعية ويأتى بها الى الجمعية الاولى والجمعية الاولى المذكورة هي التي تنشط في حضور كل من رؤساء الجمعيات بحضر جميع الآراء المتحصلة

* (بند ٤٧) *

صار نسخه بالامر

* (بند ٤٨) *

قلم الفرز هو الذي يقضى مؤقتا جميع المشكلات التي تحصل فيما يتعلق بعمليات الجمعية الانتخابية

* (بند ٤٩) *

صار نسخه بالامر

* (بند ٥٠) *

محاضر مذاكرات الجمعيات الانتخابية التي تقدم بعرفة رؤسائها بصير عرضها بواسطة ناظر القسم على المدير والمدير بعد الاطلاع عليها اذا وجدها غير مستوفية لجميع الشروط والاصول المقررة أن يفوض في ميعاد خمسة عشر يوما من تاريخ يوم استلامها للحكم بنقضها الى مجلس المديرية والمجلس المذكور أيضا للحكم عليها بما يوافق في ظرف شهر كامل

* (بند ٥١) *

لكل عضو من أعضاء الجمعية الانتخابية أن يطعن فيما أقرته الجمعية المذكورة ويستدعي بإبطاله فينظر في هذه الحالة هل طعنه مدون في المحضر أم لا فان كان غير مدون به صرح له حينئذ أن يمدى ملحوظ طعنه في ظرف خمسة أيام ويقدمه الى ديوان ناظر القسم ثم يحكم على ما قاله هذا العضو في هذا الخصوص بما يوافق في مجلس المديرية بميعاد شهر كامل من يوم استلام القضية بالمديرية وللعضو المذكور التظلم أيضا بعد صدور الحكم من مجلس المديرية

* (بند ٥٢) *

لكن اذا كانت مطاعنته بخصوص عدم لياقة عضو أو عدة أعضاء

من المنتخبين وجب حينئذ تحويل القضية على محكمة القسم للحكم عليها بما يوافق ويجوز للمطاعن التظلم بعد صدور الحكم ان لم يقتنع ويشعر بطلب دعوى التظلم خصمه في مسافة عشرة أيام أيًا ما كان بعد المحال والافالدعوى باطلة ويحكم على الدعوى كالدعوى المستجيلة وبحسب ما هو مقر في بند ٣٢ من القانون الصادر بتاريخ ١٩ ابريل سنة ١٨٣١

(بند ٥٣)

الترافع بمجلس الاحكام يجري عند التظلم وعدم الاقتناع ويحكم فيه على رؤس الاشهاد بدون رسوم ولا مصاريف تدفعها الاخصام

(بند ٥٤)

رفع التظلم من الحكم امام مجلس الاحكام يوجب تعليق الحكم المتظلم فيه عن التنفيذ اذا كان المتظلم هو أحد الاعضاء المنتخبين جديداً وأما ان تظلم المدير من الحكم بالانتخاب فلا يجوز توقيف تنفيذ الحكم الصادر من المحاكم في هذا الصدر

(الكتاب السابع)

(في بيان بعض أحكام وقية)

(بند ٥٥)

يجرى انتخاب المجالس العمومية ومجالس الاقسام في ظرف ستة أشهر من تاريخ نشر هذا القانون

(بند ٥٦)

في المديرات التي تزيد اخطاها على الثلاثين ينشر لكل من المجالس العمومية ومجالس الاقسام المرتبة بواقع ما هو منصوص في هذا القانون الجدول المشتمل على انضمام الاخطا المبينة في هذا القانون وجميع المهوظات التي تبديها المجالس المذكورة في شأن انضمام الاخطا يصير طبعها وتوزيعها على مجلس تقنين القوانين

(بند ٥٧)

لا يمكن تطبيق هذا القانون على مدينة باريس بل يجري ترتيبها بقانون خاص

(الكتاب الاول)

* (في بيان خصائص المجالس العمومية) *

* (بند ١) *

لمجلس عموم المديرية أن يوزع في كل سنة العوائد السنوية بحسب ما هو
مقرر في القوانين وقبل أن يباشرو توزيع تلك العوائد أنه ينظر في الاستدعاءات
المقدمة اليه من مجالس الاقسام بخصوص تعديل الحصص المطلوبة من
الاقسام بحسب أحوالها

* (بند ٢) *

الاستدعاءات التي تقدمها النواحي بخصوص تعديل الحصص في العوائد
تعرض أولاً على مجلس القسم ومنه تتحول الى المجلس العمومي لاجل قطع
الحكم فيها

* (بند ٣) *

للمجلس العمومي أن يعين الضمائم المرخص تحصيلها بحسب القانون

* (بند ٤) *

للمجلس العمومي أن يتشاور في المواد الآتية وهي (أولاً) جميع العوائد
الظهورات والاستعراضات التي يراد اجراؤها المصلحة المديرية (ثانياً)
المبيعات والمشتريات والمبادلات بالنسبة لتعلقات المديرية (ثالثاً) تغيير
موضوعات بعض الاماكن في المديرية أو تجديد البعض منها (رابعاً)
كيفية ادارة تعلقات المديرية (خامساً) المذاكرة في مدعى المديرية لها
او عليها ما عدا الاحوال الضرورية جداً المنصوص عنها في البند ٣٦
الآتي (سادساً) جميع المصالحات المتعلقة بحقوق المديرية (سابعاً)
قبول الهبات والوصايا المتبرع بها الى المديرية (ثامناً) تقسيمات
وتنظيمات الطرق السفرية والمعتادة بالمديرية (تاسعاً) جميع التصميمات
وصورة الرسوم والمقاييس المتعلقة بالاشغال التي تعمل لطرق المديرية
(عاشراً) التعهدات التي تعرضها بعض النواحي أو جمعيات من المشتركين

أو بعض الافراد لاجل المساعدة على تجاوز عمليات الطرق بالمديرية أو الاشغال
الآخر التي تعمل على طرف المديرية (حادى عشر) المذاكرة في شأن اعطاء
الجمعيات المشتركة أو زمرة الملتزمين أو خلافهم مقاوله على الاشغال التي
تعمل لمصلحة المديرية (ثاني عشر) ما يتخصص من المصاريف على المديرية
بقصد الاعانة على الاشغال التي تعمل على طرف الحكومة مما يعود منفعته
على المديرية (ثالث عشر) ما يتخصص على المديرية في مصاريف الاشغال
التي تعمل لمصلحة المديرية ونواحيها (رابع عشر) ترتيب المعاش لكل من
تقاعد من مستخدمي المديرية والاقسام (خامس عشر) ما يتخصص
من المصاريف للمعتوهين واللقطة ويؤخذ من النواحي بواقع أصول
التخصيص الجارية بين كل منها (سادس عشر) جميع المواد الاخر التي يجب
على المجلس بواقع الاصول والقوانين المداولة فيها

* (بند ٥) *

مداولات المجلس العمومي تعرض لديوان الملك للتصديق عليها أولديوان
النظارة المنوطة بمثل هذه القضية أو للمدير وذلك على حسب الاصول المحددة
بالقوانين أو باصول الادارة العمومية

* (بند ٦) *

للمجلس العمومي أن يبدى رأيه بخصوص المواد الآتية وهي (أولا)
التغييرات والتبديلات التي يراد اجراؤها في حدود أراضى المديرية
والاقسام والاختطاط والنواحي وتعيين المدن القواعد (ثانيا) جميع
المشكلات التي تحصل عند توزيع مصاريف الاشغال المتعلقة بمجملة من
النواحي (ثالثا) ترتيب المواسم والاسواق العمومية وابطالها أو تبديلها
(رابعا) جميع المواد التي يقتضى أن يبدى المجلس المذكور رأيه في شأنها
أو يحول عليه من طرف الادارة التشاور فيها

* (بند ٧) *

للمجلس العمومي أن يخاطب يدون واسطة الديوان التي تكون المديرية من
فروعه وان يعرض لذلك الديوان بواسطة المدير جميع ما يريد اجراءه لمصلحة
خصوصية بالمديرية وكذلك المحفوظ الذي يبدى به بخصوص حالة المصالح

العمومية ومقتضاها بالنسبة لما يتعلق بالمديرية

* (بند ٨) *

للمجلس العمومي أن يفتش حالة الدفترخانات وأمتعة المديرية

* (بند ٩) *

المصاريف التي يجب تحريرها بميزانية المديرية هي حكم الآتي (أولاً)
المصاريف الراتبية المخصصة لها في ميزانية الدولة سنوياً بعض اعانات (ثانياً)
المصاريف المرخص ترتيبها للمجلس سنوياً لمصالح المديرية (ثالثاً)
المصاريف غير الراتبية للظهورات التي يكون ترتيبها بعرفة المجلس اتباعاً
لبعض القوانين الخصوصية (رابعاً) المصاريف المكلفة بها المديرية وجوباً
أو المرخص لها صرفها ببعض القوانين الخصوصية

* (بند ١٠) *

ايرادات المديرية تتركب من الأشياء الآتية وهي (أولاً) الايراد المتحصل
من الاعانات والضرائب التي تحصل بالنسبة للعوائد المضروبة بواقع قانون
المالية في نظير مصاريف المديرية وما هو مربوط للمديرية من ضمن الايرادات
العمومية المرتبة بموجب هذا القانون (ثانياً) الايراد المتحصل من الضرائب
المرخص ترتيبها سنوياً برأى المجلس العمومي بحسب ما يقتضيه تحديد قانون
المالية (ثالثاً) الايراد المتحصل من الضرائب للظهورات مما يضرب
بقوانين مخصصة (رابعاً) الايراد المتحصل من اجتماع الضرائب التي يقتضى
بحسب القوانين العمومية تأديتها من جلة أنواع فروع المصالح الاهلية
(خامساً) ايراد محصول املاك المديرية المربوط لاقتضاء مصلحة بالمديرية
(سادساً) ايراد محصول املاك المديرية سواء كانت عقارات أو منقولات
(سابعاً) الايراد المتحصل من الكشوفات عن الاوراق والسندات
القديمة المتعلقة بالمديرية الموضوعية في الدفترخانه (ثامناً) الايراد
المتحصل من عوائد المرور بالقناطر والمعادي ونحوها من الأشياء التي يصير
ترتيبها بأمر الحكومة لمنفعة المديرية وما أشبه ذلك مما يعطى للمديرية
بحسب القانون

* (بند ١١) *

تعرض الميزانية بواسطة المدير ويتداول فيها المجلس العمومي ويقطع الحكم فيها بأرادة ملوكية ثم تقسم الى أبواب حكم الآتى

* (بند ١٢) *

أول باب من تلك الابواب يحتوى على المصاريف المعتادة الآتية (أولاً) ما يلزم لأعمال الترميمات الجسمية وتشديد المباني والعمارات بالمديرية (ثانياً) العوائد المفروضة على املاك المديرية (ثالثاً) المحال التي تستأجر لـ كونهم ديوان المديرية وناظر القسم (رابعاً) تأثيث وتكاليف موجودات وأمتعة ديوان المديرية وإدارة نظارة القسم (خامساً) سكنى وإقامة عساكر العسس حسب المعتاد (سادساً) المصاريف المعتادة لجيوش المديرية (سابعاً) مصاريف نقل المحبوسين والهمل وكل من كان فى الليمان وأطلق سبيله (ثامناً) ايجار ومفروشات المحاكم وما يلزم لها من المصاريف الجزئية وكذلك المصاريف الخفيفة اللازمة لقضاء الناحية (تاسعاً) حطب الوقود اللازم للشتاء وتنوير القراقلات وغيرها من الدوائر المتعلقة بالمديرية (عاشراً) الاشغال التي تحصل بقصد تصليح الطرق التي بين المديريات الموصلة لبعضها وما يفتقر عن ذلك من جميع باقى الاشغال (حادى عشر) المصاريف اللازمة الى اللقطة والمجانين التي توزع على المديرية بحسب القوانين (ثانى عشر) مصاريف الطريق التي تعطى لانباء السبيل (ثالث عشر) مصاريف طبع وعلان جداول أرباب الانتخاب وأهل الخبرة (رابع عشر) مصاريف عقد الجمعيات التي تنتوب لانتخاب مجلس وكلاء الملة والمجالس العمومية ومجالس الاقسام (خامس عشر) مصاريف طبع الميزانيات والحسابات والواردات والمنصرفات المتعلقة بالمديرية (سادس عشر) ما يخص على المديرية فى نظير مصاريف تعداد الاهالى التي تعمل مرة فى كل عشر سنوات (سابع عشر) المصاريف التي تلزم للاحتراسات والتحفظات الصحية لتدارك سريان الامراض الوبائية التي تصيب بنى آدم والحيوانات (ثامن عشر) النقود المعطاة على سبيل التشويق من طرف الادارة العمومية بقصد افناء واهلاك الحيوانات المؤذية (تاسع عشر)

مصاريف حفظ دفتر المديرية

(بند ١٣)

تدارك المصاريف السابقة بالطرق الآتية ذكرها (أولاً) من الضمائم التي تترتب لهذا الخصوص بواقع تخصيص قانون المالية السنوى (ثانياً) ما يتخصص على المديرية من ضمن الاموال العمومية (ثالثاً) ايرادات الظهورات غير المعتادة المبينة في غمرة ٦ و ٧ و ٨ من بند ١٠

(بند ١٤)

المصاريف المعتادة اللازم قيدها في أول باب من الميزانية بواقع البيانات المذكورة في بند ١٢ لا يربط لها فيها المقدار المعين كما لا يزيد عنه الا بإرادة ملوكية فعلى مقتضى تلك الارادة يجرى تسوية وترتيب الميزانية

(بند ١٥)

لا يجوز بوجه من الوجوه قيده شيء من المصاريف المرخص ترتيبها بمعرفة المجلس في أول باب من أبواب الميزانية

(بند ١٦)

يشتمل الباب الثاني من الميزانية على المصاريف المرخص ترتيبها بمعرفة المجلس المجمولة لاقتضاء مصلحة المديرية والمجلس العمومي أن يقيده في الباب المذكور باقى المصاريف المبينة في بند ١٢

(بند ١٧)

يصير تدارك المصاريف المحتررة في الباب الثاني من الميزانية بواسطة الضمائم المرتبة بمعرفة المجلس ويبيعض الايرادات المبينة في غمرة ٥ من بند ١٠ ومع ذلك فلا مانع بعد نفاذ أقصى ما يتجمع من الضمائم المرخص فيها للمجلس المنصرفة فيما عدا المصاريف الخصوصية وبعد نفاذ الايرادات المبينة في صدر هذا البند من ان يخصص للمديرية جزءاً من الاموال العمومية مما يتحدد مقداره سنوياً بأمر المالية لتربط اعانة على تكميل المصاريف اللازمة لعمليات بناء المباني العمومية بالمديرية ولجميع الاشغال اللازمة لتصلح وحفظ طرق المديرية وأما الاموال العمومية فيصير توزيعها سنوياً بإرادة ملوكية تقيد في السجل المعد لتقيد اللوائح والقوانين المستديمة

* (بند ١٨) *

لا يجوز قيد مصرف خلاف المصاريف المنصوص عنها رسمياً في الباب الثاني من الميزانية وجميع التخصيصات التي تقيد في هذا الباب بمعرفة المجلس العمومي لا يمكن تغييرها ولا نقل شيء منها عن أصله ولا العرض للملك أيضاً ليتحصل على ارادة بها يجري تسوية وترتيب الميزانية

* (بند ١٩) *

يجعل في الميزانية أبواب خصوصية لحصر المصاريف التي تتدارك من الضمائم الخصوصية أو الظهورات المؤقتة ولا يجوز درج شيء فيها غير ما يخص لها من الضمائم المقننة لها بالارادة الملوكية

* (بند ٢٠) *

الديون التي تستدينها المديرية بقصد المصاريف الاعتيادية يصير قيدها في أول باب من الميزانية ولا يجوز صرفها الا في الشيء الذي استدينت لاجله وأما الديون التي تقتض لتأدية بعض المصاريف الاخرى فيصير قيدها بمعرفة المجلس العمومي في الباب الثاني من الميزانية وفي صورة ما اذا صار سهواً وامتنع من قيدها في الباب المذكور يجري تداركها وتخصيلها من توزيع مؤقت من الظهورات يترتب بموجب قانون خاص

* (بند ٢١) *

الاموال التي لم تصرف في بحر السنة في الاشياء المعينة هي لها على بعد قفل حساب هذه السنة على حساب السنة القابلة في ميزانيتها مع بيان أصل الشيء الذي كانت عينت له في الميزانية بالمجلس العمومي وأما الاموال التي لم تعين لمصرف مخصوص وزادت بعد ختام السنة فتضاف على الاموال المقيدة بالميزانية الجديدة في أبوابها بالنظر لاصل ورودها

* (بند ٢٢) *

كل كاتب منوط بتحصيل الاموال الظهورات يطلب منه سرعة توريد هذه الاموال بأوقاتها ولا يجوز قبول دفاتر أو قوائم الاموال الا اذا راجعها المدير وصدق عليها وهو الذي يسلمها الى الكاتب وكل ما يظهر من المناقضات

في مادة من تلك المواد متعلقة بالحكام الاعتيادية يجرى الحكم فيها بكاقي
الدعاوى المستعجلة في تلك المحاكم

* (بند ٢٣) *

لا يسوغ للمأمور التحصيل صرف شيء مما الا اذا أمره المدير بحيث لا ينحرف
عن حد المبالغ المنصوص بصرفها في ميزانية المديرية

* (بند ٢٤) *

للمجلس العمومي التحرري الكلي في المراجعة والمناقضة في حسابات
الادارة التي يعرضها عليه المدير وهي كناية عن الاشياء الآتية (أولاً)
حساب الايرادات والمصاريف بواقع ما هو منصوص في ميزانية المديرية
(ثانياً) حساب الاموال غير المتحصلة (ثالثاً) حساب محصول
الضمان المضروبة خاصة بحسب القوانين على جملة فروع من المصالح العمومية
وجميع الملحوظات التي يبدئها المجلس العمومي في شأن الحسابات التي
تعرض عليه لاجل المراجعة يجرى عرضها فوراً بمعرفة رئيس المجلس
المدكور على ديوان النظارة المنوطة بادارة حسابات المديرية وللمجلس
العمومي الحكم مؤقتاً على تلك الحسابات ولا يقطع فيها الحكم وتعد ترتيباً
تاماً الا بارادة ملوكية

* (بند ٢٥) *

متى انقطع الحكم في ميزانية الايراد والمصرف وحسابات المديرية فيجرى
نشرها بطريق الطبع والتمثيل

* (بند ٢٦) *

للمجلس العمومي الاذن باعلان ونشر جميع أو بعض مداولاته ومحاضر
مذاكراته ويجب أن تكون المداولات التي يحضرها كاتب المجلس ويستقر
عليها الرأي عند انعقاد كل مجلس مستقلة على بيان وتفصيل المناقضات التي
تحصل بالمجلس ويجوز أن لا يقيده في تلك المحاضر أسماء كل من الاعضاء الذين
يكون لهم دخل في تلك المناقضات

* (بند ٢٧) *

اذا لم يجتمع المجلس العمومي أو اجتمع وافترق بدون أن يحكم بما يلزم في مادة

توزع العوائد السنوية جاز حينئذ للمدير أن يحرر من طرفه الاوامر
اللازمة لترتيب ما يلزم تخصيصه على كل قسم من العوائد المذكورة بحسب
سوابق الاصول الحاصلة لمثل ذلك ما لم تدع القوانين لاجراء بعض تعديلات
في مادة التخصيص

* (بند ٢٨) *

اذا لم يجتمع المجلس العمومي أو اجتمع واقترب بدون أن يصدر على ميزانية
مصاريف المديرية الرتبة جاز للمدير أن يسوي في مجلس المديرية الميزانية
المذكورة من بادي رأيه ولا تعتمد الا اذا صدر عليها ارادة ملوكية

* (بند ٢٩) *

مداولات المجلس العمومي بخصوص المواد المتعلقة بشراء أو بيع أو مبادلة
املاك المديرية وكذلك المواد المتعلقة بتغيير أو ضاع المباني والعمارات
بحسب استعدادات المنافع يجب رؤيتها بمجلس الاحكام والاقرار عليها
بارادة ملوكية لاجل الاعتماد واذا كان الشيء المطلوب بيعه وشراؤه ومبادلته
لا تزيد قيمته على عشرين ألف فرنكة جاز حينئذ التصديق عليها في مجلس
المديرية لاعتماده

* (بند ٣٠) *

تعرض المداولات التي تحصل بخصوص استمارة حركة املاك المديرية على
الديوان المنوط بذلك وانما يكفي عند اقتضاء الوقت والحال بأن يباشر المدير
مؤقتا بحسب القوانين حركة ادارة الاملاك المذكورة

* (بند ٣١) *

لا يجوز قبول أو رفض الهبات والوصايا المتبرع بها الى المديرية الا بارادة
ملوكية بناء على استصواب من مجلس الاحكام وللمدير أن يقبل بدون
استئذان برسم الوديعة الهبات والوصايا المتبرع بها الى المديرية وانما
الارادة التي تصدر فيما بعد بخصوص ما يوافق لهذا يجري مقتضاها اعتبارا
من يوم قبول استيداع تلك الاشياء بطرف المدير

* (بند ٣٢) *

اذا اقتضى الحال بناء بعض مباني بالمديرية أو ترميم أشياء فيها وكان قيمة

المنصرف على ذلك تزد على خمسين ألف فرنكة وجب حينئذ أعمال صورة
رسم ما يراد بناؤه أو ترميمه وأعمال المقايسة اللازمة عنه ثم يعرض ذلك أولاً
على الديوان المنوط بإدارة النواحي

* (بند ٣٣) *

الاعانات الظهورات من العوائد التي يقر على تخصيصها لمجلس العموم بقصد
تأدية المصاريف اللازمة للمديرية لا تخصص إلا بموجب قانون يصدر من
المجالس معتمد الاجراء والتنفيذ

* (بند ٣٤) *

إذا انحط رأى مجلس العموم على استقراض بعض مبالغ لتأدية ما يلزم من
المصاريف للمديرية فلا يجوز الاذن بها إلا بقانون مخصوص

* (بند ٣٥) *

في صورة ما إذا لم يحصل الاتفاق بخصوص توزيع ما يلزم من المنصرف على
الاشغال التي تعمل لمصلحة النواحي والمديرية معا وجب قطع الحكم فيما
يوافق ذلك بارادة ملوكية حسبما يستصوبه كل من المجالس البلدية ومجالس
الاقسام ومجلس المديرية

* (بند ٣٦) *

للمدير أن ينوب عن المديرية في الدعاوى المتعلقة بها خاصة باستشارة في ذلك
من مجلس العموم وان يستأذن عنه من الملك بواسطة مجلس الاحكام فاذا
ترافع في محكمة وصدر الحكم فلم يمكن للمديرية بعد ذلك حق في طلب رفع
الدعوى بأي محكمة أخرى ما لم تستأذن ثانياً عن ذلك من محل الاقتضاء
ويجوز للمدير من بعد استمزاغ مجلس العموم أن يدافع عن المديرية في كل
دعوى بدون استئذان من محل آخر وللمدير عند مقتضى الاحوال واستلزام
الضرورة أن يترافع في كل دعوى أو يدافع عنها بدون استمزاغ مجلس العموم
ولا يستئذان من جهة أخرى عن ذلك وله أيضاً أن يجري جميع التدابير
والاحتياطات التحفظية وان يسعى في منع ضياع الحقوق بالمدة الطويلة
وأما في حالة ما إذا حصل تداع بين الدولة والمديرية بخصوص مادة فانه ينوب
عن المديرية في اقامة هذه الدعوى أو المرافعة عنها أقدم أعضاء مجلس عموم

* (بند ٣٧) *

اذا تداعى شخص بشئ على المديرية غير وضع اليد فلا تقام دعواه الا اذا قدم قبل ذلك الى المدير تقريراً مبيناً فيه الشئ المدعى به والاسباب الحاملة له على الدعوى والا فهذه الدعوى لا غية وعند تقديمه هذا التقرير الى المدير يعطى له علم الايصال وحينئذ لا يجوز تقديم هذه الدعوى الى المحاكم الا بعد مضي شهرين من تاريخ علم الايصال وانما يستثنى من هذا الشرط جميع دعاوى التدابير التحفظية وينقطع حكم المدة الطويلة في خلال هذه المدة

* (بند ٣٨) *

كل مصلحة تخص دعاوى المديرية حكمها بمجلس العموم غير معتبرة ولا معتد بها ما لم يصدر عليها ارادة ملوكية حسبما يستصوبه مجلس الاحكام

(الكتاب الثاني)

* (في خصائص مجالس الاقسام) *

* (بند ٣٩) *

يُعقد عادة مجلس القسم دفتين احدهما تكون قبل وقت انعقاد مجلس العموم والاخرى تكون بعد انعقاد مجلس العموم المذكور

* (بند ٤٠) *

لمجلس القسم عند انعقاده في الدفعة الاولى أن يتداول فيما يعرض عليه بخصوص مادة تقسيط ما على القسم من العوائد السنوية وله أيضاً المذاكرة في شأن ما يعرض عليه من النواحي بخصوص تنقيص وتخفيف الاموال المطلوبة منها

* (بند ٤١) *

لمجلس القسم أن يبدى رأيه في شأن المواد الآتية ذكرها (اولاً) في تغيير حدود أرض القسم والاطحاط والنواحي وتعيين قواعدها المركزية

(ثانيا) في ترتيب وتنظيم المسالك اللازمة الموصلة بين النواحي وبعضها
لمرور العموم

(ثالثا) تجديد أو ابطال أو تغيير الاسواق العمومية أو الخصوصية

(رابعا) الاستدعاءات التي تعرض عليه بخصوص ما يخص من العوائد
على النواحي كل منها على حدته في نظير الاشغال التي تحصل لاقتضاء
منفعة أو مصلحة تشترك فيها عدة نواحي أو تكون مشتركة بين المديرية
والنواحي معا

(خامسا) في جميع المواد التي لمجلس القسم الحق في المداولة فيها بحسب
القوانين أو فيما حول على عهدته من طرف من فوقه التشاور فيها

* (بند ٤٢) *

لمجلس القسم المذاكرة في المواد الآتية

(أولا) في الاشغال التي يلزم اجراؤها بقصد اصلاح الطرق الجادة وتسهيل
سير السفن وغيرها من المصالح العمومية التي يترتب عليها منفعة القسم
(ثانيا) تنظيم وتسوية طرق داخل المديرية العامة نفعها على القسم
(ثالثا) في المبايعات والمستزوات والمبادلات وبناء أو ترميم المباني
والعمارات المعدة لنظارة القسم والمحكمة ومحل الجلس أو لغيرها من
المصالح العمومية المخصوصة بالقسم وكذلك تغيير هيئة تلك المباني على
حسب اقتضاء الاستعمالات المعدة هي لها
(رابعا) في جميع المواد التي يجب على المجلس المذاكرة في شأنها ما دام يعود
نفعها على القسم

* (بند ٤٣) *

يجب على المديرية أن تفيد مجلس القسم بحساب مصرف ما راج من الاموال
العاطلة الخاصة بالقسم

* (بند ٤٤) *

لمجلس القسم أن يعزّر للمدير بواسطة رئيسه ما يستصوبه بخصوص حالة
ولوازم المصالح العمومية فيما يخص القسم

* (بند ٤٥) *

عند ما ينعقد مجلس القسم في الدفعة الثانية يجوز له أن يقسط على النواحي ما يخص كل ناحية منها في العوائد السنوية

* (بند ٤٦) *

على مجلس القسم أن يجري تقسيط العوائد بواقع القرارات الصادرة من مجلس الاحكام اجابة للتشكي الحاصل من النواحي في هذا الصدد واذا تأخر مجلس القسم المذكور عن اجراء ذلك حسبما ذكر جاز للمدير من بعد المداولة مع مجلس المديرية أن يقسط بموجب القرارات المذكورة تلك العوائد المطلوبة وفي هذه الحالة اذا وجدت ناحية من النواحي متأخرة في دفع العوائد المطلوبة منها صار تخفيف ما عليها من العوائد المذكورة والمبلغ الذي يجري استنزاه من ماله ايصير توزيعه بواقع القرش على باقي النواحي الاخرى.

* (بند ٤٧) *

اذا لم يجتمع مجلس القسم أو اجتمع واقترب ولم ينحط رأيه على صورة توزيع العوائد السنوية جاز للمدير حينئذ أن يأمر بتقسيط ما يخص على كل ناحية بواقع الاصول التي يكون جرى اتباعها في تقسيط عوائد السنة السابقة لذلك الا اذا كان بحسب ايجاب المصلحة يقتضي تعديل شيء فيما يلزم تخصيصه بالتعديل

(مديرية السمين)

القانون الصادر بتاريخ ٢٣ و ٢٠ ابريل سنة ١٨٣١ بخصوص نظام مجلس العموم ومجالس الاقسام بمديرية السمين وترتيب المشيخة البلدية بمدينة باريس

(الكتاب الاول)

* (في مجلس العموم بمديرية السمين) *

* (بند ١) *

مجلس العموم بمديرية السمين مركب من أربعة وأربعين عضوا

* (بند ٢) *

كل من الاثنى عشر قسما من مديرية السين ينتخب ثلاثة أعضاء لمجلس العموم
ويُنتخب كل من قسمي الصو وسنت دينيس أربعة أعضاء وأما مجلس
مدينة باريس فانه يجري انتخاب أعضائه بعرفة أقسامها من ضمن زمرة
من يجري انتخابهم ممن يكون محل توطنهم في نفس مدينة باريس

* (بند ٣) *

تجري مادة الانتخاب في كل قسم بعرفة جمعيات انتخابية يصير جمعهم بأمر
مدير السين والاشخاص الجائز لهم الحضور بتلك الجمعيات للانتخاب هم
(أولا) جميع الاهالي المقيمين في جداول الانتخاب الجاري تكونيها
بحسب ما يقتضيه القانون الصادر بتاريخ ١٩ ابريل سنة ١٨٣١
(ثانيا) جميع أرباب الانتخاب الذين يكون محل توطنهم في مدينة باريس
ولم يكونوا مقيمين بالجدول المذكور ذلك كون محل اقامتهم في مدينة أخرى
بحيث يرخص لهم فيها الاذن في استمرار اجراء ما يحول على عهدتهم من
الانتخاب بواقع ما هو مقر في القوانين الموجودة

(ثالثا) ضباط العساكر البرية والبحرية سواء كانوا في الخدمة
أو متقاعدين بعاش يبلغ قدره ألفا ومائتين فرنكة لا أقل ويكون محل
توطنهم في مديرية السين من مدة خمس سنوات

(رابعا) أعضاء مجالس التجارة وأعضاء مجالس الاخطاط ممن يكون اقامته
بمدينة باريس

(خامسا) أعضاء جمعيات المعارف العمومية وجمعيات الفنون التي ترتب
بوجب قانون

(سادسا) وكلاء الخصومات بمشورة الملك أو بمهمة النقض والابرار
أو من الكتاب الموثقين أو الكتاب المأذونين بالحكام فيقبل كل من هؤلاء بعد
بعدهم بثمانية سنوات في وظيفته بمديرية السين

(سابعا) أساتيد العلوم ومن لهم اجازة في الفقه ممن يكونون مقيمين من
منذ عشر سنوات متواليات في جدول وكلاء الخصومات بمجالس ومحاكم
مديرية السين

(ثامنا) الخوجات والمدرسون في المدرسة المسماة مدرسة فرانسوا والتحقفة
خانه والمهندسخانه الملوكية وكذلك الاساتيد والمرخصون بالتدريس في علم
أوعدة علوم من فروع الفقه أو الطب أو العلوم أو الآداب وكل من كان له
وظيفة تدريس في العلوم العالية أو الثانوية بمدارس الدولة الموجودة
بمدينة السنين

(تاسعا) الاساتيد في علم الطب بعد تخرجهم مدة عشر سنوات متوالية
في مدينة باريس حسبما يتضح من العوائد التي يدفعونها على وظائفهم أو من
كشف رفعها عنهم

(بند ٤)

يجرى تكوين جداول الانتخاب كما هو منصوص في البنود المتعلقة بذلك من
القانون الصادر بتاريخ ١٩ ابريل سنة ١٨٣١

(بند ٥)

كل انتخاب حصل بالكتابة في الجمعية الانتخابية لا ينفذ ما لم ينحط عليه رأى
نصف أرباب الانتخاب بزيادة واحد عليهم ولا يجوز قبول انسان تعيين
للعضوية بالجلس ما لم يصمر عليه القرار بالاهلية لذلك بأكثرية الآراء
المطلقة وفي حالة ما اذا كان القصد انتخاب جملة أعضاء لمجلس العموم فإن
انتخابهم يكون باستخراج أسمائهم من جدول الانتخاب فإن لم يتيسر الانتخاب
في الترتيبين الاولتين وجب على قلم الفرز أن يفرز أسماء أشخاص بقدر العدد
المطلوب للعضوية مرتين ممن استحصل على أكثرية الآراء ولا تعتبر صحة
الآراء المبداة في الترتيب الثالث الا في حق من صار فرزه بهذه المنابة من
الاعضاء وأما اذ لم يتيسر حصول الانتخاب لعدم حضور مقدر كاف من
أرباب الانتخاب أو حكم بطلانه بوجه من الوجوه فينتد بجوز لمدير السنين
أن يعين يوما في اثناء الخمسة عشر يوما الآتية للاجتماع فيه لاجراء الانتخاب
المطوب

(بند ٦)

تجعل مشايخ البلد ومعاونوهم رؤساء على الجمعيات الانتخابية الكبيرة
والصغيرة بواقع أقدمية كل منهم على الآخر في الخدمة وكذلك أعضاء

المجالس البلدية الموجودة بالاقسام والنواحي التي يجري فيها الانتخاب فانهم يجعلون أيضا رؤساء على الجمعيات المذكورة باعتبار ترتيب أسمائهم في الجدول عند غياب سشاخ البلد ومعاونيههم وأما قلم الفرز المتقدم ذكره فيكون أربعة منهم اثنان أكبر سنا والاثنان أصغر سنا من ذوي الانتخاب الموجودين وهذا القلم هو الذي يعين الكاتب اللازم معه وتجرى مادة الانتخاب في كل من قسمي الصو وسنت دينيس بمعرفة جمعية واحدة انتخابية

* (بند ٧) *

تُعقد الجمعيات الانتخابية بحسب ما هو منصوص في بنود ٤٦ و ٤٣ و ٤١ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٦ و ٥٨ من القانون الصادر بتاريخ ١٩ ابريل سنة ١٨٣١ وفي بندي ٥٠ و ٥١ من القانون الصادر بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٨٣١

(الكتاب الثاني)

* (في بيان مجالس أقسام مديرية السين) *

* (بند ٨) *

يجري انتخاب أعضاء مجلس القسم في كل خط من أخطاط قسمي الصو والسينت دينيس بمعرفة الجمعيات الانتخابية المركبة من أرباب الانتخاب الذين يكونون من أهالي تلك الأخطاط ومقيدين في قاعة الانتخاب حسب ما هو منصوص في بندي ٤٣ و ٤٤ من هذا القانون

* (بند ٩) *

لا يجعل مجلس قسم في مدينة باريس

* (بند ١٠) *

جميع ما هو مقرر في القانون الصادر بتاريخ ٢٢ يونيو سنة ١٨٣٣ بخصوص نظام المديرية اذا لم يكن فيه شيء ينافي نص الاحكام المذكورة آنفا يجري مقتضاه أيضا في شأن مجلس عموم مديرية السين ومجالس أقسام الصو والسينت دينيس

(الكتاب الثالث)

* (في بيان ترتيب ونظام المشيخة البلدية بناحية باريس) *

(بند ١١)

أوجاق المشيخة البلدية بناحية باريس يتروك من مدير السنين ومدير
الضبطية ومشايخ البلد ومعاونيهم وأعضاء المجلس البلدي الذين يصير
انتخابهم بمعرفة أهل باريس

(بند ١٢)

تنقسم ناحية باريس الى اثني عشر قسما ويجعل على كل قسم منها شيخ واثان
معاونان ويجري انتخابهم لكل قسم منها بمعرفة الملك من قائمة يقيدها
أسماء اثني عشر نفرا ممن يجري تعيينهم بمعرفة الجمعية الانتخابية لكل قسم
ووظيفة كل منهم لمدة ثلاث سنوات ولا مانع من عزل من حصل منه هفوة
توجب ذلك

(بند ١٣)

يجب على عماله ومقرري البند المذكور أنفا أن الجمعية الانتخابية التي
انتخبت أعضاء مجلس العموم تجتمع في كل ثلاث سنوات لتستخرج من
قائمة الانتخاب اثني عشر نفرا ممن يكون ذالباقة للعضوية حسبما هو مقرر
في القانون بخصوص أعضاء مجلس العموم ولا مانع من تجديد انتخابهم
بالمجلس مدة ثانية وهم جراو يجب لاجل صحة الانتخاب أن تكون أكثرية
الآراء المجتمعة في أول نوبة مطلقة وفي الثانية نسبية فقط

(بند ١٤)

المجلس البلدي في ناحية باريس مركب من ستة وثلاثين عضوا بحيث يكون
انتخابهم طبقا لما هو مقرر في بندي اثنين وثلاثة بمعرفة الاثني عشر قسما
بناحية باريس ليكونوا من ضمن أرباب مجلس عموم مديرية السنين

(بند ١٥)

يعين الملك في كل سنة رئيس المجلس البلدي ووكيل من ضمن أعضاء
المجلس المذكور وأما كاتب المجلس فيجري تعيينه بمعرفة أرباب المجلس

* (بند ١٦) *

لمدير السنين ومدير الضبطية أن يحضرا عند المداولة في المجلس البلدى وليس
لهم فيه سوى رأى الاستشارى

* (بند ١٧) *

لا يجوز للمجلس البلدى الاجتماع الا اذا التمس مدير السنين ذلك ولا يسوغ
له المذاكرة فى شئ ما عدا الذى يقدمه له المدير ويشترط أن يكون أغلب
أعضائه حاضرا لدى المذاكرة

* (بند ١٨) *

ينعقد عادة المجلس البلدى فى كل سنة مرة واحدة لخصوص مراجعة ميزانية
الاراد والمصرف ولا تتمكث مدة انعقاده لذلك أزيد من ستة أسابيع
ويجب قبل انعقاده بشهر لا أقل أن يخاطب كل من أعضائه بالحضور
فى الوقت الذى يصير فيه انعقاد المجلس المذكور

* (بند ١٩) *

اذا غاب عضو من أعضاء المجلس مرة واحدة عند انعقاده المعتاد وثلاث
مرات متوالية عند انعقاده خلاف العادة بدون عذر مقبول أو مانع حقيقى
مقبول يعلمه أرباب المجلس يصير رفته بأمر من المدير وينتخب بدلا عنه
فى وظيفته

* (بند ٢٠) *

يؤخذ العهد والميثاق على كل من أعضاء المجلس البلدى عند دخوله فيه اذا
لم يكن قد أخذ عليه قبل ذلك وقتما كان عضوا بمجلس العموم

* (بند ٢١) *

جميع ما هو مقرر فى بنود ٥ و ٦ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ من القانون
الصادر بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٨٣١ بخصوص عدم تجوز الجمع
بين وظيفتين فى آن واحد وما فى بند ١١ من القانون الصادر بتاريخ ٢٢
نوبه سنة ١٨٣٣ بخصوص الاعذار التى تحدث فى اثناء تأدية الوظيفة
وخلوها من الموظف فيها يجرى تطبيقه أيضا هنا على مشايخ البلد ومعاونيهم

وعلى أعضاء المجلس البلدى بناحية باريس كما أن منطوق بنود ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ من القانون الصادر بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٨٣١ المتعلق بتجارى المجالس البلدية على المذاكرة فيما ليس من خصائصهم وما يترتب على ذلك من لغو المجالس المذكورة يسرى ذلك أيضا على مجلس مشيخة باريس

* (بند ٢٢) *

يجرى العمل بمقتضى هذا القانون قبل حلول شهرين من يومه سنة ١٨٣٥

(القانون البلدى)

فما يتعلق بالتدابير والاحتياطات الموضوعات لمنع وقوع الجرائم على نهب الغلال أو الدقيق والمطعمات من النواحي

* (بند ١) *

إذا خرج حزب على أرض ناحية ونهب منها حبوا أو دقيقا أو شيئا من المطعمات وما مائلها لبعض الناس وكانت قد تغافلت الشياخة البلدية عن تداركه قبل الوقوع أو لم تسع في تفريق جمعه وابعاده عن الناحية عند الوقوع وتساهلت أيضا الأهالى في اظهار من هو السبب الفاعل لذلك أو المشاركة فيه فإن أرباب الشياخة البلدية والأهالى معا يكونون ضامنين لاعادة الاشياء المنهوبة المذكورة وجبر الخسارات لأربابها ودفع غرامة الى الدولة

* (بند ٢) *

يجب اعادة عين الاشياء المنهوبة بمقاديرها الاصلية لأربابها في مدة ثلاثة أيام بعرفة مأمورى الادارة البلدية

* (بند ٣) *

في صورة ما اذا لم يمكن اعادة عين الاشياء المنهوبة في المدة المعينة وجب حينئذ تحصيل مثلى قيمتها بواقع الاسعار التى تكون عليها يوم نهبها فيه فوراً من اثني عشر نفراً من أكثر عمد الناحية المقيمين فيها مالا ويجوز للمذكورين أن يوزعوا فيما بعد ما أخذ منهم فوراً على باقى أهالى الناحية بواقع دفعها

على دائرة القرش بحيث يجري توزيع ذلك في ظرف عشرة أيام بمعرفة الإدارة البلدية

* (بند ٤) *

يجبر الخسارات الناشئة عن هذا الفعل بدفع مقدار قيمة الاشياء المنهوبة ولا يجوز أن تكون أقل من ذلك

* (بند ٥) *

يحكم على المذنبين زيادة على ذلك بدفع غرامة للحكومة تساوى أصل قيمة الاشياء المنهوبة

* (بند ٦) *

إذا أظهر أهالي الناحية ومأمورو الإدارة البلدية الفاعل لهذه الجناية وجب حينئذ تمثيلهم أمام محكمة الجنايات بالمديرية وتقام هناك دعواهم وتغلظ مجازاتهم بما يستحقونه طبقاً للقوانين

* (بند ٧) *

إذا ثبت لدى التحقيق اعسار من اعترف من الأهالي بنهب الاشياء المذكورة وجب أن يطلب من باقي أهالي الناحية إعادة تلك الاشياء المنهوبة فقط بواقع أصل قيمتها بدون أن يجبروا على دفع غرامة ولا جبر خسارة

* (بند ٨) *

في صور ما إذا لم يظهر مأمورو الإدارة البلدية السبب أو الفاعل لهذه الجناية أو المشار إليها بعد مضي أربع وعشرين ساعة من تاريخ وقوع النهب فانهم يصيرون ملزمين دون غيرهم بدفع غرامة للحكومة لا تنقص عن مثلي قيمة الاشياء المنهوبة

* (بند ٩) *

إذا كانت الاشياء المنهوبة من الغلال والدقيق والمطعومات ملكاً لأهلياً انتصب خصم عموم بمغزلة مختصم عن المديرية وأشعروكيل المالك العمومي ليصير فوراً تمثيل المتهمين أمام المحكمة الجنائية ويدخل المختصم العمومي بوظيفة المدعى من طرف الأهالي لاجل أن تقام معه الدعوى بقصد إعادة الاشياء المنهوبة وجبر الخسارات ودفع الغرامة

* (بند ١٠) *

اذالم يظهر مأمورو الادارة البلدية أو أهالى الناحية السبب أو الفاعل لهذه الجنايات أو المشاركة فيها وتحت تأدية التضمينات سواء كان من اثني عشر عمدة من ممولى الناحية أو من الادارة البلدية وجب اذالك اقامة الدعوى امام محكمة الخط

(الكتاب الاول)

جميع الاهالى الساكنين فى ناحية واحدة يضمنون ضمانة مدينة ما يحصل من تقصد الاضرار فى ناحيتهم سواء كان اضرار نفوس أو أموال قد صار نسخ الكتاب الثانى المتعلق بضبط داخل النواحي وأما الثالث لما هو متعلق بهذا كالمروور والسفر وله أحكام خاصة به وهو مفرد بتأليف قلم يذكر هنا

(الكتاب الرابع)

* (فى بيان أنواع الجح المضمونة فى النواحي بموجب الاصول المدنية) *

* (بند ١) *

اذا خرج حزب مسلحا كان أو غير مسلح على أرض ناحية وترتب عليه بعض اضرار اما بشهار السلاح فى حق بعض من الناس أو اغتصاب اشياء من تعلقات الاهالى العمومية أو اناس خصوصية كان ضمان ذلك على أهل الناحية وكانت ملزمة أيضا بجبر الخسارات الناشئة عن ذلك

* (بند ٢) *

اذا استبان ان أهالى الناحية تشاركوا فى الجنايات مع الحزب المتعدى على أرض الناحية وجب حينئذ الزام هذه الناحية بدفع غرامة للحكومة تساوى المبلغ الذى جرى توزيعه عليها

* (بند ٣) *

اذا ظهر ان الحزب من اهالى عدة نواح صاروا جميعا ضامين ومسؤولين عن فعلتهم والزموا بجبر ما حصل من الخسارات و بدفع الغرامة اللازمة

* (بند ٤) *

كل من ادعى من اهالى الناحية او النواحي المزمين بالدفع بأنه ليس له مدخل فى الفعل المذكورة وعند إقامة الدعوى لم يثبت عليه فعل الجناية ولا التدخل فيها ولا اشتراكهم من هو السبب لفعل الجناية المذكورة كان له الرجوع على أخذ ما كره على دفعه فيطالب به ممن يثبت عليهم فيها بعد فعل الجنايات المذكورة أو الاشتراك فيها

(بند ٥)

فى حالة ما اذا تبين أن الحزب متكون من أناس أجنبية عن أهالى الناحية التى حصل فيها الجناية المذكورة وكانت الناحية المذكورة بذلت هماتها واجتهدت فى دفع هذا الحزب وسعت فى اظهار الفاعلين صارت حينئذ الناحية المذكورة خارجة عن مسؤولية جميع ما يترتب على ذلك ولا تضمن أدنى شئ منه

(بند ٦)

اذا تسبب عن خروج حزب على أرض الناحية نهب أحد الافراد المقيمين او غير المقيمين فيها او وصله بعض اساءة او قتل صارت جميع اهالى الناحية المذكورة ملزمين بأن تدفع له ان كان على قيد الحياة ولا ولاده اولز وجته ان كان متوفى الاضرار والחסائر المترتبة على ما ذكر

(بند ٧)

اذا تهدمت قنطرة او سدت طريق او امتنع المرور فيها بناحية من النواحي بسبب قطع اشجارها او ظهور موانع آخر فيها كانت ادارة شيخة الخط ملزمة ان تصلح فوراً من اموال الناحية المذكورة جميع ما صار اتلافه من الاشياء المذكورة ثم تحصل فيما بعد تلك المصاريف ممن كان السبب فى ذلك

(بند ٨)

اذا تعطلت قنطرة او طريق فى ناحية من النواحي وثبت لدى التحقيق ان اهالى تلك الناحية قد قاومت كل المقاومة واحترست بجميع ما يمكنها فى منع ذلك ولم ينتج عن ذلك فائدة او انها اظهرت ان جميع من له دخل فى مثل هذه الحادثة خارج عن اهالى الناحية ارتفعت عن هذه الناحية مسؤولية ذلك

(الكتاب الخامس)

* (في بيان جبر الخسارات واسترداد الظلومات لاهلها) *

* (بند ١) *

اذا سرق أو نهب شيء لأحد الاهالي أو اكرم على تسليم شيء وكان ذلك على أرض ناحية في اثناء خروج الحزب عليها الزمت أهالي تلك الناحية بأن ترد له عين ما نهب منه أو ما جبر على تسليمه أو ان تدفع له مثلي قيمته الاصلية بواقع السعر الذي كان عليه يوم حصول النهب والاعتصاب

* (بند ٢) *

اذا حصلت جنائية من نوع الجنائيات المبينة بالبغود السابقة في ناحية من النواحي وجب على ضباط الشياخة البلدية أو معاوينها ان يتحقق فوراً في ظرف اربع وعشرين ساعة قضية هذه الجنائية وتعمل على حلها المكاملة اللازمة في ظرف ثلاثة ايام لا غير ثم ترسل هذه المكاملة الى وكيل الحكومة بالمحكمة الاهلية بالمديرية وكذلك يجب على كل من الضباط المتوطنين بالامنية ان يجروا في شأن ذلك ما هو مطلوب منهم بحسب القوانين

* (بند ٣) *

لوكيل الحكومة بإدارة المديرية التي تحصل في ارضها الجنائيات سواء كان باسهار السلاح أو اغتصاباً على تعلقات الناحية ان يتحقق في المحكمة الاهلية بالمديرية دعوى استرداد الظلومات وجبر ما يحصل من الخسارات

* (بند ٤) *

جبر الخسارات التي تلتزم بها الناحية في المواعيد المبينة في البنود السابقة يجري تجديد هاجمعرفة المحكمة الاهلية بالمديرية بناء على ما يتظاهرها من التقارير والاوراق الاخر المحررة بخصوص تحقيق المالد جسيمة كانت او خفيفة

* (بند ٥) *

لمحكمة المديرية الاهلية ان ترتب مبلغ جبر الخسارات في ظرف عشرة ايام لا اكثر من يوم ارسال تقارير القضية اليها

* (بند ٦) *

لا يجوز جعل جبر الخسارات أقل من قيمة مجموع ما يصير منه أو أخذه غصبا

* (بند ٧) *

الحكم الذي يصدر من المحكمة الأهلية بخصوص تعيين ما يلزم لجبر الخسارات يرسل في ظرف أربع وعشرين ساعة بواسطة وكيل الملك إلى إدارة المديرية وهي ترسله من طرفها في ظرف ثلاثة أيام إلى المشيخة البلدية أو لإدارة البلدية بالخط

* (بند ٨) *

يجب على الشياخة البلدية أو لإدارة البلدية أن تسلم مبلغ جبر الخسارات إلى خزانة المديرية في ظرف عشرة أيام ومن ثم وجب عليها أن تلزم بدفع ذلك كل عشرين عمدة ممن يـكونون أعظم مالية عن غيرهم في الناحية ومقيمين فيها

* (بند ٩) *

جميع ما يجري أخذه حسبما ذكرنا من العمدة المذكورين لاجل سداد المبالغ المطلوبة لجبر الخسارات يصير تحصيلها فيما بعد بالتوزيع على باقي أهالي الناحية بمعرفة الإدارة البلدية أو المشيخة البلدية بالخط بواقع قائمة أسماء المتوطنين في الناحية وميسرة كل منهم

* (بند ١٠) *

إذا حصلت شكاية من واحد أو أكثر من أهالي الناحية بخصوص تخفيف المبلغ الذي الزمو بدفعه وجب على إدارة المديرية أن تنظر في شكاية أحوال من ذكر وتخفف ما عليه إن كان تشكياً في عمله

* (بند ١١) *

إذا امتنعت الناحية من الدفع في ظرف العشرة أيام المقننة جاز لإدارة المديرية أن تجهز مصادرا كافيا من العساكر المسلحة وترسله مع وكيل من طرفها إلى تلك الناحية ليعقيم فيها إلى أن تسد ما هو مـكـوم عليهم بدفعه من الأموال

* (بند ١٢) *

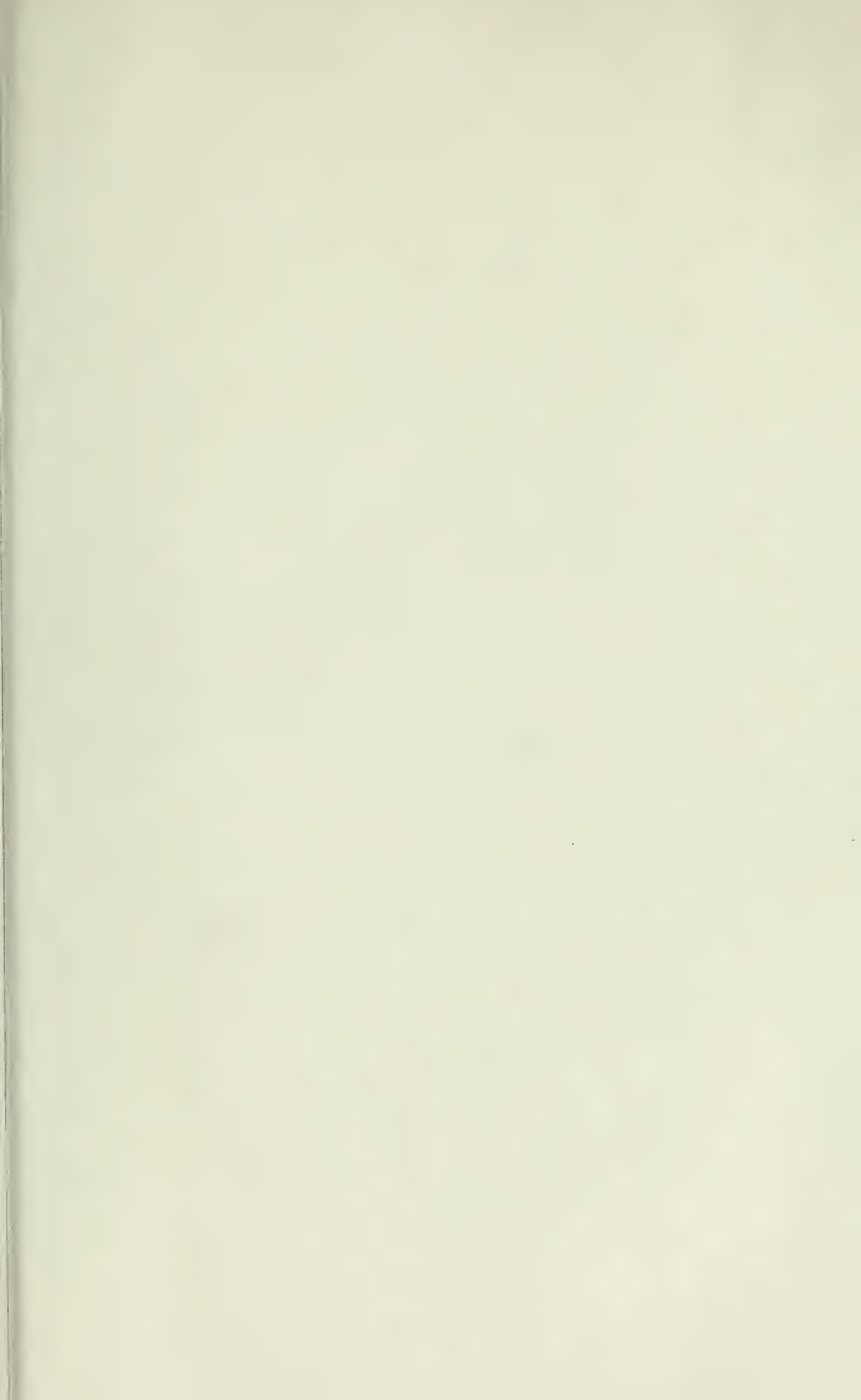
تضم مصاريف وكيل المديرية وتكاليف مدة إقامة العساكر المذكورة
بالناحية على اصل المبالغ المطلوبة منها ثم بصيرت تحصيل الجميع منها

(بند ١٣)

عندما بصيرت اذ المبالغ المطلوبة من الناحية في مدة العشرة ايام ويجرى
تسليمها الى خزينة المديرية يجب على الادارة ان تسلم لذوى الحقوق من
الاخصام المبلغ المحكوم به لجبر الخسارات الواقعة لهم

تم طبعه بالمطبعة السنية بيولا ق مصر المعزية في ظل صاحب السعادة
الاكرم الخديو الاعظم حامي حى الامصار مفيض العدل فى الاقطار
محى رفات المكارم ناشر لواء العلوم فوق المعالم عزيز مصر ووحيد
العصر سعادة افندي المحروس بعناية ربه العلى اسمعيل بن ابراهيم بن
محمد على لازال جيد الدهر طالبا بعقود مواسمه وفم الافق ناطقا
بسعود كواكبه حفظ الله سبحانه دولته كما حفظ رعيته وادام
مجده وخلصه وحرس أشباله الكرام وجعلهم غرة
فى جبين الايام ملحوظة دار الطباعة المذكورة بنظر
ناظرها المشمر عن ساعد الجدة والاجتهاد فى تدبير
نضارها من لاتزال عليه أخلاقه بالالطف تثنى
حضرة حسين بك حسنى وكان التمام فى
العشر الاخير من صفر الخير سنة ١٢٨٣هـ
من هجرة من أزال كل هم وضير
عليه الصلاة والسلام
وعلى آله الكرام









3 1761 06762946 9